Remove Watermark Now

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس– سطيف1

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: علوم اقتصادية

تحت عنوان

الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق إستدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000–2017

– دراسة قياسية –

اعداد الطالبة:

عساس إيمان

تحت اشراف:

د.سليم رضوان

pdfelement

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بن فرحات ساعد	أستـــــاذ	جامعة سطيف1	رئـــيسا
د. سليم رضوان	أستـــاذ محـــــاضر	جامعة سطيف1	مشرفا ومقررا
د. ناجي بن حسين	أستـــــاذ	جامعة قسنطينة2	منـــاقشا
د. فرحات عباس	أستـــاذ محـــــاضر	جامعة المسيلة	منـــاقشا
د.بن عامر نبيل	أستـــاذ محـــــاضر	جامعة سطيف1	منـــاقشا
د. سليمان زواري فرحات	أستـــاذ محـــــاضر	المركز الجامعي ميلة	منـــاقشا

.

السنة الجامعية: 2018–2019

Remove Watermark Now

pdfelement

Remove Watermark Now

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحَمْدُ للهِ الذِي هَدانَا إِلى

هَذا، ومَا كُنّا لِنَهْتَدِي لَوْلا أَن

هَدَانا اللهُ"

pdfelement

Remove Watermark Now

شكر وعرفان

"اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علما"

"الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه"

أحمد وأشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر جزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ القدير: الدكتور "**سليم رضوان**" على قبوله الإشراف على هذه الاطروحة، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة طيلة فترة البحث، فجزاه الله عنا كل خير.

شكر وافر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه الأطروحة.

pdfelement

Remove Watermark Now

إهـــــــــــــداء

إلى من تعجز كلمـــــــــات الوفـــاء بحقهم

"الوالدين الكريمين"

حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى زوجي وأولادي،

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس المحتويات

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس المحتويات

	العـــــنوان	الصفحة
	مقدمة عامة أ –ك	أ– ك
الفصل الأول	مدخل مفاهيمي للسياسة المالية	01
المبحث الأول	تطور مفهوم السياسة المالية	03
المطلب الأول	مفهوم السياسة المالية	03
الفرع الأول	تعريف السياسة المالية	03
الفرع الثاني	تعريف السياسة المالية اصطلاحا	04
المطلب الثاني	تطور السياسة المالية في العصر القديم	05
المطلب الثالث	السياسة المالية في العصر الحديث	07
الفرع الأول	السياسة المالية للتجاريين والطبيعيين	07
الفرع الثاني	السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (التقليدي)	08
الفرع الثالث	السياسة المالية في الفكر الكنزي (الفكر الحديث)	10
المبحث الثاني	أدوات السياسة المالية	15
المطلب الاول	الإيرادات العامة	16
الفرع الأول	الإيرادات الاقتصادية	16
الفرع الثاني	الإيرادات السيادية	18
الفرع الثالث	الإيرادات الائتمانية	27
المطلب الثاني	النفقات العامة	29
الفرع الاول	تعريف النفقات العامة	29
الفرع الثاني	أنوع النفقات العامة	30
الفرع الثالث	ضوابط وقواعد الإنفاق العام	35
الفرع الرابع	ظاهرة تزايد الإنفاق العام	36
المطلب الثالث	الموازنة العامة للدولة	40
الفرع الأول	تعريف الموازنة العامة ومبادئها	41
الفرع الثاني	إجراءات تحضير وإعداد الموازنة	45
الفرع الثالث	تنفيذ الميزانية والرقابة عليها	48
المبحث الثالث	الاثار الاقتصادية لأدوات السياسة المالية	52
المطلب الأول	الاثار الاقتصادية للإيرادات العامة	52
الفرع الاول	الآثار الاقتصادية للضرائب	52
الفرع الثاني	الآثار الاقتصادية للقروض العامة	55
المطلب الثاني	الاثار الاقتصادية للنفقات العامة	57
الفرع الأول	الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	57
الفرع الثاني	الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة	59

pdfelement

فـــهرس المحتويـــات

Remove Watermark Now

المطلب الثالث	الموازنة العامة والاقتصاد الوطني	59
الفرع الأول	أثر الموازنة على الدخل	60
الفرع الثاني	أثر عجز الموازنة العامة على الدخل	60
الفرع الثالث	أثر فائض الموازنة على الدخل	61
الفصل الثاني	الأثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي	63
المبحث الأول	المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي	65
المطلب الأول	الاستقرار الاقتصادي والنمو	65
الفرع الأول	مفهوم الاستقرار الاقتصادي	65
الفرع الثاني	قياس النمو	66
المطلب الثاني	مكونات الناتج المحلي الإجمالي	75
الفرع الأول	الاستهلاك	75
الفرع الثاني	الادخار	78
الفرع الثالث	الاستثمار	80
المطلب الثالث	محددات الناتج المحلي الإجمالي: الطلب والعرض الكليين.	82
الفرع الأول	مستوى الطلب الكلي	82
الفرع الثاني	مستوى العرض الكلي	84
المبحث الثاني	التوازن الكلي في النظام الاقتصادي	86
المطلب الأول	التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي.	87
الفرع الأول	النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي	87
الفرع الثاني	النظرية الاقتصادية الكلية الكنزية	88
المطلب الثاني	التوازن في السوق الإنتاجي والنقدي نموذجIS–LM	92
الفرع الأول	منحنى: IS	92
الفرع الثاني	منحنى:LM	94
الفرع الثالث	فعالية السياسة الاقتصادية في نموذجIS – LM	96
المطلب الثالث	نموذج العرض الكلي– الطلب الكليAS–AD	98
الفرع الأول	الطلب الكلي	98
الفرع الثاني	العرض الكلي	100
الفرع الثالث	فعالية السياسة الاقتصادية في ظل نموذج العرض والطلب الكليين	103
المبحث الثالث	دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.	105
المطلب الأول	فاعلية السياسة المالية والاستخدام الكامل للموارد.	106
الفرع الأول	الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة.	106
الفرع الثاني	تحليل الفجوة الانكماشية	107
الفرع الثالث	الفجوة التضخمية	108
المطلب الثاني	التمويل بالعجز والتوازن المالي	109
الفرع الأول	عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي	109

pdfelement

فـــهرس المحتويـــات

Remove Watermark Now

الفرع الثاني	طبيعة العجز المالي	111
الفرع الثالث	نظرية التمويل بالعجز	112
المطلب الثالث	أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي	114
الفصل الثالث	التنمية المستدامة واستدامة المالية العامة للدولـــــــــــة	116
المبحث الأول	مدخل نظري للتنمية المستدامة	118
المطلب الأول	التطورات التاريخية للتنمية المستدامة	118
الفرع الأول	التنمية من النمو إلى الاستدامة	118
الفرع الثاني	تطور مفهوم التنمية المستدامة	120
الفرع الثالث	تعريف التنمية المستدامة وأهم الأطراف الفاعلة فيها	127
المطلب الثاني	مبادئ التنمية المستدامة	131
المطلب الثالث	خصائص التنمية المستدامة وأهدافها	132
الفرع الاول	خصائص التنمية المستدامة	132
الفرع الثاني	الثاني :أهداف التنمية المستدامة	133
المبحث الثاني	أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	134
المطلب الأول	أبعاد التنمية المستدامة	134
الفرع الأول	البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	135
الفرع الثاني	البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة	136
الفرع الثالث	البعد البيئي للتنمية المستدامة	138
الفرع الرابع	البعد السياسي للتنمية المستدامة	140
المطلب الثاني	مؤشرات قياس التنمية المستدامة	140
المطلب الثالث	إشكالات التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات)	142
الفرع الأول	معوقات التنمية المستدامة	142
الفرع الثاني	تحديات التنمية المستدامة	143
المبحث الثالث	استدامة المالية العامة للدولة	144
المطلب الأول	ماهية استدامة السياسة المالية العامة	145
المطلب الثاني	مؤشرات استدامة المالية العامة	148
الفرع الأول	مؤشرات قابلية التأثر	149
الفرع الثاني	مؤشرات الدعم المستديم	151
الفصل الرابع	دراســة قياسية للآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في الجزائر	155
المبحث الأول	اتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	157
المطلب الأول	نظرة عامة عن البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014	157
الفرع الأول	برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:	157
الفرع الثاني	البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 -2009	160
الفرع الثالث	برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	161
المطلب الثاني	السياسة المالية التوسعية في ظل برامج التحفيز المالي	163

pdfelement

فـــهرس المحتويـــات

Remove Watermark Now

الفرع الأول	أثر سياسات التحفيز المالي على مسار النفقات العمومية 2000-2014	163
الفرع الثاني	أثر سياسات التحفيز المالي على مسار الإيرادات العمومية 2000-2014:	166
المطلب الثالث	تدابير السياسة المالية في ظل الأزمة النفطية الثانية 2015-2017	168
المبحث الثاني	الإطار النظري للمنهج المستخدم.	173
المطلب الأول	مدخل مفاهيمي للاقتصاد القياسي	173
الفرع الأول	تعريف الاقتصاد القياسي	173
الفرع الثاني	مكونات النموذج القياسي	175
الفرع الثالث	منهجية الاقتصاد القياسي	177
المطلب الثاني	تحليل السلاسل الزمنية	178
الفرع الأول	تعريف السلاسل الزمنية ومكوناتها	178
الفرع الثاني	نموذج متجه الانحدار الذاتي	180
الفرع الثالث	خطوات نموذج متجه لانحدار الذاتي	185
المطلب الثالث	الانتقال من نموذج الانحدار الذاتي var إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	191
المبحث الثالث	التعريف بالمعطيات وبناء النماذج	194
المطلب الأول	التعريف بالمتغيرات	194
الفرع الأول	التعريف بمتغيرات الدراسة	194
الفرع الثاني	وصف متغيرات الدراسة	195
الفرع الثالث	نماذج الدراسة	195
المطلب الثاني	تحليل البيانات وتقدير النماذج	196
الفرع الأول	عرض الشكل البياني ودراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية	196
الفرع الثاني	تقدير النماذج	198
الفرع الثالث	الانتقال إلى نظام النموذج الهيكلي وتحليل الصدمات	205
المطلب الثالث	تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين	207
الفرع الأول	تحليل دوال الاستجابة الدفعية	207
الفرع الثاني	تحليل التباين	211
الفصل الخامس	تحليل العلاقة الكمية للسياسة المالية على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر	215
المبحث الأوّل	مدخل مفاهيمي حول التحليلي العاملي	217
المطلب الأول	مفهوم التحليل العاملي	217
الفرع الأول	تعريف التحليل العاملي	217
الفرع الثاني	أنواع التحليل العملي	218
المطلب الثاني	مراحل إجراء التحليل العاملي	218
الفرع الأول	تكوين مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات التي ستدخل في التحليل	219
الفرع الثاني	استخراج العوامل	219
الفرع الثالث	عملية تدوير العوامل Rotation	221

pdfelement

فـــهرس المحتويـــات

Remove Watermark Now

الفرع الرابع	تفسير العوامل	222
المبحث الثاني	نتائج التحليلي العامل: عوامل ابعاد التنمية المستدامة والسياسة المالية	223
المطلب الأول	المؤشرات المتبعة لقياس التنمية المستدامة	223
الفرع الأول	مؤشرات الجانب الاقتصادي	223
الفرع الثاني	مؤشرات الجانب الاجتماعي	223
الفرع الثالث	مؤشرات الجانب البيئي	224
المطلب الثاني	نتائج التحليل العاملي	224
الفرع الأول	عامل البعد الاقتصادي	224
الفرع الثاني	عامل البعد الاجتماعي	227
الفرع الثالث	عامل البعد البيئي	229
الفرع الرابع	عامل التنمية المستدامة	232
المبحث الثالث	اختبار علاقات الارتباط بين عوامل أبعاد التنمية المستدامة	235
المطلب الأول	اختبار الصدق الداخلي	235
المطلب الثاني	اختبار فرضية الدراسة	237
	خاتمة عامة	241
	قائمة المراجع	248
	الملاحق	262

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس الجداول

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس الجداول

الرقم		الصفحة
(1-4)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	158
(2-4)	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	159
(3-4)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة: 2000-2004	159
(4-4)	تطور معدل النمو الوطني 2000-2014	160
(5-4)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009	160
(6-4)	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة: 2005- 2009	161.
(7-4)	مصفوفة الارتباط لنفقات التجهيز 2000-2014	164
(8-4)	دراسة استقراريه المتغيرات	197
(9-4)	نتائج اختبار سكون البواقي	198
(10-4)	اختبار التكامل المتزامن الخاص بالنموذج الأول	199
(11-4)	تحديد عدد فترات الإبطاء في النموذج الأول	199
(12-4)	اختبار التكامل المتزامن الخاص بالنموذج الثاني	201
(13-4)	تحديد عدد فترات الإبطاء في النموذج الثاني	202
(14-4)	اختبار التكامل المتزامن الخاص بالنموذج الثالث	203
(15-4)	تحديد عدد فترات الإبطاء في النموذج الثالث	204
(16-4)	تحليل التباين	212
(1-5)	مؤشر كايزر-اوكلين وبارتلاط لمصفوفة البعد الاقتصادي	225
(2-5)	معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات البعد الاقتصادي	225
(3-5)	تحليل التباين الكلي المفسر للبعد الاقتصادي	226
(4-5)	مصفوفة التحويل لعوامل البعد الاقتصادي	227
(5-5)	مؤشر كايزر-اوكلين وبارتلاط لمصفوفة البعد الاجتماعي	228
(6-5)	معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات البعد الاجتماعي	228
(7-5)	:تحليل التباين الكلي المفسر للبعد الاجتماعي	229
(8-5)	مؤشر كايزر- اوكلين وبارتلاط لمصفوفة البعد البيئي	230
(9-5)	معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات البعد البيئي	230
(10-5)	تحليل التباين الكلي المفسر للبعد البيئي	231
(11-5)	مصفوفة التحويل لعوامل البعد البيئي	232
(12-5)	مؤشر كايزر- اوكلين وبارتلاط لمصفوفة التنمية المستدامة	232
(13-5)	معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات التنمية المستدامة	233
(14-5)	تحليل التباين الكلي المفسر للتنمية المستدامة	234
(15-5)	مصفوفة التحويل لعوامل التنمية المستدامة	234
(16-5)	قيم العوامل الجديدة الخاصة بالتنمية المستدامة وأبعادها	235

pdfelement

فـــــهرس الجداول

Remove Watermark Now

(5–17)	معاملات الارتباط بين عوامل التّنمية المستدامة وأبعادها	136
(5–18)	معاملات الارتباط بين مكونات السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة	237
(5–19)	النموذج القياسي لدراسة دور الساسة المالية في التنمية المستدامة	238
(5–20)	اختبار انوفا لنموذج دور السياسة المالية في التنمية المستدامة ANOVAa	239
(5–21)	نموذج القياسي لدور الإيرادات والنفقات في التنمية المستدامة.	239

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس الأشكال

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(2–1)	دالة الاستهلاك ومستوى الدخل عند العمالة الكاملة	75
(2–2)	دالة الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك	77
(2–3)	العلاقة بين الاستهلاك والادخار في الأجل القصير	79
(2–4)	منحنى الطلب الكلي	83
(2–5)	منحنى العرض الكلي في المدى الطويل	85
(2–6)	منحنى العرض الكلي في المدى القصير	85
(2–7)	العلاقة بين سوق العمل والسوق السلعي عند كينز	89
(2–8)	مبدأ الطلب الفعلي	90
(2–9)	بناء منحنى IS	94
(2–10)	بناء منحنى LM	95
(2–11)	التوازن في نموذج IS – LM	96
(2–12)	أثر ميل منحنى LM على فاعلية السياسة الاقتصادية.	97
(2–13)	ظاهرة بيجو	98
(2–14)	ظاهرة كينز	99
(2–15)	بناء منحنى AD	100
(2–16)	بناء منحنى العرض الكلي	101
(2–17)	التوازن الكلي في نموذج AS–AD	102
(2–18)	فاعلية السياسة المالية في ظل نموذج AS–AD	103
(2–19)	فعالية السياسة النقدية في نموذج AS–AD	104
(2–20)	الفجوة الانكماشية	108
(2–21)	الفجوة التضخمية.	109
(3–1)	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة حسب أهم التواريخ المفتاحية.	121
(3–2)	تطور دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة	130
(3–3)	أبعاد التنمية المستدامة.	135
(3–4)	نمو الطلب العالمي على الطاقة للفترة 1980–2030	139
(4–1)	مسار تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000–2014	163
(4–2)	مؤشر كفاءة البنية التحتية.	165
(4–3)	مسار تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000–2014	166
(4–4)	تطور رصيد الميزانية وحصيلة صندوق ضبط الموارد 2000–2014.	167
(4–5)	تطور الاسعار والمعروض من النفط	169
(4–6)	تطاير أسعار النفط الخام	169
(1–7)	نسب التغير في نفقات التجهيز بين 2015–2017	172
(4–8)	أنوع مركبات السلاسل الزمنية.	180

pdfelement

فـــهرس الأشكال

Remove Watermark Now

(4–9)	مخطط مسار var عند فترة ابطاء 2	182
(4–10)	الشكل البياني للسلاسل للزمنية.	196
(4–11)	اختبار الجذور المتعددة للنموذج الاول	200
(4–12)	اختبار الجذور المتعددة للنموذج الثاني	202
(4–13)	اختبار الجذور المتعددة للنموذج الثالث	204
(4–14)	استجابة المتغيرات لصدمة في الإنفاق العمومي (النموذج القاعدي)	207
(4–15)	استجابة المتغيرات لصدمة في الإنفاق العمومي (النموذج القاعدي)	208
(4–16)	استجابة الاستهلاك الخاص لصدمة في الإيرادات والنفقات العمومية (النموذج الثاني)	209
(4–17)	استجابة الاستثمار الخاص لصدمة في الإيرادات والنفقات العمومية (النموذج الثالث)	210

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس الملاحق

pdfelement

Remove Watermark Now

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	263
02	دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	265
03	تقدير المصفوفة A	271
04	تحليل التباين	274
05	مؤشرات التنمية المستدامة	275
06	نتائج التحليل العاملي مصفوفة الارتباط	279

pdfelement

Remove Watermark Now

pdfelement

قـــــــائمة الـــــمختصرات

Remove Watermark Now

- **AIC**: AKAIKE informations critrion ;
- **APC** : Avrage propensty to consume;
- **BIC**: Bayesian informations critrion ;
- **WCED**: Wold Commission on Environment et le Development ;
- **FPE** : Final Predictor Error Criterion;
- **GCC**: Gulf Cooperation Council ;
- **HQIC**: Hannan & Quinn Information Criterion;
- **KMO**: Indice de Kaiser-Meyer-Olkin;
- **LM**: Lagrange Multiplier;
- **LR**: Linkelihood Ratio test ;
- **MENA**: Middle-Orient et Afrique du nord ;
- **MPC**: mrginal propensity to consume ;
- **OCDE** : Organisation for Economic Co-operation and development;
- **PNUD**: Le Programme des Nations unies pour le développement ;
- **PNUE :** Le Programme des Nations Unies pour l'Environnement ;
- **SVAR**: Structural Vector Autoregressive ;
- **UICN:** International Union For conservation of Natural ;
- **UNECE**: United Nations Economic Commission for Europe.
- **VAR**: Vector Autoregressive ;
- **WTO**: World Trade Organization;

pdfelement

Remove Watermark Now

مقدمة عامة

pdfelement

Remove Watermark Now

مقـــــدمة:

تمثل التنمية الاقتصادية هدفا استراتيجيا محل اهتمام لدى الكثير من دول العالم، وخاصة في الدول النامية التي ترى فيها الخيار الأمثل والأصلح للخروج من التخلف والتبعية. وبالنظر إلى هذه الأهمية المتعاظمة كان لزاما على الدول النامية تجنيد وتعبئة مواردها الاقتصادية المتاحة مادية كانت أو بشرية لبلوغ هذا الهدف. وفي هذا الخصوص لابد التأكيد والإشارة إلى الاختلاف والتباين بين الدول فيما يخص الاستراتيجيات والنماذج التنموية المتبناة، وهذا يعزى إلى خصوصية كل دولة وكذا طموحاتها الاقتصادية والاجتماعية.

لما كانت عملية التنمية عملية واعية وشاملة، كان لزاما على الدول النامية بحكم معاناتها في الكثير من النقائص رفع التحدي بتبني منهجية علمية تندرج في إطار وضع سياسات اقتصادية كلية، تتمثل في توظيف أدوات السياسة الاقتصادية وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية. مع تركيز خاص على السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى. وذلك بفضل تعدد أدواتها التي تعد من أهم الأدوات الاقتصادية المستعملة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي.

لقد تعاظم دور و أهمية هذه السياسة وبصفة خاصة بعد الأزمة الكساد العالمي لسنة 1929، والتي كان للاقتصادي" **كينز**" إسهامات كبيرة في تطويرها و ترقيتها، وذلك من خلال مُؤلفه" **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود**" الصادر سنة 1936، والذي أكّد على فشل آليات السوق في علاج مشاكل الدورة الاقتصادية، وخصوصا مشكلة الكساد، مما دفع الدول في تلك الفترة إلى ضرورة تبني أراء "**كينز**" الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة عن طريق انتهاج السياسات المالية النشطة المناسبة.

ومنذ ذلك اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية بل محوريا، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من اختلالات وأزمات، فضلا عما لها من أثر في التنمية الاقتصادية. لذا أصبح على السياسة المالية وأدواتها إحداث توازن في مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع التوازن الاقتصادي، ويزداد كلما اندمجت الموازنة العامة ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وهو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة، باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، لخدمة السياسة العامة ومصالح الاقتصاد الوطني.

pdfelement

Remove Watermark Now

وبالحديث عن الجزائر، فإن لها إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية، والتي تمثل ورقة رابحة وعامل مهم إذا ما أحسن توظيفها، قد تساهم في تنمية ونماء الثروة الوطنية، و إحداث القفزة النوعية المرغوبة. لكن ما لوحظ خلال المسار التنموي للجزائر هو التوظيف غير مجدي لهذه الموارد خارج قطاع المحروقات، وهذا نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية الإنتاج خارج هذا القطاع. الأمر الذي كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي الذي بقي عاجز عن تعبئة موارد دخل بديلة.

فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على المستوى الكلي، جعلت من الاقتصاد اقتصادا هشا؛ حيث أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بالعوامل الخارجية، الشيء الذي كان له تأثير مباشر على إدارة موارد الميزانية. حيث أن الصدمة التي حدثت سنة 1986 لم تكن سوى صدمة مؤقتة، فتحت المجال نحو ميلاد مجموعة من الإصلاحات المالية.

فمنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية؛ بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للقطاع الخاص، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عنه اختلال في المالية العامة للدولة. غير أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية، الشيء الذي أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية؛ حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي من خلال انتهاجها برامج دعم النمو الاقتصادي، والتي تقوم على بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي. فالاعتمادات الموجهة لتمويل هذه البرامج التنموية هي اعتمادات خارج ميزانية الدولة، وتعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات الطابع الكنزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، ونفس الشيء عرفته مستويات التشغيل حيث انخفضت نسبة البطالة إلى النصف.

Remove Watermark Now

بناء على ما سبق، فإن الهدف هنا هو دراسة مختلف جوانب السياسة المالية ومدى تأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية انعكاس ذلك على الاستهلاك العائلي، حجم الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى معرفة تأثير المتغيرات المالية على كل من معدل الفائدة، المستوى العام للأسعار. خاصة أن رسم السياسة المالية ودوره في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة يتوقف على العوائد النفطية، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نضوب الثروة النفطية في المستقبل القريب، فإنه يجب الاعتماد على سياسة مالية واضحة المعالم في كيفية استغلال هذه العوائد في إطار البدائل الاستراتيجية المناسبة لخلق تنمية شاملة ومستدامة.

1. إشكـــــالية البحث:

بما أن السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بالإضافة إلى سياسات أخرى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة الأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الانفاقية، والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، وبالتالي تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي العام.

إن إشكالية بحثنا تكمن في مدى إمكانية قياس الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية، وأثرها على استدامة التنمية في الجزائر.

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية وأثرها على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آثار السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- ما هي المحددات التي توجّه السياسة المالية في الجزائر؟
- ما مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة؟

pdfelement

Remove Watermark Now

2. فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- السياسة المالية تقوم بدفع الأداء الاقتصادي، فهي ذات توجه كنزي،
- المحدد الرئيسي للسياسة المالية في الجزائر هو المحدد المالي والاقتصادي؛
- السياسة المالية في الجزائر غير مستدامة؛
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة.

3. أهمية وأهداف الدراسة:

إن تطور علم المالية من علم يهدف إلى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني، على الاستهلاك، على الادخار وعلى الاستثمار وبالتالي تؤثر في التوازن الاقتصادي، ولهذا تصبح موازنة الدولة ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد، ومن ثم يصبح على السياسة المالية أن توازن موازنة الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإن للسياسة المالية أهمية كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تؤثر في مستوى التوظيف، الادخار، الاستيراد والتصدير، في الإنتاج والاستهلاك وفي مستوى الأسعار. ويكون للسياسة المالية في الإنفاق والاقتطاع الأثر الكبير في تحقيق الغرض من الموازنة .وأخيرا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية عمل الدولة اقتطاعا وإنفاقا للتأثير في الحياة الاقتصادية، للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني وتضمن استدامته.

وعليه، تحاول الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- دراسة تطور مفهوم السياسة المالية وآثارها الاقتصادية من الناحية النظرية؛
- دراسة الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي؛
- دراسة مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته باستدامة السياسة المالية؛
- قياس آثار السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

Remove Watermark Now

- إبـراز العلاقـة بـين مكـونات السياسـة الماليـة وأبعـاد التنميـة المسـتدامة ومـدى تحقيـق الأهـداف الاقتصـادية والاجتماعية وحتى البيئية للمجتمع.

4. أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع إلى ما يلي:

- كون السياسة المالية في الجزائر تعتمد في توجهها على مدى وفرة الإيرادات البترولية وارتفاع احتياطي الصرف، وعلى هـذا الأسـاس يـتم توجيهـا للإنفـاق العـام. وبمـا أن التنميـة المسـتدامة تقـوم علـى البحـث عـن البـدائل الاستراتيجية التي يتحقق من خلالها الأخذ بكل الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، وتطويرها بطريقة تضمن عوائد مستقبلية مستمرة، وتوفر على الأقل نفس الفرص وظروف المعيشة الحالية للأجيال المستقبلية، مع المحافظة على مكتسبات الدولة والمجتمع الحضارية، الاجتماعية والاقتصادية .

ومن هذا المنطلق، فإن المراد من هذه الدراسة هو تحليل الصدمات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية و تقييم مدى استدامتها، بالإضافة إلى قياس العلاقة الكمية بين مكونات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات وأبعاد التنمية المستدامة.

أما السبب الثاني فينصرف إلى ملائمة الموضوع لميدان التخصص وهو اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، وخاصة أن موضوع الماجستير كان حول "إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر "فقد قمنا بتقييم الاستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر عن طريق دراسة برامج التنمية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001، والبرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي2005/2005، مع إشارة لبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010، من جانب التمويل، التقديرات والنتائج المحققة . كما تم اقتراح استراتيجية بديلة لتأهيل الاقتصاد الجزائري نحو التنمية المستدامة.

5. حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يتم التركيز في هذه الدراسة على الجزائر؛

الحدود الزمنية: يتم تقييم السياسة المالية ابتداء من سنة 2000 بعد ازدهار سوق المحروقات وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي؛ حيث انتهجت الجزائر ثلاثة برامج تنموية حتى سنة 2014. وتم إضافة البيانات حتى سنة 2017 بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وأثر ذلك على الإيرادات والنفقات.

Remove Watermark Now

6. المناهج المستخدمة في الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات، ومنه فإن المناهج التي سيتم استخدامها في الدراسة تكون كالتالي:

- **المنهج الاستقرائي**: عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن، بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛
- **المنهج الوصفي التحليلي**: عند استعراض مختلف أدوات السياسة المالية في الجزائر ومختلف العوامل والمحددات التي تتحكم فيها.
- **المنهج الكمي**: من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياسة المالية، وعلاقة هذه الأخيرة بأبعاد التنمية المستدامة. وكذا آليات تطبيق السياسة المالية على مستوى الاقتصاد الجزائري، وإمكانيات تفعيل هذه السياسة من حيث استغلال الإيرادات وتوجيه النفقات في شكل يأخذ في الحسبان متطلبات استدامة التنمية بشكل عام.

ولتسليط الضوء على هذه التوجهات البحثية تم استخدام مجموعة من الأدوات الكمية، والتي أتوقع أن تجيب على التساؤلات الواردة في الإشكالية.

7. أدوات ومصادر جمع المعلومات:

بما أن الدراسة كلية، أي على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد نعتمد على المصادر الثانوية في جمع البيانات وهي:

- الكتب باللغتين الأجنبيتين منها والعربية، المجلات العلمية الاقتصادية، البحوث الجامعية، الملتقيات والمؤتمرات ومواقع الأنترنيت الرسمية .

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على البيانات والإحصائيات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM) .

Remove Watermark Now

يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة البيانات للاقتصاد الجزائري (2000 /2017)، وتم استخدام الأساليب الكمية والقياسية، وهي كما يلي:

- نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (Auto Structural Vector Regression Models)، دوال الاستجابة الدفعية Impulse response functions، تحليل التباين Variance decomposition؛ بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 0.9 لاختبار الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية: النمو الاقتصادي، الاستهلاك الخاص، الاستثمار الخاص، معدل الفائدة و مستوى الأسعار.
- التحليل العاملي الاستكشافي لدراسة معنوية العلاقة بين مكونات السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرنامج الإحصائيSPSS 22.

8. الدراسات السابقة:

أولا: الدراسة **بن بوزيان محمد** وآخرون(2010)، تحت عنوان **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية**، ورقة بحثية منشورة بمنتدى الأبحاث الاقتصادية، مصر؛ حيث تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تطور الأداء الاقتصادي الكلي للسياسة المالية بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي: ما هي آثار تقلبات (صدمات) أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاقتصاد الجزائري؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها تأتي على النحو التالي:

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية.
- بالنّسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص. مما يعني بأن السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

Remove Watermark Now

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، وستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير والبعيد. أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية في المدى القصير فقط، بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل. بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص .

ثانيا : دراسة **شيبي عبد الرحيم**(2013)، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل الموازني والدين العام– حالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان.

دراسة قياسية باستعمال نموذج SVAR لقياس آثار السياسة المالية، واستخدام النمذجة اللاخطية بواسطة استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة مع انتقال انسيابي. و قد أسفرت النتائج على وجود أثر عتبة (سلوك لا خطي) إذ أن هناك لا تماثل في عملية التعديل السريع، مما يدل على وجود تسيير نشط لصناع القرار لعجز الموازنة متى ابتعد هذا الأخير عن قيمه التوازنية، حيث تتدخل الحكومات للحد من العجز فقط عندما يفوق هذا الأخير عتبة معينة. وهذا دليل على أن الصدمات الإيجابية و السلبية في رصيد ميزانية الحكومة غير متماثلة. هذا وقدا اتضح لنا بأن السيرورة الكلية لعجز الموازنة غير مستقرة، وأن الإنفاق الحكومي يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات، أي أن الحكومات تميل إلى إنفاق يفوق مداخيلها على المدى الطويل.

ثالثا: دراسة **عبد الله قوري يحيى** (2013) تحت عنوان **قياس آثار تقلبات أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 – 2012** ، مقال منشور بمجلة les cahiers du cread . واستعمال الباحث نموذج SVAR وفقا للمقاربة التكرارية وعلى الخصوص: الناتج الحقيقي ومركباته مثل الناتج الحقيقي خارج المحروقات، الاستهلاك، الاستثمار، والواردات مع تحديد وقياس هذه الآثار بدلالة نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الجباية البترولية والجباية العادية.

هذه النتائج تبين بأن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية كما أوضحه تحليل التباين، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

Remove Watermark Now

رابعا: دراسة **أحمد الضيف** (2015) والمعنونة بـ " **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 3. حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

حيث درس الباحث مدى تأثير الساسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالطرق الإحصائية ، وكيفية تفعيل هذه السياسة لتحقيق النمو المستديم. وتم التوصل لوجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج الداخلي الخام، أما فيما يخص النفقات التسيير فلم تكن مقبولة من الناحية الإحصائية. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين نفقات كل من البنية التحتية، التعليم، الصحة والناتج الداخلي الخام.

خامسا: دراسة **عبدلي إدريس(2016)، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014**. رسالة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة يحي فارس- المدية. حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964-2014؟ وذلك باستخدام نموذج SVAR وتوصل إلى أن مضاعف السياسة المالية لا يتجانس مع الأسس العلمية للنظرية الاقتصادية الكلية، حيث أن التوسع في الإنفاق يولد أثر سلبي تراكمي على الناتج بـ -0.26، في حين صدمة في الإيرادات تؤدي إلى ارتفاع الناتج بـ 0.42 خلال فترة الاستجابة.

سادسا: **دراسة**: *PEROTTI* و *BLANCHARD*(2002)، تحت عنوان:

An Empirical Characterization of Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output

الصادر في مجلة Quarterly Journal of Economics**.** وقد ناقشت هذه الدراسة الآثار الناجمة عن إحداث صدمات في النفقات العمومية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي، وخلُص الباحثان أن صدمة في النفقات العمومية تولّد أثرا موجبا على الناتج المحلي الإجمالي، وحدوث صدمة موجبة في الضرائب ينشأ عنه أثر سلبي على الناتج. كما أن الزيادة في كل من الإنفاق والضرائب معا ينتج عنه أثر سلبي شديد في الإنفاق الاستثماري.

Remove Watermark Now

سابعا: دراسة Musa FOUDEH (2007)، تحت عنوان:

Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban, *Thèse Doctorat, Université de LIMOGES.*

حيث كانت إشكالية الدراسة: ما هو النظام المالي الأكثر كفاءة في الدول اتبعت اقتصاد السوق؟

والهدف هنا من الموضوع هو إظهار النظام المالي الأكثر فاعلية في مجال تمويل الأهداف الاقتصادية للتنمية في الدول محل الدراسة، وما هي الآثار الليبرالية المالية على هذه الأخيرة. حيث قام الباحث بدراسة أثر المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في أدوات السياسة المالية على المتغيرات التابعة وهي معدل التمدرس، نسبة الناتج المحلي بالنسبة للفرد، معدل الانفتاح على الخارج، التضخم، معدل الإنفاق العمومي بالنسبة للناتج المحلي، معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي، ونسبة البطالة.

واهم النتائج المتوصل إليها أن العوامل المالية التي يقوم عليها النظام المالي أقل دلالة من حيث تمثيلها للاقتصاد؛ حيث أن حصة الموارد الموجه للاستثمار الإنتاجي والذي يحدد النمو الاقتصادي قليلة، وعليه فإن مقومات اقتصاد السوق تؤثر على الكفاءة الاقتصادية.

pdfelement

ثامنا: **دراسة,**Samouel Béji (2009) تحت عنوان:

Le Développement Financier Pour les pays du Sud de la Méditerranée (PSM) a l'épreuve de la Mondialisation Financière, *Thèse Doctorat, Université PARIS XIII-NORD.*

الهدف من هذه الدراسة توضيح كيفية وصول PSM إلى التطور، أو كيفية تطوير نظامها المالي لخدمة النمو والتنمية الاقتصادية في ظل محيط العولمة المالية، والتي تتميز بعدم الاستقرار وعدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي. وتم تحليل وضعية التنمية المالية في الدول محل الدراسة من ناحية تقييم القوانين المالية، الفساد واحترام مبادئ الديمقراطية..... الخ. وتوصلت الدراسة إلى إن الدول محل الدراسة تعاني عجز من ناحية المحيط القانوني وهو الشيء الذي يعرقل تطور النظام المالي .

Remove Watermark Now

تاسعا: دراسة **البنك الدولي** (2015) تحت عنوان:

Having Space and using it: Fiscal policy Challenges in developing Economies

حيث قام فريق البحث المكون من مجموعة من الخبراء بتطبيق نموذج البانيل– أشعة الانحدار الذاتي التفاعلي (Interacted Panel VAR-IPVAR)، في حساب مضاعف السياسة المالية؛ حيث توصل إلى أن فاعلية السياسة المالية تتوقف على شرطين أساسيين هما: التوافر Availability والذي يقصد به توفر الحيز المالي لمواجهة التقلبات الدورية. والشرط الثاني هو الفاعلية Effectiveness أي فاعلية السياسة المالية وقدرتها على الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

9. بيان الاستفادة من الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين في السياسة المالية و آثارها الكلية باعتبارها متغير أساسي في الحياة الاقتصادية والتنمية المستدامة التي تعتبر من المواضيع الحديثة نسبيا؛ حيث ساهمت الدراسات في رسم خلفية نظرية وكمية خاصة فيما يخص تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما تم استخدام الطرق الكمية لقياس العلاقة بين مكونات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات والنفقات العمومية من جهة وأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى، وهي النقطة الفارقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.

وعليه، تعد هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما مكونات السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة. باستخدام الأدوات الكمية المتمثلة في التحليل العاملي للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفصل الأول

مدخـــل مفاهيـــمي

للسيـــاسة الماليـــــة

pdfelement

Remove Watermark Now

تمهيـــد:

شهد الاقتصاد العالمي تطورات كبيرة خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 1929، وتزامن معه تطور مفهوم السياسة المالية باعتبارها مصدر لتعبئة موارد هذا الاقتصاد، خاصة بعد الإسهام الكبير لـ "**كينز**" في هذا المجال؛ بحيث أصبحت تلعب دورا جوهريا من خلال تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد في كافة نواحيه، لتحقيق الاستقرار في إطار التشغيل الكامل للقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي المتواصل.

وتطور الفكر المالي للدولة مع تطور دور الدولة وظائفها وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وجوهر هذا الفكر هو الحصول على الموارد النقدية وإنفاقها لتحقيق أكبر إشباع للأفراد وضمان النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهو الهدف المثالي لأي دولة في انتهاجها للعديد من السياسات الاقتصادية.

للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع تحليل النشاط المالي للقطاع العام، وتقوم بدور كبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني. وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة الانفاقية(النفقات) والسياسة الضريبية(الإيرادات)، بالاضافة إلى السياسة الائتمانية(القروض) التي تحدث آثارا استقرارية، ومن ثم التأثير على الطلب الكلي وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية. وبتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

وتطور كذلك مفهوم التنمية من النمو إلى التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي، خاصة في دراسة "**حدود النمو**" والتي توصلت إلى أنه مع استمرار الوضع التنموى بنفس النمط السائد، فإن ذلك سيؤدي استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية.

وسنتناول في هذا الفصل لما يلي:

- **المبحث الأول: تطور مفهوم السياسة المالية؛**
- **المبحث الثاني: ادوات السياسة المالية؛**
- **المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة المالية.**

pdfelement

Remove Watermark Now

المبحث الأول: تطور مفهوم السياسة المالية:

إن السياسة المالية هي مصطلح علمي حديث نسبيا؛ حيث لم يستخدم هذا المصطلح بهذا التعريف قبل أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، ومع ذلك فقد كانت هناك مجموعة متكاملة من أسس السياسة المالية وإن لم تعرف بهذا الاسم. وهذا يعني ان السياسة المالية التقليدية كان هدفها يقتصر المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الاهداف العامة، وهذا مما انعكس على اعطاء دور ضيق للإنفاق العام على اعتبار ان التوسع في الانفاق يعد خطرا لا يجوز الاقتراب منه، عدا دوره في تمويل الوظائف العامة التقليدية على اعتبار ان تلك الوظائف غير منتجة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية:

كانت السياسة المالية في البداية كمرادف للمالية العامة أو ميزانية الدولة، ليتحول إلى نطاق أوسع أكاديميا مباشرة بعد بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الاعمال" للبروفيسور Hansen Alain عاكسا بذلك مفهوم السياسة المالية لتطلعات وأهداف المجتمع، فقد تحول المفهوم من اشباع الحاجات العامة من موارد الموازنة إلى الاهتمام بمبادئ الموازنة وضمان توازنها. ولكن باعتبار أن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، والتي قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.[1]

سنتطرق لتعريف السياسة المالية لغة واصطلاحا:

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية لغة:

أصل كلمة السياسة من "**ساس**" أي ساس الأمر وقام به، وسوّسه القوم أي جعلوه يسوسهم، أو سوّس فلان أمر بني فلان أي كلّف بسياستهم.[2]

---

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص47.

[2] عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي -دراسة تحليلية مقارنة-**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 139.

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: تعريف السياسة المالية اصطلاحا:

أما السياسة المالية اصطلاحا فتتناول إدارة شؤون الدولة وتنظيم حكوماتها بمقتضى معتقدات الأفراد وأخلاقهم ودرجة رقيهم في سلم الحضارة، وتختلف السياسات باختلاف البلاد وموقعها واحتياجاتها ومصادر ثروتها وقوتها، كما أنها تختلف في الدولة الواحدة باختلاف الأزمنة والأنظمة وأصحاب القرار.[1]

وبالرجوع إلى الفكر الكنزي، فإن السياسة المالية يقصد بها المالية العامة وميزانية الدولة، وكيفية تمويل الحاجيات العامة للمجتمع من مداخيل الموازنة العامة والعمل على ضمان توازن هذه الأخيرة.

وقد جاءت العديد من التعاريف للسياسة نذكر أهمها:

1. السياسة المالية هي برنامج لا يتجزأ عن السياسة الاقتصادية للدولة، تخططه وتنفذه مستخدمة فيه ايراداتها ونفقاتها، لإحداث آثار موجبة وتجنب الآثار السلبية على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف المجتمع.[2]
2. السياسة المالية هي مجموعة الأدوات المتعلقة بتسيير بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية محددة.[3]
3. إن السياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية وتتمثل هذه الأخيرة في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة ، أي استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر قيمة من المنافع.[4]
4. السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة.[5] فنعني بالسياسة المالية استخدام الدولة لإراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.

---

[1] عوف محمد الكفراوي، **مرجع سابق** ، ص 140-141.

[2] James C . Van Horne , **politique financier « la gestion à long terme »,** Dunod, Paris, 2001, p. 13

[3] Idem.

[4] Jean-Claude Coille , **La politique Financière**, édition maxima, paris, 2011, p. 24

[5] عوف محمد الكفراوي، **نفس المرجع**، ص 144.

Remove Watermark Now

5. الساسة المالية هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل والناتج و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.[1]

6. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: هي مجموعة القواعد والأساليب والتدابير التي تحقق الانضباط في السياسة المالية قصد المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.[2]

7. بينما تعرفها منظمة التجارة العالمية WTO بأنها تلك الاجراءات التي من شأنها التنازل عن جزء من الايرادات السيادية وتوجيهها للنفاق العام توجيها دقيقا قصد تحرير التجارة الخارجية. [3]

8. تعريف صندوق النقد العربي AMF "السياسة المالية تلك الاجراءات التي من شأنها إرساء دعائم التحكم المالي، من خلال تحسين إدارة النفقات والإيرادات وتعزيز الشفافية، من أجل الانضباط الكلي والمحافظة على الاستقرار والاعتدال في الوضع العام للميزانيات الحكومية وتحسين الكفاءة التشغيلية."[4]

ومن خلال التعريفات السابقة، و إنطلاقا من المفاهيم التي تصب في نفس المضمون، نستطيع القول أن السياسة المالية هي مجموعة أدوات المالية العامة التي تتبعها الدولة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، بهدف التأثير على الدخل، الإنتاج، التوظيف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

pdfelement

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في العصر القديم:

إن السياسة المالية هي المرآة العاكسة لدور الدولة المالي و مدى تدخلها في الحياة الاقتصادية خلال فترة معينة؛ حيث تقوم الدولة بدور مالي يختلف حسب الظروف وينعكس هذا الدور على السياسة المالية، فعندما يبرز تدخل الدولة ويكون فعالا، يبدو دور السياسة المالية ظاهرا وواضحا على كافة عناصر ماليتها وكأثر مباشر على تطور وظائفها تحقيقا لما تصبو إليه من أهداف، وعندما يغيب دور الدولة كسلطة منظمة يغيب معها دور السياسة المالية. وإن كان هذا الحال في الماضي، إلا أنه في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية أصبح دور الدولة ضرورة لا يمكن الغنى عنها، الشيء الذي أدى إلى تطور السياسة المالية والنشاط المالي للدولة وهو الحصول

---

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

[2] OCDE, **Rapport Annuel**, 2011, p.132

[3] WTO, **Annual Report**, 2016, p. 87

[4] أحمد أبوبكر علي بدوي، **مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص 11.

Remove Watermark Now

على الموارد النقدية وإنفاقها لتحقيق الإشباع العام لم يكن في المجتمعات القديمة لا توجد دلالات واضحة على وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة بل كانت مرتبطة بمالية الحاكم، وله فيها حق التصرف المطلق ومن ثم لا يوجد عليه أي رقابة. و يرجع سبب تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة إلى أسباب سيكولوجية وأخرى موضوعية. أما الأسباب السيكولوجية فهي ترجع إلى عدم اهتمام المفكرين القدماء لماديات الحياة وسيطرة الدولة المطلقة وبساطة الحياة الاقتصادية، أما الأسباب الموضوعية فهي تنحصر في قلة الظواهر الاقتصادية.

ففي العصر الفرعوني عرف نظام الضرائب المباشرة و غير مباشرة والرسوم الجمركية كأدوات للسياسة المالية في جانب الإيرادات، وتوجيه هذه الإيرادات إلى تمويل مرافق الدفاع والأمن والعدالة وغيرها من أوجه تدخل الدولة.

و في ابعد من ذلك، في واقعة هامة ذات دلالة في مجال السياسة المالية والتخطيط الاقتصادي في الآيات التالية من سورة يوسف عليه السلام:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ 47 ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ 48﴾ والآية ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ 55﴾ [1]

من الآيات السابقة نستنتج مجموعة هامة من المبادئ المالية والاقتصادية التي تصلح لكل زمان ومكان وهي:

- التزام الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببرنامج مالي واقتصادي لتحقيق آثار مرغوبة (الادخار سبع سنين و تنظيم الاستهلاك لسبع سنين) وتجنب الآثار غير مرغوبة لمختلف المخاطر التي قد تحدث وهو جوهر تعريف السياسة المالية؛
- من شروط تولي الوظائف المالية في الدولة هو العلم والأمانة حسب ﴿ الآية 55 ﴾ السابقة.

وهكذا فقد طبقت في العصر الفرعوني أول سياسة مالية واقتصادية موجهة في التاريخ الإنساني على أساس الدراسات الإحصائية والميدانية، كما تم تأمين الاحتياجات الاساسية للفرد وتطبيق مبدأ ضبط الاستهلاك بقدر الحاجة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

---

[1] **سورة يوسف**، الآيات 47،48، 55.

[2] هشام مصطفي الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 43.

Remove Watermark Now

أما الحضارة الإغريقية فتركت أثرا كبيرا في الفكر المالي، وهو ما أشار إليه الفيلسوف اليوناني "**أفلاطون**" في كتاباته عن "**المدينة المثالية**" أو "**الفاضلة**"، والتي تقوم على تقسيم العمل وتحديد دور ومسؤولية كل من الدول والأفراد، وهو أمر ضروري للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة الفاضلة.[1]

ثم جاء تلميذه "**أرسطو**" معارضا و ناد بالملكية الخاصة لأنها الضمان الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل بين المواطنين. كما قامت الدولة في العصر اليوناني بسياسة الاحتكار واحتفاظها لنفسها بإنتاج العديد من السلع وبالتالي التحكم في سعرها، و فرض ضرائب مرتفعة على السلع التي لا تحتكرها.

أما العصر الروماني فإن الفكر الاقتصادي والمالي في ذلك الوقت كان محدودا وقد تأثر بالفكر الإغريقي، لكنه ترك وراءه تراثا قانونيا، و أهم ما خلف الفكر الروماني هو نشوء فكرة "**القانون الطبيعي**" الذي نظم الحياة الاقتصادية ومبدأي الملكية الخاصة وحرية التعاقد، وهي الأسس التي قام عليها النظام الرأسمالي فيما بعد.[2]

وبالحديث عن العصور الوسطي فقد شهدت هذه المرحلة ركود فكري واقتصادي، وكان سائدا فيه سيطرة النظام الإقطاعي، ولذلك لم يكن هناك انفصال بين مالية الدولة ومالية الحاكم، والإيرادات التي تعتمد عليها الدولة تتمثل أساسا في الريع من الأراضي الزراعية و الكنيسة، أما بالنسبة للضرائب فكان اللجوء إليها إلا في حالات استثنائية. وهنا تم التفرقة بين المالية العادية والتي تتمثل في دخل الدومين، والمالية غير عادية تتمثل في الضرائب.[3]

pdfelement

المطلب الثالث: السياسة المالية في العصر الحديث:

منذ القرن الخامس عشر تطورت السياسة المالية وبداية ظهور الدولة المتدخلة، وازدياد دورها في الحياة الاقتصادية؛ حيث سادت آراء المدارس الاقتصادية بداية من مدرسة التجاريين ثم مدرسة الطبيعيين حتى المدرسة الكلاسيكية حاملة أفكار اقتصادية ومالية جديدة، نتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: السياسة المالية للتجاريين والطبيعيين:

ظهر هذا المذهب التجاري وسادت أفكاره الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتميز بازدهار التجارة الخارجية واستعادت الدولة لسلطتها المتدخلة من خلال فرض الرسوم

---

[1] Bent Hansen, **The Economic Theory of Fiscal Policy**, Routledge library editions-Economics, Volume 3, London, 2003, p.30

[2] دردوري لحسن، لقليطي لخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر، الطبعة 1، مصر، 2018، ص 21.

[3] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

الجمركية الكبيرة على الواردات بهدف حماية المنتج المحلي، وتخفيض الرسوم على المواد الأولية، وإعانة الصادرات، ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار.[1]

لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة والنزاعات بين الدول بقصد فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وبالتالي أهملت الزراعة. كل ذلك أدى إلى معارضة مبدأ تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية وهو المذهب الحر أو المذهب الطبيعي.

أما السياسة المالية للطبيعيين فيطلق على هذا المذهب كذلك مذهب **الفيزوقراط** (PHISIOCRATES)، والتي كان جوهر فلسفتها قائما على النظام الطبيعي الذي تحكمه القوانين، وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى قصر الضريبة على الريع وضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي حتى لا يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد.[2]

وما يجدر الاشارة اليه، أن الافكار السابقة تبلورت على يد الطبيب الفرنسي **فرانسوا كيناي** (Quesnay François) ، ومن أهم مؤلفاته "القانون الطبيعي" و"الجدول الاقتصادي" وهو نموذج أولي لدوران الثورة في المجتمع. وعلى عكس المذهب التجاري الذي اخضع الحياة الاقتصادية للتجارة وأهمل أنشطة أخرى كالصناعة والزراعة، جاء الطبيعيون وأقاموا مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي، والتي تقوم أساس عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واحترام الملكية بجميع صورها، واحترام الحرية الاقتصادية وحرية التجارة الخارجية والداخلية واقتصر دور الدولة على إرساء الأمن وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم.

pdfelement

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (التقليدي):

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر "**أدم سميث**" وذلك في كتابه الشهير "**ثروة الأمم**" واسهم في تطويرها كل من **مالتس، جان باتسبت ساي، ديفيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل**، وكانوا يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل. كما أن قانون ساي للأسواق **(قانون المنافذ)** يعد من دعائم هذا الفكر، وينبني على أن العرض الكلي

[1] هشام مصطفي الجمل، **مرجع سابق**، ص 51.

[2] Bent Hansen, **Op.cit**, p.35

Remove Watermark Now

يوجد أو تخلق الطلب الكلي عليه عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وتوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وان كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي؛ حيث أن النقود وسيلة للتبادل فحسب. وأن أي زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق.[1]

فالأفراد في ظل هذا الفكر الذي يسوده مبدأ الحرية الاقتصادية يعملون على إشباع احتياجاتهم ولا يتوقفون عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة وهو ما يضمن الاستقرار الاقتصادي للدولة؛ وعليه فإن الأسس التي تقوم عليها السياسة المالية في هذا الفكر هي:[2]

- إن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية هو تحقيق الصالح العام؛ ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن وإرساء النظام؛
- حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، فتحصيل الدولة للإيرادات العامة مهما كان نوعها يعتبر سياسة مالية خاطئة حسب وجهة نظر الفكر الكلاسيكي، ومن وجهة نظر "**ساي**" أن أحسن نفقة هي الأقل حجما؛
- مبدأ توازن الموازنة العامة حيث يتساوى النفقات مع الإيرادات.

إن مبدأ الحياد والحرية الاقتصادية الذي ينادي به هذا الفكر إيمانا بان النشاط الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من النشاط العام، وضرورة احتفاظ الدولة بالميزانية المتوازنة سنويا، كما أن الضرائب المفروضة لتمويل الإنفاق العام ضعيفة ولا تؤثر في متغيرات الاقتصاد. ولقد تبين في ما بعد أن هذه السياسة المالية لا تحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها وقد تحقق الضرر في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال ووفقا للسياسة المالية في الفكر الكلاسيكي في حالة الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع إيرادات الدولة بسبب حصيلة الضرائب، مما يدفع الدولة لزيادة الإنفاق تحقيقا لمبدأ توازن الموازنة مما يؤدي إلى ازدياد حدة التضخم وتفاقم الأزمات الاقتصادية.[3]

---

[1] Bent Hansen, **Op.cit**, p.38 .

[2] Thierry Bechu, **économie et politique financier**, édition do Eyrolles, 2011, paris, p. 19

[3] عوف محمد الكفراوي، **مرجع سابق**، ص 154.

Remove Watermark Now

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكنزي (الفكر الحديث):

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر، اذ ان تعاقب الازمات في النظام الراسمالي دفعت بالعديد من الاقتصاديين بالدعوة الى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، اتجهت انظار الاقتصاديين الى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد، و لقد كان "**كينز**" من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك في كتابه "**النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود**" الصادر سنة 1936 بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

وحسب **كينز** "**إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الاجل بدل الانتظار لقوى السوق ان تفعل ذلك خلال الامد الطويل، لأننا موتى جميعا خلال هذا المدى**" فقد وجد في مسالة التوازن في الاقتصاد عن مستوى التشغيل الكامل بالأمر غير الضروري، وبالإمكان تحقيق ذلك التوازن بأقل من مستوى التشغيل الكامل أوالعمالة الكاملة، أي حتى مع وجود البطالة، وقد اطلق على هذه الحالة بـ (توازن العمالة الناقصة)، كما ان قانون (ساي) لم يعد مقبولاً، لأنه بالإمكان وجود العجز او القصور في الطلب وبالتالي ينبغي على الحكومة ان تتخذ خطوات من شأنها التغلب على هذا الوضع باستخدام القواعد المالية السليمة عن طريق الانفاق غير المغطى بالإيرادات لأجل دعم الطلب، اذ يكون العجز في جانب الطلب الكلي مسبباً للبطالة (الطاقة الانتاجية الفائضة) وان الفائض منه يسبب التضخم اي ما يسمى بـ(ارتفاع في المستوى العام للأسعار) وذلك عندما يكون الطلب الكلي أكبر من الدخل الكلي.[1]

ومن هنا فقد برزت أهمية السياسة المالية والتدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادى من خلال ادواتها في التغيير في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي، ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات، وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين عل زيادة انتاجهم وزيادة مستوى التشغيل، ومن ناحية اخرى قد تزيد الحكومة من انفاقها وخصوصا عن طريق التمويل بالعجز مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الفعال، وفي الحالة الثانية وعند التضخم يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية العامة لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لفرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار.[2]

---

[1] حيدر يونس كاظم، **الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية**، دار الوارث، الطبعة الأولى، العراق، 2016، ص 29.

[2] وليد احمد الصافي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 87.

Remove Watermark Now

كما عارض "**كينز**" قانون "**ساي**" للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، بينما أكد أن الأساس في النشاط الاقتصادي هو الطلب الكلي الفعال، ومبررا ذلك بالكساد العظيم الذي ساد في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وان الفرد ليس دائما ذو سلوك اقتصادي رشيد كما افترضت النظرية الكلاسيكية وأن الدولة ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص. [1]

لذا كانت النظرية العامة لـ"**كينز**" فكرا اقتصاديا جديدا انبثق عنه أسس جديدة للسياسة المالية. وقد شارك في تطوير هذا الفكر العديد من العلماء الاقتصاديين مثل "**هانسن**" (Alvin Hansen) و"**هيكس**" (Hicks) و"**ساميلسون**" (Samuelson) وغيرهم من الكنزيين.

وفقا للمفهوم الكنزي، سنوضح منحنى الطلب والعرض الكليين فيما يلي:

الشكل (1-1) منحنى الطلب والعرض الكليين.

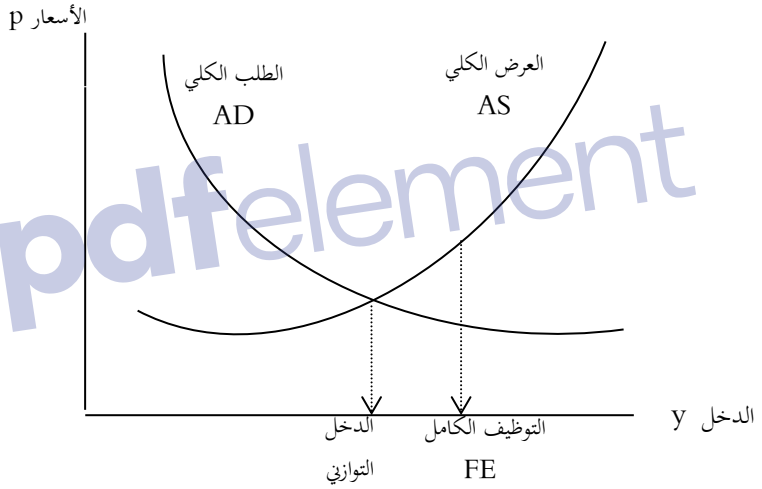

Source : Thierry Bechu, **économie et politique financier**, édition do Eyrolles, 2011, paris, p. 22

يتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، و العكس صحيح، لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، ممّا يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي، كما أن زيادة هذا الأخير تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار و العكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

و حسب "**كينز**" دائما أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و أن هذا المستوى التوازني التام يحث عند مستوى يقل عن مستوى التوظيف الكامل و هي حالة النظام

[1] Thierry Bechu, **Op.cit**, p. 23

Remove Watermark Now

الرأسمالي،[1] وبالتالي يرى أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية الإنفاق الحكومي والضرائب. كما أوضح "**كينز**" أن الاقتصاد الوطني أساسا غير مستقر بالطبيعة، و من ثمَّ فالتدخل الدولة ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق.

وكنتيجة للتطور الذي حدث في هذا الفكر أدى إلى توسع نشاط الدولة الذي أصبح لزاما عليها ورفض فكرة التوازن الحسابي للميزانية، فقد ظهرت سياسات أخرى هي:

السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية(الوظيفية) وطبقتا في الولايات المتحدة؛ حيث تم الاعتماد على الأولى في الفترة 1933-1937، وعلى الثانية ابتداء من 1937. بالإضافة الى السياسة المالية النشطة والسياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة، و سنتناولها في ما يلي:

1. السياسة المالية المحضرة:

وقد أطلق عليها البعض سياسة "**سقي المضخة**" و مقتضاها أن تتوسع الدولة في النفقات العامة على نطاق واسع عن طريق موارد معطلة تملكها، الشيء الذي يعطي دفع للاقتصاد الوطني اعتماداً على موارده الذاتية.[2] ويلاحظ أن هذه السياسة إنما هي علاج مؤقت وتشكل سياسة دورية طويلة الأجل، وسنبين أهم ملامح هذه السياسة فيما يلي:[3]

- التوسع في الإنفاق العام يشجع الانتعاش الاقتصادي ويدفع عجلة التنمية، كما يبعد الاقتصاد الوطني عن مركز الكساد؛
- الشرط الأساسي لهذه السياسة يتمثل في أن الأموال المستخدمة تكون من الموارد الذاتية وتستمد من مصادر غير نشيطة؛
- إن النفقات التي تمول بالمصادر غير مستخدمة تحقق الازدهار بدرجة أكبر و أكثر توسعا وأسرع من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى؛

[1] Jean -Claude Coille , **Op.cit**, p. 25

[2] درواسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] Jean -Claude Coille , **Op.cit**, p. 27

Remove Watermark Now

- هذه السياسة يقتصر دورها على إعطاء الجرعة الأولى أو الدافع الأولي للاقتصاد في حالة الانكماش فقط، و من ثم بإمكانه السير ذاتيا، أي أنها تكون بغرض علاج مؤقت في مرحلة الانكماش فقط وليس لفترة زمنية طويلة.

2. **السياسة المالية التعويضية (الوظيفية)**: و قد نشأت السياسة المالية التعويضية بسبب عدم فاعلية السياسة السابقة وعدم كفايتها لتكون ملائمة لمختلف التغييرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني، ويقصد بالسياسة المالية التعويضية تلك السياسة التي تعمل على مواجهة التغيرات الدورية سواء كانت تضخمية أوانكماشية. ففي حالة ظهور بوادر التضخم على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعّال لتؤثر على منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل ليصل إلى نقطة التوازن الفعلي، أما في حالة الركود أو الكساد فعلى الدولة أن تستخدم أدوات السياسة المالية التي تؤثر في مكونات الطلب الفعّال إلى الأعلى أي يزداد الطلب الفعال.[1]

ويلاحظ أن السياسة المالية التعويضية هي امتداد للتحليل الكنزي والذي يستلزم التوسع في النفقات العامة، والاتجاه إلى عجز الميزانية في حالة البطالة بفرض رفع الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل، ومن ناحية أخرى ضغط النفقات العامة وتكوين فائض في الميزانية في حالة التضخم بغرض خفض الطلب الفعلي إلى مستوى التشغيل الكامل.[2]

كما حدد كل من **مسجريف** (**Musgrave**) و**ليرنر** (**A.P.Lerner**) أسس المالية الوظيفية في شكل قواعد وقوانين كما يلي: [3]

- من اجل معالجة كل من التضخم والكساد أن تجعل الحكومة معدل الإنفاق الكلي يتساوى مع لمعدل الذي بموجبه يمكن شراء كل السلع المنتجة، أي تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض النفقات العامة، أو زيادة الضرائب بحيث ينخفض معدل الإنفاق، أو بالوسيلتين السابقتين معا. ونفس الطريقة تستطيع من خلالها الدولة زيادة مستوى الإنفاق الكلي فتعمل على زيادة النفقات العامة أو خفض الضرائب أو معا؛

[1] عوف محمد الكفراوي، **مرجع سابق**، ص 156.
[2] هشام مصطفي الجمل، **مرجع سابق**، ص 58.
[3] عوف محمد الكفراوي، **نفس المرجع**، ص 157- 158.

Remove Watermark Now

- إن السياسة المالية الوظيفية تُبقي الإنفاق الكلي عند مستوى عال تمنع خطر الكساد وفي نفس الوقت عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم، وان إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة هو البديل لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة في الفكر الكلاسيكي؛
- التوسع في أدوات السياسة المالية منها الضرائب والقروض والتي لم تعد وسيلة للحصول على الإيرادات بل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما اتخذت الموازنة العامة طابعا وظيفيا بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- التأثير على درجة السيولة النقدية بخفض كمية النقود بواسطة الاقتراض من الجمهور وإصدار السندات الحكومية، والعكس لزيادة كمية النقود تقوم الدولة بالإصدار النقدي.

إن السياسة المالية السابقة أدت إلى علاج أزمة الكساد الكبير والتضخم وأحدثت نتائج إيجابية في الدول المتقدمة، لكن عند تطبيقها في الاقتصاديات المتخلفة والنامية لم تحقق أهداف التنمية المرجوة، فقد اهتمت السياسة بالعمل على زيادة حجم الطلب الفعال ودفع عجلة التنمية، وبان الادخار والاستثمار يميلان إل التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، مما أدى إلى انتشار موجات من التضخم وارتفاع في الأسعار ولم تتحقق التنمية الاقتصادية المرجوة وذلك لتجاهل منحنى العرض الكلي في هذه الدول.

وعلى هذا، فيجب الاستمرار بالتمسك بقواعد المالية الوظيفية كأساس لا يتغير في رسم السياسة المالية لكل من الدول المتقدمة والنامية وتطويرها لتتلاءم والنظم الاقتصادية، وتأخذ في الحسبان كل من العرض والطلب الكليين واختيار أدوات السياسة المالية التي تُحدث الآثار الايجابية المرغوبة.

3. السياسة المالية النشطة:

إن السياسة المالية النشطة تتمثل في تغيير الإنفاق العام أو معدل الضريبة، وتهدف إلى المحافظة على مستوى الطلب الذي يؤدي إلى تخفيض حدة ذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل، والذي يسمى بالإنتاج الممكن وخاصة عند انخفاض المكونات الأخرى للطلب بصفة غير عادية. أما عند ارتفاع هذه المكونات بصورة مفاجئة فإن الحكومة تلجأ إلى الساسة المالية الانكماشية. [1]

[1] Bent Hansen, **Op.cit**, p.47

Remove Watermark Now

4. السياسة المالية في إطار التوقّعات الرشيدة:

إن اتباع سياسة مالية مرنة سواء كانت توسعية أم انكماشية قد تكون غير فعّالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأن انتهاج مثل هذه السياسات غير معلنة قد يتعارض وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على التوقعّات العقلانية والرشيدة؛ إذ أنهم يستجيبون تبعا للمعلومات المتوفرة لديهم ويعملون وفقها. وإذا طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية تتصرف بطرق مختلفة، وبتّالي تكون الآثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماما.[1]

فضلا عن ان مسالة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة (Sticky)، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فان الاجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والتشغيل، وعلى هذا الأساس فان السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة عل الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول ان هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين.[2]

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية:

كما تم تعريف السياسة المالية سابقا على أنها برنامج لا يتجزأ عن السياسة الاقتصادية للدولة، تخططه وتنفذه مستخدمة فيه إيراداتها ونفقاتها لإحداث آثار موجبة وتجنب الآثار السلبية على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي تحقيقا لأهداف المجتمع. وعليه، فإن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن فعالية السياسة المالية يتمثل في ضمان الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو وتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، ويعنى هذا الهدف باختصار تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي، و أعلى مستويات لاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع). وفي نفس الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي.

وأدوات السياسة المالية هي: الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة.

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثره على السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الاردن، 2015، ص57.

[2] حيدر يونس كاظم، **مرجع سابق**، ص 31.

Remove Watermark Now

المطلب الأول: الإيرادات العامة:

كان الفكر التقليدين ينظر إلى الإيرادات العامة على أنها تستخدم في تمويل النفقات العامة فقط ولا تؤثر على النشاط الاقتصادي، وبعد ذلك أصبحت أداة رئيسية من أدوات الدولة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تستقطع الدولة جزء من الموارد الموجودة تحي تصرف الافراد جبرا او طواعية، وهذا ما يسمى بتحصيل الايرادات، أي إحداث تأثير سلبي في القدرة الشرائية الموجودة لدى الافراد، وإعادة دفع الحصيلة في القطاعات المراد احداث فيها تأثير ايجابي.

و يتضح أن الدولة تحصل على الإيرادات العامة من خلال عملية نقل القوة الشرائية وخلقها داخل المجتمع.

ويكمن أن نميز بين ثلاثة أنواع للإيرادات العامة:[1]

- الإيرادات الاقتصادية والتي تتحصل عليها الدولة إثر مزاولتها نشاط اقتصادي؛
- الإيرادات السيادية والتي تتحصل عليها الدولة باعتبارها شخص قانوني ذو سيادة؛
- الإيرادات الائتمانية والتي تتحصل عليها الدولة إثر حصولها على الائتمان.

pdfelement

الفرع الأول: الإيرادات الاقتصادية:

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة مزاولتها نشاط اقتصادي يكون الهدف منه هو تحقيق ربح. ومثال ذلك عن عوائد الاستثمارات و فوائد القرض وغيرها.....، وهذه الإيرادات هي إيرادات أملاك الدولة و الثمن العام.

أولا: إيرادات أملاك الدولة:

و يطلق عليها كذلك أملاك الدومين، وينقسم هذا الأخير إلى قسمين الدومين العام و الدومين الخاص؛ حيث يتكون الدومين العام من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة ... الخ. كما يتميز بـ :[2]

- مخصص للمنفعة العامة ومجانية الانتفاع؛
- ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري العام؛

---

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار ميسرة، عمان، طبعة ثانية، 2010، ص 28.

[2] Jean -Claude Coille , **Op.cit**, p.56

Remove Watermark Now

- لا يمكن بيعه ولا تملّكه بالتقادم؛

أما الدومين الخاص فهو كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة وهو يخضع لأحكام القانون الخاص، شأنه في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، كما لا يخصص للمنفعة العامة. ويدر الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة، ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي: [1]

1. **الدومين الزراعي**: ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار؛
2. **الدومين الصناعي والتجاري**: ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد. أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي؛
3. **الدومين المالي**: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية و أذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

ثانيا: الثمن العام:

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة؛ حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه ...الخ.

وما تجدر الإشارة إليه، إن الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس إيرادات أخرى، وهناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.

[1] محمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص 30.

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لمالها من حق السيادة،[1] وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين، ومن أهم هذه الإيرادات الرسوم ولضرائب.[2]

أولا: الرسوم:

يعرف الرسم على انه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص يؤدي إلى تحقيق نفع عام.[3]

من التعريف السابق نجد أن سمات الرسم ثلاثة، و هي:

- يدفع في صورة نقدية وإلزاميا عند الحصول على الخدمة، وقد تكون الخدمة اختيارية كرسوم التوثيق ورسوم الرخص وغيرها، كما قد تكون الخدمة إجبارية كرسوم النظافة مثلا، إلا انه في كل الأحوال يدفع الفرد الرسوم إجباري؛
- يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة خاصة تعود بالنفع المباشر على دافع الرسم؛
- يتحقق من الرسم نفع عام بجانب النفع الخاص فرسوم القضاء التي تدفعها المتقاضون تحقق نفع خاص لهم وتحقق نفع عام للمجتمع وهو إشاعة العدالة في المجتمع ككل.

والأصل في الرسوم أن تكون قيمتها أقل من تكلفة الخدمة؛ حيث تغطى الجهات الإدارية المحصلة للرسوم جزء من نفقاتها بالرسوم وتغطى الباقي من الضرائب، لأن النفع المتولد من الرسم نفع عام بجانب النفع الخاص. وأحيانا تتساوى قيمة الرسم مع قيمة الخدمة المقدمة لكن لا يمكن أن تتجاوزها لأن معنى ذلك أن الرسم يحمل داخله ضريبة مستترة يحدث ذلك حاليا في رسوم التوثيق العقاري؛ حيث تعتبر الزيادة في رسوم التوثيق ضريبة على تداول الثروة.

---

[1] Franc louis, **the public Financial**, 1er édition, beack, Bruxelles, 2009, p.27

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار ميسرة للطباعة والنشر، الطبعة 07، الاردن، 2015، ص18.

[3] Franc louis, **Op.cit**, p.28

Remove Watermark Now

ثانيا: الضرائب:

الضريبة هي فريضة مالية جبرية يلزم الممول بدفعها دون مقابل خاص وتهدف لتغطية النفقات العامة تحقيقا لمصالح المجتمع وتمويل ما تقوم به الدولة من إنفاق عام، أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى آخر تفرضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.[1]

1. اركان الضريبة: من التعريف السابق نحدد اركان الضرائب كما يلي: [2]

أ. الضريبة فريضة جبرية تصدر عن السلطة التقديرية للدولة: بمعنى أن الخاضعين لها ليس لديهم خيار في دفعها من عدمه بل ملزمين بأدائها. وتمارس هنا الدولة سلطتها في فرض وتحصيل الضريبة، كما تقوم بتحديد وعاء الضريبة وسعرها وأسلوب تحصيلها؛

ب. الضريبة فريضة بلا مقابل خاص: فنجد أن فرض الضريبة على الأفراد لا يتطلب وجود نفع خاص يعود عليهم، فتفرض الضريبة بناء على المقدرة التمويلية للفرد وليس بناء على النفع الذي يعود عليه. وليس معنى ذلك انه لا يحصل على منفعة من الضريبة بل انه يحصل على منفعة لكن بصفته فردا من أفراد المجتمع وليس بصفته دافع للضريبة؛

ج. الغرض من الضريبة تحقيق أهداف عامة: نجد أن الضريبة تهدف إلى تحقيق نفع عام ، وكان قديما الاعتقاد السائد أن الضرائب لها غرض مالي فقط وهو تغطية النفقات العامة، أما بعد ظهور الفكر الكنزي وتطور المالية العامة أصبح للضرائب أهداف عامة متعددة اجتماعية وسياسية واقتصادية؛

د. حصيلة الضريبة مبلغ من النقود: الاتجاه السائد في العصر الحديث هو أن تحصل الضريبة في صورة نقدية وليست صورة عينية كما كان سائد قديما، فالنفقات العامة في صورة نقدية مما يجعل الضريبة لابد وان تكون في صورة نقدية أيضا نظرا لسهولة تحصيلها وانخفاض تكلفة تحصيلها.

[1] محمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] Franc louis, **op.cit**, p. 30

Remove Watermark Now

2. **أنواع الضرائب:** تنقسم الضرائب من حيث مصدرها إل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، ويعتبر هذا التقسيم من أقدم التقسيمات وأشهرها انتشارا في مؤلفات المالية العامة والاقتصاد، حيث نجد أن الضرائب المباشرة تتمثل في الضرائب على الدخل والثروة، أما الضرائب الغير مباشرة فتتمثل في الضرائب على الإنفاق والتداول.

النوع الأول: الضرائب المباشرة:

لقد أشرنا سابقا أن الضرائب المباشرة تشمل كل من الضرائب على الثروة و الدخل، وسنتطرق في ما يلي إلى كل منهما:

أ. **الضرائب على الثروة:**

ثروة الفرد هو ما يمتلكه في لحظة معينة من عقارات ومنقولات مادية أو معنوية مثل براءات الاختراع وشهرة المحلات، وبذلك يكون المركز المالي للممول هو الثروة الصافية أي إجمالي الأصول المملوكة له منقوص منها الخصوم.[1] وهناك أنواع للضرائب على الثروة وهي:[2]

- **الضريبة التقليدية على الثروة:**

وهي الضريبة التي تكون الثروة وعائها وتكون أسعارها منخفضة؛ بحيث يكون الهدف منها هو معرفة المعلومات عن الثروات والدخول المتولدة منها لذلك يكون سعرها رمزي، مثل الضريبة على العقارات والأراضي الزراعية.

- **الضريبة على الزيادة الطارئة في الثروة:**

وهي الضريبة التي تقتطع نتيجة حدوث زيادة طارئة في الثروة دون بذل جهد من أصحابها في تحقيق تلك الزيادة،كارتفاع أسعار الأراضي والعقارات نتيجة الامتداد العمراني مثلا، فأن الدولة تفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الثروة وتفرض الضريبة عند تصرف المالك في العقار.

وتختلف هذه الضريبة عن الضريبة الاستثنائية التي تفرضها الدولة في حالات الحروب على الزيادة في قيمة الثروة التي تنتج نتيجة التضخم الذي يحدث في اوقات الحروب.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، السعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص47.

[2] احمد عبد السميع علام، **المالية العامة، مفاهيم التحليل الاقتصادي والتطبيق**، مكتبة الوفاء، طبعة الأول، 2012، مصر، ص 104-106.

Remove Watermark Now

- **الضريبة على التصرف في الثروة:**

وهي ضريبة تفرض عند انتقال الثروة من مالكها إلى شخص آخر وهي نوعان : ضريبة على انتقال الثروة بين الأحياء والتي تفرض على احد طرفي التعاقد وعلى قيمة الثروة المنقولة. الضريبة على التركات والتي تقتطع عند انتقال الثروة بعد وفاة مالكها إلى الورثة وتفرض على الورثة ويكون سعرها مرتفع وتصاعدي وذلك بهدف تقليل حدّة التفاوت بين الطبقات وتأخذ شكلين ضريبة على مجموع التركة بعد خصم ما عليها من ديون والتزامات وقبل توزيعها على الورثة، وضريبة على نصيب الوارث أي يحدد سعر الضريبة على نصيب كل وارث ويختلف باختلاف درجة قرابته.

ب. الضرائب على الدخل:

الضرائب على الدخل في الوقت الحاضر هي من أهم أنواع الضرائب، وقبل شرح هذه الضرائب علينا في البداية التعرف على الدخل وهناك نظرتين أساسيتين في تعريف الدخل وهما:[1]

- **نظرية مصدر الدخل (نظرية المنبع):** يعرف الدخل بأنه كل قوة شرائية صافية تتولد من مصدر قابل للبقاء، تصبح تحت تصرف الممول بصفة دورية متجددة.

وفقا للتعريف السابق، نجد أن الدخل يجب أن يتوافر فيه شروط وهي: [2]

- أن يكون ذو قوة شرائية أي عبارة عن مبلغ نقدي يحصل عليه من المعاملات المادية في الأسواق، وأن يكون الدخل تحت تصرف الممول أي انه تحقق فعلا وليس مجرد احتمال؛
- أن تكون القوة الشرائية متجددة وتتكرر بصفة دورية مثل مرتب الموظف أو محصول المزارع؛
- أن تكون صافية بمعنى أنه بعد حساب الإيرادات المتولدة يجب خصم جميع النفقات التي أنفقت للحصول على هذا الدخل وهذه النفقات يحددها القانون الضريبي.

- **نظرية الإثراء:** وهي تتعامل مع الدخل على ان زيادة صافية تتحقق في ثروة الممولة خلال فترة زمنية معينة. ووفقا لهذا التعريف يتسع مفهوم الدخل ليشمل على كل إيراد يتحقق ولو لمرة واحدة فقط، ومن أصول قد تكون غير قابلة للبقاء ويشمل بذلك حصول الفرد على ميراث خلال العام.

وهناك صعوبة في استخدام هذا المعيار لقياس الدخل، لأنه يتطلب متابعة دقيقة لانتقال الثروات العقارية والمنقولة بين الأفراد، حصر ومعرفة الزيادة في قيمة هذه الثروات وهذا أمر صعب للغاية مما يسهل التهرب الضريبي.[3]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، السعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص62.

[2] احمد عبد السميع علام، **مرجع سابق**، ص 111.

[3] **نفس المرجع**.

Remove Watermark Now

النوع الثاني: الضرائب غير مباشرة:

تشتمل الضرائب غير المباشر على الضرائب الواردة على الإنفاق والاستهلاك والتداول بصورة عامة، وسنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

أ. الضرائب على الإنفاق والاستهلاك وعلى الإنتاج :

تفرض على إنتاج السلع الاستهلاكية أو عند شرائها أو تداولها في الأسواق، وهذه الضريبة لها أهمية كبيرة في إحداث التأثير. وتسمى بالضريبة على رقم الأعمال لأنها تفرض على حجم المعاملات في سلعة واحدة أومجموعة من السلع وتأخذ ثلاث أشكال:[1]

- **الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال:** وهي ضريبة تفرض على كل مراحل الإنتاج السلعة حتى تصل الى المستهلك النهائي فتفرض عند بيع السلعة من المنتج إلى تاجر الجملة ثم الى تاجر التجزئة ثم إلى المستهلك الذي يتحمل عبئها بالكامل؛
- **الضريبة العامة الواحدة على رقم الأعمال:** وهي ضريبة وحيدة تفرض على كل مراحل الإنتاج؛[2]
- **الضريبة النوعية المتعددة:** بمعنى فرض الضريبة على رقم الأعمال لكن بأسلوب فرض ضرائب متعددة تختلف باختلاف نوع السلعة وليست ضريبة عامة على كل السلع.[3]

ب. الضرائب الجمركية:

الضرائب الجمركية أو التعريفة الجمركية هي ضرائب غير مباشرة تفرض على الواردات أو الصادرات وتحصلها الدولة على نتيجة حركة السلع عبر الحدود الوطنية، وتفرض الضرائب غالبا على معظم الواردات وقلما تفرض على الصادرات في بعض الحالات الاستثنائية، مثل السلع الضرورية التي لا ترغب الدولة في خروجها ما البلاد مثل المواد التموينية. وتتخذ التعريفة الجمركية عدة أشكال:[4]

- **تعريفة بسيطة وتعريفة متعددة للسعر :** التعريفة البسيطة وهى تعريفة واحدة تفرض على السلع أي كان مصدرها، أما التعريفة المتعددة فيختلف سعرها باختلاف دولة المصدر وتتحدد بناء على الاتفاقيات الثنائية بين الدول.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، السعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق** ، ص55.

[2] عادل فليح علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 100.

[3] نفس المرجع.

[4] O. Blanchard et D. Cohn, **Commerce International**, édition Pearson, 3 éme édition, 2007, p. 49

Remove Watermark Now

- **تعريفة فرضية وتعريفة اتفاقية:** التعريفة الفرضية تتحدد بإرادة الدولة منفردة بناء على سلطتها التشريعية، أما التعريفة الاتفاقية تفرض بموجب الاتفاقات الدولية.
- **تعريفة قيمية وتعريفة نوعية وتعريفة مركبة:** التعريفة القيمية هي التي يتحدد فيها سعر الضريبة كنسبة مئوية من سعر السلعة المستوردة. والتعريفة النوعية تتحدد سعر الضريبة بمبلغ معين على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو بالوزن. أما التعريفة المركبة هي عبارة عن تعريفة نوعية يضاف إليها تعريفة قيمية لتعويض الفارق في الجودة أو الحجم بين عدد الوحدات من السلعة .
- **تعريفة مالية وتعريفة حمائية** :التعريفة المالية هي التي يكون الغرض منها زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات، أما التعريفة الحمائية هي التي يكون الغرض منها حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية

وهناك بعض الأنظمة الملحقة بالضرائب الجمركية نوردها فيما يلي:[1]

- **نظام التجارة العابرة (الترانزيت):** وطبقا لهذا النظام فإن السلع التي تدخل إلى الدولة بغرض المرور منها إلى الدول الأخرى.
- **نظام الإعفاء المؤقت:** تعفى طبقا لهذا النظام ولفترة مؤقتة بعض المواد خاصة الأولية منها المستخدمة في إنتاج سلع يعاد تصديرها الى الخارج بعد تصنيعها ، فإذا انتهت الفترة الزمنية المحددة دون إعادة تصدير السلعة، فان المواد الاولية تخضع للضريبة الجمركية.
- **نظام رد الضريبة الجمركية (الدروباك):** يدفع مستورد المواد الأولية الضريبة الجمركية أولا، ثم يستحق استردادها مرة أخرى إذا قام بتصدير السلع التي تحتوى على هذه المواد الأولية للخارج مرة أخرى.
- **نظام المناطق الحرة:** وهو إنشاء مناطق لا تخضع للضرائب الجمركية المتداولة، وذلك تشجيعا للتجارة وإقامة المشروعات الصناعية الأجنبية على تلك المناطق الغير خاضعة للضريبة، لكن مرور السلع من تلك المنطقة إلى باقي أنحاء البلاد يتطلب فرض ضريبة جمركية على السلعة.

[1] O. Blanchard et D. Cohn, **Op.cit**, p. 49

Remove Watermark Now

3. معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة:

هناك عدة معايير للتفرقة بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة نوجز أهمها فيما يلي:

- **معيار من يتحمل عبء الضريبة:** الضرائب المباشرة هي التي يتحمل عبئها دافع الضريبة نفسه، أي أن عبئها لا ينقل لشخص آخر، أما الضرائب غير مباشرة هي التي ينتقل عبئها من دافعها إلى غيره من الأشخاص، ويتحملها في غالب الأحيان المستهلك النهائي. إلا أن هذا المعيار غير دقيق للتفرقة بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة لان نقل عبء الضريبة يتوقف على مجموعة متغيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، مما يجعله معيار غير دقيق؛
- **معيار طريقة الجباية:** الضرائب المباشرة هي التي يمكن تحصيلها بناء على أوراق أو قيود، أي تحصل بجداول اسمية، الضرائب الغير مباشرة لا يرتبط تحصيلها بأي بيانات، إلا أن هذا المعيار يعيبه أنه يستند إلى الأسلوب الإداري المتبع في التحصيل، وهو ما لا يمكن الاستناد عليه كأسلوب علمي في التمييز بين نوع الضرائب؛
- **معيار استمرارية أو عرضية المادة الخاضعة للضريبة:** الضرائب المباشرة هي التي يكون المادة الخاضعة للضريبة ثابتة وتتصف بالدوام مثل الدخل والثروة، أما الضرائب غير مباشرة وهي التي تكون المادة الخاضعة للضريبة طارئة أو عارضة مثل الاستهلاك. ويعاب هذا المعيار لاعتباره الضرائب على التركات ضرائب غير مباشرة لأنها نتيجة حدث طارئ أو عارض إلا أن الضرائب على التركات تعتبر في الحقيقة ضرائب مباشرة .
- **معيار الحصول على الدخل وإنفاقه:** الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخل عند الحصول عليه، والضرائب غير مباشرة هي التي تفرض على الدخل عند إنفاقه، ويعاب هذا المعيار انه هناك أموال يحصل عليها الفرد لا تعتبر دخلا يحصل عليه ولا إنفاقا يقوم به مثل أموال الثروة والتركات لذلك فهي لا تصنف وفق هذا المعيار.

ومع اختلاف المعايير والانتقادات الموجه إلى كل معايير اتفق علماء المالية العامة على تقسيم الضرائب من حيث المادة الخاضعة لها إلى ضرائب على الدخل والثروة في جانب، وضرائب على الإنفاق والتداول في جانب آخر.

pdfelement

Remove Watermark Now

4. نظريات نقل العبء الضريبي:

نقل العبء الضريبي هو عملية يتوصل بها دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها إلى إمكانية نقل ما دفعه كله أوبعضه ليحمله الغير.[1] ويتطلب الامر هنا التعرف على مصطلحين الشخص الذي يقع عليه العبء القانوني للضريبة والممول الفعلي للضريبة.

والمقصود بالشخص الذي يقع عليه العبء القانوني الضريبة هو الشخص الذي حدده القانون بتوريد مبلغ الضريبة إلى الخزينة العامة، وفي حالة قيام هذا الاخير بنقل عبئها إلى شخص آخر او ممول آخر يسمى الممول الفعلي للضريبة او حامل العبء الفعلي للضريبة.[2] ومثال ذلك الضرائب المفروضة على ارباح الشركات فهي الممول القانوني للضريبة، وتستطيع تحميل مبلغ الضريبة إلى اشخاص آخرين بمعني إضافتها في اسعار المنتجات المنتجة ويتحملها المستهلك، ويسمى الممول الفعلي للضريبة.

أما فيما يخص نظريات نقل العبء الضريبي نميز بين ثلاثة نظريات نظرية الطبيعية، نظرية الانتشار والنظرية الحديثة: فحسب النظرية الطبيعية التي تقتضى اهمية فرض الضريبة على الاراضي الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة. وأن اي ضريبة تفرض على غير المزارعين او على الطبقات الاخرى ينتقل عبئها في النهاية على الناتج الصافي للأرض. غير ان هذه النظرية لم تعد صالحة في الوقت الحالي بسبب تعدد عناصر الانتاج ومصادر الثروات، وحتى اصبحت المنتجات الزراعية معفية من الضرائب لدفع القطاع الزراعي.

اما نظرية الانتشار تقتضى انتشار العبء الضريبي إلى جميع افراد المجتمع، وان طبقة الاغنياء لا يتحملون من الاعباء الضريبية اكثر مما يتحمله الطبقات الاخرى، وبالتالي فإن العبء الضريبة يستقر على الممول القانوني.[3]

وفي ما يخص النظرية الحديثة فتعتمد على نظرية القيمة في تحديد الاثمان نتيجة التفاعل عوامل العرض والطلب، ومن هذه العوامل مرونة العرض، مرونة الطلب، طبيعة الانتاج ودرجة المنافسة السائدة في السوق:

أ. **مرونة العرض:** كلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما كان نقل العبء الضريبى اسهل للمستهلك على النحو التالي:[4]

- العرض المرن ينقل المنتج الجزء الاكبر على المستهلك ويتحمل المنتج الجزء الاقل؛

---

[1] حسني خربوش، حسن اليحي، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2013، ص 89.

[2] نفس المرجع، ص 90.

[3] نفس المرجع، ص 93.

[4] نفس المرجع، ص94.

Remove Watermark Now

- كلما كان العرض غير مرن كلما تحمل المنتج الجزء الاكبر ولم يستطع إلا نقل القليل الى المستهلك ؛
- العرض اللانهائي المرونة ينقل المنتج عبء الضريبة بالكامل الى المستهلك؛
- العرض عديم المرونة لا ينقل اى عبء الى المستهلك ويتحمل العبء المنتج.

ب. **درجة مرونة الطلب:** كلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما نقل العبء الضريبي اسهل للمستهلك على النحو التالي:[1]

- الطلب لا نهائي المرونة فإن المنتج يحصل على الضريبة بالكامل؛
- الطلب عديم المرونة المستهلك هو الذي يحصل على الضريبة بالكامل؛
- الطلب المرن يتحمل المنتج الجزء الاكبر لا يستطع نقل إلا القليل الى المستهلك؛
- الطلب الغير مرن ينقل المنتج الجزء الاكبر على المستهلك ويتحمل الجزء الاقل من الضريبة.

ج. **طبيعة تكاليف الإنتاج:** غالبا ما يترتب على تكاليف الانتاج أثار على اسعار المنتجات التي تنتج بنفقات متزايدة، مما يترتب زيادة في التكلفة، كما ان انتاج بعض السلع والخدمات قد تتم بنفقات انتاج ثابتة، وعليه يتأثر سعر السلع سواء كانت منتجة في ظل قانون تزايد او ثبات النفقات بنقل العبء الضريبي تبعا لمرونة الطلب على هذه السلع.

pdfelement

د. **شكل السوق (درجة المنافسة) :**

تؤثر درجة المنافسة في اسعار انتاج السلع؛ حيث كلما زادت درجة المنافسة كلما انخفضت الأسعار، وكلما زادت درجة الاحتكار كلما ارتفعت الاسعار. وتعتمد عملية نقل العبء الضريبي في ظل درجة المنافسة على كل من مرونة العرض والطلب التي سبق التطرق إليها وعلى طبيعة تكاليف الانتاج. حيث يتوزع العبء بين المنتج والمستهلك تبعا لنوع ودرجة المرونة لكل من العرض والطلب، وتبعا لطبيعة تكاليف الانتاج.[2]

في سوق المنافسة الكاملة نجد ان السعر يتحدد دون تدخل من المنتج لذلك نجد ان المنتج لا يستطيع نقل عبء الضريبة الى المستهلك، لأنها تؤدى الى رفع السعر مما يؤدى الى انخفاض إنتاجه، لكن التحليل السابق فى الاجل القصير فقط اما فى الاجل الطويل فيستطيع المنتج ان ينقل العبء الضريبى.

---

[1] حسني خربوش، حسن اليحي، **مرجع سابق**، ص 95-96.

[2] نفس المرجع ، ص 97.

Remove Watermark Now

أما في سوق المنافسة الاحتكارية يصعب ايضا نقل عبء الضريبة فى الاجل القصير، إلا انه من الممكن نقل بعض عبء الضريبة الى المستهلك فى حالات معينة وتتوقف على مرونة العرض والطلب ، لكنه بالطبع يستطيع نقل العبء فى الاجل الطويل.

الفرع الثالث : الايرادات الائتمانية :

ونقصد هنا القروض العامة، وتعتبر مورد مالي غير عادي حيث تلجا الدولة إلى هذا النوع من الايرادات في حالة عدم كفاية الايرادات الدورية المنتظمة في الانفاق العام.

أولا: تعريف القرض العام وأنواعه:

رغم القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة إلا انه يوجد ما يعاب عليها من ناحية خطورتها على الاقتصاد نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وأكثر الدول اعتمادا على هذا المصدر هي الدول النامية التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي.

1. **تعريف القروض العامة** : القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة من السوق الوطنية من الأفراد أو الهيئات الوطنية العامة أو الخاصة أو من السوق الأجنبية مثل المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط عقد القرض.[1]

وبالإشارة الى التحليل الفكري الاقتصادي الخاص بالقروض العامة؛ حيث كان موقف التقليديين (الكلاسيكي) معارض لفكرة القروض العامة، لأنهم يؤمنون بأن دور الدولة لابد أن يقتصر على الأمن والعدالة والدفاع وعدم التدخل فى النشاط الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص ، توفير الإمكانيات اللازمة للقطاع الخاص لإدارة لنشاط الاقتصادي؛ ومن ثم لا يوجد حاجة لأخذ الدولة لقروض عامة.

أما موقف "**كينز**" والفكر المالي المعاصر كان معارضا للفكر السابق، ويؤمن كينز بالتوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، وأكد ان التوازن عند اي مستوى يتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية والنقدية للتأثير على الطلب الفعال من خلال الانفاق الحكومى. مما يعنى ضرورة استخدام القروض العامة في تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية .[2]

[1] حسني خربوش، حسن اليحي، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] عادل فليح العلي، **مرجع سابق**، ص 148-149.

Remove Watermark Now

2. أنواع القروض العامة:

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث حرية والمصدر المكتتب والقروض من حيث المدة:

أ. **من حيث الحرية:** تنقسم القروض العامة وفق مبدأ الحرية إلى القروض الاختيارية والقروض الاجبارية، والأصل في هذه القروض انها اختيارية تتم بناء على رغبة وطواعية الافراد والهيئات العامة والخاصة؛ إلا انه فى بعض الحالات الاستثنائية مثل ظروف الحروب قد تلجأ الدولة الى إلزام الهيئات الوطنية عامة أوخاصة بما في ذلك الافراد على منحها قروض إجبارية، على سبيل المثال إلزامهم بشراء السندات الحكومية ومن ثم اقراض الدولة.

ويتشابه القرض الاجبارى مع الضريبة فى ان كل منهما الزامى يدفعه الهيئات او الافراد بناء على الزام من الدولة، ويختلفان فى ان الضريبة لا ترد مرة اخرى ام القرض فيرد الى دافعه بما في ذلك الفوائد خدمة الدين.

ب. **من حيث المصدر:** تنقسم القروض وفق هذا مبدأ إلى قروض داخلية وخارجية، فالقروض الداخلية هي التي تحصل عليها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية. وتنقسم إلى :[1]

- قروض حقيقية تأخذ من مدخرات الافراد والمؤسسات الخاصة او العامة وهذه القروض لا تولد آثار تضخمية لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات، لأنها تعتبر اقتطاع من الدخل القومى الاجمالى وتأثر فقط إلى إعادة توزيع الدخل؛
- قروض تضخمية وهي القروض التي تقترضها الدولة من البنك المركزى، والتي يوفرها هذا الاخير من خلال الاصدار النقدى والذي يؤدي الى حدوث تضخم.

أما القروض الخارجية تحصل عليه الدولة من اشخاص طبيعيين أو اعتباريين خارج حدودها الإقليمية أو من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

[1] هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص 175.

Remove Watermark Now

وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات، ويوجد ما يعاب عليها هو انه يمكن ان تؤدي إلى تدخل الجهات الخارجية في الشؤون الداخلية، وخاصة المؤسسات الدولية التي تفرض برامجها الاصلاحية والتقشفية.[1]

ج. **من حيث المدة:** تنقسم القروض وفق هذا المبدأ إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل حسب الغرض منها، فإذا كان المراد منها هو معالجة العجز المالي او النقدي فتلجأ الى القروض قصيرة الاجل. اما إذا كان الغرض منها هو إحداث التصحيحات الهيكلية ودفع التنمية فتلجأ إلى القروض متوسطة وطويلة الاجل.

المطلب الثاني: النفقات العامة:

مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة بفعل تأثير الازمات الاقتصادية وانتشار البطالة، فلم يعد الغرض الاساسي للنفقات هو الوظائف التقليدية للدولة، بل اصبح يشمل كيفية زيادة حجم الدخل القومي والتأثير فيه، وكيفية توزيعه بين طبقات المجتمع ودعم الانتاج القومي لتحقيق التنمية الاجتماعية.

الفرع الاول: تعريف النفقات العامة:

النفقة العامة هي كم قابل للتقويم يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا للحاجة العامة.[2]

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة.[3]

من التعريف السابق يتبين ان للنفقة العامة ثلاثة عناصر:

- **الصفة النقدية للنفقة العامة:** استعمال الدولة لمبلغ نقدي للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة. واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير نقدية التي تقوم الدولة بدفعها من منتجات او منح المساعدات من باب النفقات العامة، كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية من سكن مجاني او الاعفاء الضريبي.[4]
- **مصدر النفقة العامة:** لا يمكننا ان نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقات العامة إلا اذا صدرت من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة و أقسامها السياسية وجماعاتها المحلية

---

[1] نهشام مصطفى الجمل، **نفس المرجع**.

[2] حامد عبد المجيد دراز، السعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص275.

[3] هشام مصطفى الجمل، **نفس المرجع**، ص 183.

[4] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص66.

Remove Watermark Now

بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية. وعلى هذا الاساس فإن النفقات التي ينفقها اشخاص خاصة طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة.

أما النفقات التي تنفقها الدولة اثناء قيامها بنشاط اقتصادي مماثل لنشاط الذي يُباشره الافراد، مثل المشاريع الانتاجية، فقد اثير خلاف نظري حول طبيعة هذا الانفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي:

- **المعيار القانوني(المعنوي)**: ويركز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق أي اذا كان الانفاق من اشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة مهما كان الغرض منها. أما إذا كان الانفاق من اشخاص القانون الخاص فإن النفقة خاصة بغض النظر عما تهدف اليه من اغراض.

و عليه فان هذا المعيار يتوافق مع فكرة اعتبار نشاط الدولة كدولة حارسة فقط، وهو الذي لم يعد يتلاءم مع تطور دور الدولة ، مما ادى الى ظهور المعيار الوظيفي.[1]

- **المعيار الوظيفي**: يركز هذا المعيار على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المنفق، وليس على الشكل القانوني لمصدر النفقة. ومنه لا يمكن اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الاشخاص العامة نفقات عامة. اما النفقات التي تقوم بها الدولة او الهيئات العامة التابعة لها وتماثل النفقات التي يقوم بها الاشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة. وعلى العكس تعتبر النفقات التي يقوم بها الاشخاص الخاصة المفوضين من طرف الدولة في استخدام سلطتها نفقات عامة، بشرط ان تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطة.

من خلال ما سبق، فإنه يمكن تعريف النفقات العامة على أنها تشمل كل النفقات التي تقوم بها الدولة، أومؤسساتها الوطنية العامة والمحلية، بغض النظر عن الصفة السيادية او طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور وتوسع دور الدولة.[2]

الفرع الثاني: انوع النفقات العامة:

في ظل الدولة الحارسة كانت انواع النفقات محدّدة في طبيعة واحدة وموجه لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة؛ إلا انه مع تطور دور الدولة وتحولها الى دولة متدخلة، ازدادت اهمية تقسيم النفقات العامة بسبب تزايدها وتنوعها واختلاف اثارها.

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 71.

[2] نفس المرجع، ص 72.

Remove Watermark Now

وترجع اهمية تحديد هذه التقسيمات لخدمة اغراض متعددة مثل تسهيل صياغة وإعداد البرامج من حيث الحسابات المرتبطة بها، تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية وتسهيل دراسة الاثار المختلفة للنفقات حسب كل نشاط.

أولا: التقسيمات الاقتصادية أو العلمية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تقوم على معايير اقتصاديه وذلك بهدف معرفة آثار النفقات العامة على الحياة الاقتصادية، وتنقسم بدورها إلى:

- النفقات حسب الوظائف الاساسية للدولة؛
- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية،
- النفقات العادية والنفقات الغير عادية؛
- النفقات الوطنية والنفقات المحلية.

1. تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية للدولة:

وفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية للدولة وهي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية:

أ. **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لأداء الدولة لوظائفها، وهي تشمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.

ب. **النفقات الاجتماعية:** وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل ...الخ).

ج. **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات المنتجة؛ حيث تعمل الدولة من خلالها على زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الاموال، إضافة إلى مرافق البنية التحتية الاساسية و تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

ويشكل هذا النوع من النفقات اهمية كبيرة خاصة في الدول النامية، ذلك ان الدولة تقوم بنفسها بعمليات انشاء رؤوس الأموال ، كما أن القطاع الخاص لا يقوى على هذا النوع من الاستثمارات.

Remove Watermark Now

2. **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** تقسم هنا النفقات العامة طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية اونقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

أ. **النفقات الحقيقية (الفعلية)** : ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال الإنتاجية كالأجور و التوريدات اللازمة لسير المرافق العامة، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية التي تقتضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق، وخلق زيادة مباشرة في اجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم انتاجي جديد.[1]

ب. **النفقات التحويلية:** يقصد بهذه النفقات هي التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. والمثال على ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات انخفاض القدرة الشرائية، إضافة إلى الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة بقصد حملها على تخفيض أسعار منتجاتها. وتستهدف الدولة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة معينة، ومن الواضح أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى.

3. **النفقات العادية والنفقات غير العادية:** حسب هذا المعيار تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية وغير عادية؛ حيث يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في ميزانية الدولة كأجور الموظفين، تكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة وغيرها من النفقات التي تظهر بصفة دورية منتظمة في الميزانية. و المقصود بالدورية ليس تكرار قيمتها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من ميزانية لأخرى.

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 84.

Remove Watermark Now

أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة، أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أوسياسية معينة وكمثال على ذلك النفقات الحربية، ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية وغيرها.

4. **النفقات الوطنية والنفقات المحلية** : إن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وطنية ونفقات محلية يعتمد على معيار نطاق سريان النفقات العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها أو افراد إقليم معين داخل الدولة، وتكون النفقة وطنية أو مركزية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن فهي نفقات ذات طابع وطني.

أما النفقات المحلية أو الإقليمية هي النفقات التي تقوم بها الهيئات والجماعات المحلية والتي ترد في ميزانياتها، وتخدم بالأساس احتياجات هيئة محلية معينة مثل الانفاق على توصيل مياه الشرب والكهرباء للإقليم.

وتختلف اتجاهات الدول فيما يتعلق بتوزيع المرافق المختلفة بين الهيئات المحلية كما تختلف هذه الاتجاهات في الدولة نفسها من وقت إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة خلال فترة زمنية معينة.

pdfelement

ثانيا: تقسيمات المشرع الجزائري للنفقات العامة

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار:

1. **نفقات التسيير**: وهي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من اجور الموظفين ومصاريف صيانة البيانات الحكومية وكل المصاريف اللازمة لسير الهياكل الادارية للدولة.....، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية, وهذه النفقات لا تحقق أي قيمة مضافة منتجة للاقتصاد الوطني، ولا تهدف للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما تحدثه آثار فهي غير مباشرة.

وحسب المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب وهي :[1]

- اعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الايرادات؛

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة، 2011، ص33.

Remove Watermark Now

- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

2. **نفقات الاستثمار(التجهيز)**: إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة والصناعة والسياحة.....، ويتسم هذا النوع من النفقات بأنها ذات طابع استثماري، والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة الدولة. وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبصفة عامة تخصص ميزانية التجهيز للقطاعات الاقتصادية من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة؛ وهي تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية؛ حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات. وتمويلها يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.[1]

وحسب المادة 35 من قانون 84-17 السابق والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب وهي:[2]

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المؤسسات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

[1] علي زغدود، **مرجع سابق**، ص34-35.

[2] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

الفرع الثالث : ضوابط وقواعد الانفاق العام:

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط حتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، ويجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى، ويتم التحقق من توافر الضابطين السابقين بواسطة أساليب الرقابة المختلفة.

أولا: ضابط المنفعة:

أي تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع بالدرجة الأولى، و لا توجه النفقة العامة لتحقيق المصـــالح الذاتية لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سـياسـي أو اجتماعي. كما يقصد ايضا ان يتم الإلمام بالاحتياجات الاجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه مـن أوجـه الإنـفـاق في ضـــوء احـتـيـاجـات المـرافـق والمشـــروعـات وأوجـه الإنـفـاق الأخـرى.

ويســتوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة أن توزع مبالغ النفقات العامة؛ بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق مســاوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل الوجوه الأخرى من جهة، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة وجوه الإنفاق مجتمعة مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كالضـــرائب من جهة أخرى، وهذا تطبيق لقاعدة توازن المستهلك.[1]

وفي حقيقة الأمر، أنه من الصعب تحديد المنفعة التي تعود على المجتمع من الإنفاق العام بمقياس واضح ومنضبط، وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات العامة: ظاهرة وغير ظاهرة، اقتصادية وغير اقتصادية، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر معه قياس هذه المنفعة أو تقديرها على وجه الدقة.[2] فالنفقات الحربية ونفقات التعليم والجزء الأكبر من النفقات التحويلية، إذا لا يمكن قياس المنفعة التي تترتب عليها بالتدقيق كما هو ظاهر، وان كان من الممكن الارتكاز على عاملين اساسيين:[3]

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 95-96.

[2] محمد غالي راهي الحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية**، دار اليازوري العلمية للنشر، الاردن، 2016، ص 96.

[3] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

- **العامل الأول**: حجم الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني؛
- **العامل الثاني** : طريقة توزيع الدخل الوطني على الافراد.

وعليه، فإنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الافراد ،كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الافراد؛ بحيث تتجه سياسة الدولة إلى زيادة الدخل الوطني بتحسين القوى الانتاجية وتقليل الفوارق بين دخول الافراد عن طريق نقل القدرة الشرائية من الافراد الذين تقل عندهم منفعتها الحدية إلى الأفراد الذين تزداد لديهم تلك المنفعة (أي من اصحاب الدخول المرتفعة إلى اصحاب الدخول المحدودة).

ثانيا: ضابط الاقتصاد في النفقة :

يرتبط هذا الضابط بموضوع المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا تتحقق إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها. والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره، ولكن يقصد به استخدام اقل حجم من النفقات العامة لأداء نفس الخدمات، وحسن التدبير ومحاربة التسيب المالي والتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة. ومظاهر التبذير الحكومي متعددة ويمكن أن تحدث في شتى مجالات الإنفاق العام، وعلى الأخص في الدول النامية ومن أمثلتها استخدام عدد كبير من الموظفين أوالعمال في الوزارات والمصالح الحكومية يزيد عن الحد اللازم تماما لحسن سير تلك المرافق، ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة للدولة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني على أساس مراعاة الحاجات الحقيقية والفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت أساسية وضرورية تماما، بالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة.

الفرع الرابع: ظاهرة تزايد الانفاق العام:

إن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي ان العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة، دون الاخذ بعين الاعتبار درجة نمو الاقتصادي للدولة؛ حيث أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول، وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد خلص الاقتصاديون في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر العالم الألماني **فاجنر** " **Wagner**" أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر؛ حيث توصل إلى وجود علاقة طردية بين ازدياد

Remove Watermark Now

الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو. وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي سمي "**قانون فاجنر**" تضمن "**أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي، وبتالي زيادة الانفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني**".[1]

وما يجب الاشارة إليه، هو ان الزيادة في النفقات العامة لا يعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بشكل آلي، كما انها لا تودي إلى الرفع في عبء التكاليف العامة كالضرائب، فقد ترجع هذه الزيادة إلى اسباب ظاهرية بمعني الزيادة في النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو الزيادة عبء التكاليف العامة.

أما الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، فمعناها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة. ونتناول فيما يلي أسباب تزايد النفقات العامة والمتمثلة في:

أولا: الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة يشير إلى الزيادة المطردة في حجم النفقات، والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة وهي: أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، إدارية ومالية.

pdfelement

1. الأسباب الاقتصادية والمالية:

إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد). فزيادة الدخل القومي يسمح للدولة بزيادة مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، حتى ولو لم تزاد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها. وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف المجالات.

كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، وتسعى الدولة من قيامها بهذه المشروعات للحصول على موارد لخزينة العمومية والدفع بالتنمية الاقتصادية. وبصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب الأيديولوجية السائدة في الدولة.

---

[1] Thierry Bechu, **Op.cit**, p .87

Remove Watermark Now

ومن جهة أخرى، فإن محاربة الكساد وأثاره الضارة يدفع الدولة للقيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل، وذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

2. الأسباب الاجتماعية:

مع تزايد النمو الديموغرافي أدى إلى زيادة النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات. كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب. وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم للعديد من الخدمات الاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

3. الأسباب السياسية:

إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع النظام إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين، وينجم عنه بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة. كما يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها. ومن جهة أخرى إن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول وزيادة أهميته في العصر الحديث. إلى جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة قد أدى إلى زيادة الإنفاق العام.

Remove Watermark Now

ومن ضمن الاسباب السياسية اتساع نطاق الحروب وما يترتب عليه من نفقات تتعلق بالأمن والدفاع المدني.[1]

4. **ظهور مجالات جديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة:** لقد افرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة القومية للدول، وظهور منظمات دولية تقوم بمحاربة الفقر والتخفيف من حدّته عن طريق العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات ورفع معدلات الانتاجية. بالإضافة إلى اعتبار البيئة اليوم عنصر هام من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، ومتغير اساسي من متغيرات التنمية المستدامة. مما يستوجب زيادة الإنفاق ي مجال البحث العلمي والتكويني.[2]

ثانيا: الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1. **تدهور قيمة العملة:** إن تدهور قيمة النقود أي انخفاض قدرتها الشرائية يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول بنفس الحجم من الوحدات النقدية، مقارنة بالمقدار الذي كان يمكن الحصول عليه قبل هذا التدهور. ويترجم تدهور قيمة النقود في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي الواقع ان قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بشكل مستمر، وان كانت نسبة التدهور تختلف من دولة لأخرى. ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المتحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي حققتها النفقات العامة.[3] ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.
2. **اختلاف الطرق المحاسبية المالية:** ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى اختلاف طرق تقييد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، وذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها؛ بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، وفكرة

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص 188.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 21-24.

[3] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

الميزانية الصافية كانت تتبع في الماضي، أما فكرة الميزانية الإجمالية – مبدأ وحدة او عمومية الميزانية العامة– فهي تقوم على أن كل النفقات العامة التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في ميزانية الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة –دون تخصيص– حيث تظهر كافة النفقات العامة للدولة إلى وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام، وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية والمالية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقات العامة.

3. **زيادة مساحة اقليم الدولة وعدد سكانها:** إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية. واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات لا يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة من إقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدون من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

pdfelement

المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة:

بعد أن تطرقنا إلى كل من الإرادات العامة والنفقات العامة ننتقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة الايرادات المحصلة مع النفقات المصرفة. فالموازنة العامة هي التي تكشف عن اهداف الحكومة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلعب دور كبير فى تحقيق هذه الأهداف، فنجد ان الموازنة تستوعب جزء كبير من الدخل الوطني من خلال الإيرادات العامة ويتم الدفع بهذه الإيرادات إلى الاقتصاد مرة اخرى من خلال الانفاق العام، لذلك ان الدولة تستطيع التأثير على المغيرات الاقتصادية الكلية، أي على الاستثمار والاستهلاك والإنتاج وعلى اعادة توزيع الدخل.

Remove Watermark Now

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة ومبادئها:

أولا: تعريف الموازنة:

- تعرف الميزانية العامة للدولة على أنها "**وثيقة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير الضروري من النفقات لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات خلال فترة زمنية معينة.**"[1]
- تعريف المشرع الجزائري : في المادة 03 من القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على انها "**الوثيقة التي تقدر وترخص للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار**" .
- الميزانية "**تتشكل من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.**" [2]

وعليه، هي الوثيقة توقعية في شكل مشروع لنفقات وإيرادات الدولة تخضع لإقرار او ترخيص من السلطة التشريعية. ومن هذا التعريف يتعين ان الميزانية تتضمن عنصرين أساسين : الاول التوقع والثاني الاقرار كما يلي:[3]

1. **عنصر التوقع المستقبلي**: ومعناه أن الإيرادات التي أعدت بناء عليها للميزانية لغرض تغطية نفقات محددة مبنية على أسس تقديرية للفترة المقبلة قد لا تتحقق، ومنه يمكن أن تلجأ السلطة إلى الميزانية الإضافية. وتختلف عن الحساب الختامي للميزانية الذي هو عبارة عن بيان فعلي للنفقات التي انفقت وللإرادات الي حصلت عن الفترة السابقة. وعليه إذا كانت الميزانية نظرة توقعية للفترة القادمة، فإن الحساب الختامي للميزانية هو نظرة تسجيلية فعلية عن الفترة السابقة.
2. **الإقرار من السلطة المختصة**: السلطة التشريعية هي التي تختص بإقرار واعتماد الميزانية وفقا لتوقعات الحكومة للنفقات والإيرادات، فلا تستطيع الحكومة ان تقوم بتنفيذ الميزانية إلا اذا تم ترخيصها من قبل السلطة التشريعية.

والجدير بالذكر، ان الذي يخضع لإقرار او ترخيص السلطة التشريعية بالمعنى التقني هو نظرة الحكومة التوقعية للنفقات العامة وحدها، لأنه يعطي للحكومة الخيار في التنفيذ على النفقات العامة، طبعا وفقا للظروف المستقبلية.

---

[1] BARRER Alin, **Finances publiques et politique budgétaire,** Dalloz, 9 éme édition, France, 2011, p. 146

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 383.

[3] BARRER Alin, **op.cit**, p. 152

Remove Watermark Now

أما الاقرار او الترخيص الايرادات العامة فلا يتضمن الخيار في تحصيلها من عدمه؛ حيث انها واجبة التحصيل طبقا للنصوص القانونية التي تقررها.[1]

وفي بعض الحالات تنقضي السنة المالية ولم يتم التصرف في الاعتمادات المخصصة، فإن الحكومة تحتاج إلى ترخيص لاستعمال الرصيد الباقي، هذا بما يخص النفقات. غير ان نفقات الاستثمار فإن كانت هناك رخص برامج فإنها تبقى سارية المفعول دون تحديد المدة و بالتالي حتى يتم إلغائها.[2]

ثانيا: مبادئ اعداد الموازنة:

يتعين على السلطة التنفيذية بقصد اعداد الميزانية الاخذ في الاعتبار العديد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية، وهي مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ العمومية وتوازن الميزانية.

1. مبدأ سنوية الموازنة العامة :

يعني هذا المبدأ ان يتم اقرار الايرادات والنفقات بصفة دورية منتظمة كل سنة، وما يجب ان نوضحه ان تطور الدولة وقيامها بأنشطة اقتصادية نتج عنه الخروج عن مبدأ السنوية للميزانية في بعض الحالات في شكل اعتمادات تتعدى السنة الواحدة، ومثال ذلك مشاريع التنمية والتعمير تنفيذا لخطط تنموية طويلة الاجل.[3]

2. مبدأ وحدة الموازنة العامة :

المقصود بهذا المبدأ ان تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة، وتعرض على السلطة التشريعية مرة واحدة ، وهنا نستطيع ان نقف على المركز المالى للدولة، كما انه يتيح للسلطة التشريعية مراقبة الموازنة العامة بدقة . [4]

وعليه، يستند هذا المبدأ إلى اعتبارين اساسيين اعتبار مالي واعتبار سياسي، يتمثل الاعتبار المالي في ان وحدة الميزانية من شأنه تحقيق الوضوح والنظام في عرض ميزانية الدولة وسهولة معرفة ما إذا كانت الميزانية متوازنة وتقدير حقيقة المركز المالي للدولة. اما الاعتبار السياسي فيتجسد في ان وحدة الميزانية تساعد السلطة التشريعية في مباشرة رقابتها على النفقات و الإيرادات، وهذا ما لا يتيحه عرض الميزانية في شكل حسابات متعددة.

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص385.

[2] فهمي خليفة الظهراوي، **السياسة العامة ، منظور كلي في البنية والتحليل**، دار ميسرة، مصر، 2014، ص 167.

[3] محمد عباس محرزي، **نفس المرجع**، ص 394.

[4] رائد عبد الخالق العبيدي، خالد احمد المشهداني، **إدارة المؤسسات المالية والمصرفية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2016 ، ص 43.

Remove Watermark Now

وما تجدر الاشارة إليه، انه توجد بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة تبررها الوظيفة الحديثة للدولة، يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ. الموازنة الغير عادية:

ترد هذه الموازنة في حالات او ظروف استثنائية مثل اضطرار الدولة الى انفاق مبالغ كبيرة لأغراض وقتية كالحروب او عمل مشروع استثماري طويل الاجل ، ويتم عرض الموازنة الغير عادية بطريقة مستقلة عن الموازنة العامة ،كما يتم تمويلها من ايرادات غير عادية مثل القروض والإصدار النقدى الجديد حتى تستطيع الحكومة اظهار الميزانية في صورة متوازنة، مع انها في الحقيقة تتضمن عجز بمقدار هذه النفقات.

ب. الموازنة الملحقة:

تجيز المادة 44 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية أن يكون موضوع الميزانيات الملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية،[1] وتتمتع باستقلال مالي تعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليها، ولا يسجل في الموازنة العامة ايراداتها او نفقاتها لكن يسجل العجز او الفائض ويرحل إلى الموازنة العامة. بمعنى ان الميزانيات الملحقة وان كانت لا تحقق الاعتبار المالي السابق الذي يستند إلية مبدأ وحدة الميزانية، فهي تحقق الاعتبار السياسي الذي يقوم عليه هذا المبدأ، والمتمثل في رقابة السلطة التشريعية عليها الى حد معين.[2]

ج. الحسابات الخاصة للخزينة:

الخاص ببعض العمليات التي تقوم بها الدولة، مثال ذلك التأمينات التي يلتزم بدفعها المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمانا لتنفيذ مشروع معين لا يعتبر ايرادا عاما رغم انه يدخل للخزينة العامة، على ان تقوم برده بعد انتهاء المشروع حسب شروط العقد، ولا يعد من قبيل النفقات العامة. وهذه الحسابات لها اهمية حيث انها تظهر المركز المالي الحقيقي للدولة دون اضافة الايرادات والنفقات غير حقيقية.

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 401.

[2] فهمي خليفة الظهراوي، **مرجع سابق**، ص 170.

Remove Watermark Now

3. مبدأ عمومية الموازنة العامة :

يقصد بهذا المبدأ ان تظهر كافة النفقات والإيرادات فى الموازنة العامة دون اجراء مقاصة بينها، أي تسجيل جميع التفاصيل الخاصة بالنفقات والإيرادات وعدم الاعتماد على تحديد العجز او الفائض في كل نشاط على حدى.

وهنا نجد انه يجب الالتزام بعنصرين اساسيين فى اعداد الموازنة العامة وهما:

أ. **عدم تخصيص الإيرادات:** حسب المادة 08 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية "**انه لا يكمن تخصيص اي الايراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز.**"[1]

وعليه، أن كل الايرادات تصب في الخزينة العامة و لا يخصص إيراد معين من الايرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه الانفاق.

ب. **تخصيص الاعتمادات:** أي ان السلطة التشريعية تحدد مبلغ معين لكل بند من بنود الموازنة العامة، وهنا لا يمكن ان يتم الانفاق على احد البنود من بند آخر دون الرجوع الى السلطة التشريعية.

pdfelement

4. مبدأ توازن الموازنة العامة:

يقصد بتوازن الموازنة العامة هي تساوي النفقات العامة مع الايرادات العامة العادية التي تحصل عليها الدولة، وكان هذا المبدأ واضح في الفكر التقليدي الذي كان يعتمد على عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

إلا انه مع تزايد الازمات الاقتصادية والحاجة الى تدخل الدولة لعلاج تلك الازمات ظهر الفكر الحديث ليؤكد على اهمية عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة العامة، بل الحاجة او السعي الى احداث عجز مخطط له في الموازنة العامة لمواجهة حالات الكساد وتغطي الدولة العجز من خلال القروض والإصدار النقدى الجديد.

وهذا لا يعني استبعاد مبدأ التوازن ولكن الهدف تحقيق التوازن الاقتصادي بدلا من التوازن المالي، وهذا ما يطلق علية بنظرية "**العجز المؤقت والمنظم**" مفادها انه في فترات الركود الكساد تنتشر البطالة وهذه البطالة في الحقيقة هي عجز حقيقي، ولمعالجة هذا العجز يستلزم زيادة الاستثمارات لتنشيط الوضعية الاقتصادية ودفع الطلب الكلي (السياسة المالية التوسعية)، هذا من جهة وتخفيض الاقتطاعات العامة –الضرائب- من جهة أخرى حتى تزيد

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 413.

Remove Watermark Now

القدرة المالية للأفراد. وهو ما يؤدي بعد فترة الى عودة التوازن الاقتصادي عن طريق تخفيض مستويات البطالة وتنشيط الحياة الاقتصادية وتزداد حصيلة الضرائب. [1]

وما تجدر الاشارة إليه، ان التوسع في الانفاق العام يجب ان لا يتعدى حجم البطالة الموجودة، كما انه يجب ان تكون فرص العمل منتجة، أي وجود رؤوس اموال غير مستخدمة، فإن اختل أحد هذه الشروط سيؤدي العجز المنظم الى التضخم، ويتحول العجز المؤقت إلى عجز دائم.[2]

و استخدام هذا الاسلوب قد يعالج الكساد في الدول المتقدمة، أما في الدول المتخلفة والتي تعاني من ضعف الجهاز الانتاجي فإن عجز الموازنة العامة يؤدي كذلك الى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم.

الفرع الثاني: إجراءات تحضير وإعداد الموازنة:

إن التطرق لإجراءات تحضير وإعداد الميزانية يقتضي تناول طبيعة السلطة المخولة والإجراءات الفنية لإعداد الميزانية، بالإضافة إلى تقنيات تقدير كل من الايرادات والنفقات.

أولا: السلطة المختصة بإعداد الموازنة العامة:

تلعب السلطة التنفيذية الدور الاساسي في هذه المرحلة للاعتبارات التالية: [3]

- الميزانية عبارة عن برامج وخطط الحكومة لمختلف القطاعات؛
- السلطة التنفيذية هي التي تتولى ادارة وتسيير القطاع العام؛
- السلطة التنفيذية الاكثر دراية بالمقدرة المالية للدولة واحتياجات كل قطاع والتي توفر البيانات والتقديرات الضرورية ؛
- السلطة التنفيذية تعتبر في وضع افضل من السلطة التشريعية في ما يتعلق بتحديد الاحتياجات العامة والأولويات الاجتماعية لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية التي تؤثر على اعضاء المجالس للممثلة للشعب.

ومما سبق، يتضح أنه من المنطقي أن يعهد إلى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الميزانية على نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة.

---

[1] BARRER Alin , **op.cit**, p. 165

[2] Anthony J. Makin, **The Limits of Fiscal Policy**, Palgrave copyright, Australia, 2018, p.32

[3] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 422-423.

Remove Watermark Now

ثانيا: الإجراءات الفنية لإعداد الموازنة العامة

تقوم السلطة ممثلة في وزير المالية باعتباره ممثلا لها بمطالبة كافة الوزارات والمصالح بإرسال تقديراتهم الخاصة بالإيرادات والنفقات عن السنة المالية المقبلة، في اطار إمكانيات الخزينة العمومية واتجاهات السياسة المالية، ومتطلبات الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. إصدار منشور الموازنة العامة:

تتولى وزارة المالية إصدار هذا المنشور وإرساله إلى جميع الوزارات والهيئات العامة، والذي يتضمن الخطوط العريضة لإعداد مشروع الموازنة مع بيانات عن عناصر السياسة المالية للسنة المقبلة، ومطالبة هذه الجهات بإرسال تقديراتها لإيراداتها ونفقاتها عن السنة المالية المقبلة في موعد يحدده وزير المالية، لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع ميزانية الدولة في الوقت المحدد.

2. إعداد مشروعات موازنات الوزارات والهيئات:

تقع هذه المسؤولية على الأجهزة الإدارية وغالبا ما يكون دائرة مختصة لهذا العمل تكون مستقلة عن باقي الدوائر الأخرى في مسؤوليتها مثل دائرة الميزانية، التي تتولى إعداد مشروع الموازنة الخاصة بالوزارة أو الهيئة المعنية ضمن إرشادات عامة وفي نطاق السياسة الاقتصادية التي تستهدفها الحكومة.

3. بحث ومناقشة مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة:

بعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة، فتتم مراجعتها من الناحية الفنية والمحاسبية، ثم تقوم وزارة المالية بإضافة تقديرات نفقاتها، بالإضافة إلى تقديرات إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها.

4. إعداد الإطار النهائي للموازنة العامة:

تتولى إدارة الميزانية بوزارة المالية جمع كافة التقديرات المشار إليها سابقا وتنسيقها بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة إن دعت الحاجة لذلك وطلب ما يحتاجون إليه من بيانات ومستندات، ويكون مشروع الميزانية الذي يرسل إلى اللجنة المالية الوزارية، وتعد هذه اللجنة مشروع الميزانية ويتم عرضه بعد ذلك على السلطة التشريعية في الموعد المحدد قانونا.

Remove Watermark Now

ثالثا: تقنيات تقدير النفقات والإيرادات:

تختلف الطرق والأساليب المتخذة لتقدير كل من الايرادات والنفقات العامة الواردة في الميزانية. وان الهدف الذي تسعى إليه السلطة التنفيذية المختصة بإعداد وتحضير الميزانية هي ان تكون تقديراتها مطابقة للواقع بقدر الإمكان، حتى تتمكن من تنفيذ السياسة المالية المقررة دون حدوث أي اضطرابات في زيادة النفقات او نقص الإيرادات عما هو متوقع. ويمكن تقدير النفقات والإيرادات في الميزانية بعدة طرق:

1. تقدير النفقات:

يتم تقدير النفقات دون صعوبات تقنية كثيرة؛ حيث يحدد كل مرفق نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة، مضافا إليها النفقات الاستثمارية الجديدة خلال السنة المالية المقبلة.

ويتم تقدير النفقات او ما يعرف بالإعتمادات باستخدام عدة طرق:[1]

أ. الاعتمادات المحددة و الاعتمادات التقديرية:

نعني بالإعتمادات المحددة تلك الاعتمادات المخصصة لتغطية النفقات في حدها الأقصى، أما الاعتمادات التقديرية فيقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب، وهي تطبق عادة على المرافق الجديدة، ويجوز للحكومة ان تتجاوز مبلغ الاعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، على ان يتم عرض الامر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها، اي ان موافقة السلطة التشريعية تعد موافقة شكلية.

ب. اعتمادات البرامج:

يتم اعتماد هذه الطريقة لتقدير النفقات الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية والتي يتطلب تنفيذها فترة طويلة، ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين: أما عن طريق تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية، ويتم ادراجها في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة؛ حيث تسمى هذه الطريقة بطريقة "**اعتمادات الربط**".

اما الطريقة الثانية فتتلخص في أن يتم اعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى "**بقانون البرامج**" توافق عليه السلطة التشريعية، وبموجب هذا القانون يتم برنامج مالي على ان يتم تنفيذه على عدة سنوات، وتسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات البرامج.

[1] علي زغدود، **مرجع سابق**، ص79.

Remove Watermark Now

2. تقدير الايرادات:

يثير تقدير الايرادات العامة صعوبات تقنية، اذ ترتبط أساسا بالتوقعات الخاصة بالظروف والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني من اجل تحديد مصادر الايرادات المختلفة.

ويتم تقدير الايرادات باستخدام عدة طرق:

أ. **التقدير الآلي:** تستند هذه الطريقة أساسا إلى قاعدة السنة قبل الأخيرة، إذ يتم تقدير الايرادات على اساس الاسترشاد بنتائج آخر ميزانية، وقد أضيفت قاعدة اخرى هي قاعدة الزيادات التي بموجبها يتم اضافة نسبة مؤوية على اساس متوسط الزيادات التي حدثت في الإيرادات العامة خلال خمس سنوات سابقة.

إلا انه يعاب على هذه الطريقة ان الحياة الاقتصادية لا تسير في اتجاه ثابت، وتمر بفترات كساد وانكماش. بالإضافة إلى حالات التضخم المصاحبة بارتفاع في الاسعار وانخفاض في القدرة الشرائية يجعل من الصعب استخدام هذه الطريقة في تحديد حجم الإيرادات.[1]

ب. التقدير المباشر:

تستند هذه الطريقة بصفة أساسية إلى التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدى وتقدير حصيلته؛ حيث تطلب السلطة المختصة من مؤسسات القطاع العام بتوقع حجم الايرادات العامة للسنة المالية المقبلة.

وفي حقيقة الأمر، إن هذا التوقع يرتبط بصور وثيقة بمستوى وحجم النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي تزداد الدخول، الثروات، المبيعات، الأرباح، الاستهلاك والواردات والصادرات.....، وهو ما يترتب عليه بطبيعة الحال زيادة في حصيلة الإيرادات، وعكس ذلك في فترات الكساد.

الفرع الثالث: تنفيذ الميزانية والرقابة عليها:

لا يتم تنفيذ الميزانية إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة المختصة طبقا للنظام الاساسي لكل دولة، وإذا كانت مرحلة الإعداد والتحضير قد أسندت إلى السلطة التنفيذية، فإن مرحلة الاعتماد فتنفرد به السلطة التشريعية باعتبارها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها، بالإضافة إلى كونها ممثلة الشعب ومصدر كل السلطة.

[1] BARRER Alin , **op.cit**, p.188

Remove Watermark Now

أولا: اعتماد الميزانية:

يعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة من الحقوق الرئيسية التي اكتسبتها السلطة التشريعية عبر التطور التاريخي، وعليه فإن اعتماد السلطة التشريعية للموازنة لابد أن يسبق التنفيذ، بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع البدء في تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية.

ويمر اعتماد الميزانية بثلاثة مراحل:

1. **مرحلة المناقشة العامة:** حيث يعرض مشروع الميزانية للمناقشة العامة في البرلمان، وهذه المناقشة تنصب على اسس الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف الكلية؛
2. **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:** تقوم بها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وهي لجنة متفرعة عن المجلس النيابي بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبه التفصيلية، ولها بان تستعين بخبراء واستشاريين من خارج البرلمان، ثم ترفع تقريرها إلى المجلس.
3. **مرحلة المناقشة النهائية:** حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة، ثم يصدر التصويت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.

وإذا وافق البرلمان على مشروع الميزانية العامة، فإنه يقوم بمقتضى ذلك بإصدار قانون المالية وهو قانون يحدد الرقم الاجمالي لكل من النفقات والإيرادات العامة ويرفق به جدولان يتضمن الأول بيان تفصيلي للنفقات، والثاني بيان تفصيلي للإيرادات.[1]

والجدير بالذكر، ان اعتماد البرلمان للإيرادات يختلف في طبيعته عن اعتماده للنفقات، فاعتماده للإيرادات يعد بمثابة اجازة بتحصيلها ويحق لها أن تتعدى الرقم الاجمالي الوارد في قانون الميزانية دون الرجوع في ذلك للبرلمان. أما بخصوص النفقات العامة فهي اجازة لتخصيص معين، ولا يجوز للحكومة تتجاوز الاعتماد المحدد إلا بموافقة البرلمان.[2]

ثانيا: تنفيذ الميزانية:

تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة للدولة من أهم المراحل، ويقصد بها وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، وتختص بها السلطة التنفيذية؛ حيث تتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية تحصيل الايرادات المقدرة، كما تتولى اوجه الانفاق المدرجة في الميزانية.

---

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص442.

[2] BARRER Alin , **op.cit**, p.191

Remove Watermark Now

وعليه، فإن عملية تنفيذ الميزانية تتمثل في عمليات تحصيل الايرادات وعمليات النفقات، وعند تحصيل الايرادات يجب ان تتم فور نشوئها لدى الغير وفقا للنصوص القانونية وحق امتياز الدولة على اموال المدين، وحق إجراء الحجز الاداري للتحصيل ديونها.

اما بالنسبة لعمليات الإنفاق، فإن إجازة السلطة التشريعية الإعتمادات الانفاق لا يعني التزام الدولة بإنفاق كافة مبالغ الاعتماد ودون ان تتعداها بأي حال من الأحوال، إلا بعد الحصول على الموافقة الصريحة من السلطة المختصة.

وما تجدر الاشارة إليه، انه في بعض الحالات عدم مطابقة الميزانية للواقع اي عدم مطابقة بين الارقام التقديرية والأرقام الفعلية، بالنسبة للنفقات فإن القاعدة المتبعة هي "**قاعدة تخصيص النفقات**" بعنى ان الاعتماد المخصص لنفقة معينة لا يجوز استخدامه في نفقة اخرى إلا بعد اجازة السلطة التشريعية لذلك. ومن ثم فإن في حالة مخالفة تقديرات النفقات للواقع، فلا يمكن التعديل في التوزيع المعتمد للنفقات سواء بالزيادة او بالنقصان إلا بموافقة السلطة التشريعية.

أما بالنسبة للإيرادات فإن القاعدة المتبعة هي "**قاعدة عدم تخصيص الإيرادات**" فإذا تعلق الامر بالزيادة فإنه يتم التصرف في الزيادة وفقا للنظم والقوانين المعمول بها في كل دولة على حدى، اما في حالة ما إذا كانت التقديرات الايرادية بالنقصان فتضطر الدولة للجوء لمصادر غير عادية لسد العجز مثل الاقتراض أو الاصدار النقدي.[1]

ثالثا: الرقابة على تنفيذ الميزانية:

إن مراقبة تنفيذ الموازنة هي الوسيلة الفعّالة لمراقبة الأموال العامة؛ حيث تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية. لذلك يمكن القول أن مراقبة تنفيذ الموازنة هي تحقيق الأهداف السابقة، ومن ثم ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وفي نفس الوقت ضمان تحقيق اقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة.

وتأخذ الرقابة على الموازنة العامة للدولة عدة صور مختلفة، وهي رقابة ادارية، رقابة تشريعية و رقابة مستقلة:

[1] BARRER Alin , **op.cit**, p.192

Remove Watermark Now

1. الرقابة الادارية:

تتولى وزارة المالية الرقابة الادارية على تنفيذ الميزانية، حيث يقوم المراقبين الماليين التابعين للوزارة بمراجعة التقارير والوثائق. وتأخذ الرقابة الادارية شكلين: رقابة مسبقة قبل تنفيذ الصرف ورقابة لاحقة بعد تنفيذ الميزانية؛ حيث أن الرقابة المسبقة على الصرف وهي رقابة وقائية تمنع وقوع الخطأ المالي وتعالجه قبل حدوثه، وتمثل الجزء الأكبر من الرقابة الإدارية، وتكمن مهمتها في عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الميزانية أو القواعد المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة.

أما المراقبة اللاحقة على الصرف تبدأ هذه الرقابة بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية للدولة، ويلاحظ أن هذه الرقابة لا تقتصر على النفقات العامة فقط ولكنها تمتد لتشمل الإيرادات العامة كذلك. فهي ترتكز على اكتشاف الانحرافات والأخطاء والمشكلات واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهتها وتجنب حصولها مستقبلا وعدم تفاقمها ، فهي إذن وسيلة للمحاسبة والوقاية، ولهذا تعرف كذلك بالرقابة العلاجية.[1]

والجدير بالذكر أن الرقابة الإدارية أيا كان نوعها لا تعدى أن تكون رقابة من الإدارة على نفسها، أي أنها رقابة ذاتية أو داخلية، طبقا للقواعد التي تضعها السلطة التنفيذية، ولذا فإنها لا تعد كافية للتأكد من حسن التصرف في الأموال العامة.[2]

2. الرقابة التشريعية:

تتمثل هذه الرقابة في حق السلطة التشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، كما يطلق عليها كذلك الرقابة السياسية، وتتمثل في مطالبة المجالس النيابية للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة، سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجواب.

3. الرقابة المستقلة:

تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية، وتتولى هذه الرقابة هيئة فنية مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية، وتنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية. وطبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة وذلك عن طريق مراجعة حسابات الحكومة ومستندات التحصيل والصرف ومحاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات ووضع تقرير شامل عن ذلك.

---

[1] فهمي خليفة الظهراوي، **مرجع سابق**، ص 197.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص453-454.

Remove Watermark Now

والهيئة التي تقوم بالرقابة المستقلة تختلف من دولة إلى أخرى، ففي فرنسا مثلا تتولى هذه الرقابة هيئة قضائية مستقلة هي محكمة الحسابات وفي الجزائر المجلس الأعلى للمحاسبة " **la cour des comptes** ". وتتولى مهمة الحكم على كافة الحسابات العامة ماعدا الحسابات التي يعطي المشرع اختصاص النظر فيها إلى جهات اخرى.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة المالية:

تستعمل أدوات السياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي للدولة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، أي استخدام الايرادات والنفقات والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، و انتاج أكبر قدر من الناتج الحقيقي وأعلى استغلال للموارد المتاحة.

المطلب الاول : الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

بما ان الضرائب أفضل مصدر للإيرادات العامة؛ حيث تؤثر على حجم الانتاج من خلال تأثيرها على كل من العمل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الاسعار، نفقه الانتاج وحجم المشروعات ..... إلخ. والتي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي.

وسنتناول الآثار الاقتصادية لكل من الضرائب والقروض العامة:

pdfelement

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب:

أولا: أثر الضرائب على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة يؤثر بصورة مباشرة على الدخل وخاصة على أصحاب المداخيل المحدودة والمتوسطة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك، وهذا بدوره يؤثر على الانتاج بالانخفاض. كذلك يتأثر الانتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الاموال الانتاجية. فعرض هذه الاخيرة يتوقف على الادخار والاستثمار فنقص الادخار يتأثر بمقدار الربح المحقق. فإن كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب على رؤوس الاموال الانتاجية.[1]

وما تجدر الاشارة إليه، يختلف تأثير الضرائب حسب درجة مرونة الطلب على السلع، فالسلع ذات الطلب المرن مثل السلع الكمالية يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة، اذ ان درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 323.

Remove Watermark Now

يحدد امكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها بالضريبة اكبر من السلع ذات الطلب غير المرن كالسلع الضرورية.

ومن جهة اخرى، يتوقف اثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا قامت بتجميد هذه الاخيرة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض. اما إذا انفقتها فإن نقص الاستهلاك من جانب الافراد نتيجة فرض الضريبة سيعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه انفاق الدولة.[1]

ثانيا : أثر الضرائب على الادخار والاستثمار:

يتكون الادخار الوطني من الادخار الخاص الذي يقوم به الافراد والادخار العام الذي تقوم به الدولة، فتأثير الضريبة على الدخل مما يؤثر على كل من الاستهلاك و الادخار، أي أن الادخار الخاص للأفراد سوف ينخفض نتيجة ضعف مرونة الاستهلاك.

وعليه، فإن الضريبة تؤدي الى إعادة توزيع دخول الافراد بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وكذلك إعادة توزيع الانفاق على الاستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية وعلى حساب النفقات غير ضرورية.

ويختلف اثر الضريبة على الادخار باختلاف انواع الضرائب :[2]

- الضرائب المباشرة تؤثر على الادخار اكثر من الضرائب غير مباشرة، خاصة اذا تعلق الامر بالفئات ذات الدخول المرتفعة والتي تخصص جزء كبير من دخلها للادخار؛
- الضرائب الغير مباشرة توثر على الإنفاق الاستهلاكي والضرائب الجمركية تعمل بصورة غير مباشرة على زيادة حجم الادخار؛
- تؤثر الضريبة على الاستثمار من خلال الميل للاستثمار حيث تؤدى فرض الضريبة إلى خفض الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم خفض حجم الاستثمار؛
- الضرائب على الدخل تؤدى إلى خفض الاستثمار بصفة عامة.

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 321.

[2] احمد عبد السلام علام، **مرجع سابق**، ص 145-146.

Remove Watermark Now

ثالثا : أثر الضريبة على الاسعار وإعادة توزيع الدخل:

يترتب على فرض الضرائب على دخول الافراد ان يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض اسعارها بشرط ان لا تدخل الدولة حصيلة الضرائب في مجال التداول، لأنه من شأن ذلك زيادة الطلب وبالتالي عدم انخفاض الاسعار.

وما تجدر الاشارة إليه، ان اثر الضرائب المباشرة يختلف عن أثر الضرائب غير مباشرة، وبين تأثير الضرائب على المستوى العام للأسعار أو على سعر سلعة معينة، ففي الحالة الاولى الضرائب المفروضة على بصفة عامة تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية المخصصة للإنفاق على الاستهلاك، والضرائب غير مباشرة المفروضة على سلع وخدمات محددة تنقص هي الاخرى من حجم الانفاق إن كان الانفاق الحكومي لم يتغير. أما في الحالة الثانية فيما يتعلق بتأثير ضريبة معينة خاصة بسلعة معينة كالضرائب غير مباشر التي تفرض على السلع الاستهلاكية فإنها تؤدي إلى ارتفاع سعرها.[1]

أما في ما يخص أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل؛ حيث تتدخل الدولة في إعادة التوزيع فئات الدخل المختلفة عن طريق الضرائب وخاصة الضرائب التصاعدية، وهذا يتوقف على كيفية إنفاق حصيلة الضريبة وأثرها البالغ على تحقيق التوزيع الأمثل إذا ما وجهت الحكومة إنفاقها العام؛ بحيث يستفيد منه ذوي الدخول المنخفضة بقدر أكبر من ذوي الدخول المرتفعة، وذلك سوف يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية لأفراد الطبقات الدنيا و بالتالي تقل الفوارق بين دخول. ولا يخفي أن عملية إعادة توزيع الدخل في حد ذاته سوف تؤدي بدورها الى التأثير علي متغيرات الاقتصاد الكلي.

رابعا : أثر الضريبة على مستوى التشغيل في النشاط الاقتصادي:

نجد ان للضريبة دور كبير فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، خاصة وان الاقتصاديات الرأسمالية تمر بدورات يتقلب فيها الاقتصاد بين حالة كساد وحالة تضخم وتستخدم السياسة الضريبة فى الحدّ من مخاطر كل منها كما يلى:[2]

[1] احمد عبد السلام علام، **مرجع سابق**، ص 153-154.

[2] BARRER Alin , **op.cit**, p. 179

Remove Watermark Now

أولا: في حالة الكساد:

- يتم تخفيض العبء الضريبي على الدخل حتى يتحرر جزء من الدخل و يوجه إلى الاستهلاك؛
- يتم زيادة الأعباء الضريبية على الأرباح غير موزعة حتى يقوم المستثمر باستثمارها؛
- يتم تخفيض الضرائب على الأرباح لتشجيع الإنتاج.

ثانيا : في حالة التضخم:

يتم إتباع سياسات تهدف إلى زيادة العبء الضريبي حتى يتم امتصاص جزء من القوة الشرائية في المجتمع للحد من التضخم؛ إلا أنه يجب اختيار النوع المناسب من الضرائب المستخدمة فنجد أن الضرائب المباشرة تؤدي إلى خفض الدخول والاستهلاك وإضعاف حوافز الاستثمار. أما الضرائب غير مباشرة تؤدي إلى ضغط الاستهلاك والحد من التضخم. إلا أن هناك أثر عكسي نتيجة رفع الأسعار ومن ثم خفض الإنتاج وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التضخم وخفض القوة الشرائية. كما لا نُهمل انعكاسات ذلك على ظهور التهرب الضريبي نتيجة للضغط الحمائي للضرائب.

pdfelement

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للقروض العامة:

للقروض العامة آثار واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي، وان كان اللجوء إليها في اضيق الحالات. ويختلف الحال حسب مصدر القروض داخلية او خارجية؛ حيث يؤدي الاقتراض من الخارج إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية للبلد المقترض خاصة من النقد الأجنبي. وتتوقف فاعلية القروض الأجنبية من حيث أثارها النافعة للاقتصاد الوطني على اتجاهات استخدام الأموال المقترضة.

إذا كانت لأغراض استهلاكية يستخدم القرض الخارجي في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية لتوفير ضرورات المعيشة أو لمقاومة ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة لا يعكس القرض الجديد إضافة إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. اما إذا كانت لأغراض استثمارية فإن توجيه الأموال المقترضة لاستيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الاستثمارية والموارد الوسيطة فيساعد على التكوين الرأسمالي ويُنمي القدرة الانتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمالة والنهوض بالدخل الوطني .

أما في ما القروض الداخلية ففعاليتها فتوقف على الحالة العامة للنشاط الاقتصادي ومرحلة الدورة الاقتصادية، فإذا كانت هناك حالة كساد يسودها انخفاض الطلب الفعلي مع وفرة رؤوس الأموال العاطلة فإن للقرض العام نتيجة

Remove Watermark Now

ملموسة وهي زيادة الطلب الفعال. أما إذا كان السائد هو حالة رخاء وتوسع يكون للقرض العام أثره العكسي؛ حيث يترتب عليه مزيد من الطلب الفعلي وحدوث تضخم خاصة عندما يكون استخدام الموارد المتاحة قد وصل إلى مرحلة التشغيل الشامل.[1]

أولا: أثر القروض على الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي اليه من اعادة توزيع الدخل، وعادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الادخار على حساب الاستهلاك، فالقروض تمنح العديد من الضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين من اجل تشجيعهم على الادخار والاكتتاب في سندات القروض العامة، مع علمهم ان التوظيف في السندات الحكومية اكثر سهولة واقل خطرا. مما يؤدي إلى رفع الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك .[2]

ثانيا: أثر القروض على الاستثمار وزيادة الكتلة النقدية:

إن توسع الدولة في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الافراد للاكتتاب في القروض العامة. وارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في الميل للاستثمار الخاص.

كما تقترن القروض التي تقدمها البنوك للدولة زيادة كمية النقود المتداولة، ويترتب على ذلك آثار تضخمية خاصة عند مرحلة التشغيل الكامل.

ثالثا: أثر القروض في توزيع العبء المالي العام:

يوزع القرض العبء المالي بين المقرضين والمكلفين بالضرائب؛ حيث يترتب نوعين من الأعباء، عبء على الخزينة العمومية للدولة، أي الالتزامات التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام، وسمى هذا العبء بـ "**العبء المالي للقرض**". اما العبء الثاني فهو عبء على الاقتصاد الوطني أي مدى تأثير القروض العامة على الحياة الاقتصادية ويسمى "**العبء الاقتصادي للقرض**".[3]

---

[1] Anthony J. Makin, **Op.cit**, p.84

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 371.

[3] حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، مصر، 2014، ص 87.

Remove Watermark Now

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

إن أهم اثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة، كما أنها تؤثر في مجموع النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الانتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل، وهذه تعرف بالآثار المباشرة للدخل. هناك آثار غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف للاستهلاك والأثر المعجّل للاستثمار.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

أولا: الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه أي إنتاجية الإنفاق العام، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

وعليه، فان النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومي من جهتين:[1]

- **جانب العرض الكلي**: ويؤثر الانفاق العام على الموارد الاقتصادية والقوى العاملة ورأس المال في الأجل الطويل فيرفع من انتاجيتها، فالإنفاق على التعليم والصحة يرفع من كفاءة القوى العاملة ، والإنفاق على البنية الاساسية يؤدى إلى زيادة كفاءة رأس المال؛
- **جانب الطلب الكلى الفعّال**: إن النفقات العامة تؤثر على حجم الطلب الكلى للمجتمع وإن كانت تختلف النفقة العامة باختلاف نوعها، فنجد أن النفقات العامة الحقيقية تؤدي إلى زيادة الانفاق العام نتيجة زيادة دخول الأفراد المباشرة، في حين النفقات العامة التحويلية يختلف تأثيرها باختلاف استخدام المستفيدين منها، فنجد انها قد توجه الى الانفاق الداخلى مما يؤدى إلى زيادة الناتج الوطني، وقد تتسرب من الاقتصاد سواء للخارج أو في صورة اكتناز مما يجعلها لا تؤثر على الناتج.

[1] حسام علي، **مرجع سابق**، ص 101.

Remove Watermark Now

ثانيا: الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك :

تؤدى زيادة النفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك، إلا أن هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها. فقيام الدولة بخدمات استهلاكية مثل التعليم والصحة والدفاع و الامن يؤدى مباشرة الى زيادة الاستهلاك. كما ان النفقات العامة المتعلقة بالدخول بمختلف اشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات تعد من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقبل لما يؤديه الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

ثالثا: الأثر المباشر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

تتوزع الدخول في أي دولة على اساس عوامل الانتاج التى تعمل لدى الدولة مثل الاجور والمرتبات التى تدفعها الدولة للعاملين بها وبالقطاع العام، ونتيجة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية يحدث خلل في التوزيع، فتعمل الدولة هنا على إعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات العامة والتي يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة:

- **النفقات التحويلية:** بصفة عامة تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل القومى وإن كانت تختلف باختلاف نوعها، فنجد النفقات التحويلية الاجتماعية تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، النفقات التحويلية الاقتصادية تعمل على اعادة توزيع الدخل بشكل عيني في صورة سلع وخدمات وتتم اعادة توزيع الدخل افقيا، اما النفقات التحويلية المالية مثل فوائد الديون تعمل على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية التي تقرض الدولة وتحصل على الفوائد، والمقتطعة أصلا من الضرائب التى يدفعها الفقراء.
- **النفقات الحقيقية:** تؤثر على توزيع الأولي للدخل ولا تعمل على اعادة توزيع الدخل، إلا إذا كانت أجور الموظفين مثلا أكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم وهنا تكون الزيادة في الأجر عبارة عن نفقة تحويلية لذلك نجد انها تؤثر على اعادة توزيع الدخل القومى.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف للاستهلاك والأثر المعجل للاستثمار.[1]

ولتوضيح فكرة مضاعف الاستهلاك، فإنه عندما تزيد النفقات العامة جزء منها يوزع للأفراد في شكل اجور ومرتبات، ويهم يخصصون جزء من هذه الدخول للاستهلاك والباقي للادخار وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. وهنا نجد ان هذه الدخول التي تنفق تؤدي إلى انشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم بدورها ما بين الاستهلاك والادخار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخل والتي تتمثل في الدخل ، استهلاك، انتاج. غير أن الزيادة في الانتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق ولكن بنسبة مضاعفة، لذلك يسمى **بالمضاعف**.

وما يجب الاشارة إليه، هو درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فالدول المتقدمة والتي تتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج اثره بشكل ملموس، اما الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون اثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي.[2]

اما الاثر "**المعجل للاستثمار**" فيقصد به أثر الزيادة أو النقص في الانفاق على حجم الاستثمار؛ حيث أن الزيادة المتتالية على الاستهلاك يتبعها زيادة في الاستثمار.[3]

pdfelement

المطلب الثالث: الموازنة العامة والاقتصاد الوطني:

اصبحت الموازنة العامة أداة رئيسية فى تحقيق التفاعل بين الاقتصاد القومى والاقتصاد الخاص ووسيلة حيوية لدعم النمو الاقتصادى والاجتماعى والمالي، وتحقق الموازنة العامة ذلك من خلال السياسة المالية للدولة، ومنهاج متكامل لإدارة الطلب الكلي والتأثير على محددات العرض الكلى من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة، لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم النمو في اطار من الاستقرار الاقتصادي.

[1] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 129.

[2] Anthony J. Makin, **Op.cit**, p.96

[3] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 130.

Remove Watermark Now

الفرع الأول: أثر الموازنة على الدخل:

في حالة توازن الموازنة العامة أي تتساوى الايرادات العامة مع النفقات العامة يكون الدين العام يساوي صفر، وهذا المبدأ هو ما بنى عليه الفكر التقليدى نظريته والتى تقول أن الموازنة العامة حيادية، أي أنها لا تؤثر على الدخل الوطني . إلا أن "**كينز**" اكد على أنه من الممكن أن يكون لتوازن الموازنة أثر ايجابي على الدخل القومى، وأن هناك احتمالين للموازنة المتوازنة وهما: [1]

أولا: موازنة متوازنة لا تؤثر على الدخل الوطني:

تظهر هذه الحالة كما يؤكد التقليديين حينما يتساوى التغير في النفقات التحويلية مع التغير في الاقتطاع الضريبى وهنا يكون الأثر الايجابي للنفقات التحويلية متساوي مع الأثر السلبي للضرائب مما يجعل الأثر النهائي على الدخل يساوي صفر.

ثانيا: موازنة متوازنة تؤثر على الدخل الوطني:

تظهر هذه الحالة كما يؤكد "**كينز**" حينما تكون النفقات حقيقية، فهنا نجد أن التغيّر في النفقات الحقيقية يولّد أثر إيجابي أكبر من الأثر السلبي للاقتطاع الضريبي، مما يجعل الأثر النهائي للموازنة العامة ايجابي على الدخل القومى.

ويتوقف هنا الأثر النهائي في زيادة الدخل الوطني على الفئة التي تُقتطع منها الضرائب والفئة التي يذهب اليها الانفاق العام. فنجد انه كلما كانت الضرائب تُقتطع من اصحاب الدخول العليا ذات الميل الحدي للاستهلاك المنخفض وتذهب الى أصحاب الدخول المنخفضة ذات الميل الحدي المرتفع للدخل، فإن الأثر الايجابي لزيادة الدخل سوف يزداد نتيجة ارتفاع مضاعف الانفاق الحكومي وانخفاض مضاعف الضرائب. لذلك يجب على الدولة أن تعمل على اعادة توزيع الدخل وفرض الضريبة بصورة تصاعدية.

الفرع الثاني: أثر عجز الموازنة العامة على الدخل:

إذ كانت الموازنة المتوازنة كما شـرحنا تؤثر أثر ايجابي على الدخل فإن عجز الموازنة سـوف يكون له اثر ايجابي اكبر على الدخل من خلال زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة.

[1] BARRER Alin , **op.cit**, p .121

Remove Watermark Now

الفرع الثالث: أثر فائض الموازنة على الدخل:

يولد فائض الموازنة العامة آثار انكماشـية على الدخل القومي، فالمقصـود بفائض الموازنة هو أن تزيد الايرادات العامة عن النفقات العامة. وهنا نجد أن النتيجة سـوف تكون سـلبية على الدخل القومى لأن زيادة الضـرائب عن الانفاق العام سوف تؤدي إلى انخفاض الدخل ومن ثم انخفاض الطلب الكلى.

وعليه، فإن الموازنة العامة تعتبر اداة رئيسية تؤثر على الاقتصاد، فهي تتحكم في الطلب الكلي وفي العرض الكلي. ومن ثم فهي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل النمو وعلى مدى الاستقرار.

pdfelement

Remove Watermark Now

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة مفهوم السياسة المالية وتطورها من الناحية النظرية؛ حيث تعدد المراحل التي مرّ بها هذا المفهوم، طبقا لتطور دور الدولة وتأثيرها في الحياه الاقتصادية. بداية من الفكر الكلاسيكي الذي تبنى مبدأ فصل الدولة عن الحياة الاقتصادية، إلى الفكر الكنزي القائم على ضرورة تدخل الدولة لدفع الطلب الكلي، وصولا إلى إلى الفكر المعاصر الذي استخدم أدوات السياسة المالية للتأثير على باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبعد استعراضنا لمفهوم السياسة المالية وأدواتها والمتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة، فإن الأدوات السياسة المالية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال. كذلك فعّاليتها من خلال تأثيرها على حجم العمالة، الدخل الوطني، الأسعار و مستويات الاستثمار.

من خلال ما سبق اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها و ما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية. كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. لتحقيق التوازن المالي و من ثم التوازن الاقتصادي العام.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية الكلية

للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي

pdfelement

Remove Watermark Now

تمهيـــد:

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، التوازن الكلي للاقتصاد والنمو الاقتصادي. أي التعرض للمتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف تحديد عوامل تفاعل قوى العرض والطلب الكليين، اضافة لمستوى العام للأسعار الشيء الذي يتحدد عليه حجم العمالة اللازمة لإنتاج ذلك القدر من السلع والخدمات الذي يستوعبه المجتمع.

ويشمل التحليل الاقتصادي الكلي دراسة السياسة الاقتصادية الكلية للدولة من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية؛ بحيث ولا ينظر إلى السوق من خلال مؤسسة معينة، وانما يدرس المكونات الاساسية الكلية للعرض والطلب والاستثمار والادخار الكلي، وكيفية تحقيق التوازن الكلي والوصول لحالة التشغيل الكامل.

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات ثانوية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية وسوق العمالة، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية . وعليه، نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعّالة في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة، بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لدفع النمو وإحداث الاستقرار من جهة أخرى. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني توازنا نوعيا اكثر منه كميا.

وعليه سنتناول في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول : المتغيرات الاساسية للاقتصاد الكلي؛**
- **المبحث الثاني : التوازن الكلي في النظام الاقتصادي؛**
- **المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو .**

pdfelement

Remove Watermark Now

المبحث الأول : المتغيرات الاساسية للاقتصاد الكلي.

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة محددات النشاط الاقتصادي الكلي لدولة ما، ومعدل النمو هذا النشاط ومدى إستقراره، ولما كان النشاط الاقتصادي الكلي يتم في قطاعات متباينة ومختلفة ويتمخّض عنه انتاج واستهلاك العديد من السلع والخدمات. وعليه، فإن النشاط الاقتصادي لا يعدو أن يكون إما عرضا أو طلبا لسلعة أوخدمة، والعرض لابد أن يسبقه إنتاج وطلب وأن يدعمه دخل، والإنتاج هو الذي يولد الدخل، وانفاق هذا الدخل هو الذي يضمن استمرار تدفق الانتاج. وعليه فإن النشاط الاقتصادي الكلي ينتظم في منظومة ثلاثية الابعاد: الانتاج والدخل والانفاق.

يتكون الاقتصاد من مجموعة من المتغيرات المتداخلة التي من شأنها التأثير في الحياة الاقتصادية للدولة، وفي نفس الوقت هي مؤشرات تحدد مستوى الأداء الاقتصادي، وتعبر عن مدى جودة وسلامة السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة. وهذه المتغيرات هي: التوظيف، المستوى العام للاسعار والناتج الكلي.

المطلب الأول : الاستقرار الاقتصادي والنمو.

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم على نوع الاستقرار الاقتصادي، فمنهم ما يعرفه بأنه الحالة التي يتحقق عندها مستوى التوظيف الكامل لعناصر الانتاج، وعند البعض بأنه الحالة التي تتصف استقرار الأسعار، كما أن استقرار مستويات الاسعار وتحقيق التوظيف الكامل يعدان هدفين أساسيين لأي نظام اقتصادي.

pdfelement

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي:

فإن المفهوم العام للاستقرار الاقتصادي هو نمو الاقتصاد الوطني بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الاسعار والتوظيف الكامل. وبمعنى آخر هو تخفيض الذبذبات في الدورات الاقتصادية.[1]

ومنه، فالشروط الاساسية للاستقرار الاقتصادي هي:

- **استقرار الأسعار**: يشير المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما إلى المتوسط العام للأسعار السائد للسلع النهائية أو لعناصر الانتاج. والتغيّر في مستوى الأسعار يحدث تغير في مستوى الرفاهية، ففي حالة التضخم (inflation) تترتب نتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القدرة الشرائية للنقود، كما أن الانخفاض

[1] محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر، الطبعة 1، مصر، 2017، ص21.

Remove Watermark Now

المستمر في مستوى الأسعار وانكماشها (Deflation) له آثار سلبية على النشاط الانتاجي والتوظيف؛[1]

- **التوظيف الكامل** : إن وجود بطالة في اقتصاد ما يعني وجود نوع من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، أي ضياع الناتج المحتمل لعدد من العمال الذين في حالة بطالة؛[2]
- **النمو الاقتصادي** : هو تحقيق معدلات مقبولة من الدخل الحقيقي وتحسّن مستوى الرفاهية عن طريق رفع من دخول الافراد في ظل استقرار المستوى العام للأسعار.

وعليه، إن المؤشرات السابقة تعبر عن الاستقرار، في حين يعتبر كل من التضخم والبطالة تعبر عن حالة الاضطراب.

الفرع الثاني : قياس النمو.

يتم قياس النمو عن طريق حسابات الدخل الوطني كما يلي:

أولا: الناتج المحلي الاجمالي والدخل الوطني:

لقد تطورت حسابات الناتج المحلي والدخل الوطني بشكل متسارع لأهميتها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث مرت تقديرات الحسابات الوطنية وطرق احتساب الناتج والدخل الوطني بخمس مراحل نظرا لتطور الاهتمام بالتنمية والنمو الاقتصادي ورفاهية الفرد والمجتمع وتشغيل اليد العاملة. وهذه المراحل هي:[3]

- **المرحلة الاولى**: ركزت هذه المرحلة على توضيح فكرة الدخل وأهميته من الناحية الاقتصادية والاحصائية، وكان من روادها الأوائل "**باولى**" **Bawley** و"**ستامب**" **Stamp** و "**كينز**" **keynes** و"**هيكس**" **Hicks**.

وظهر كمؤشر على يد سايمون كوزنيتس من أجل تقرير يقدم إلى الكونغرس الأمريكي في عام 1934. وفي هذا التقرير، حذر كوزنيتس من استخدامه كمقياس للرفاهية. وبعد مؤتمر بريتون وودز في عام 1944، أصبح إجمالي الناتج الوطني الأداة الرئيسية لقياس اقتصاد الدول.[4]

---

[1] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 15.

[2] نفس المرجع ، ص 16.

[3] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل لعلم الاقتصاد "التحليل الجزئي والكلي"** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن، 2011، ص 223.

[4] Toshihiro Ihori, Keigo Kameda, **Procyclical Fiscal Policy**, Springer nature, Singapore, 2018, p.16

Remove Watermark Now

- **المرحلة الثانية:** وفيها انتشرت التقديرات السنوية للدخل والناتج في دول العالم، وبحلول سنة 1957 حتى أصبح أغلب دول العالم تقوم بإحصاءات الدخل الوطني، واعتبر جزء لا يتجزأ من عمل الدولة السنوي.
- **المرحلة الثالثة:** لم يعد القياس والتقدير في هذه المرحلة هو العمل الأساسي، وإنما الدلالات و المؤشرات والنتائج لبناء السياسات، وتطوير طرق الحساب طريقة الانتاج، طريقة الدخل و طريقة الانفاق.
- **المرحلة الرابعة:** اصبحت التحليلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تركز على مؤشرات الدخل الوطني، وأصبحت جزء لا يتجزأ من سياسة العامة للدولة وبدأ استخدام جداول "**المستخدم–المنتج**" (Input-output) المطور من قبل الاقتصادي "Leontief " ؛ حيث اصبحت من المؤشرات الهامة المستخدمة في التحليل الاقتصادي الدولي وفي رسم السياسات المالية والنقدية في المديين القصير والطويل.
- **المرحلة الخامسة:** في هذه المرحلة تم ادخال المقارنة وتمت دراسة التضخم والركود"Stageflaion" والتضخم الركودي، والقياس الاقتصادي بالأسعار الثابتة والمقارنات السنوية والدولية، احتساب معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات ونمو القطاعات الانتاجية ووضع الخطط الاقتصادية المستقبلية والموازنات العامة. كما تم استحداث المنظمات الدولية "الدائرة الاحصائية في الامم المتحدة" ومنظمة التعاون الاقتصادي الدولي.

pdfelement

1. الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product)

أ. تعريف الناتج المحلي الاجمالي:

الناتج المحلي الاجمالي هو أهم مقياس شائع للإنتاج الكلي للاقتصاد، ويعرف على انه مجموع القيمة النقدية (السوقية) الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.[1]

وتحسب القيمة السوقية الكلية بضرب كمية السلع في أسعارها النهائية خلال فترة زمنية معينة ، وبالتالي فإن الناتج المحلي يحسب كما يلي:

$$DGP=[(P1 .Q1)+(P2.Q2)+(P3.Q3)+\ldots\ldots+(Pn.Qn)]\ldots\ldots (01)$$

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 43.

Remove Watermark Now

حيث: P:السعر، Q:الكمية

حسب التعريف السابق، يركز على السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك النهائي أي لا يتم حساب قيمة السلع الوسيطة في عملية الانتاج، وعليه يتم حساب فقط قيمة القيم المضافة Valeur ajoutée خلال مراحل الانتاج كما يلي:[1]

GDP=Σ VA (مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة)

ب. الناتج الوطني الإجمالي (Gross national product) :

هناك فرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والناتج الوطني الخام GNP، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج(الدخل من وإلى الخارج).

اما الناتج الوطني الخام GNP (Gross national product): فإنه يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني .

الناتج المحلي الاجمالي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء أنتجت بعناصر إنتاجية وطنية أوغير ذلك، وما يحصل عليه المواطنين من الخارج سواء كانت أموال استثمرت في الخارج وأتت العوائد أرباح لا تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها خارج الوطن، أيضا عندما يحصل على مساعدات ومعونة من الخارج هذه لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج الخام يركز على إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية سواء أنتجوا داخل الدولة أو خارجها، والإنتاج المحلي الإجمالي يهتم بما أنتج داخل الوطن بغض النظر عمن أنتجه سواء شارك فيه مواطنون أو أجانب ويتعلق بالإنتاج داخل القُطر الوطني سواء كان المشاركين في الإنتاج عناصر إنتاج محليه أم غير محليه.

[1] تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار اسامه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 36.

Remove Watermark Now

وعليه، فإن الفرق بين GDP و GNP يتعلق بعوائد عوامل الانتاج من و إلى الخارج وهي صافي حركة رؤوس الاموال من الخارج . وعليه: [1]

$$GNP = GDP + (E-X) \quad \ldots\ldots(02)$$

حيث: E: صافي الصادرات، X: صافي الواردات، (E-X) : تعبر عن صافي التعامل الخارجي.

ج. الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي:

يطلق على الناتج المحلي الاجمالي الذي احتسب في المعادلة رقم (01) بالناتج المحلي الإسمي، وهو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في اسعارها الاسمية (السوقية) خلال فترة زمنية معينة. بناءا على ما سبق يتضح ان التحسن في مستوى الناتج قد يكون نتيجة زيادة الكميات المنتجة او بسبب ارتفاع الاسعار. وارتفاع هذه الاخيرة لا يعكس الاداء الاقتصادي ولا يمكن قياسه بطريقة صحيحة، وبتالي تدقيق انتاج السلع والخدمات المنتجة بتحديد أثر التغير في الأسعار، وذلك باستعمال مفهوم GDP الحقيقي المتكون من قيمة السلع والخدمات المنتجة على أساس الاسعار الثابتة، والذي يعكس حجم الانتاج في الفترة الجارية بافتراض أن الاسعار لم تتغير.

وعند قسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحصل على ما يسمى مثبط اسعار الناتج المحلي "The implicit deflator" [2] ، أو الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الاسعار على التاتج الاجمالي.

ويمكن توضيحه بالعلاقة التالية:

مثبط اسعار الناتج الحلي = (الناتج المحلي الاسمي/الناتج المحلي الحقيقي) . 100

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مرجع سابق**، ص 227.

[2] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 49.

Remove Watermark Now

د. الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق وسعر كلفة الانتاج:

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق يشمل الضرائب غير مباشرة والذي يعكس كلفتها على المستهلك، اما الناتج المحلي الجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج فإنه يستبعد الضرائب غير مباشرة (Indirect Taxes) ولكنه يشمل الاعانات (Subsidies) المقدمة من طرف الحكومة للأفراد او المنتجين لتخفيض أسعار السلع.

وعليه، فإن الناتج المحلي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج نوضحه في المعادلة التالية:[1]

$$\mathbf{GNP(P.C) = GNP(M.P) - Ind_{Taxes} + Su} \quad .....(04)$$

الناتج المحلي بتكلفة عناصر الانتاج = الناتج المحلي بسعر السوق– الضرائب غير مباشرة+ الاعانات.

حيث: **P .C**: Cost prices و **M.P**: Market prices.

هـ. مكونات الناتج الداخلي الخام:

يشمل الناتج الداخلي الخام اربعة قطاعات اقتصادية رئيسية وهي:

- قطاع الانفاق الاستهلاكي الشخصي(c) personal consumption ؛
- قطاع الانفاق الاستثماري –القطاع الانتاجي– (I) Investment sector ؛
- قطاع الانفاق الحكومي (G) Government expenditure؛
- القطاع الخارجي (صافي الصادرات) (NX) Net exports .

- **قطاع الانفاق الاستهلاكي الشخصي(c)** : ويشمل جميع النفقات الخاصة من قبل الافراد والعائلات على الاستهلاك والخدمات.
- **قطاع الانفاق الاستثماري(I)**: يشمل النفقات على السع الرأسمالية الانتاجية، وكل الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الخاصة سواء كانت صناعية او تجارية. كما يعبر الاستثمار عن قيمة كل المؤسسات الجديدة ووسائل الانتاج المعتمدة وقيمة التغير في المخزون، أي إذ أن التغير في المخزون يدخل ضمن الناتج الداخلي الخام باعتباره مقاسا للإنتاج وليس للمبيعات. [2]

---

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مرجع سابق**، ص229.

[2] مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"**، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 43.

Remove Watermark Now

ويمكن الحصول على صافي الاستثمار من خلال طرح مخصصات الاهتلاك التي تعبر عن معدل التدهور في الهياكل الانتاجية و المعدات؛ حيث يعبر صافي الاستثمار عن الزيادة الفعلية والصافية في تغيرات راسمال.[1]

- **قطاع الانفاق الحكومي (G)**: يمثل هذا الجزء ما تقوم به الدولة من نفقات لتقديم خدمات للمجتمع من سلع وخدمات، وقيامها بوظائفها لتحقيق اهدافها الاجتماعية؛ حيث يمكن تقسيم الانفاق الحكومي الى انفاق جاري (نفقات تسيير) مثل الأجور والرواتب والإنفاق الحكومي على الاصول الاستثمارية والرأسمالية(نفقات تجهيز). فإذا كان الانفاق على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك فيسمى "استهلاكا حكوميا"، اما اذا كان لأغراض الاستثمار فيسمى "استثمارا حكوميا". حيث أنّ: [2]

الانفاق الحكومي(G) = الانفاق جاري(Cs) + الاستهلاك الحكومي(Gc)

+ الاستثمار الحكومي(Gi) .....(05)

حيث:

Cs: Current spending، **Gc**: Government consumption، **Gi**: Government investment.

- **صافي الصادرات**: الصادرات هي جزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وانما يصدر للخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات خارج حدود الدولة وتصب قيمتها في خزينة الدولة. اما الواردات فهي ذلك الجزء من الناتج الوطني للدولة والذي يتم استعماله داخل حدودها عن طريق تدفق استراد السلع والخدمات من الخارج وتصب قيمتها في خزينة الدولة المنتجة. وعليه فإن صافي الصادراتNX (Net exports) يمثل المبلغ الذي يستفيد منه الناتج المحلي جراء خصم قيمة الواردات من الصادرات.

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق**، ص43.

[2] نفس المرجع، ص 44.

Remove Watermark Now

2. الدخل الوطني (NI) Nationl Income :

الدخل الوطني هو صافي السلع والخدمات المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد للدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[1]

كما وأن الدخل الوطني هو مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عناصر الانتاج المستخدمة في كافة الانشطة الاقتصادية على شكل أجور و رواتب، ريع، وارباح خلال السنة.كما يلي:[2]

NI= W(wages) + R(Rent) + i (Interests)+ p(profits)

الدخل الوطني = الأجور + الريع + الفوائد + الأرباح

ويمكن النظر للدخل الوطني باعتباره مجموع المبالغ المنفقة من كافة الافراد والجماعات (انفاق حكومي وانفاق شخصي) على استهلاك السلع والخدمات وعلى الاستثمار. وعلى إعتبار أن البلد ليس مغلقا ويتعامل مع العالم الخارجي، فلا بد من اضافة صافي العمليات من وإلى الخارج من سلع وخدمات وتحولات العاملين. كما يلي:[3]

الدخل الوطني= الانفاق الاستهلاكي الخاص+ الانفاق الاستثماري الخاص +الانفاق الحكومي+ صافي القطاع الخارجي

$$NI = C + I + G + (E-X) \quad \ldots\ldots(06)$$

وعليه: [4]

الدخل الوطني(NI) = صافي الناتج المحلي(NNP) – الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes)

وإذا كان الدخل الوطني **NI** هو مقياس عوائد عناصر الانتاج، فإنه من الواضح ان هذا العائد لا يمكن اعتباره المقياس الحقيقي لما تتسلمه عناصر الانتاج؛ حيث يتم اقتطاع اقساط الضمان الاجتماعي، اقتطاع ضرائب الارباح من الشركات والارباح المحتجزة، كما يجب احتساب الاعانات النقدية والدعم المقدم في بعض المنتجات اضافة إلى مدفوعات الضمان الاجتماعي وصناديق التنمية، وهو ما يسمى بالدخل الشخصي Personal (PI) Income.

---

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مرجع سابق**، ص 231.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع، ص 238.

[4] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 60.

Remove Watermark Now

وعليه:[1]

الدخل الشخصي(PI) = الدخل الوطني – الاقساط القانونية المقتطعة – ضرائب على أرباح الشركات – ارباح محتجزة + مدفوعات الاعانات الشخصية وغيرها.

3. طرق قياس الدخل الوطني:

لقد اصبحت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تهتم بتقديرات الدخل الوطني لما له من مدلولات اقتصادية في مجلات الرفاهية الاقتصادية، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه عند وضع السياسات الاقتصادية، ونظرا لأهمية تقديرات الدخل فإنه يتم اعتماد أكثر من طريقة لمقارنة النتائج، والذي يرجح طريقة على اخرى هو مدى توفر ودقة البيانات. واهم الطرق المعروفة لتقدير الدخل الوطني هي : طريقة الدخول، طريقة الانفاق، طريقة الانتاج الوطني (القيمة المضافة).

- **طريقة الدخول** Incomes method: حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية الانتاج الكلي، أي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الانتاج وهي: الاجور، الريع، الفوائد والارباح كما هو مبين في المعادلة السابقة.

الدخل الوطني(بطريقة الدخول) = الأجور+ الريع+ الفوائد + الارباح

- **طريقة الانفاق** Spending method: تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاع العام والخاص، بالإضافة الى ما ينفق على السلع الانتاجية والموجودات الثابتة والمخزون من السلع الجاهزة ونصف مصنعة والمواد الأولية، ثم اضافة الفائض (او طرح العجز) في الميزان التجاري وطرح عوائد عوامل الانتاج من الخارج.

وعليه، فإن حساب الدخل الوطني بطريقة الانفاق الداخلي (Gross Domistic expenditure) كما يلي :

GDE=GDP= C+I+G+(X-M)

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 60.

Remove Watermark Now

واذا افترضنا أن اشتراكات التامين الاجتماعي وأن الرصيد التراكمي للأجور مطروح منه الانفاق، وصافي المدفوعات التحويلية الشخصية ألى الاجانب تساوي صفر، وإذا وزعت ارباح الشركات جميعها باعتبارها دخول موزعة، فإن الدخل الوطني يساوي الاستهلاك (**C**) زائد الادخار(**S**) زائد الضرائب الشخصية (**Tx**) مطروح منه التحويلات الحكومية (**Tr**) كما يلي:[1]

$$GDP= C + S + Tx – Tr……(07)$$

- **طريقة القيمة المضافة** Value added method:

وهي طريقة الانتاج، أي أن الدخل يساوي مجموع صافي قيمة الانتاج بعد استبعاد كلفة السلع والخدمات الوسيطة و اهتلاكات رأسمال.

وعليه، القيمة المضافة تساوي القيمة النهائية للسلعة منقوص منها قيمة السلع الوسيطة والموارد الخام وعناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية وتم شراؤها من مؤسسات أخرى.[2] وتستخدم القيمة المضافة لتجنب التكرار الحسابي.

4. المشكلات النظرية والعملية التي تواجه حسابات الناتج والدخل الوطني:

هناك عدة إشكالات تطرح في احتساب الناتج والدخل الوطني على الرغم من ان قياس الناتج الداخلي واضح من حيث العناصر المكونة له، إلا ان هناك مشاكل على مستوى تحديد بيانات دقيقة لتلك العناصر، وسوف نذكر أهم الصعوبات في ما يلي: [3]

- لا تأخذ في الحسبان حسابات الدخل الأنشطة التي تتم خارج السوق مثل الأنشطة المنزلية، وكذا الاقتصاد الخفي من عمالة مهاجرة غير مسجلة والنشاطات المحظورة؛
- لا تستطيع حسابات الدخل قياس الآثار غير مرغوبة للنشاط الاقتصادي على البيئة؛
- من الصعوبات التي تواجه حسابات الدخل الوطني والناتج هو التغيّر في نوعية الانتاج و التغيّر في ضرائب المبيعات على السلع والخدمات، والتي سوف تزيد من قيمة الدخل الوطني النقدي دون ان تكون هناك ارتفاع حقيقي في كمية السلع والخدمات المنتجة؛

---

[1] مايكل ابدجمان، **مرجع سابق**، ص 69.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق**، ص50.

[3] روبارت بارو، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة احمد عساف، علاء الدين صادق، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 47.

Remove Watermark Now

- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية ويقصد بها تلك المبالغ التي يحصل عليها الافراد دون مقابل أي دون انتاج.

المطلب الثاني : مكونات الناتج المحلي الإجمالي : الاستهلاك الادخار والاستثمار.

يتكون الناتج المحلي الاجمالي من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي، ومع اضافة القطاع الخارجي للاقتصاد نحصل على ما يسمى بمنحنى الدخل او الطلب الكلي؛ حيث تنبع اهمية هذه النفقات من تأثيرها على الناتج المحلي والعمالة في المدى القصير، وأي زيادة في الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق، الصادرات او انخفاض الواردات سيزيد الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الأول: الاستهلاك Consommation :

إن دالة الاستهلاك تعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حيث افترض "**كينز**" أن الاستهلاك يعتمد أساسا على الدخل المتاح، وفي نطاق هذه العلاقة بين "**كينز**" أن الاستهلاك يرتفع كلما ارتفع الدخل، ولكن بمقدار اقل من الزيادة في الدخل(علاقة غير تناسبية).[1] والشكل الموالي يبين دالة الاستهلاك ومستوى الدخل عند العمالة الكاملة:

الشكل (2-1): دالة الاستهلاك ومستوى الدخل عند العمالة الكاملة.

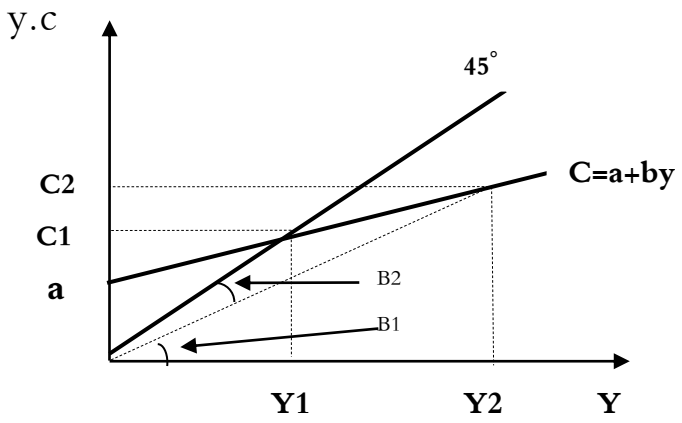

المصدر: مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"**، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 138.

[1] مايكل ابدجمان، **مرجع سابق**، ص 138.

Remove Watermark Now

حيث افترض "**كينز**" ان الميل الحدي للستهلاك MPC (mrginal propensity to consume) أكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح، أما الميل المتوسط للستهلاك APC (Avrage propensty to consume) هو ذلك الجزء من المستهلك من الدخل يتناقص عندما يزيد الدخل، وهو قانون "**كينز السيكولوجي**"[1]

ورياضيا نجد أن APC يساوي C /Y ويساوي ايضا ظل زاوية الخط المرسوم من نقطة الأصل لمجموعة الدخل والاستهلاك ؛ حيث اذا كان مستوى الدخل Y1 فإن APC يساوي C1/Y1 أو ظل الزاوية B1. أما اذا زاد الدخل الى Y2 فإن APC يساوي C2 /Y2 أي ظل الزاوية B2، وبما أن ظل الزاوية B2 اقل من ظل الزاوية B1 فإن الميل المتوسط للاستهلاك لمستوى الدخل Y2 يكون اقل منه عند مستوى الدخلY1 .

اما الميل الحدي للاستهلاك او ميل دالة الاستهلاك يساوي التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل، وحسب الشكل السابق(**2-1**) الميل الحدي للاستهلاك ثابت او اقل من الميل المتوسط للاستهلاك، وكلما زاد الدخل تناقص الميل المتوسط للاستهلاك (القانون السكولوجي). وبشكل عام يمكن القول أن الميل الحدي للاستهلاك لا يساوي الميل المتوسط للاستهلاك ومنه العلاقة غير تناسبية في المدى القصير.

ولكن اذا افترضنا ان دالة الاستهلاك خطية، فإن الميل الحدي للاستهلاك يعادل الميل المتوسط للاستهلاك على شرط ان تكون دالة الاستهلاك مارة بنقطة الاصل (**صفر**).[2]

pdfelement

أولا: دالة الاستهلاك:

كما اشرنا أن الاستهلاك يعتمد على الدخل يتغير لتغيره وبمعدل معين، مما يعني رياضيا ان الدخل عامل مستقل والاستهلاك تابع له، وأن الأثر الحدي بينهما هو الميل الحدي للاستهلاك (M PC)، أما الجزء الأخر من الاستهلاك فهو ذاتي(مستقل أوالتلقائي) لا يتأثر بالدخل أو عندما يكون الدخل مساويا للصفر، فلابد من وجود استهلاك حتى لو كان الدخل مساويا للصفر سواء على مستوى الفرد أو الدولة. [3]

وعليه، يمكن الاشارة إلى دالة الاستهلاك بعلاقة خطية بسيطة على النحو التالي:

$$C= a+by_d \text{.....(08)}$$

[1] محمود حامد محمود، **مرجع سابق**، ص 51.

[2] نفس المرجع، ص52.

[3] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

حيث: **(C)** الاستهلاك، **(y)** الدخل، **(a)** تمثل مستوى الاستهلاك عند الدخل صفر أي الاستهلاك الذاتي، **(b)** هو الميل الحدي للاستهلاك.

ويكمن توضيح دالة الاستهلاك السابقة في ما يلي:

الشكل (2-2): دالة الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

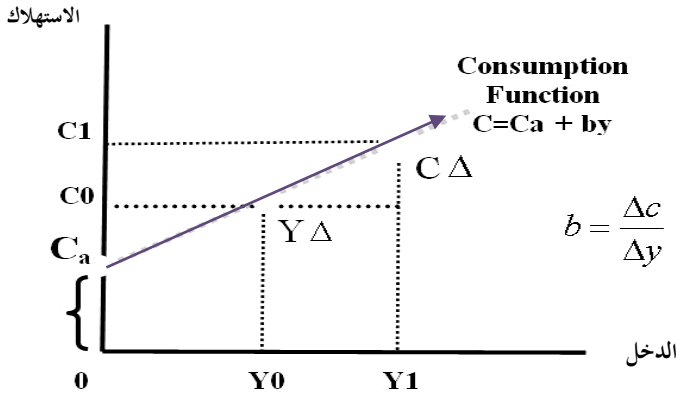

المصدر: مايكل ابدجمان، **مرجع سابق**، ص 166.

النقطة C_a عبارة عن الاستهلاك المستقل عند الدخل Y يساوي صفر. الميل الحدي يكون ثابت والقاعدة الهندسية تؤكد ذلك؛ حيث المسافة الرأسية بين النقطة الأصل و نقطة تقابل دالة الاستهلاك والمحور الرأسي C_a تساوي الاستهلاك المستقل.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك:

إضافة للدخل هناك العديد من العوامل التي تؤثر على دالة الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فتتحقق الزيادة في الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك الى اليمين فينخفض الاستهلاك. ونذكر من هذه العوامل الثروة ، مستوى الأسعار، الادخار....الخ.

- **الثروة**: تعرف الثروة على انها جميع ممتلكات الافراد من اصول مالية وعقارية. ومن المهم التمييز بين الدخل فالثروة اشمل من الدخل. فلو افترضنا ان فردا دخله 5000£، وانفق منه ما مقداره 3000£ وادخر الباقي. وان نفس الفرد يمتلك أسهم في السوق المالي، فعند ارتفاع اسعار الاسهم يشعر الفرد ان ثروته قد زادت لو باع تلك الاسهم ، وهذا يؤدي الى زيادة معدلات استهلاكه حتى ولو لم يتغير دخله

[1] محمود حامد محمود، **مرجع سابق**، ص 52

Remove Watermark Now

الشهري. بمعنى الفرد سينفق أكثر من السابق أي انتقال منحنى الاستهلاك الى الاعلى واليسار، والعكس صحيح.

- **مستوى الأسعار**: تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الاسعار السائدة، فعند ارتفاع الاسعار تقل القوة الشرائية للثروة، وبالتالي تقل القوة الشرائية للثروة وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك والعكس صحيح.
- **معدلات الفائدة**: تعتبر اسعار الفائدة عوائد وحوافز للاستثمار، فعند زيادة الاسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للاستهلاك(إنخفاض الاستهلاك) وهذا يؤدي الى زيادة مستوى الادخار، بالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدى انتقال منحنى الاستهلاك الى اليمين والأسفل.
- **العوامل الاجتماعية**: يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وتشمل العمر والتعليم والوظيفة والتركيب الأسري، فالنسبة للعمر فإن الدخل الفردي ودخل الاسرة يأخذان في النمو منذ الشباب، ويصلان للقمة في منتصف العمر، وبعدها يأخذ الدخل في التناقص في سن الشيخوخة تأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط. وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الدخل يستهلك في سن الشباب والشيخوخة، والجزء الاقل في منتصف العمر.

وكذلك نلاحظ أن نمط الاستهلاك في سن الشباب يختلف عن نمط الاستهلاك في سن الشيخوخة، فعلى سبيل الميثال فإن الافراد في سن الشباب ينقون على السلع الاستهلاكية المعمرة اكثر.[1]

pdfelement

الفرع الثاني : الادخار:

الادخار هو الدخل المتاح (الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات) منقوص منه الاستهلاك.[2]

ويمكن كتابة دالة الادخار كما يلي: $\mathbf{S= -S_a + dy}$

- S : الادخار؛
- $-S_a$: الادخار الثابت وهو سالب؛
- d : هو الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) .

[1] مايكل ابدجمان، **مرجع سابق**، ص 152.

[2] محمود حامد محمود، **مرجع سابق**، ص 57.

Remove Watermark Now

الميل الحدي للادخار هو مقدار التغير في الادخار نتيجة لتغير الدخل أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الادخار نتيجة لزيادة الدخل. ولدينا مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك يساوي واحد صحيح.[1]

إذن: **MPS =1-MPC** أو: $\frac{\Delta s}{\Delta y} + \frac{\Delta c}{\Delta y} = 1$

والشكل الموالي يبين العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

الشكل(2–3): العلاقة بين الاستهلاك والادخار في الأجل القصير .

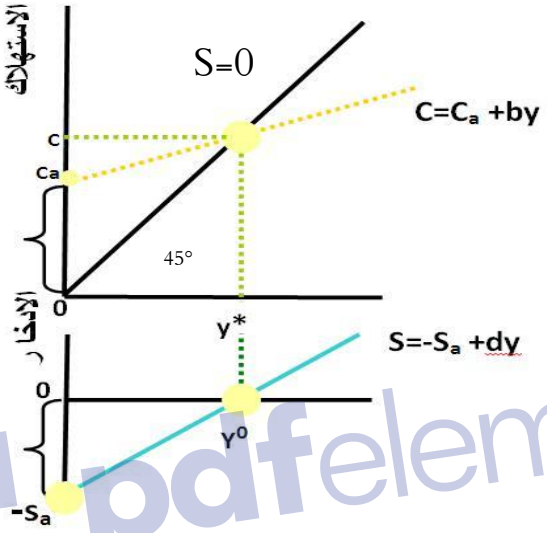

المصدر: مايكل ابدجمان، **مرجع سابق**، ص 171,

من الشكل السابق، عند $Y=0$ التي هي نقطة الأصل سنجد أن C_a الذي هو الاستهلاك المستقل ($C_a>0$). وفي المقابل في القسم السفلي نجد الادخار $S= -S_a$ والمسافة ($C0$) هي نفس المسافة ($0 -S_a$) لأن قيمة الاستهلاك الثابت بالموجب هو نفس قيمة الادخار بالسالب.

ثم لدينا نقطة عندما يكون الاستهلاك يساوى الدخل يعني نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° تعني أن الاستهلاك = الدخل، معنى ذلك أننا استهلكنا جميع الدخل أي أن الادخار يساوي صفر. لذلك نلاحظ في الشكل العلوي عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° كان الاستهلاك يساوي الدخل عند Y^*. وفي

[1] محمود حامد محمود، **مرجع سابق**، ص 57.

Remove Watermark Now

المقابل في الرسم السفلي يكون الادخار يساوى صفر ولهذا دالة الادخار تقاطعه مع المحور الأفقي أي أن قيمة الادخار تساوي صفر.

وعليه، لو زاد الدخل عن Y^* سيكون الادخار موجب، لأن الدخل سيكون أعلى من الاستهلاك ولهذا نرى أن الادخار سيكون موجب عند مستويات دخل أعلى من Y^* .

الفرع الثالث: الاستثمار :

تحدثنا في ما سبق أن الاستثمار من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، ويمثل العنصر الحيوي والفعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخدنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار. كما أن زيادة في الدخل يجب ان يدهب جزء منها للأستثمار من خلال ما يسمى بمعجل الاستثمار. ذلك ان العديد من الدراسات اثبتت أن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى تغير الاستثمارات.

أولا: مفهوم الاستثمار :

الاستثمار هو التخلي عن استخدام الأموال الحالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على التدفقات النقدية في المستقبل، تكون بمثابة تعويض عن الفرصة لضائعة للأموال المستثمرة.[1]

يتمثل الاستثمار في اضافة اصول انتاجية جديدة في المجتمع أي الاصول الرأسمالية والإنشاءات وكذلك التغير في المخزون سوء كان في صورة مواد اولية او منتجات وسيطة او سلع نهائية خلال فترة زمنية معينة.[2]ويعرف هذا النوع بالاستثمار الحقيقي والذي من شأنه زيادة قدرة المجتمع على الانتاج، وهو يختلف عن الاستثمار المالي والذي يتمثل في شراء الاصول المالية، لأنها لا تمثل أكثر من مجرد نقل الملكية او التزامات داخل المجتمع، ولا يترتب عن هذا النوع أي اضافة في رصيد رأسمال المجتمع وبتالي لا يؤثر في قدرته الانتاجية.[3]

[1] خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار يافا العلمية، الطبعة1، الاردن، 2016، ص 131.

[2] رمضان محمد مقلد، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 97.

[3] عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2009،ص 103.

Remove Watermark Now

ثانيا: أنواع الاستثمار: يصنف الاستثمار وفقا لعديد من المعايير إلى أنواع مختلفة، ولعل أهم هذه المعايير مايلي:

- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار غير حقيقي:** الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقة **(الاستثمار الاقتصادي)**، أما الاستثمار غير حقيقي هو الاستثمار المالي المتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم، السندات وشهادات الإيداع وغيرها.[1]
- **وفقا لمعيار مدة أو أجل الاستثمار:** وفقا لهذا المعيار ينقسم الاستثمار إلى استثمارات ثابتة واستثمارات متداولة، بالنسبة للاستثمارات الثابتة تتمثل في الاستثمارات طويلة الاجل وخطوط الانتاج والهياكل الاساسية في عمليات الانتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة. أما الاستثمارات المتداولة فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الاجل مثل التغير في المخزون، وهذا النوع ضروري لاستمرار العملية الانتاجية.[2]
- **وفقا لمعيار الغرض من الاستثمار:** ينقسم الاستثمار الكلي في المجتمع الى نوعين : استثمار **إحلالي** واستثمار **صافي**، فالاستثمار الإحلالي يتمثل في ذلك الاستثمار الذي يكون مقابل المعدات والآلات التي تستهلك في العملية الانتاجية خلال فترة التقدير، وبالتالي فإنه يهدف إلى الحفاظ على الطاقة الانتاجية في نهاية الفترة. وعليه، فإن الاستثمار الإحلالي يعادل قيمة الاهتلاك الرأسمالي، ومن ثم يهدف للحفاظ على رصيد رأسمال للمجتمع.

أما الاستثمار الصافي فهو يتمثل في الفرق بين الاستثمار الكلي والاستثمار الإحلالي، أي الاضافة الصافية إلى رصيد راسمال، ومن ثم يزيد من قدرة المجتمع الانتاجية. ويكون الاستثمار الصافي موجب عندما يفوق الاستثمار الكلي الاستثمار الاحلالي، ويكون هناك اضافة صافية إلى رصيد راس المال وتزداد مقدرته على الإنتاج في الفترات المقبلة. كما يمكن أن يكون الاستثمار الصافي سالب عندما يكون الاستثمار الكلي أقل من الاستثمار الإحلالي، ويكون هناك نقص في رصيد رأسمال بالمجتمع وتنخفض مقدرته على الانتاج، ويتحقق ذلك في حالات الكساد الذي يستمر لفترات زمنية طويلة.[3]

---

[1] خلفان حمد عيسى، **مرجع سابق**، ص 133.

[2] عبد الرحمن يسري، **مرجع سابق**، ص 98-99.

[3] رمضان محمد مقلد، على عبد الوهاب نجا ، **مرجع سابق**، ص 100.

Remove Watermark Now

- **وفقا لمعيار علاقة الاستثمار بالدخل:** حسب هذا المعيار ينقسم الاستثمار إلى **استثمار تلقائي** و**استثمار محفز**.

"**الاستثمار التلقائي**" هو ذلك الاستثمار الذي يكون مستقل عن الدخل ولا يتأثر بالتغيرات فيه، ولكنه يتأثر بعوامل أخرى مثل سعر الفائدة والسياسة العامة للدولة. ويظهر الاستثمار التلقائي والمستقل عن الدخل في الاقتصاديات ذات التعبئة القومية خلال فترات الحروب وكذا في الاقتصاديات المخططة مركزيا؛ حيث يتحدد الاستثمار بناءً على أهداف وطنية.

أما "**الاستثمار المحفز**" هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتأثر بالدخل والتغيرات التي تحدث فيه ، ويكون دالة طردية في الدخل؛ حيث أن زيادة الدخل الجاري بالمجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات سواء استهلاكية أو استثمارية، ومن ثم يزداد الاستثمار مع زيادة الدخل والعكس صحيح.[1]

الفرع الثالث : محددات الناتج المحلي الإجمالي : الطلب والعرض الكليين.

يتحدد الناتج المحلي الاجمالي بمستوى الطلب والعرض الكليين كما يلي:

الفرع الاول : مستوى الطلب الكلي Aggregate Demand:

يعرف الطلب الكلي بأنه الانفاق المخطط أو المرغوب لكل قطاعات المجتمع على السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة.[2] وبالتالي، فإن الطلب الكلي يتكون من الانفاق المخطط للقطاعات الاربعة الاساسية المكونة للإقتصاد الوطني، أي طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، طلب قطاع الاعمال وهو الانفاق الاستماري الخاص، الطلب الحكومي، والطلب الخارجي الصافي لقطاع العالم الخارجي. وعليه، فإن الطلب الكلي هو نفسه الانفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، غير انه يوجد هناك اختلاف فيما بينهما ، حيث ان الطلب الكلي هو انفاق مخطط او مرغوب ينظر اليه بداية الفترة الزمنية، وبالتالي قد يحدث أو لا يحدث كما هو مخطط له، بينما الانفاق الكلي فهو انفاق فعلي ينظر إليه في نهاية الفترة الزمنية أي انه حدث بالفعل.[3]

---

[1] خلفان حمد عيسى، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] رمضان محمد مقلد، على عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص 122.

[3] Bernard Guillochon , **Economie international et macroéconomie**, 5eedition, dunod, Paris, 2011, p.161

Remove Watermark Now

والاختلاف بين الطلب الكلي أي الانفاق المخطط والانفاق الكلي الفعلي ينعكس اثره في التغيرات في المخزون نهاية الفترة، فعندما يزداد الانفاق الكلي الفعلي عن الانفاق المخطط –الطلب الكلي– يكون هناك نقص في المخزون والعكس صحيح.[1]

منحنى الطلب الكلي: يمثل الشكل التالي منحنى الطلي الكلي (AD):

الشكل(2–4): منحنى الطلب الكلي.

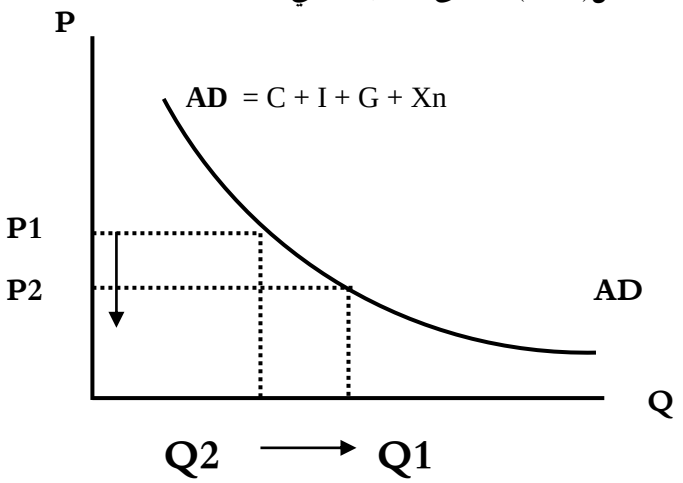

وتكمن خصائص منحنى الطلب الكلي أنه يميل إلى الاسفل (اليمين)، فعند الحديث عن الطلب الكلي فنحن نتناول الكمية الحقيقية التي تسعى جميع الوحدات الاقتصادية للحصول عليها آخذة في الاعتبار الأسعار المتاحة، بمعنى كمية النقود المتاحة أمام وحدة اقتصادية أو قدرة الشراء، أو ما يسمى بالعرض النقدي ، وهو المحدد الرئيسي للطلب الكلي، ذلك أن ارتفاع اسعار السلع والخدمات مع ثبات العوامل الاخرى يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للوحدات الاقتصادية على الطلب السلع والخدمات.

وما يجدر الاشارة إليه، أن هناك صدمتان تؤثران في الطلب الكلي:[2]

- الصدمات السياسة النقدية والمالية، بالنسبة لمتغيرات السياسة النقدية هي تلك المتغيرات التي ينفذها البنك المركزي من خلال التأثير على حجم النقود المعروضة وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية (اسعار الفائدة، احتياطات الصرف، سعر الخصم والسياسات الائتمانية). اما بالنسبة لمتغيرات السياسة

[1] رمضان محمد مقلد، على عبد الوهاب نجا ، **مرجع سابق** ، ص 77.

[2] مهدي نبيل الجنابي، **التوقعات العقلانية : المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي**، دار غيداء للنشر، الاردن، 2017، ص 110-111.

Remove Watermark Now

المالية والتي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية، وهي محصلة للسياسات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة.

- صدمات خارجية: هذا النوع من الصدمات يأتي في سياق متغيرات تخرج عن اطار سيطرة السياسة الكلية للدولة، وهي تتمثل في مجموع الصدمات الخارجية ولا يلعب فيها الاقتصاد أي دور ملموس، تؤثر على الطلب الكلي وتعجز السياسة الاقتصادية عن السيطرة عليه. وميثال ذلك تغيرات اسعار السلع والخدمات في عمليات التجارة الدولية، والصدمات البترولية .....الخ.

وعليه، إذا كانت الآثار لصالح الطلب على السلع والخدمات في المجتمع انتقل منحنى (AD) إلى اليمين (الاعلى)، في حين إذا جاء الأثر سلبي على مستوى الطلب الكلي فإن منحنى (AD) ينتقل إلى اليسار (الاسفل).

الفرع الثاني : مستوى العرض الكلي Aggregate Supply:

يعرّف العرض الكلي على أنه إجمالي الناتج المحلي الذي يرغب قطاع الاعمال انتاجه وبيعه خلال فترة زمينة معينة، عند المستويات المختلفة للأسعار.[1] أي أن منحنى العرض الكلي يبين عند كل مستوى سعر معطى كمية الانتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها، وهذا يتوقف على مستوى الاسعار والأجور التي يدفعونها وعوامل الانتاج الأخرى.[2]

ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض: منحنى العرض الخاص بالمدى القصير ومنحنى العرض الخاص بالمدى الطويل. فمنحنى العرض الخاص بالمدى القصير له ميل موجب، حيث يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة. أما منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل فهو عبارة عن خط عمودي؛ حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى مما يعني أيضا ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار. ويسمى هذا الوضع بمستوى الدخل عند التوظف الكامل Full Employment Y^{FE} أو الناتج المحلي الطبيعي.[3]

وهو ما يوضح الشكلين التاليين:

---

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، **مرجع سابق**، ص 381.

[3] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي ، **مرجع سابق**، ص 109.

Remove Watermark Now

الشكل (2-5) منحنى العرض الكلي في المدى الطويل. الشكل (2-6): منحنى العرض الكلي في المدى القصير.

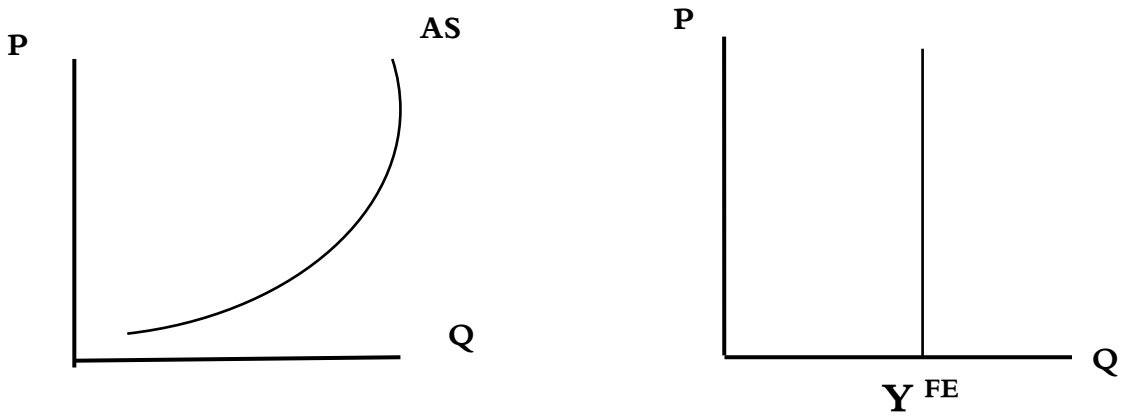

Source : Bernard Guillochon , **Op.cit**, p. 187

ويجب الاشارة، أن الوضع الطبيعي لدراسة منحنى العرض الكلي تكون في المدى القصير بسبب العلاقة الطردية بين الاسعار والكميات المنتجة مع ثبات العوامل الاخرى، فإن زيادة الاسعار يعني زيادة الارباح للمنتجين مما يحفزهم على زيادة الكميات المنتجة. ففي المدى القصير يفترض ثبات التكاليف وبالتالي فزيادة الاسعار تمثل زيادة في هامش الربح .

pdfelement

محددات العرض الكلي:

يحدد مستوى العرض الكلي بعاملين : الناتج المحتمل (الكامن) ومستوى الأجور، أما الناتج المحتمل فيعبر عن الطاقات الكامنة في الاقتصاد لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقا للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة-موارد طبيعية ومالية وبشرية والتكنولوجية- أما العامل الثاني فهو تكاليف عناصر الانتاج -الأجور- وعليه فإن تقلبات اسعار المواد أو تغير اسعار العملة يلعبان دور محوريا في تكاليف المواد نهائية الصنع مما يعني ضرورة انعكاس ذلك على منحنى العرض الكلي.

وقد اثار وضع أو شكل منحنى العرض الكلي خلافا بين المدارس الاقتصادية، فحسب الكنزيين "keynesians" أن منحنى العرض الذي ينحدر من أعلى إلى الاسفل بشكل (2-6) المفلطح السابق مشيرين إلى ان تغيرات الطلب الكلي ستظهر بوضوح على مستويات العرض الكلية ايضا. أما التقليديين "classicals" فقد اتخذوا موقفا مخالفا بتبنيهم فكرة منحنى العرض الكلي العمودي الشكل (2-5) السابق، ويعني ذلك ان التغيرات في

Remove Watermark Now

منحنى الطلب الكلي لن تترك أثرها على مستويات العرض؛ بحيث يبقى أثرها مقتصرا على مستويات الاسعار فقط(أثر تضخمي فقط).[1]

وعليه فإن الوضع الكنزي هو الوضع المناسب للمدى القصير ، ومع مرور الزمن تستغل كافة العناصر الكامنة في الاقتصاد ويتحول منحنى العرض في النهاية إلى خط عمودي على النحو الذي نادى به الكلاسيك، مما يعني عدم استجابته النهائية لتقلبات الاسعار.

إذن مصداقية ما سبق تعتمد على الزمن، ففي المدى القصير تصبح مصداقية ما نادى به كينز أكثر فاعلية، والعكس صحيح فالتقليديون أكثر مصداقية في المدى الطويل.

المبحث الثاني : التوازن الكلي في النظام الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وخلال مراحل التطوّر هذه كان يغيّر التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدلا من التوازن الكمّي. وقبل استعراض آراء الاقتصادي بين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن.

التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة؛ بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي إلى حالة اختلال.[2]

كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه وضع ثبات نسبي في ظل مؤثرات تؤدي إلى ذلك. هذا التعريف يركز على حالة التشغيل الكامل، أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل. هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنّه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ماكان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع.[3]

---

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر**، دار حروف منثورة،2016 ، مصر، ص 33 .

[3] Bernard Guillochon , **Op.cit**, p. 192

Remove Watermark Now

المطلب الأول : التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي.

التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، أي انعدام صافي التدفقات وبتالي ضرورة تساوي الادخار والاستثمار. والتوازن الكلي قد يتحقق على الرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية، شريطة أن تتعادل الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات؛ حيث يتجه كل من الانتاج، التوظيف والاسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني فائض في العرض، ويمكن أن يحدث لعكس، تتجه إلى الارتفاع في الاسواق التي تعاني من التضخم.[1]

الفرع الأول : النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي:

يعود الفضل إلى إستعمال النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي للاقتصادي "**كينز**" في الثلاثينيات من القرن الماضي في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود"؛ حيث جمّع في النموذج الكلاسيكي كافة الاعمال الاقتصادية المسقطة على الاقتصاد الكلي بداية من القرن الثامن عشر. فأعتبر كينز أن النموذج هو نتاج أفكار ومساهمات عظماء الاقتصاديين المنتسبين إلى التيّار الكلاسيكي، ومن ابرزهم آدم سميث، جون باتيست ساي، دافيد ريكارديو، جون ستيوارت ميل، ليون والراس و آلفريد مارشال.

والنموذج الكلاسيكي مبني على ثلاثة أسس: مبدأ عام ومسلمتين. فالمبدأ العام يفترض تماشي الاقتصاد الوطني وفق اقتصاد السوق، أما المسلمتين قانون المنافذ وحيادية النقود. كما يلي:[2]

- في ما يخص ان الاقتصاد الوطني يتماشى وفق قواعد السوق فتعود هذه الفكرة لآدم سميث عن طريق ميكانيكية اليد الخفية، والتي تسمح لمختلف الاسواق أن تضبط نفسها بنفسها، أي بطريقة آلية عبر التحكم بالأسعار.
- أما قانون المنافذ الذي يسمى كذلك بقانون "**ساي** " اعتبارا للعالم الفرنسي " **جون باتيست ساي**"، حسب هذا القانون فإن العرض يخلق دوما طلبه، وفي حالة فائض في الانتاج فهو ادخار سيوجه لسوق أخرى وهي سوق رؤوس الاموال، بمعنى ادخار العائلات يحول إلى استثمار للشركات، وبالتالي يتحقق قانون المافذ لأن الادخار يمثل العرض وهو يخلق الطلب على شكل استثمار؛

---

[1] عادل عامر، **مرجع سابق**، ص 36-37

[2] محمد بوخاري ، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة ، الجزائر، 2014 ص 38-39.

Remove Watermark Now

- حيادية النقود: يعتبر الكلاسيك ان النقود حيادية أي أنها لا تؤثر في كمية الانتاج بل تمس فقط المستوى العام للأسعار، وينحصر استعمالها من أجل المبادلات.

الفرع الثاني : النظرية الاقتصادية الكلية الكنزية :

المنهجية التي اتبعها كينز تمثلت في بقاء في اطار النموذج الكلاسيكي والبحث عن العيب من داخله، وعليه النظرية العامة لكينز تتمثل في ثلاثة خطوات أساسية:

- تأسيس مفهوم التوازن في حالة البطالة غير إرادية، بمعنى ان البطالة غير الإرادية حالة توازنية دائمة وليست مؤقتة كما يفترضه الكلاسيك؛
- إثبات وجود عيب في اقتصاد السوق كنظام، ويقتضي الامر اثبات أن البطالة غير الايرادية ناتجة عن عيب في النظام الاقتصادي وليست اختلال توازني مؤقت في سوق العمل كما يفترض الكلاسيك؛
- تبرير سياسات الإنعاش الحكومية في دعم الطلب الكلي بعد عدم قدرة اقتصاد السوق على تسير نفسه بنفسه.

pdfelement

أولا : البطالة إجبارية (غير ارادية) كحالة توازنية:

حسب الكلاسيك التشغيل الكامل هو المآل، وهذا يعني ان البطالة غير الإرادية هي اختلال مؤقت سرعان ما يزول. وبالتالي وجود حالات بطالة غير إرادية لا يمكن للنموذج الكلاسيكي إيجاد حلول لها. كما رفض كينز قانون "**ساي**" للمنافذ على إعتبار معطيات جوهرية لتحديد التشغيل والتي تكمن في الطلب الكلي، ويمكن تبيين العلاقة بين سوق العمل والسوق السلعي عند كينز في الشكل التالي:

Remove Watermark Now

الشكل(2-7)العلاقة بين سوق العمل والسوق السلعي عن كينز .

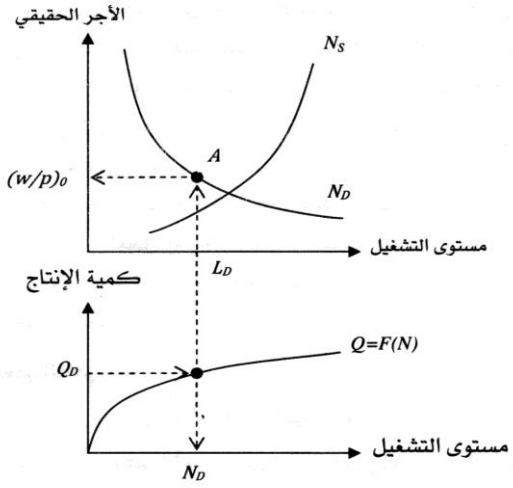

المصدر: محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 71.

من خلال الشكل السابق، الشركات تتوقع الطلب الكلي في السوق السلعي Q_D، تم نستخلص التشغيل الموافق بواسطة دالة الانتاج للحصول على مسوى الاجور الحقيقي $(W/P)_0$، كما يمكن ملاحظة النقطةA لا توافق نقطة تقاطع منحنيات الطلب والعرض على العمل .

وهذا يعني لا توازن في سوق العمل ووجود بطالة غير إرادية، فتوصل **كينز** إلى أن هذه البطالة غير مؤقتة لا يتحقق فيها قانون "ساي"، واستنتج عدم وجود سوق للعمل لأن الاجر الحقيقي والتشغيل يحددان بالاعتماد على دالة الطلب وحدها دون دالة العرض. وبالتالي فالتشغيل الكامل يتحول إلى حالة خاصة يصادف فيها تقاطع دالتي العرض والطلب على العمل ومنه، فالحالة الكلاسيكية حسب كينز هي الاستثناء الحاصل في نقطة التشغيل الكامل، أما الحالة العامة فهي كنزية محضة.[1]

ثانيا: مبدأ الطلب الفعلي:

يتضح مما سبق أن حجم الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي للتشغيل في الاقتصاد، في حين الطلب الفعلي يتشكل عند نقطة تقاطع دالتي سعر العرض الكلي وسعر الطلب الكلي.

وعليه يجب تعريف سعر العرض والطلب الكليين، فسعر العرض الكلي هو ذلك العائد الذي يأمل المقاولون الحصول عليه والذي يسمح على الاقل بتغطية تكاليف الانتاج. أما سعر الطلب الكلي هو مجموع الايرادات

[1] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 72.

Remove Watermark Now

المحتملة من طرف المقاول. ففي اقتصاد مغلق دون قطاع حكومي تشمل الإيرادات كل نفقات الاستهلاك والاستثمار، فنفقات الاستثمار هي نفقات المقاول نفسه على العملية الانتاجية.[1]

بالرجوع للطلب الفعلي، إذن هو توازن يتحدد بموجبه مقدار العمالة الواجب على المقاول استخدامها لتلبية حجم الطلب المتوقع من طرف العائلات والمستثمرين، شريطة تغطية المقاول لتكاليفه مع تحقيق هامش ربح عادي.

ويمكن توضيح مبدأ الطلب الفعلي بالشكل التالي:

الشكل(2-8): مبدأ الطلب الفعلي .

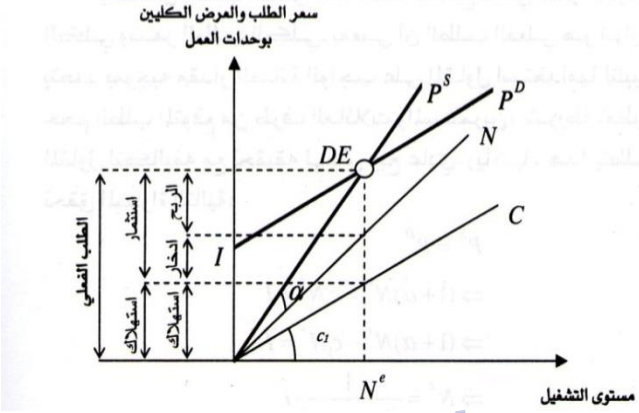

المصدر: محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 78.

من خلال ما سبق نستخلص علاقة سببية مهمة وهي أنه كلما كان الطلب الفعلي مرتفعا كلما كان التشغيل كذلك مرتفعا. وبما أن هدف **كينز** هو القضاء على البطالة غير إرادية فذلك عن طريق زيادة التشغيل بالرّفع من قيمة الطلب الفعلي، من خلال:

- تخفيض المقاولين لهامش الربح العادي (a) ، بيانيا هذا يعني انتقال منحنى سعر العرض الكلي نحو اليمين وبالتالي فالتقاطع مع منحنى سعر الطلب الكلي يحدث في نقطة أبعد DE؛
- زيادة الميل الحدي للإستهلاك (c_1) سيؤدي هذا إنتقال منحنى الاستهلاك وبالتالي منحنى سعر الطلب الكلي نحو اليسار معا، يترتب عنه زيادة الطلب الفعلي؛
- زيادة الاستثمار الخاص فيتأثر منحنى سعر الطلب الكلي الذي سينسحب نحو اليسار، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي.

[1] Bernard Guillochon , **Op.cit**, p. 201

Remove Watermark Now

من بين الحلول السابقة، يرى **كينز** أن الحل الأول والثاني صعب المنال فالحل الأول يفترض إيجاد سياسة حكومية تجبر المقاولين على تخفيض هامش الربح الذي هو أصلا عادي. فهذا غير معقول في اقتصاد السوق. الحل الثاني يفترض سياسة حكومية تدفع بالعائلات إلى استهلاك نسبة أعلى من مداخيلهم، وبالتالي مستوى إدخارهم إن امكن فعل ذلك، فهي نتائج ظرفية حتى تعود نسبة الاستهلاك إلى ما كانت عليه.[1]

وعليه، فالحل الراجح عند كينز هو تطبيق سياسة حكومية تشجع ارتفاع الاستثمار الخاص. هذا الاخير حسب الشكل السابق **(8-2)** مستقل عن قيمة الطلب الفعلي حيث يمكن اعتباره عامل خارجي. فكلما كان الاستثمار عاليا كلما كان الطلب الفعلي أعلى لكن ليس العكس.[2] وبالتالي فأمر مختلف ما تقدم به الكلاسيك؛ حيث يعتبرون حجم الاستثمار مرهون بقيمة الادخار، وكون الادخار ناتج عن الدخل فالاستثمار كذلك نتيجة للدخل. فيعارض كينز الفكرة معبرا أن الاستثمار هو من يحدد الادخار عن طريق الطلب الفعلي، اذن فكل زيادة في الاستثمار مآلها الزيادة في الطلب الفعلي، أما زيادة هذا الأخير فيؤدي إلى ارتفاع الادخار الكلي والذي يتوزع بين أرباح الشركات والادخار العائلي.[3]

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار عند "**كينز**" فقد ركز على **الدافع للاستثمار** الذي يكون بمقارنة الكفاية الحدية لرأسمال بمعدل الفائدة، وأدرج مفهوم الكفاية الحدية لرأسمال على أنها المردودية المحتملة للاستثمار ومقارنته بسعر الفائدة، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأسمال أكبر من معدل الفائدة الاسمي كلما زادت فرص الاستثمار، ويستمر حجم الاستثمار في الزيادة إلى الحد الذي تنخفض فيه الكفاية الحدية لرأسمال إلى مستوى الفائدة الاسمي. وبالتالي فالاستثمار قيمة منتهية ومحدودة، او بعبارة اخرى يتحدد حجم الاستثمار(ليس الاستثمار بحد ذاته) بمعدل الفائدة. ومن ثم كل سياسة حكومية هادفة لتقليص البطالة غير إرادية عليها التأثير على معدل الفائدة لدفع الاستثمار.[4]

---

[1] عادل عامر، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 80.

[3] Christian Boissieu, **Efficience Financière et macroéconomie**, Dunod, paris,2007, p. 59

[4] Idem.

Remove Watermark Now

المطلب الثاني :التوازن في السوق الانتاجي والنقدي – نموذج (IS-LM)

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة أي السوق الحقيقية والممثل بمنحنى IS. والقطاع النقدي الذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة والممثل بمنحنى LM .

حيث أحدثت الافكار التي جاء بها **كينز** سنة 1936 ثورة في ميدان الاقتصاد الكلي وبين أهمية التدخل الحكومي لامتصاص البطالة غير الإرادية، والخروج عن بعض المبادئ والقوانين الكلاسيكية كقانون "ساي". فجاء رد الكلاسيك بنموذج جديد في مقال نشره "**جون هيكس**" في سنه 1937 تحت عنون "السيد كينز والكلاسيك"[1] يحتوى على مجموعة من الافكار الكنزية في نموذج كلاسيكي جديد يعرف بنموذج **IS-LM**.

الفرع الأول: منحنى IS:

بحسب "**هيكس**" يوضح النموذج الكلاسيكي على شكل المعادلات التالية:[2]

- $Q= Q(N , K)$: المعادلة الأولى تعبر عن الشكل العادي لدالة الانتاج في المدى القصير؛
- $S= (i, Q)$: المعادلة الثانية هي معادلة الادخار أين المتغيرين المفسرين هما معدل الفائدة والناتج؛
- $I=I(i)$: المعادلة الثالثة تبين العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة الاسمي؛
- $I=S$: المعادلة الرابعة تعبر عن التوازن العام حسب قانون **ليون والراس** "Léon Walras"؛
- $M=ky=kpQ$: المعادلة الكمية الخامسة حيث يحتفظ الأفراد بجزء من الناتج على شكل نقود؛
- $w=w$: في المعادلة الاخيرة الخاصة بالأجر الاسمي.

حيث كان "**هيكس**" يفترض أن سوق العمل منفصل عن نموذج IS-LM، ولم يدرج إلا في سنه 1957 بعد الاخذ بمفهوم المدى البعيد.[3]

على نفس النحو كتب "**هيكس**" النموذج الكنزي معتبرا ان الابداع الكنزي الوحيد يتمثل في ادراج مفهوم تفضيل السيولة على الشكل التالي:[4]

---

[1] Bernard Guillochon , **Op.cit**, p. 202

[2] Ibid, p. 204

[3] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 99.

[4] Bernard Guillochon , **Op.cit**, p. 205

Remove Watermark Now

- $Q = Q(N , K')$ و $w = w$: تعبر المعادلة الأولى والثانية عن دالة الإنتاج وثبات الاجور الاسمية؛
- $I = I(i)$; $I'< 0$: أما المعادلة الثالثة فتبين العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة الاسمي عن طريق الكفاءة الحدية لرأسمال المتناقصة؛
- $S = S(Q)$; $S>0$: المعادلة الرابعة تشير إلى تبعية الادخار للناتج ومن ثم فما هو إلا ما تبقى من الدخل غير المستهلك؛
- $I \Leftrightarrow S$: المعادلة الخامسة تشير إلى تكافؤ الادخار والاستثمار المعبر عن التوازن الكلي؛
- $M= L(i)$: اما الدالة الأخيرة فهي دالة الطلب على النقود الكنزية.[1]

عند مقارنة النموذج الكنزي والكلاسيكي يظهر التشابه بين النموذجين والاختلاف يكمن في شكل دالة الادخار، والتي هي أوسع في النموذج الكلاسيكي منه في النموذج الكنزي. فالادخار الكنزي مرتبط بالناتج فقط، أما عند الكلاسيك فالادخار مقترن بالناتج ومعدل الفائدة. أما الاختلاف الثاني في شكل دالة الطلب على النقود مع العلم أن الكنزيين لا يعتدّون بها نظرا لظاهرة مصيدة السيولة (تصبح السياسة النقدية غير مجدية في دفع الاستثمار الخاص أي زيادة عرض النقود باءت بالفشل لانخفاض قيمة معدل الفائدة، لذلك وجب اللجوء إلى السياسة المالية برفع الانفاق الكلي) .

وحتى يدمج النموذج الكنزي في النموذج الكلاسيكي، وضع "**هيكس**" منحنى IS الذي يعبر عن التوازن الكلي والآني في السوق السلعي وسوق رؤوس الاموال كما هو موضح في الشكل التالي:

pdfelement

[1] Bernard Guillochon , **Op.cit**, p. 205.

Remove Watermark Now

الشكل (2–9): بناء منحنى IS.

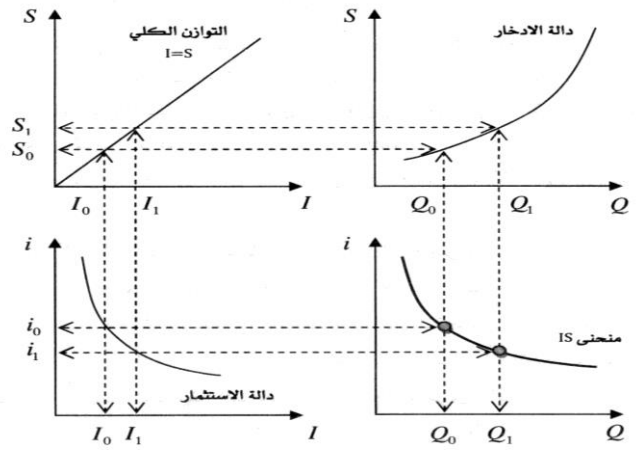

المصدر: محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 102.

من الشكل السابق، عند مستوى أصلي لمعدل الفائدة i_0 يقابله I_0، أما شرط التوازن الكلي $S=I$ يسمح بإستنتاج قيمة S_0 ، ومن ثم اسقاط قيمة الادخار على دالة الادخار سيحدد قيمة الناتج التوازني اللازم لخلق ادخار مماثل. وعليه، فنحصل على النقطة ذات الاحداثيات (Q_0 , i_0) من منحنى IS. فإذا انخفض معدل الفائدة تكررت الحلقة السابقة ونحصل على نقطة توازنية جديدة على منحنى IS.

من التحليل السابق يظهر أن انخفاض معدل الفائدة الاسمي دافع للاستثمار ومن ثم رافع لقيمة الناتج والادخار طبقا للكنزيين.

الفرع الثاني :منحنى LM:

يعبر منحنى **LM** عن التوازن في السوق النقدي وبالتالي التوازن بين الطلب والعرض على النقود. بالنسبة للطلب على النقود يرى "هيكس" أن الطلب الكنزي على النقود مكون من طلب تابع لمعدل الفائدة الاسمي وطلب من اجل المعاملات، وعلى هذا الاساس يخلص "هيكس" أن الطلب على النقود تابع للناتج كما هو مبين في المعادلات التالية:[1]

$$M_D = L_1(Q)+L_2(i)$$
$$\Longrightarrow \quad M_D = L(Q, i)$$

[1] Christian Boissieu, **Op.cit**, p.67

Remove Watermark Now

حيث: الطلب الكلي للنقود M_D يساوي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط L_1 اضافة إلى الطلب بدافع المضاربة L_2 .

ومنه، فالتوازن في سوق النقود يكون بتساوي العرض النقدي MS مع الطلب النقدي MD كما يلي:

$$MS = MD$$
$$\Longrightarrow \quad MS = L(Q, i)$$
$$LM > 0 \; ; \Longrightarrow i = LM\,(Q)$$

والشكل الموالي يبين كيفية استنتاج منحنى LM:

الشكل رقم (2–10): بناء منحنى LM .

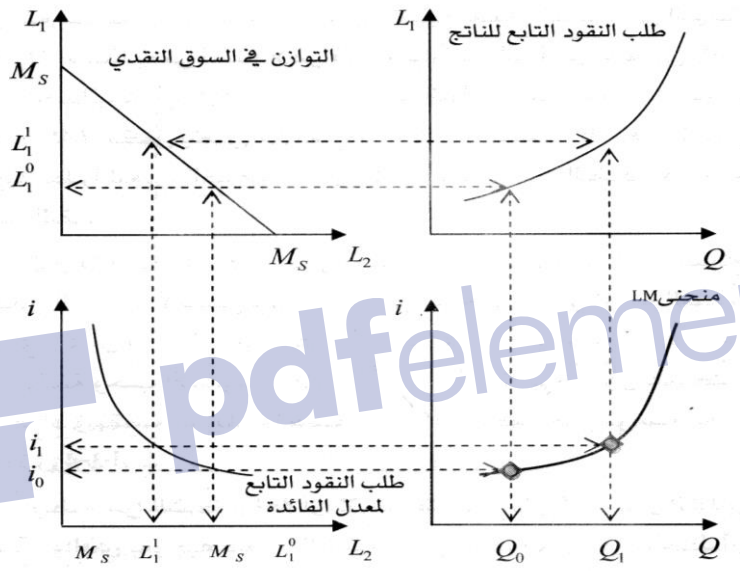

المصدر: محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 105.

لنفرض أن الناتج معطى عند القيمة Q_0 ، في هذه الحالة الطلب علي النقود التابع للناتج L_1^0 . ويتم التوازن في سوق النقد عند تساوي كل من العرض والطلب، وهذا يعني وجوب مساواة الطلب على النقود التابع لمعدل الفائدة إلى الفرق ما بين عرض النقد والطلب على النقد التابع للدخل، أي القيمة $M_S - L_1^0$. وعليه تحصلنا على النقطة ذات الاحداثيات (Q_0 , i_0) من منحنى LM. بنفس الطريقة إذا ارتفع الناتج إلى Q_1 فسيرتفع الطلب على النقود التابع للدخل إلى L_1^1 ومن ثم يتقلص الطلب على النقود التابع لمعدل الفائدة إلى القيم $M_S - L_1^1$ [1]. وهذا يعني استخلاص نقطة توازنية ثانية من منحنى LM ذات الاحداثيات (Q_1 , i_1).

[1] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 105-106.

Remove Watermark Now

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–11) التوازن في نموذج IS – LM .

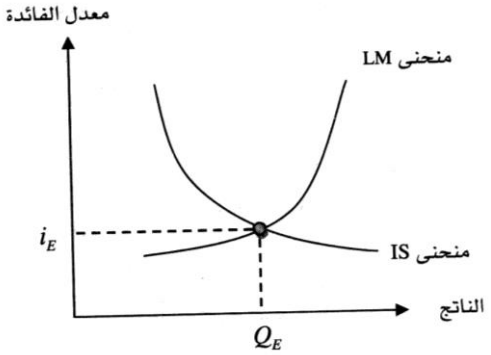

Source: Christian Boissieu, **Op.cit**, p.71

إذن منحنى LM هو مجموعة التوليفات الممكنة من الناتج ومعدل الفائدة الاسمي والتي يتحقق بموجبها التوازن في السوق النقدي. والتوليفة التوازنية هي التي تحقق تقاطع منحيي LM و IS.

الفرع الثالث : فعالية السياسة الاقتصادية في نموذج IS – LM

بالرغم من النتائج المتحصل عليها سابقا، إلا أنه يجب تقييم فاعلية السياسة الاقتصادية أي السياسة المالية والنقدية، الشيء الذي يتوقف على وجود مصيدة السيولة في النموذج. فالعودة إلى شكل منحنى **LM** الذي يحدد وجود مصيدة السيولة من عدمها؛ حيث يمكن تجزئة منحنى **LM** إلى ثلاثة مقاطع رئيسية كما هو موضح في الشكل التالي:

pdfelement

Remove Watermark Now

الشكل رقم (2–12): أثر ميل منحنى LM على فاعلية السياسة الاقتصادية.

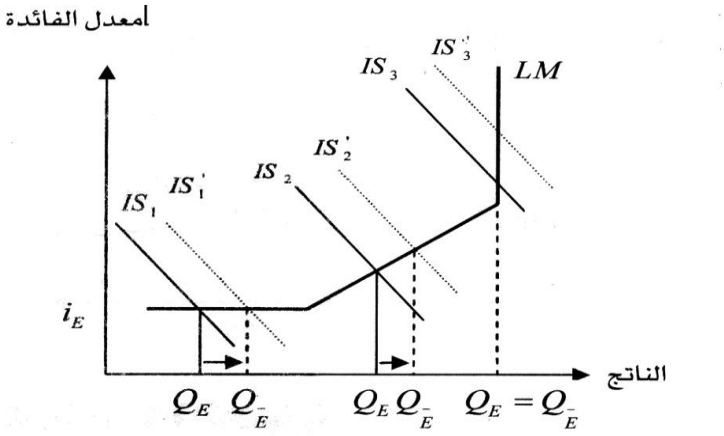

:

Source : Christian Boissieu, **Op.cit**, p.82

من خلال الشكل يمكن ملاحظة ثلاثة وضعيات مختلفة:[1]

- في الوضعية الأولى يمتاز منحنى **LM** بالأفقية، يكون فيه النموذج الكنزي وحده صحيحا أي فعالية السياسة المالية فقط. فالسياسة النقدية غير فعّالة نظرا لمصيدة السيولة؛ حيث لا يتسنى للبنك المركزي تخفيض معدل الفائدة. فانتقال منحنى **IS_1** إلى **IS'_1** يرفع من قيمة الناتج التوازني من **Q_E** إلى Q_E' ؛
- في الوضعية الثانية يكون منحنى **LM** موجب الميل، فتكون كلتا السياستين فعالتين؛ حيث يمكن للبنك المركزي تخفيض معدل الفائدة لتجنب مصيدة السيولة، أما السياسة المالية لن تكون بتلك الفاعلية في الوضعية السابقة؛
- الوضعية الثالثة أين يكون منحنى **LM** عمودي ولا جدوى فيه للسياسة المالية، فمن خلال الشكل السابق أن انتقال منحنى **IS_3** إلى وضعية **IS'_3** لا يتغير مستوى الناتج ، وعليه فالسياسة النقدية وحدها فعّالة في هذه الحالة.

[1] Christian Boissieu, **Op.cit**, p.83

Remove Watermark Now

المطلب الثالث :نموذج العرض الكلي– الطلب الكلي AS-AD .

على الرغم من ما حققه النموذج السابق على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي، إلا انه يعاب على النموذج افتراضه ثبوت المستوى العام للأسعار. فأثبت الواقع الاقتصادي أن الاسعار ليست ثابتة وتتغير بحسب مستوى النشاط الاقتصادي. لذلك تمت إعادة صياغة نموذج **IS - LM** بطريقة يسمح فيها بتفسير تقلبات الأسعار، ويعرف هذا النموذج بنموذج العرض الكلي – الطلب الكلي **AS-AD**.

الفرع الاول : الطلب الكلي:

في نموذج **IS - LM** مستوى العام للأسعار ثابتة، وفي حالة تغير الاسعار لظروف معينة تتغير وضعية المنحنى السابق. وهنا يمكن دراسة ظاهرتين : ظاهرة "**بيجو**" وظاهرة "**كينز**" نسبة للاقتصاديين الشهيرين.

أولا: ظاهرة بيجو:

تعبر ظاهرة "**بيجو**" عن تأثر السلوك الاستهلاكي بالتقلبات في مستوى الأسعار، والسلوك الاستهلاكي بدوره مرتبط بالدخل والثروة. ففي حالة انخفاض المستوى العام للأسعار يزيد الاستهلاك والعكس صحيح، أي وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك والمستوى العام للأسعار وهو ما يُؤثر على منحنى IS،[1] وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2–13): ظاهرة بيجو.

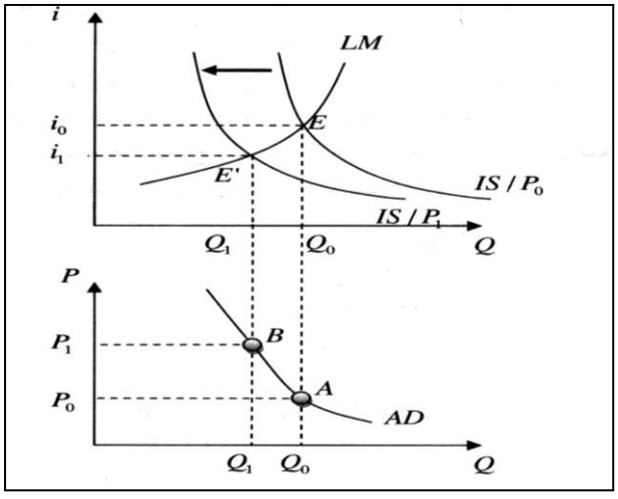

Source: William Edwin, **OP.cit,** p.54

[1] William Edwin, **Principles of Macroeconomics**, 3th Ed, Hill book company, 2001, p. 55

من الشكل السابق، التوازن الاصلي عند النقطة E ذات الإحداثيات (Q_0, i_0) ، وكان بموجب ذلك المستوى العام للأسعار P_0 . وباسقاط نقطة التوازن E على منحنى السوق السلعي نجد النقطة A.

إلا أن ارتفاع مستوى العام للأسعار إلى المستوى P_1 غيّر من السلوك الاستهلاكي وهو الامر الذي أدى بمنحنى IS إلى الانتقال لوضع جديد وتراجع الناتج إلى Q_1 . بإسقاط هذه القيمة على سوق السلعي نحصل على النقطة التوازنية B. وعليه، فإن منحنى الطلب الكلي عبارة عن دالة عكسية ومستويات الاسعار.[1]

ثانيا: ظاهرة كينز:

تعبر ظاهرة كينز عن التغيّر السلوكي للمتعاملين الاقتصاديين في سوق النقد؛ حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط ويقلص المضاربة، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للاسعار يقلص من مستوى الارصدة الحقيقية ومنه يتغير وضعية منحنى LM إلى اليسار مع ثبات منحنى IS ، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة التوازني، ومن ثم تراجع قيمة الناتج ، أي توجد علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار والناتج.[2] وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2–14): ظاهرة كينز.

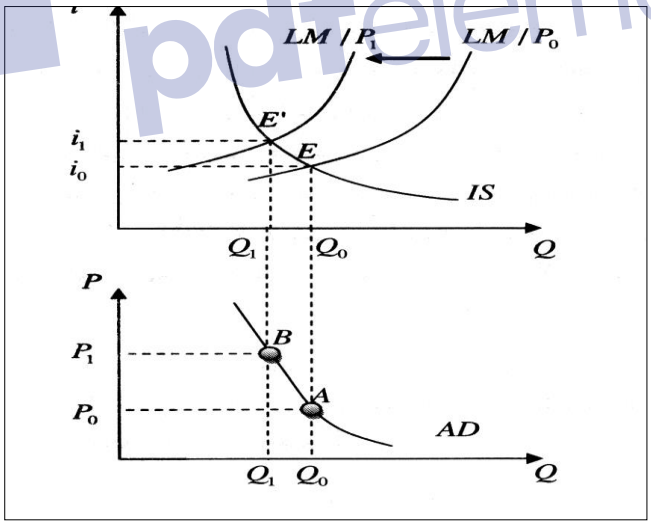

Source : William Edwin, **OP.cit,** p.59

[1] William Edwin,**Op.cit,** p.58

[2] Ibid, p.59

Remove Watermark Now

من الشكل السابق، التوازن الأصلي النقطة E عند المستوى العام للأسعار P_0 ، وبالمقابل نجد النقطة التوازنية A في سوق السلع. فارتفاع المستوى العام الاسعار إلى P_1 قلص حجم الارصدة الحقيقية ومنه انتقل منحنى LM إلى اليسار ، ومنه تراجع قيمة الناتج. وعليه يمكن بناء منحنى الطلب AD كما يلي:

الشكل رقم (2-15): بناء منحنى AD.

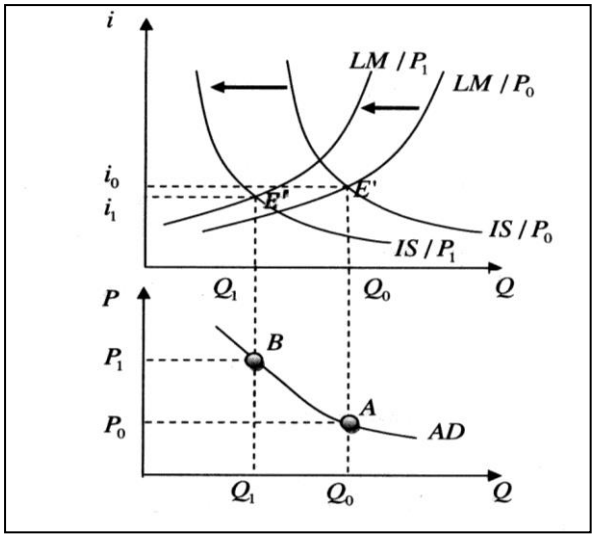

المصدر: محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 125.

من خلال الشكل السابق، يتبين الاثر المزدوج لتغيّر المستوى العام للأسعار على منحنى الطلب الكلي، فارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 أدى إلى انتقال منحنيا IS و LM نحو اليسار. فالتوازن الجديد يوافق النقطة **E'** .

الفرع الثاني: العرض الكلي :

التحليل السابق ما هو إلا اعادة صياغة منحنيا IS و LM بإدراج المستوى العام للأسعار بإقصاء معدل الفائدة، للتوصل إلى العلاقة التي تربط بين الناتج و المستوى العام للأسعار. أما منحنى العرض الكلي فيقتضي ادراج افكار جديدة.

مما سبق، كان الافتراض حول الاجور ومستوى العام للأسعار كعوامل خارجية، أي أنها لا تتأثر بتفاعلات الداخلية للنموذج (سوق العمل خارج التحليل) . لتبين مدى صحة ذلك يجب دراسة المقاربتين التاليتين:[1]

[1] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص127.

Remove Watermark Now

- المقاربة الأولى (كنزية): تتأثر الأجور بعوامل اجتماعية، اقتصادية وخارجية، فالأسعار تتحدد من طرف الشركات بناء على تكلفة الانتاج، أما الاجور كمحدد رئيسي للتكلفة فيتم تعينها خارج النموذج بسبب وجود النقابات العمالية، صدور التشريعات الخاصة بالأجور واهتمام العمال بتغير الجور الاسمية اكثر منه لتغيّر الأجور الحقيقة.
- المقاربة الثانية(كلاسيكية): تعتبر كلتا المتغيرين أي الأجور والأسعار هما متغيران داخليان.

الشكل رقم(2-16): بناء منحنى العرض الكلي.

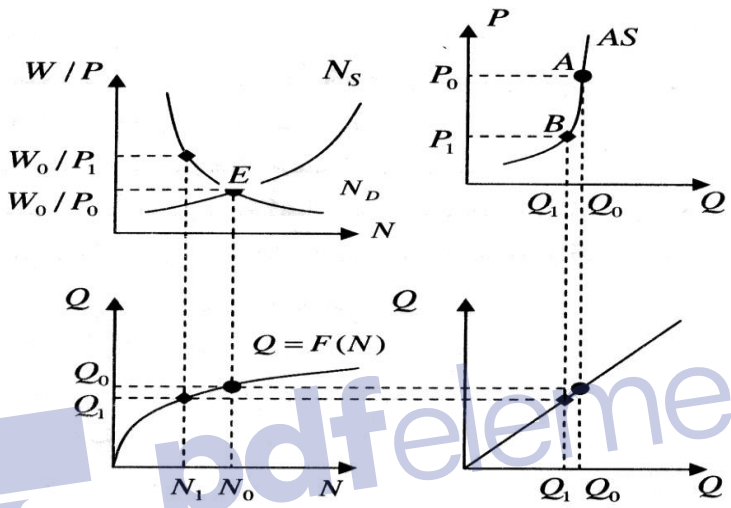

المصدر: محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 129.

لنفرض أن النقطة E نقطة التشغيل الكامل، باسقاط هذه النقطة على منحنى دالة الانتاج نحصل على قيمة الانتاج التوازني. ومعرفتنا لمستوى العام للأسعار الأصلي P_0 يكمننا استنتاج النقطة A من منحنى العرض الكلي ذات الاحداثيات $(Q_0 ; P_0)$. بافتراض أن المستوى العام للأسعار انخفض إلى P_1 نميز الحالات التالية:[1]

- **الحالة الكلاسيكية**: العائلات تتقبل الاجور الاسمية أقل لأن العبرة بالأجور الحقيقية ، يترتب على ذلك بقاء هذه الاخيرة ثابتة W_0 / P_0 ولا يتغير مستوى الانتاج، فيكون منحنى العرض الكلي على شكل عمودي لثبوت الناتج وتغير المستوى العام للاسعار؛

[1] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص129- 130.

Remove Watermark Now

- **الحالة التوافقية:** بقاء الاجور الاسمية ثابتة بينما يتغير المستوى العام للأسعار، فينتج عنه ارتفاع الجور الحقيقية إلى W_0/P_1 ، فتقلص الشركات التوظيف إلى N_1 لتنتج ما قدره Q_1 . فنتحصل على النقطة B ذات الاحداثيات $(Q_1;P_1)$. إذن المقطع AB يكون مائلا وليس عموديا، بمعنى التغيير يمس الناتج والمستوى العام للأسعار؛
- **الحالة الكنزية:** المقطع الأخير يترجم الحالة الكنزية التي يكون فيها منحنى العرض الكلي أفقيا ، أي كلما ابتعدنا عن التشغيل الكامل ظهرت البطالة غير الإرادية، بمعنى تغير النتاتج وثبات المستوى العام للأسعار.

وعليه، انطلاقا من منحيي العرض والطلب الكليين يمكن استخلاص التوازن الكلي للنموذج كما يلي:

الشكل رقم (2–17): التوازن الكلي في نموذج AS-AD.

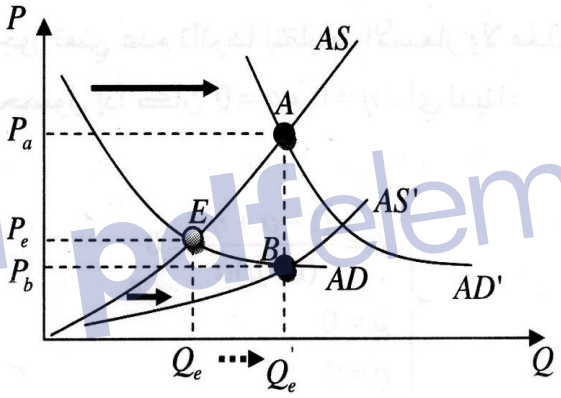

Source : Angel Asensio, **Micro et Macroéconomie**, De Boeck, Bruxelles, pris,2008, p.132

من الشكل السابق، لدينا النقطة التوازنية E ذات الاحداثيات $(Q_e ; P_e)$، ولدينا الناتج التوازني Q_e وليس ناتج التشغيل الكامل. وعليه توجد طريقتين لزيادة الناتج وتقريبه من مستوى التشغيل الكامل:[1]

- سحب منحنى الطلب الكليAD إلى اليمين عند الوضع الجديد AD' ينتج النقطة التوازنية A يعني ارتفاع الناتج التوازني Q_e' ، وهو ما يصاحبه ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_a . يعني توظيف سياسات مالية ونقدية توسعية؛

[1] Angel Asensio, **Op.cit, p.133-134**

Remove Watermark Now

- سحب منحنى العرض الكلي AS إلى الوضع الجديد 'AS، فينتقل وضع التوازن من النقطة E إلى النقطة B وهذا يعني ارتفاع الناتج التوازني من Q_e إلى Q_e' . لكن هنا ينخفض المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_b عكس الطريقة الأولى. وهو ما يتطلب القيام بسياسات هيكلية عن طريق استهداف تحسين المنافسة وتكاليف الانتاج.

وما يجدر الاشارة إليه ، السياسة الهيكلية هي سياسة الأمد البعيد التي تهدف لتغير هيكلة الاقتصاد وتقتضي فترة لبلوغ الأهداف المسطرة، وهو الشيء الذي لا يسمح بمواجهة التغيرات الظرفية في المدى القصير. لهذا السبب تلجأ الحكومات لتفعيل سياسة الطلب الكلي في المدى القصير والسياسة الهيكلية في المدى الطويل.

الفرع الثالث :فعالية السياسة الاقتصادية في ظل نموذج العرض والطلب الكليين AS-AD.

بالنسبة لفاعلية السياسة المالية في ظل النموذج يمكن تبيينها وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (2–18): فاعلية السياسة المالية في ظل نموذج AS-AD.

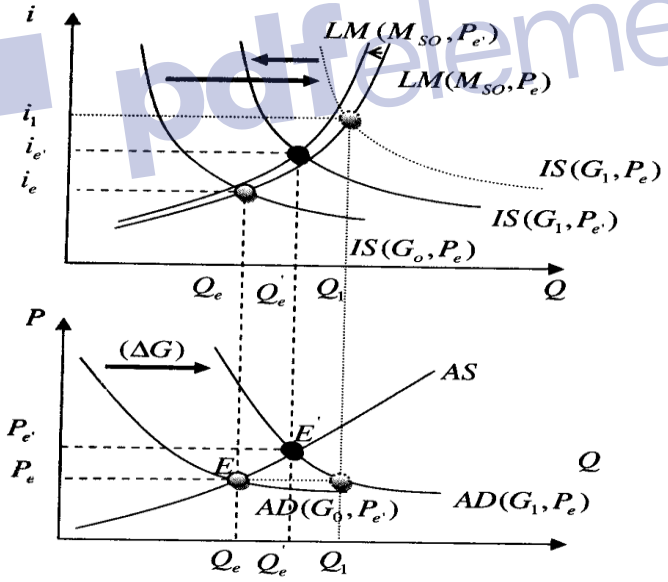

Source : Angel Asensio, Op.cit, p.140

من الشكل السابق، لدينا النقطة التوازنية E في نموذج **AS-AD** ذات الإحداثيات (P_e ; Q_e)، وعلى اعتبار أن السياسة المالية التوسعية تقوم على زيادة الانفاق العام G ينسحب منحنى IS نحو اليمين حتى يوافق مستوى النفقات الحكومية G_1 ومستوى الاسعار التوازني الاصلي P_e . وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك لزيادة الناتج إلى

مستوى Q_1 وارتفاع معدل الفائدة إلى i_1 . وبالموازاة مع ذلك ينسحب منحنى الطلب الكلي إلى وضعية $AD(G_1 ; P_e)$.

إلا أن الملاحظ أن تقاطع تقاطع منحنى العرض والطلب الكليين لا يوافق مستوى الناتج Q_1 . فتوازن نموذج **AS-AD** يقتضي ارتفاع الاسعار من Pe إلى Pe' وهذا ما يؤثر على وضعية كلا من منحنيا IS و LM. فظاهرة "**بيجو**" تعمل على انتقال منحنى IS نحو اليسار من وضعية $IS(G_1 ; P_e)$ إلى وضعية IS(G1 ; Pe'). أما ظاهرة "**كينز**" فتدفع بمنحنى LM إلى الانسحاب يسارا من وضعية LM(Ms ; P_e) إلى وضعية LM(Ms ; Pe') . وبالتالي فيتحول التوازن النهائي إلى النقطة ذات الاحداثيات (i_e'; Q_e').[1]

مما سبق، نستنتج تقلص فاعلية السياسة المالية؛ بحيث أن الزيادة في الناتج أقل من تلك الزيادة في حالة ما إذا كانت الاسعار ثابتة، اي أن Q_e' أقل من Q_1. ونفس الشيء بالنسبة لفاعلية السياسة النقدية ففي ظل نفس النموذج فإنه في الحالة العامة كل زيادة في عرض النقود لن يؤثر على العرض الكلي، بالمقابل سيدفع الطلب الكلي نحو الزيادة بانتقاله نحو اليمين. كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–19): فعالية السياسة النقدية في نموذج AS-AD.

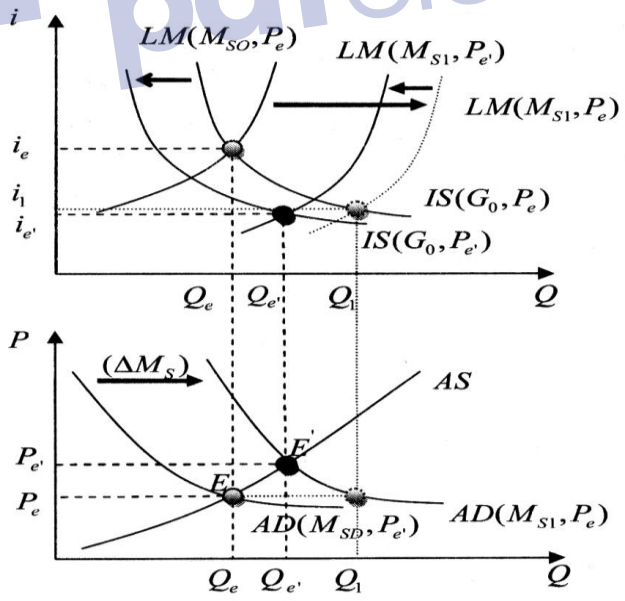

Source : Angel Asensio, **Op.cit**, p.144

[1] Angel Asensio, **Op.cit**, p.142- 143

Remove Watermark Now

من الشكل، يترتب على زيادة الكتلة النقدية من Ms_0 إلى Ms_1 انسحاب منحنى LM نحو اليمين حتى يبلغ الوضعية $LM\ (Ms_1;P_e)$ ، فيترتب عليه زيادة الناتج إلى المستوى Q_1 وانخفاض معدل الفائدة إلى i_1 . في نفس الوقت منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى وضعية جديدة وهي $AD(Ms_1 ;P_e)$. لكن تقاطع الجديد لمنحنيا العرض والطلب الكليين لا يوافق مستوى الناتج Q_1.

فتوازن نموذج AS-AD يقتضي ارتفاع المستوى العام للأسعار من Pe إلى Pe ' ، وبالتالي فهناك تغييرات أخرى تطرأ على مستوى منحنيا IS وLM.

فظاهرة "**كينز**" تعمل على سحب منحنى LM نحو اليسار من وضعية $LM(Ms1 ;Pe)$ إلى وضعية $LM(Ms_1;$ Pe'). أما ظاهرة "**بيجو**" فتدفع بمنحنى IS إلى اليسار من وضعية $IS(G_0 ;Pe)$ إلى وضعية $IS(G_0 ;Pe')$. لذلك فالتوازن النهائي يحدث في النقطة ذات الاحداثيات ($i_e'; Q_e'$).

مما سبق، نستنتج تقلّص فاعلية السياسة النقدية التوسعية؛ بحيث أن الزيادة في الناتج أقل من تلك الزيادة في حالة الاسعار ثابتة، أي أن Q_e' أقل من Q_1.

عند مقارنة فاعلية السياستين، يتضح ان الاختلاف يكمن في أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في التركيبة النهائية للانتاج، إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة في ظل السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة مستوى الاستثمار، وبالتالي تصبح حصة الاستثمار أكبر في تركيبة الناتج النهائي مما هو عليه في حالة استخدام السياسة المالية.[1]

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الوظائف الاقتصادية للحد من التقلبات غير مرغوبة من خلال استخدام ادوات السياسة المالية. ويتضمن الاستقرار الاقتصادي تحقيق استقرار الاسعار، لان الأسعار هي المقياس الذي يتم على اساسه تحديد القيم الاقتصادية. ومن الملاحظ أن علاج الفجوات التضخمية لم يحظ بالاهتمام في النموذج الكنزي، لأن المشاكل الاقتصادية كانت تتمحور حول الكساد جعلت الاهتمام حول الفجوات الانكماشية. ولكن بظهور متغيرات اقتصادية جديدة وأصبحت مشاكل ارتفاع الاسعار والضغوط التضخمية أكثر حدّة الشيء الذي أدى لدراسة الفجوات التضخمية.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية"التحليل الاقتصادي الكلي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر ، 2009، ص 380.

Remove Watermark Now

المطلب الأول : فاعلية السياسة المالية والاستخدام الكامل للموارد.

يمكن توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاستخدام الكامل للمورد باستخدام أدواتها الأساسية والمتمثلة في الانفاق الحكومي والضرائب؛ حيث أوضح **"كينز"** أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى الناتج الوطني الصافي الذي يحقق التوظيف الكامل للموارد وهنا تظهر فجوة انكماشية، ويحصل العكس إذا كان مستوى توازن الناتج الوطني الصافي أكبر من ذلك المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل للموارد وهنا تظهر فجوة تضخمية.

وما تجدر الاشارة إلى أدوات السياسة المالية في معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية ، بحيث يمكن التمييز بين نوعين من ادوات السياسة المالية: الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة.

الفرع الاول: الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة.

بالنسبة للأدوات التلقائية يقصد بها أن النظام الاقتصادي يحتوى على عوامل تحقق الاستقرار بطريقة تلقائية أوذاتية بدون تدخل السلطات المعنية.[1] وتشمل الأدوات التلقائية للسياسة مايلي:

- نظام الضرائب التصاعدية التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه، تتزايد في حالة الرواج وتنخفض في حالة الركود؛
- المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات؛
- سياسات الدعم الخاصة بتشجيع بعض القطاعات في مجالات معينة.

أما أدوات السياسة المالية المقصودة فتتطلب تدخل الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي في مجالات الاسعار، التوظيف، النمو وغيرها.[2] من خلال:

- برامج الانعاش الاقتصادي لدفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد؛
- تغيير معدلات الضرائب سيسمح بإنعاش الاقتصاد بسبب زيادة الدخول؛
- مشاريع التوظيف العامة لخلق فرص العمل.

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 244.

[2] نفس المرجع، ص 245.

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: تحليل الفجوة الانكماشية : Deflationary Gap

عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني (الطلب الكلي يساوى الدخل الكلي) عند المستوى التوازني للدخل يقل عن مستوى دخل العمالة الكاملة يعنى وجود فجوة انكماشية، أي المستوى التوازني للناتج لا يؤدي إلى استخدام كامل الموارد.[1] وهنا يظهر الدور الفعال للسياسة المالية في دفع الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق الحكومي، تخفيض الضرائب أو الجمع بينهما.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي حجم الزيادة في الطلب الكلي لتحقيق التوظيف الكامل؟ ويمكن توضيح حجم الزيادة الواجبة في الانفاق الحكومي ومقدار التخفيض في الضرائب أو الاثنين معا من خلال ما يسمى "بنظرية المضاعف" التي تقتضي زيادة اضافية في الانفاق الحكومي بوحدة نقدية واحدة تؤدي إلى زيادة في الدخل بعدة وحدات، على اعتبار أن الانفاق بواسطة شخص يعتبر دخل لشخص آخر وهو وما يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك (التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل **ΔC/ΔY**)، وإذا علمنا أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك (1 /1-mpc) فإن ذلك يعني أن الزيادة في الانفاق الحكومي بمقدار وحدة نقدية واحدة سيؤدي إلى زيادة الانفاق في الاقتصاد بمقدار أربع (04) وحدات نقدية، حيث:

pdfelement

التغير في الدخل= التغير في الانفاق الحكومي x المضاعف.[2]

$$\Delta Y = \Delta G \cdot (1 / 1\text{-mpc})$$

وعليه، فإن أي زيادة في الانفاق الحكومي ينعكس على مستوى الناتج والدخل التوازني بزيادتهما بمقدار الزيادة في الناتج مضروبة في مضاعف الانفاق.

إذن:

مقدار التغير في الانفاق الحكومي = مقدار الزيادة في الناتج القومي / مضاعف الانفاق الحكومي.

---

[1] Claire Pignol, **La Théorie de l'équilibre général**, Septention, France, 2017, p.77

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مرجع سابق**، ص 385.

Remove Watermark Now

الشكل رقم (2–20): الفجوة الانكماشية.

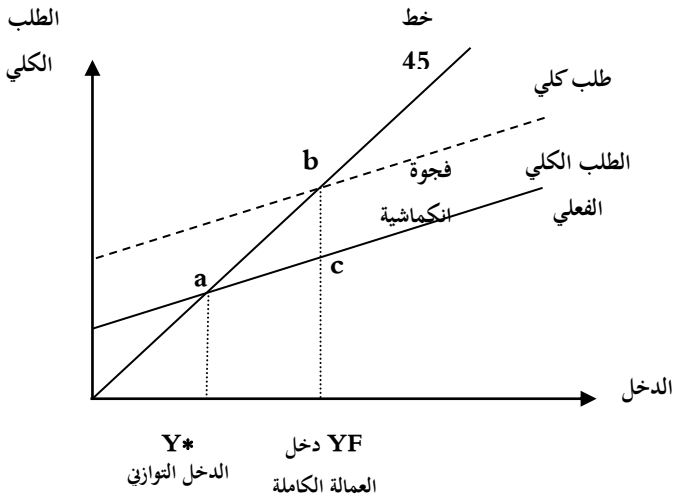

المصدر: محمود يونس وآخرون، **مرجع سابق** ، 171.

من الشكل السابق، يتحقق التوازن الفعلي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع الخط الاسترشادي (خط 45°) عند النقطة a ، ويقل عن مستوى دخل العمالة الكاملة والذي يتحدد بتقاطع الطلب الكلي عند مستوى العمالة الكاملة مع خط الدخل عند النقطة b. وتقاس الفجوة الانكماشية بالمسافة (bc) بين الطلب الكلي الفعّال والخط الاسترشادى عند مستوى دخل العمالة الكاملة. وتبين الفجوة الانكماشية القدر الذي يجب أن يزيد به الطلب الكلي لضمان تحقيق مستوى دخل يناظر العمالة الكاملة.[1]

الفرع الثالث: الفجوة التضخمية: inflationary gap

تتحقق الفجوة التضخمية عندما يكون مستوى التوازن في الاقتصاد عند مستوى توازن الدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة.[2] ويظهر هدف السياسة المالية المضادة للتضخم هو التأثير في الطلب الكلي عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب. والشكل الموالي يبين الفجوة التضخمية:

[1] محمود يونس وآخرون، **مرجع سابق**، ص 172.

[2] Roger A. Arnold, **Macroeconomics**, South Western, USA, 2008, p. 322

Remove Watermark Now

الشكل رقم (2-21): الفجوة التضخمية.

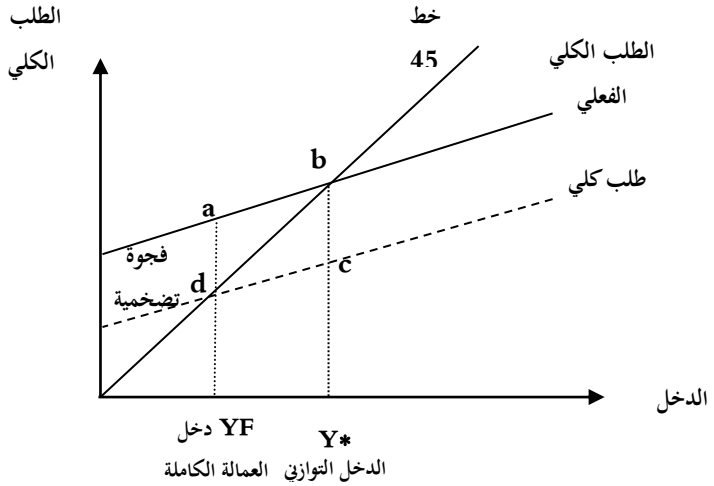

المصدر: محمود يونس وآخرون، **نفس المرجع**.

من الشكل السابق، يتحقق التوازن الفعلي عند النقطة b عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي مع خط الدخل الاسترشادي، أما دخل العمالة الكاملة فيتحدد بتقاطع الطلب الكلي عند مستوى العمالة الكاملة مع خط الدخل. ومن الواضح أن الدخل التوازني اكبر من دخل العمالة الكاملة، وتقاس الفجوة التضخمية بالمسافة ab بين الطلب الكلي الفعلي وخط الدخل الاسترشادي عند مستوى دخل يناظر العمالة الكاملة.[1]

pdfelement

المطلب الثاني: التمويل بالعجز والتوازن المالي:

تواجه الموازنة عادة ثلاثة حالات وجود فائض مالي، عجز مالي وأخيرا توازن الموازنة. وتظهر حالة العجز كتمثيل واقعي للعديد من الاقتصاديات، وفي مثل هذه الحالة يتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض الداخلي (الدين الحكومي) أو الاقتراض الخارجي(الدين العام).

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي

يعدّ عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا للاقتصاديين الكنزيين، ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين ومتخذي القرارات السياسة، وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

[1] محمود يونس وآخرون، **مرجع سابق**. ص**172**.

Remove Watermark Now

بالنسبة للفكر الكلاسيكي فقد تبنى مبدأ حيادة الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، بمعنى عدم تأثير على النشاط ووفرات القطاع الخاص. ولكن يضمن الكلاسيك ذلك عن طريق تحقيق مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة. وما يؤخذ على مبدأ توازن الميزانية و حيادة السياسة المالية المتبعة عدم قدرة الدولة على التأثير في النشاط الاقتصادي، ففي فترات الكساد ينخفض الانفاق الحكومي تلقائيا نتيجة انخفاض الضرائب والعكس في فترات الرواج.[1]

بالنسبة للكلاسيك عدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة للأسباب التالية:

- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافعي الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب؛
- إنّ وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، وبالتالي يؤدي إلى استمرار العجز ؛
- إنّ اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلاّ سحب من موارد القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي، كما انّ اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا، حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة للسنوات المقبلة؛

بالنسبة للفكر الكنزي، رفض "**كينز**" قانون **ساي** وآلية اليد الخفية في تسيير الاسواق، وأنّ الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك. ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية. فقد نادى **كينز** بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن، أي أنّ عجز الموازنة يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج. فعند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنّه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز(عجز الموازنة)، عن طريق زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار،

[1] محمد طاقة، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 137.

Remove Watermark Now

وأيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنّه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار. [1]

مما سبق، نخلص إلى أنّ الفكر الكنزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وعدم حياد السياسة المالية، وبإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني : طبيعة العجز المالي:

يستخدم عجز الموازنة في التحليل المالي لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيّرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك دورها في عملية التنمية وحشد الموارد في الدول النامية، ويميّز الفكر الحديث للمالية العامة بين أنواع أساسية للعجز و هي:[2]

- العجز التقليدي: هو المقاس عن طريق الفرق بين الايرادات والنفقات العامة، وهنا العجز يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالإقتراض الحكومي.

العجز المحدد بهذا المفهوم غير محدد بدقة، قد يكون في مؤسسات القطاع العمومي و الهيئات العمومية أو في مؤسسات الضمان الاجتماعي، وعليه البرامج المصممة لعلاج العجز قد لا تحقق أهدافها؛

- العجز التشغيلي: يعني بهذا المفهوم قياس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل في متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مطروح منه الفوائد المدفوعة لتصحيح وضع التضخم؛
- العجز الهيكلي (بنيوي): يظهر نتيجة عدم قدرة الإيرادات العامة تغطية النفقات بصفة مستمرة ويصبح العجز دائما، لا يعكس هذا العجز عدم توافق الايرادات والنفقات فقط بل يعكس عدم توازن الجهاز المالي كله. والسبب هو زيادة الانفاق بمعدل يزيد عن مقدرة المالية للاقتصاد، أي عدم مقدرة الدخل على تحمل الأعباء العامة؛
- العجز الأساسي: هذا مفهوم للعجز يستبعد مدفوعات الدين من النفقات العمومية، نظرا لأن الفوائد التي تسدد عن الدين ما هي إلا نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة لتصرفات جارية؛

[1] محمد طاقة ،**مرجع سابق، ص 139**.

[2] علاء إبراهيم عبد المعطي، **أذون وسندات الخزينة العامة دراسة تحليلية**، دار الفكر والقانون، مصر، 2016، ص 62- 65.

Remove Watermark Now

- العجز الدوري ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، وهذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات الناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة.

الفرع الثالث: نظرية التمويل بالعجز.

اختلف الاقتصاديون حول نظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاثة اتجاهات:[1]

أولا: الاتجاه المؤيّد لنظرية التمويل بالعجز: ويعتقد أصحاب هذه النظرية أنّ هذا التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار ويسرع معدلات النمو الإقتصادي؛
- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل؛
- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

ثانيا: الاتجاه المعارض للتمويل بالعجز انّ هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لأنّ البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون الجهاز الإنتاجي بها ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك بها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار ظهور السوق السوداء. كما نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة والتخلي عن سياسة الدعم السلعي.

ثالثا: الاتجاه المعتدل في سياسة التمويل بالعجز: حسب هذا الاتجاه أنّ التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وانّ يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة ، و يجب ان تكون نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج. كما يمكن لعجز الموازنة أن يمول بالقروض العامة أو عن طريق الاصدار النقدي.

وما تجدر الاشارة إليه، أن الإصدار النقدي يجب أن يكون في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي، وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بالتضخم

[1] محمد طاقة، **نفس المرجع**، ص 149.

Remove Watermark Now

المالي. وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية ويعدّ الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيلة الضرائب.

ولتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد يجب أن يتميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة ويتم توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد وعلى فترات متباعدة، بالإضافة توجيه السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.[1]

مما سبق يتضح أنّ المفهوم الكلاسيكي لتوازن الموازنة العامة يتماشى مع وظيفة الدولة آنذاك، ولا يتناسب مع وظائفها الحديثة(المنتجة) وما تسعى إليه من تحقيق عمالة كاملة، رفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الوطني وأخيرا تحقيق التوازن الاقتصادي العام. فالموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية) تستخدمها الدولة لإحداث أمور مرغوبة وتتجنب أمور غير مرغوبة، ومنه فإنّ توازن الميزانية قد يعطي نتائج مُرضية كما قد يعطي نتائج غير مُرضية وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة. لهذا لا يمكن المناداة بتوازن الموازنة في جميع الحالات، ففي حالة الازدهار الاقتصادي يتوفر فائض في الموازنة يمتص السيولة النقدية يؤدي حسن استخدامها إلى خفيف عبئ التضخم، يمكن للدولة في حالات الركود الاقتصادي أن ترفع من حجم الإعتمادات وخاصة الاستثمارية فتزيد من الإنتاج وبالتالي تحريك عجلة التنمية. كما أنّ تطبيق نظرية توازن الموازنة قد يساهم في زيادة الأزمة الاقتصادية، ففي حالة الركود الاقتصادي تنخفض الدخول والإيرادات الضريبة هذا من جهة ومن جهة أخرى تضطر الدولة إلى زيادة الحجم الضريبي لتغطية النفقات الهامة، فعندئذ تكون قد اقتطعت أموال يكون الاقتصاد بحاجة ماسة لها.

بالإضافة إلى ما سبق إنّ توازن الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الاقتصادية محتملة التغيّر في أية لحظة، فتوازن الموازنة قد يؤدي إلى نتائج عكس ما يهدف إليه ولهذا يصبح توازن الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن اقتصادي العام وليس غاية في حدّ ذاته.

---

[1] محمود يونس وآخرون، **مرجع سابق**، ص 187.

Remove Watermark Now

المطلب الثالث : أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي للموازنة العامة كما يتضمن التوازن الكمي والنوعي أيضا، ويفترض في هذا التوازن ألاّ يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد، بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا بشكل إيجابي.

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والإصدار النقدي في استثمارات ذات طابع إنتاجي تستطيع عوائدها وفاء هذا الدين وخدمته، أما التوازن الاقتصادي للموازنة العامة يفترض أن تكون منفعة إنفاق الإيرادات العامة لا تقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، وهكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي اقتطعت من الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال.

أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود، وكذا تحسين مستواها المعيشي، فالدولة تقتطع أموالا وتعيد توزيعها فيما بعد بشكل يخفض من حدة التفاوّت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة.[1] وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال ولكن من خلال التوازن المالي، فأي زيادة في الجانب السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

وعليه، يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدّها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحدّ الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدل على أنّ التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

[1] محمد طاقة، **مرجع سابق**، ص 198.

Remove Watermark Now

خلاصـة الفصل:

إنّ تطور دور الدولة وتعدد وظائفها انعكس على توازن الموازنة، فالمفهوم الكلاسيكي لتوازن الموازنة العامة يتماشى مع وظيفة الدولة آنذاك، ولا يتناسب مع وظائفها الحديثة(المنتجة). فالموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية) تستخدمها الدولة لإحداث تأثيرات مرغوبة وتتجنب غير مرغوبة منها.

ولا يقتصر إقامة التوازن بين النفقات اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة، وبين الإيرادات من جهة أخرى. وإنما أصبح له علاقة بالجانب الاقتصادي، ومن ثم لم يعد النظر إلى التوازن الرقمي للموازنة بل تعداه إلى توازن نوعي، أي تغير طبيعة مفهوم التوازن من توازن كمي إلى توازن نوعي. وخاصة إنّ توازن الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الاقتصادية محتملة التغيّر في أية لحظة، فتوازن الموازنة قد يؤدي إلى نتائج عكس ما يهدف إليه ولهذا يصبح توازن الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن اقتصادي العام وليس غاية في حدّ ذاته.

إنّ درجة الاهتمام بالتوازن الحسابي للموازنة العامة قد تراجعت لأنّه تم التركيز على توازن أشمل، وهو التوازن الاقتصادي العام، والذي وجد أنه يتحقق على حساب العجز في الموازنة، الشيء الذي أدى إلى ظهور نظرية العجز. عن طريق زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنّه بالإمكان معالجة ذلك من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يسمح إلى حالة الاستقرار.

وعليه، فإنّ التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي يتم اقتطاعها من القطاع الخاص، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حدّ لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار و الاستثمار.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفصل الثالث

التنمية المستدامة

واستدامة المالية العامة

للدولة

pdfelement

Remove Watermark Now

تمهيـــــــد:

لقد أدى إدخال البعد البيئي في المجال الاقتصادي إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية، من مجرد استغلال الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجيات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة، والتي تهتم بالعلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي الذي يعيش فيه، مع اعتبار أن إشباع حاجيات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بالتزاماتها.

وتُعد التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الحاضرة خاصة النامية منها، لاسيما في ظل تنامي واتساع الفجوة بين هذه الاقتصاديات والاقتصاديات المتقدمة، بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة التي تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية أقصى استغلال، كمصدر اساسي وحيوي في ايرادات الدولة، بهدف دفع عجلة التنمية وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في نفقات لا تخلق ايرادات مستقبلية مستمرة ومستدامة.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة؛**
- **المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها؛**
- **المبحث الثاني: استدامة السياسة المالية العامة للدولة.**

pdfelement

Remove Watermark Now

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية المستدامة:

كان مفهوم التنمية مرتبط أساسا بالنمو الاقتصادي وبمدى فاعلية البرامج والخطط التنموية، لكن بعد الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة المستدامة أصبح الأمر يتعدى ذلك، على اعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على تحولات أساسية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى السياسية، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على أساس العدل والمساواة.

ويتناول هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى تطور الفكر التنموي لبروز هذا المفهوم، ومختلف أبعاده ومبادئه ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

سيتم التطرق في هذا المطلب للتطور التاريخي للتنمية المستدامة، بداية من النمو إلى التنمية ثم إلى التنمية المستدامة.

الفرع الأول: التنمية من النمو إلى الاستدامة:

لقد مرّ النموذج التنموي بأربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي (امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات)، وأهم ما يميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

وعليه، فإن النمو الاقتصادي يشير إلى أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يكفل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،[1] بالإضافة أنه يجب أن تتوفر بعض الشروط وهي:[2]

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية، أي الزيادة في النمو أكبر من الزيادة في عدد السكان؛
- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة عرضية.

إضافة إلى ذلك، إن النمو يتمثل في زيادة الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وليس بنوعيتها، كما أنه لا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع.

---

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2000، ص 18.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص 54.

Remove Watermark Now

إن النمو في أي مجتمع يمر بخمسة مراحل محددة ومتتابعة حدّدها "**والت روستو**" وهي:[1]

1. **مرحلة المجتمع التقليدي**: والذي يغلب فيه الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيادة الأعراف التقاليد الاجتماعية وسيطرة الطبقة الإقطاعية، كما أن تطور هذا المجتمع يكون ببطء شديد.
2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق**: تعتبر مرحلة انتقالية يستعد فيها المجتمع للتخلص من مرحلته التقليدية مع توفر شروط اقتصادية، اجتماعية وسياسية معينة، فيتحول المجتمع من نظام اقتصادي زراعي متخلّف إلى معاملات اقتصاد السوق. كما يشترط "**روستو**" ضرورة انخفاض معدل المواليد وظهور طبقة واعية تعمل على ضرورة التغيّير، وبناء مجتمع حديث مستعد لمواجهة التطورات الكبيرة.
3. **مرحلة الانطلاق**: يتم في هذه المرحلة القضاء على القوى التي تعترض عملية النمو وتعبئة طاقات المجتمع وزيادة الادخار والاستثمار عند الأفراد؛ حيث يشترط"**روستو**" أن يكون من 10%-15% من صافي الدخل القومي، حتى يتم تنمية بعض القطاعات الصناعية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وتستمر هذه المرحلة من 20 إلى 30 سنة.
4. **مرحلة النضج**: تتميز هذه المرحلة بزيادة معدل الاستثمار من 10%-20% من الدخل القومي؛ بحيث تصبح الزيادة في معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في السكان، كما يبدأ الاقتصاد بالازدهار في مجال التجارة الخارجية، وتستمر هذه المرحلة 40 سنة تقريبا.
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير**: هنا يتم انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، وتقل نسبة اليد العاملة في القطاعين الزراعي والصناعي التقليدي، كما يكون هناك ارتفاع كبير في متوسط دخل الفرد وتوفير الخدمات الاجتماعية والترفيه.

المرحلة الثانية: التنمية وفكرة التوزيع (من نهاية الستينات إلى بداية السبعينات) تغيّر مفهوم التنمية من تركيزه على الجانب الاقتصادي فقط إلى اهتمامه بالجانب الاجتماعي من خلال مكافحة مشاكل الفقر، البطالة و اللّامساواة في التوزيع، وتُعرف التنمية في هذه المرحلة على أنها : مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة

[1] حلمي شحادة محمد يوسف، **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 32-36.

Remove Watermark Now

حقيقية في الناتج الإجمالي، ترافقها زيادة مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين الطبقات المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات)، في هذه المرحلة تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من المجالات الاجتماعية والثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافي في المجتمع وترقية الإنسان، بالإضافة إلى استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي تهتم بدعم قدرات الفرد وتحسين مستوى معيشته. وتعرف التنمية في هذه المرحلة على أنها:

عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد التحولات الهيكلية التي تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، ويؤكّد الارتباط بين المكافأة والجهد، كما يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، لضمان الأمن الفردي والاجتماعي.

المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة (من نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا) إضافة إلى الجوانب السابقة يتم إضافة الجانب البيئي بسبب مشاكل تغير المناخ والمخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الكرة الأرضية.

pdfelement

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة :

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته كنموذج تنموي جديد، بل كان نتاج جدال طويل بداية من مجرد أفكار ومفاهيم إلى أهداف ومبادئ واجبة التطبيق، فمنذ السبعينات من القرن الماضي كانت هناك مؤشرات تدل على أنه يجب التغيّير في منهج التنمية بالشكل الذي يتماشى مع حاجات الإنسان وتطلعاته، وكذلك محيط البيئة الذي حوله.[1]

والتنمية المستدامة تطورت تاريخيا نتيجة للقصور في مفاهيم التنمية السابقة، ونتيجة للتدهور البيئي الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير المسؤولة والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية، وبالتالي عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات التي عُنيت بالبيئة وبكيفية تحسين النشاطات الاقتصادية بشكل يتماشى مع متطلبات الاستدامة.

وفيما يلي يتم عرض أهم المحطات التاريخية للتنمية المستدامة:

[1] سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية**، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة" ، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007، ص 22.

Remove Watermark Now

الشكل رقم (3-1): التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة حسب أهم التواريخ المفتاحية.

pdfelement

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1) Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Le Développement Durable Enjeux Politiques Économiques et Sociaux**, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005, p. 45
2) Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004, p. 13
3) WWW.UN.ORG

1. الفترة من 1950-1987 :

في هذه الفترة تم الاهتمام بالمسائل البيئية وبداية تبلور الفكر ألمفاهيمي للتنمية المستدامة كما يلي:

- 1950: نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة **UICN** " International Union for conservation of natural" وهي منظمة عالمية أُنشئت سنة **1948** ومقرها بسويسرا أول تقرير حول

Remove Watermark Now

حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة وضعية البيئة في العالم، وقد أُعتبر هذا التقرير الرائد خلال تلك الفترة، في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[1]

- **1968**: تم إنشاء نادي روما ونادى هذا الأخير إلى ضرورة إجراء أبحاث تخصّ مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[2]

- **1972**: نادي روما ينشر تقريرا مفصلا بعنوان "**The First Global Revolution**" حول تطور المجتمع الإنساني وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100.

- ومن أهم النتائج التي خرج بها هذا التقرير من هو: أنه سوف يحدث خلل كبير خلال القرن 21 بسبب التلوث البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير عقلاني لا يخدم مصالح الأجيال المستقبلية،[3] كما تم نشر دراسة بعنوان "**حدود النمو**"، والتي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة (05) متغيرات أساسية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية وتدهور البيئة؛ حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمس وأثرها على كوكب الأرض وذلك لمدة ثلاثين سنة القادمة، وتوصلت إلى أنه مع استمرار الوضع التنموي في العالم بنفس الأنماط السائدة، فإن ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمن إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية.

- **جويلية 1972** من نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، تم فيها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وضرورة الترابط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وقد تم خلالها الانتهاء من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (**PNUE**) المكمل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (**PNUD**)، وحضر هذا المؤتمر 115 دولة، وتناول شؤون الأرض والتنبيه للأخطار التي تهدد البيئة وضرورة الاهتمام بها.

- **1980**: أُستعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة من طرف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (**UICN**)، وهذا من خلال تقريره حول الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة.[4]

---

[1] Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, p. 45

[2] محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 294.

[3] J. Ernult et A. Ashta, **Développement Durable, Responsabilité Sociétale de L'Entreprise, Théorie Des Parties Prenantes : Évolution et Perspectives**, Cahiers du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, p. 6

[4] Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, p .45

Remove Watermark Now

- **1982** : يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا حول حالة البيئة العالمية مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكّدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار هذا التقرير إلى أن أكثر من **25** ألف من الأنواع النباتية والحيوانية في طريقها إلى الانقراض، وأن هناك الكثير من الكائنات قد اختفت نهائيا نتيجة للتدهور البيئي والتلوث العالمي الذي صاحب الثورة الصناعية، كما أشار التقرير إلى أن الأنشطة البشرية قد أطلقت خلال سنة **1981** في الهواء ما يقارب **990** مليون طن من أكسيد الكبريت، و **68** مليون طن من أكسيد النتروجين، و**177** مليون طن من أكسيد الكربون من عدة مصادر صناعية.

- **1983**: أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية **(CMED)**، تتكون هذه اللجنة من مجموعة من الشخصيات السياسية لمختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعُينت رئيسة وزراء النرويج "Harlem Brundtland" رئيسة لهذه اللجنة.[1]

- **27 أفريل 1987** : قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية **(CMED)** التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان **"مستقبلنا المشترك"**؛ حيث تطرق إلى التنمية المستدامة بشكل مفصل، وتم خلاله بلورة أول تعريف دقيق لها، وأكّد التقرير أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بالشكل الحالي ما لم تكن هذه التنمية قابلة للاستمرار من دون ضرر بيئي، وأدركت هذه اللجنة أن هناك حاجة ماسة لتغيير مفهوم التنمية، لذلك أشارت رئيسة وزراء النرويج "Brundtland " باعتبارها رئيسة للجنة العالمية للبيئة والتنمية، إلى مخاطر مشاكل البيئة العالمية المتفاقمة من عام لآخر نتيجة للنشاطات البشرية غير المسؤولة، وكذلك نبهت إلى ضرورة محاربة كافة أشكال الفقر في العالم والمشاكل الأخرى المتعلقة بشتى مجالات التنمية من الإنتاج والاستهلاك، ولهذا يعد تقرير "Brundtland " نقطة التحول الأساسية لبلورة المفهوم المحدد والدقيق للتنمية المستدامة.[2]

2. الفترة ما بعد 1987:

تُوجت محصلة العمل الدولي خلال السبعينات والثمانينات بشأن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية وبروز التنمية المستدامة كمفهوم ونموذج مؤسس وصريح، بعد ذلك عُقد العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية وبدأت مختلف الأطراف السياسية والاقتصادية تدعوا إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية.

---

[1] Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, p . 30
[2] Farid Badache, **le Développement Durable Tout Simplement**, Edition Eyrolles, Paris, 2008, p. 09

Remove Watermark Now

- **14-13 جوان 1992** : انعقاد قمة الأرض الأولى برعاية الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية**(CNUED)** بريوديجانيرو بالبرازيل،[1] وحضرها أكثر من 4000 شخص، و108 رئيس دولة، وشاركت فيه 172 دولة من معظم أنحاء العالم. وتم فيه صياغة إستراتيجيات وتدابير للحد من أثار التدهور البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا.[2]

- وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة نتائج مهمة؛ حيث تم وضع معاهدات للحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك تم الإعلان عن ميلاد ما سمي"**بميثاق الأرض**" الذي يحدد المبادئ التي يجب على شعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فيما بينها من جهة، ومع البيئة العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن "**الأجندة 21**" وهي وثيقة تتكون من أربعين فصلا وتحتوي على أكثر من 2500 توصية، ترسم برنامجا للعمل البيئي في القرن 21، وهدفها إرشاد الحكومات والدول إلى محاربة كافة أشكال الفقر، والحدّ من الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، ووضع سياسات بيئية تفي بمتطلبات الاستدامة من مختلف جوانبها، والوثيقة تغطي مسائل التلوث وسياسة الطاقة والتنمية.

كما تم إعداد ميثاق حول التغير المناخي وسمي" **بمعاهدة المناخ**"، وتدعو هذه المعاهدة الدول الموقعة عليها إلى ضرورة وضع سياسات تهدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري، خاصة ثاني أكسيد الكربون على معدل سنة 1990 بحلول سنة 2000، ودعت الدول الصناعية المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة، وأن تقدم للدول النامية تعويضات مالية عن التكلفة الإضافية التي يمكن أن تتحملها من جرّاء تطبيق هذه المعاهدة، وقد وقعت 152 دولة على هذه المعاهدة.

- **1995** :انعقاد أول دورة لمؤتمر الأطراف الموقعة على معاهدة المناخ في برلين؛ حيث توصل هذا المؤتمر إلى التأكيد على أن كل الدلائل تشير إلى أن للإنسان تأثيرا واضحا على تغير مناخ الكرة الأرضية، وأنه في غياب سياسات محددة لمعالجة ظاهرة التغير المناخي، فإن معدل درجة حرارة الأرض سوف ترتفع بحوالي درجتين مئويتين مقارنة بعام 1990 وذلك بحلول سنة 2100.

- **ديسمبر 1997**: إقرار "**بروتوكول كيوتو**" باليابان، والذي هدف إلى الحدّ من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري، ويعتبر عقد هذه الندوة منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة بصفة

[1] Octave Gélinier et d'autres, **Développement Durable Pour une entreprise compétitive et responsable**, 3ème édition, Esf Editeur, Cegos, France, 2005, P.31

[2] Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, P.31

Remove Watermark Now

خاصة والالتزام بمبادئ الاستدامة بصفة عامة، وصادقت أكثر من 60 دولة عليه، ماعدا الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر ملوثي العالم بدعوى أن قبولهما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقليص أرباح الشركات، وبالتالي زيادة البطالة والمشاكل الاقتصادية الأخرى، ورفضت التوقيع كذلك كل من أستراليا وإيران وتضمنت هذه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ المؤتمرات أهدافا كمية صارمة للحدّ من نشر الغازات الدفيئة؛ حيث دعى إلى تثبيت تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى بـ 550 جزء من المليون أو أقل، وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2012 بنسبة 5.2% عن مستويات سنة 1990، وأكّد البروتوكول كذلك على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصادياتها للآثار الضارة من جرّاء تطبيق هذه الاتفاقية.[1]

- **10 نوفمبر 2001**: انعقاد مؤتمر مراكش بالمملكة المغربية، حضرته 167 دولة وغابت عنه الو.م.أ؛ حيث وعدت أغلبية الدول بالمصادقة على " **بروتوكول كيوتو**"، وبالتالي تم إنقاذه من الإلغاء بسبب الانسحاب الأمريكي، خاصة أن هذه الأخيرة تعتبر أكبر ملوث في العالم بنسبة تصل إلى 4/1 من مجموع انبعاثات أكسيد الكربون في العالم.

وحسب دراسات أجرتها الوكالة الدولية للطاقة، مفادها أن تكلفة تطبيق التزامات كيوتو ستكون عالية جدا على الدول الصناعية إذا قامت كل دولة منها بتنفيذ التزاماتها بمفردها، لكن هذه التكلفة ستنخفض كثيرا إذا تم التنفيذ عن طريق إستراتيجية عمل مشترك.[2]

- **سبتمبر 2002** : انعقاد قمة الأرض الثانية تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة "Sommet Mondial du Développement Durable" بجوهانزبورغ، وتمت فيها مراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة منذ إطلاقها بشكل رسمي ومؤسس، من خلال تقرير مصيرنا المشترك سنة 1987 السابق الذكر. كما خرجت هذه القمة بالعديد من النتائج أهمها: [3]

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر "**ريو**" سنة 1992، كما تم التأكيد على ضرورة توفير الشروط الأساسية للحياة لشعوب الدول الفقيرة؛

---

[1] خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريوديجانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 75.

[2]. **Le Protocole De Kyoto,** sur : www.tf1.fr/news/sciences/0.840263.00htm,45k, 08/08/2016.

[3] خبابة عبد الله، **نفس المرجع**، ص 79.

Remove Watermark Now

- محاربة الفقر وتحسين مستويات الرعاية الصحية؛
- حماية التنوع البيئي من التدهور؛
- زيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقات النظيفة والمتجددة.

- **03 – 14 ديسمبر 2007**: انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة، أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

- **8 -17 ديسمبر 2010**: انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ **"كوبن هاغن"** ناقشت قمة المناخ التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات مُلزمة كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

- **25–27 سبتمبر 2015** : مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في نيويورك، ويعتبر فرصة غير مسبوقة لجميع الدول من أجل اتخاذ القرار بشأن الطرق الجديدة لتحسين حياة الناس وحماية البيئة.

- **10–11 نوفمبر 2016**: المنتدى العربي للبيئة والتنمية في مناخ عربي متغير، والذي ركّز على ضرورة التحول للاقتصاد الأخضر، وأخذ العلاقة التلازمية بين بين المياه والطاقة والغذاء في الخطط التنموية العربية.

رغم أن هذا المصطلح ظهر فعليا منذ 1987، إلا أنه إلى غاية يومنا هذا يسوده الكثير من الغموض، ويمكن اعتباره بأنه مبدأ معياري بحت، وما يعاب على التنمية المستدامة بأنها غير قادرة على إحضار أو توفير ورقة عمل مفتاحية وواضحة، وهذا يرجع بالأساس إلى خصوصيتها، ويقتضي الأمر إن أردنا حصرها وفهمها جيدا وضعها في إطارها الإيديولوجي والاقتصادي الذي ترتكز عليه، ولا يكمن أن تكون بمعزل الإطار الليبرالي والمسيطر في وقتنا الحالي، باعتباره مُحدد لها في مجال معين ومانع لبعض البدائل التي تسهم في تحقيقها.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة وأهم الأطراف الفاعلة فيها:

بعد التطرق إلى تطور مفهوم التنمية انطلاقا من النمو الاقتصادي ووصولا إلى التنمية المستدامة، ستكون هناك محاولة في هذا الفرع لإعطاء أهم التعريفات التي وردت في هذا المضمون، وأهم الأطراف الفاعلة فيها.

أولا: تعريف التنمية المستدامة:

يعتبر التعريف الذي ورد في تقرير برندتلاند "**مصيرنا المشترك**"، أول تعريف صريح ومؤسس للتنمية المستدامة؛ حيث عرفها هذا الأخير على أنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها".[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه يتضمن مبدأين أساسين هما:[2]

- الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية متواصلة عبر الزمن؛
- تحديد الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال اللاحقة للوفاء باحتياجاتها.

- تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي، اجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل"؛
- التنمية المستدامة هي "التنمية الحقيقة التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها".[3]
- كما يعرّفها "Edoird Barbie" بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة"؛ [4]

---

[1] اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989 ص69.

[2] Afnor, **Guide Pratique Du Développement Durable Un Savoir-faire à l'Usage De Tous**, Afnor, France, 2005, p.09

[3] سلامة سالم سلمان، **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007، ص 53.

[4] Gabriel Wakeran, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008, p. 31.

Remove Watermark Now

– كذلك عرفت التنمية المستدامة على أنها "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية، التي تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزيد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية"؛[1]

– تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تقوم على المسؤولية والاندماج والاستمرارية ؛[2]

وقد تضمّن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992، المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة، عشرين تعريفا للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات رئيسية، اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية:[3]

– **التعريف الاقتصادي**: "تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة، إجراء خفض في مستويات استهلاك الطاقة والموارد وترشيدها بالشكل الذي يخدم الاقتصاد والبيئة والمجتمع، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الطاقة والموارد بشكل فعّال من أجل تحسين الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة والحد من الفقر وتحسين البيئة".

– **التعريف الاجتماعي والإنساني**: "تعني التنمية المستدامة السّعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق النائية".

– **التعريف البيئي**: "تعني التنمية المستدامة من هذا المنظور، حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها خاصة الأرض والماء، لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء، وكذلك حماية البيئة من التلوث الناتج عن النشاطات الاقتصادية المختلفة".

التعريف التكنولوجي: "التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون".

---

[1] صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 870.

[2] Louis Guay et d'autres, **les enjeux et les défit du développement durable "connaitre, décider, agir",** les presses de l'université LAVAL, Canada, 2004, p.06

[3] محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 113.

Remove Watermark Now

– التنمية المستدامة كمشروع إنساني"Développement durable comme projet humain":

التنمية المستدامة هي مشروع إنساني يقوم على نظام القيم من ديمقراطية، إضافة إلى الحرية والقانون على المستوى الدولي بشكل يتجاوب مع البيئة ، وكمشروع سياسي عام، امتداد لحقوق الإنسان. لكن لا يوجد نموذج لإدارة الاقتصاد، خاصة في ظل تطور تطبيق مبادئ اقتصاد السوق. [1]

وهذا يقتضي تغيير تسيير السوق والسياسات العامة عن طريق:[2]

- تركيز اتخاذ القرارات على مستوى واسع من الشركاء، مع إدماج مبدأ الحذر من أجل تحقيق أقصى منفعة اجتماعية؛
- إعادة تنظيم الميكانيزمات والآليات لإدماج الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي في الأسعار؛
- الحفاظ على الموارد غير المتجددة وإعادة تسعيرها.

وكخلاصة للتعاريف السابقة، يمكن القول أن "التنمية المستدامة هي عملية مستمرة عبر الزمن، تتم من خلال تحسين استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بين الشعوب، مع مراعاة متطلبات الجوانب البيئية، وما يترتب عن ذلك من تغييرات جوهرية في الأساليب الاستهلاكية والأنماط الإنتاجية، ونُظم توزيع الثروة؛ كل ذلك لن يتحقق إلا عن طريق إصلاح الحوكمة الحالية على الصعيدين المحلي والدولي، بإشراك الشعوب في تقرير مصيرها وحماية مواردها، واحترام حقوق الإنسان".

وبالرغم من تعدّد التعريفات وتباينها في التفاصيل و التعابير المختلفة؛ إلا أنه هناك إجماع على أن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن العناصر الأساسية التالية:

- الوفاء باحتياجات الحاضر دون الحدّ من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها؛
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، والعمل على التوزيع العادل للموارد والثروة؛
- الإدارة الواعية للموارد المتاحة، والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛

[1] Patrick D'humières, **le Développement Durable va-t-il tuer le Capitalisme** ? Édition Maxima, paris, 2010, p .63-64

[2] Idem.

Remove Watermark Now

- العمل من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها، بالأخذ بسياسة التوقعات للتعامل مع القضايا البيئية الراهنة ومحتملة الظهور، وهذا لفعالية ذلك من ناحية التكلفة والكفاءة؛
- تحقيق تنمية اجتماعية من خلال العدالة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع؛
- احترام الخصوصيات والتنوع الثقافي في المجتمع.

ثانيا: تطور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة:

إن التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفاهيمها،لم يكن ليتم لولا وجود جهات فاعلة ساهمت في بلورة هذه المفاهيم وصياغة أبعادها وتحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بها، ويمكن حصر هذه الأطراف الفاعلة في أربع مجموعات رئيسية هي:

- العلماء والمفكرون والمنظمات غير الحكومية؛
- الدول والحكومات؛
- المؤسسات؛
- المستهلكين.

والشكل الموالي يبين تطور دور الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة:

pdfelement

شكل رقم (3-2): تطور دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة

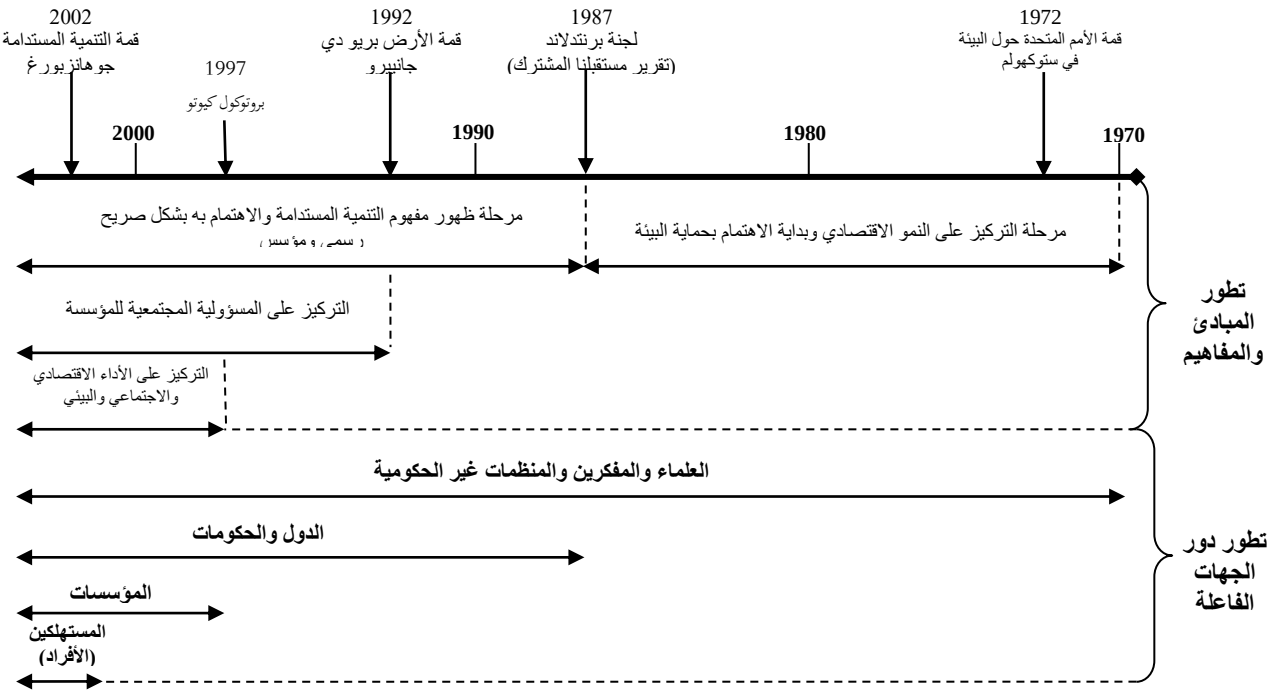

Source : Alain Jounot, **Op.cit**, p.16

Remove Watermark Now

من خلال الشكل (**3-2**)، يتبين أنه في بداية الأمر وفي الوقت الذي كانت معظم الدول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي، ظهر بعض المفكرين وعلماء البيئة وبعض المنظمات غير الحكومية تدعو بضرورة الاهتمام بالآثار الاقتصادية على الجانب البيئي، وعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات حتى سنة 1987؛ حيث أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (**CMED**) التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "**مستقبلنا المشترك**"، والذي ساهم بشكل كبير في انتقال الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية من المفكرين والمنظمات غير الحكومية إلى الدول والحكومات بشكل صريح؛ حيث حذّر هذا التقرير كافة الدول والأطراف الفاعلة فيها بأن مسيرة التنمية بهذا الشكل مُهدد للبيئة ومُستنزف للثروات. وبالتالي أصبحت معظم الدول والحكومات تفرض تشريعات وقوانين مُلزمة للمؤسسات بشأن الآثار السلبية لنشاطها الإنتاجي والصناعي على البيئة، فأصبحت المؤسسات كذلك طرفا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الالتزام بالمسؤولية المجتمعية وتوعية المستهلكين من خلال العمليات التسويقية والمنتجات الخضراء.

وكخلاصة، يمكن القول رغم توسع دائرة الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة فهل حقا هي أطراف فاعلة؟ فعندما رفضت كل من الولايات المتحدة والصين أكبر دولتين ملوثتين المصادقة على بروتوكول "**كيوتو**"، وتزال الشركات المتعددة الجنسية تنقل نشاطاتها الملوثة إلى الدول المتخلفة والتي تعاني من ثغرات تشريعية في مجال حماية البيئة. وعليه فهي أطراف مشاركة (سلبيا أو إيجابيا) وليست أطراف فاعلة بصفة مطلقة.

pdfelement

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة :

حدّد جدول أعمال القرن أو ما يعرف "**بالأجندة 21**"، المنبثقة عن قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة 1992، **27 مبدأ** لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي أُعتبرت هذه المبادئ المنبثقة عن هذا المؤتمر هي المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ، وطُورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة وتم حصرها في ما يلي:[1]

[1] Octave Gélinier et d'autres, **Op.cit**, p.28

Remove Watermark Now

- **مبدأ الحيطة والحذر"Précaution"**: يعني حماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور عن طريق رسم سياسات اتخاذ الإجراءات الاحترازية، وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات؛
- **مبدأ الوقاية "Prévention"**: وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر إستراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية، يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية النشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية؛
- **مبدأ الملوث الدافع "Pollueur/Payeur"**: هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول، وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أو دول؛[1]
- **مبدأ التضامن "Solidarité"**: ويكون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا ووطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- **مبدأ المشاركة "Participation"**: الشراكة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة (الشعوب، المؤسسات والحكومات ....)، وضمان إشراكهم في صياغة مختلف السياسات التنموية وعدم تغييب هذه الأطراف لسبب أو لآخر لضمان استدامة التنمية وتواصلها عبر الزمن؛
- **مبدأ المسؤولية "Responsabilité"** : أي أن يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، وأن يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مُساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو بيئية؛[2]
- **التسيير العقلاني"Gestion économe"**: أي الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وعدم تبذيرها والاستفادة منها قدر الإمكان ذلك لأن الموارد الطبيعية محدودة؛[3]
- **الابتكار والتطوير المستمر"l'amélioration continue et l'innovation"**: من أجل خلق قيمة إضافية تمول النشاطات المستدامة.

---

[1] Alain Jounot, **op.cit**, p. 04

[2] Nations Unies, **Déclaration de Rio sur l'environnement et le Développement**, sur : http:// www.un.org French/event/rio92/acof15126.htm.

[3] Octave Gélinier et d'autres, Op.cit, p.28

Remove Watermark Now

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة وأهدافها:

الفرع الاول: خصائص التنمية المستدامة :

من خلال جملة التعاريف السابقة الخاصة بالتنمية المستدامة، يمكن أن نستنتج خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية: [1]

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتُوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإنّ الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛
- أنها تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛ [2]
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- هي تنمية تُولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته، وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: [3]

-تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ الإستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدالة؛

---

[1] عدلي علي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 150- 151.

[2] زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، 2007، ص130.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 22.

Remove Watermark Now

- تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسّسي الذي يتطلب وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والبيئية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛
- تعزيز وعي الأفراد بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية إزاءها وحثّهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحقيق وضمان الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد ومنع استنزافها وتدميرها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، بتوعية الأفراد بأهمية التقنيات في المجال التنموي، وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون ذلك على حساب البيئة؛
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تتلاءم وإمكاناته وتسمح بتحقيق التوازن؛
- احترام البيئة الطبيعية، من خلال التركيز على العلاقة بين النشاطات الاقتصادية والبيئية وترقيتها لتصبح علاقة تكامل وانسجام بالشكل الذي لا يهدد حياة الإنسان.

pdfelement

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها:

بعد التطرق للتطور التاريخي للتنمية المستدامة، أهم مبادئها وخصائصها، وكذلك أهم الأطراف الفاعلة فيها، سنحاول في هذا المطلب تناول أهم الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة وعلاقتها مع بعضها البعض، إضافة لأهم المؤشرات المستعملة في قياسها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

إن معظم الدراسات والأبحاث والتقارير تؤكد على أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة، متداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضّبط والتنظيم والترشيد للموارد، وتتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، لكن معظم الدراسات أهملت البعد السياسي والمؤسساتي الذي يعتبر هو الإطار العام لتنمية مختلف الأبعاد الأخرى.

Remove Watermark Now

ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-3): أبعاد التنمية المستدامة.

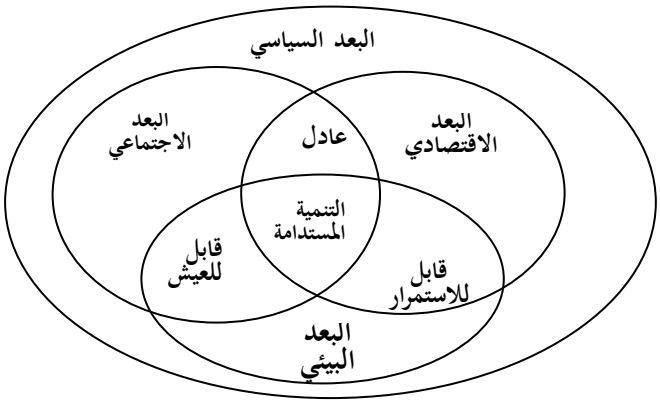

المصدر: بالاعتماد على:

1) صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية**، مرجع سابق، ص 872.
2) Louis Guay et d'autres, **Op.cit**, p.16

وفيما يلي عرض الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي مابين النّاتج العام والدّين، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.[1]

ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**: من خلال هذا الجانب يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فعلى سبيل المثال استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الو.م.أ أعلى منه في الهند بـ33مرة.
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، فما يُستهلك يوميا من الموارد الطبيعية

[1] بارتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع "مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص189.

Remove Watermark Now

تحتاج الأرض تقريبا 200 سنة لإعادة تكوينه،[1] لذلك يجب تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أنماط استغلال هذه الموارد، والتأكّد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات (وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي)، كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. إضافة إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل بها، وفي تهيئة الأسباب التي ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.
- **المساواة في توزيع الموارد والمداخيل بين الشعوب:** فليس من المعقول أن يستحوذ 20 % من الأغنياء على 86% من الإنتاج العالمي، و82% من أسواق التصدير و 68% من الاستثمارات الأجنبية،
- وعليه، فإن إستراتجيات نموذج الاقتصاد الحالي يعمل على أن يزيد الغني غنا والفقير فقرا . فقد ارتفعت ثروة 200 شخص الأغنى في العالم من 440 إلى 1042 مليار دولار من 1994 -1998؛[2]
- **تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية:** إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها. وهكذا تنبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي، مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي وتشجيع التجارة البينية للبلدان النامية.
- **تقليص الإنفاق العسكري:** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، الأمر الذي من شأنه إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المخصصة للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

الفرع ثاني : البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة :

يركز البعد الاجتماعي بشكل مباشر على الإنسان فهو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد على قدر من المساواة في الكم والنوع، كما يُعد الاهتمام بالجوانب

[1] Paul Houée, **Repères pour un développement humain et solidaire**, les éditions de l'Atelier, France, 2009, p .35

[2] Paul Houée, **Op.cit**, p. 29-30

Remove Watermark Now

الثقافية أساسا لا يمكن إهماله في عملية التنمية، فهذه الأخيرة تتطلب عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية تؤدي إلى تحديث تأصيلي لثقافة الأمة، بشكل يضمن تواصل مكوناتها واستيعابها للمستجدات الجديدة والتفاعل معها دون أن تفقد خصوصيتها الحضارية. وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي والثقافي:

– **ضبط النمو والتوزيع السكاني**: وصل تعداد سكان العالم سنة 2000 حوالي 06 مليار نسمة، ويتوقع أن يصل بحلول 2050 إلى 9.2 مليار نسمة، و85% من هذه الزيادة في دول العالم الثالث،[1] وهذا ما يسبب ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدرتها على الوفاء بالتزامات جميع السكان.

– كما يلعب توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية، ولاسيما اكتظاظ المدن الكبرى وما له من آثار بيئية خطيرة، فمن المتوقع بحلول 2025 انتقال 84% من تعداد السكان في الدول النامية للعيش في المدن، ومع ازدياد تعداد السكان يزداد عدد الفقراء فيها.[2]

– **الصحة والتعليم والفقر**: لقد وضعت "**الأجندة 21**" بعض الأهداف الخاصة بالصحة والتعليم، وأهمها تحقيق الاحتياجات الصحية وإعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة؛ حيث:

- يوجد حولي 930 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية (أقل من 2400 حريره في اليوم)؛[3]
- خلال كل سنتين يموت من سكان الأرض ما يعادل ما قُتل خلال 11 سنة من الحروب العالمية بسبب الفقر ونقص الرعاية الصحية.[4]

وأهم السياسات التي يجب إتباعها لتقليص الفقر في الدول النامية، فتح الأسواق أمام منتجات وصادرات هذه الدول، ففي الوقت الذي تطالب الدول الفقيرة بمزيد من المعونة وبفتح الأسواق أمام منتجاتها، تتحسب الدول الغنية لآثار ذلك على اقتصادياتها وتقدم حماية كاملة لمنتجاتها ومؤسساتها، وتطالب بالإصلاحات في الدول النامية قبل تقديم المساعدات.

---

[1] OCDE, **Développement Durable "Les grandes questions",** 2001, p.22

[2] إبراهيم أحمد خليفة، **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 13.

[3] Paul Houée, **Op.cit**, p.22

[4] أسعد ملي، **مرجع سابق**، ص 137.

Remove Watermark Now

الفرع الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة:

النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وحماية التنوع الحيوي من خلال الاستخدام الأمثل لها. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

- **حماية التنوع الحيوي والاستخدام الأمثل للموارد البيولوجية:** من القضايا التنموية الرئيسية المرتبطة بالتنوع الحيوي مسألة العدالة في التوزيع، وذلك أن الموارد البيولوجية المستخدمة لأغراض تنموية واقتصادية يجب أن توزع بالتساوي وبعدالة على الجهات التي قامت بتطويرها؛ إلا أن للتنوع الحيوي أهمية أخرى تفوق الأهمية الاقتصادية، فهي الأهمية العلمية والتاريخية فكل هذه الكائنات هي نتيجة سلسلة طويلة من التطورات العضوية مرّت عبر ملايين السنين، ويقوم الإنسان الآن بالقضاء على التنوع الطبيعي والتوازن البيئي بسبب سياساته التنموية الخاطئة.[1]
- **حماية التربة والأراضي ومكافحة التصحر:** أصبحت ظاهرة التصحر تهدد مساحات شاسعة في العالم وخاصة في الدول النامية، وهي تعني ضعف وتدهور إنتاجية الأراضي وتحولها إلى صحاري بسبب السياسات المتبعة والتغير المناخي، هذا ما يتسبب في تدمير القاعدة الإنتاجية للمجتمعات الريفية في معظم الدول النامية، فقد تم نزع حتى اليوم 30% من المساحات الخضراء خاصة الغابات الاستوائية، بمتوسط 13 مليون هكتار في كل سنة في دول الجنوب، 8%في إفريقيا، 9 %في أمريكا اللاتينية و12% في آسيا.[2]
- **البحار والمحيطات والمياه:** تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، وذلك راجع لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يعاني العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك بسبب الاستغلال المفرط، كما يجب صيانة المياه وتحسين استخدامها؛ حيث منذ سنة 1900 تضاعف عدد السكان بـ 3 مرات في حين استهلاك الماء تضاعف بـ 6 مرات، كما أن نصيب الأفراد من المياه المتاحة هو في انخفاض، بعد أن كان 12900 م^3 سنويا سنة 1970 إلى 7000 م^3 سنة 2000 ، ويتوقع أن يصل إلى 5100 م^3 سنة 2025 .[3]

[1] بارتر محمد علي وردم، **مرجع سابق**، ص 230.

[2] Paul Houée, **Op.cit**, p. 37

[3] Ibid. p. 36

Remove Watermark Now

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إن الاستخدام المكثّف للفحم الحجري والنفط و انبعاثات الكربون الناتج عن النشاط الإنساني تسبب في: [1]
  - ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية؛
  - زيادة مستوى سطح البحر؛
  - تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي؛
  - زيادة الأشعة فوق البنفسجية.

الشيء الذي يتطلب تغيير هيكلي وجذري في سياسات وتقنيات استخدام الطاقة وخاصة التقليل من انبعاث الكربون وتطوير الطاقات المتجددة؛ حيث 80% من الطاقة المستهلكة هي غير المتجددة (35% بترول، 40%كربون و25% غاز) و20% الباقية فقط متجددة.[2] كما أن نظام الطاقة العالمي في مسار تتزايد فيه عدم القابلية للاستدامة، وفقا لما أوردته وكالة الطاقة الدولية عن أفاق الطاقة العالمية والسياسات التي تدفع إلى عدم كفاءة استخدام الطاقة، ما لم تقم الحكومات بالعمل على تغيير أنماط الاستهلاك، فإن الطلب العالمي على الطاقة يُنتظر أن ينمو بـ 65% خلال الفترة 2005-2030، مع حدوث أكبر زيادة في استخدام أنواع الوقود الاحفوري –الفحم والنفط والغاز الطبيعي– وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3–4): نمو الطلب العالمي على الطاقة للفترة 1980–2030.

(الوحدة: ما يعادل مليار طن متري من النفط)

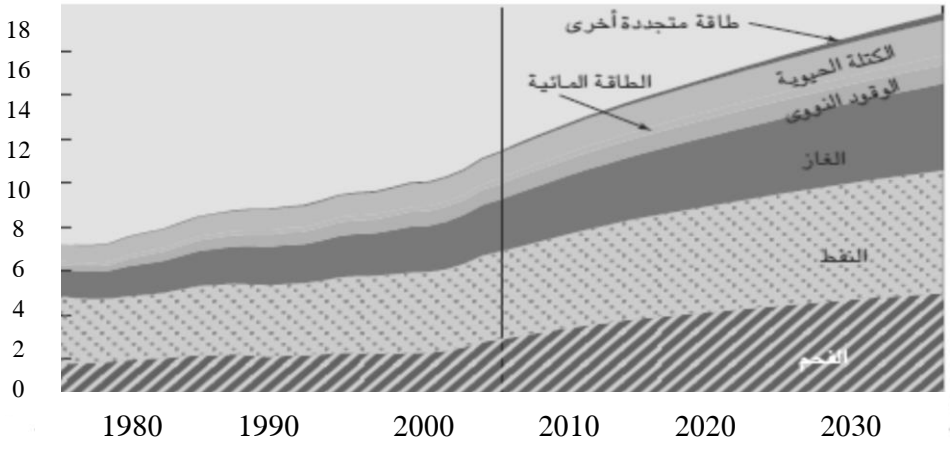

المصدر: صندوق النقد الدولي، **إدارة تغير المناخ**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 18.

[1] Beat Burgenmeier, **politiques économiques du développement durable**, 1er Édition, de Boeck Université, Paris, 2008, p. 180

[2] Paul Houée, **Op.cit**, p. 35

Remove Watermark Now

الفرع رابع : البعد السياسي للتنمية المستدامة :

وهو البعد المحوري الذي لم يُتناول بالأهمية في التحليل التكاملي للتنمية المستدامة، والذي يتجسد في الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، هذه الإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة، في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عنه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية، القطرية والدولية، حول السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية.

إن مؤشرات التنمية المستدامة لا يجب أن تكون مرتبطة بتقييم ومراقبة فعالية السياسات العامة وتحقيق أهدافها فقط، لكن يجب أن توضع على أساس المجتمع وتأخذ بعين الاعتبار الأدوات والمعلومات القاعدية التي تغذي وضع تلك السياسات وتطورها بصفة غير مباشرة.[2]

فقام فريق عمل مكون من (OCDE, UNECE, Eurostat) بتطوير مؤشرات التنمية المستدامة؛ حيث أصدر في 2008 تقريره الذي تناول هذه المؤشرات في القضايا التالية:[3]

1. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

- التنمية الاقتصادية: والتي تقاس من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في الدخل الوطني، الادخار الخام للأفراد؛
- الاستثمار، المنافسة وفعالية النظم البيئية: من خلال المؤشرات التالية: إنتاجية اليد العاملة، نفقات البحث والتطوير، أثر التطوير على فعالية الموارد والطاقة؛

[1] صالحي صالح، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مرجع سابق**، ص 872.

[2] Bernard Perret, **Développement Durable une perspective pour XXI^e siècle**, presse universitaire de rennes, Leroy, 2005, p. 341

[3] Joseph Stieglitz et d'autres, **Performances économiques et progrès sociale "Verse nouveaux systèmes de mesure"**, édition Odile Jacob, paris, 2009, p. 383-391

Remove Watermark Now

- التشغيل: من خلال معدل التوظيف الإجمالي، معدل التوظيف حسب الجنس ومستوى التعليم والتكوين.

2. **الاستهلاك والإنتاج المستدام:**

- استعمال الموارد والبقايا: وتقاس عن طريق إنتاجية الموارد الطبيعية، إنتاج البقايا والمخلفات، الآثار البيئية الناتجة عن استهلاك الموارد، نسبة إنتاج المخلفات الضارة ومعالجة المخلفات؛
- نمط الاستهلاك: ويقاس من خلال استهلاك الطاقة لكل من الأفراد والقطاعات، معدل المكننة؛
- نمط الإنتاج: من خلال إنتاجية الموارد، عدد المؤسسات التي تعمل بالإدارة البيئية.

3. **المحتوى الاجتماعي:**

- الفقر وشروط الحياة: من خلال معدل الفقر، المساواة في توزيع الدخل؛
- التعليم : من خلال معدل التسرب المدرسي ونوعية التعليم.

4. **النمو الديموغرافي:** من خلال معدل نمو السكان، وتوزيع السكان حسب المناطق.
5. **الصحة العامة:** من خلال الصحة والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية، معدل الوفيات، ومتوسط العمر المتوقع.
6. **الاستدامة:** من خلال

- التغير المناخي: من خلال مؤشرات انبعاث الغازات الدفيئة، استهلاك الموارد المتجددة ودرجة حرارة الأرض؛
- الطاقة: من خلال استهلاك الطاقة والبقايا الطاقوية.

7. **النقل المستدام:** من خلال المؤشرات التالية:

- استهلاك الطاقة في النقل؛
- تسعير النقل من خلال تسعير الانبعاثات؛
- الآثار الاجتماعية والبيئية للنقل.

8. **الموارد الطبيعية:** من خلال: مؤشرات التنوع البيولوجي والمحافظة على النظام البحري والثروة المائية.
9. **الحكم الراشد:** من خلال فعالية السياسات العامة والأدوات الاقتصادية.

pdfelement

Remove Watermark Now

المطلب الثالث: إشكالات التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات):

رغم الجهود المبذولة من قبل دول العالم المتقدمة والنامية والهيآت الدولية، الإقليمية والمحلية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تحقيق ودعم التنمية المستدامة؛ إلاّ أن هناك بعض العراقيل والتحديات التي تعترض سبيل هذه الجهود.

الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة: على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريوديجانيرو عام 1992 في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:[1]

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصّحية والاجتماعية، وعلى المجتمعات الوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل، بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية؛
- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر أيضا على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة، ومراعاة الكرامة الإنسانية طبقاً للقوانين الدولية؛
- التضخم السكاني غير الرشيد، وخاصة في الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية؛
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؛
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها؛.
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتتمكن من الإيفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا؛

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسم حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 219-226.

Remove Watermark Now

- الفساد الاقتصادي، الاجتماعي والإداري والمتمثل أساسا في هدر المدخرات، وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية والفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، في ظل عولمة التجارة والتمويل وتدفق المعلومات، كذلك تدهور مستويات المعيشة ؛[1]
- عدم توافر الاستقرار السياسي، كما هو موجود في معظم الدول النامية؛ حيث يشكل ذلك عائق أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية، وكذا استنزاف الثروات البيئية والطبيعية لهذه الدول، الفقر، البطالة، ارتفاع عدد سكان الدول النامية، مما يجعله عرضة للتوتر السياسي.

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة:

لقد أصبحت حماية البيئة والقضاء على الفقر، من أكبر تحديات القرن 21 التي تواجه معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها نحو تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، بالإضافة إلى وجود عدة تحديات تُعيق مسيرة التنمية المستدامة في هذه الدول، ونذكر منها ما يلي:

- إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية، بالإضافة إلى التزام المنظمات و الهيآت الدولية بتمويل التنمية في هذه الأخيرة؛[2]
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدول والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشترك في المسؤولية، وهي مطالبة بالمساهمة في وضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي، من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها، للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية بواسطة منظمة التجارة العالمية؛
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية في الدول النامية، مثل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛[3]

---

[1] سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 127.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 195-198.

[3] . ميشيل تودارو، **مرجع سابق**، ص 688.

Remove Watermark Now

- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة، وتوفير إمكانيات العمل العلمي باعتباره من أسباب التطوير التنموي واستمراره، ويرتبط ذلك بنشر الوعي بأهمية البحث العلمي في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، وبذلك نقل المجتمع إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في أسرع وقت ممكن وبتكلفة أقل؛
- حماية التراث الحضاري الذي له دور أساسي في عملية التنمية المستدامة، لكونه يسهم في تأكيد الذّاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للمجتمع، ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية؛
- تأمين مشاركة كاملة وفعّالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكّن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

المبحث الثالث: استدامة السياسة المالية للدولة:

اكتسبت السياسة المالية ودورها في استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي أهمية كبيرة في حقبة ما بعد الأزمة المالية العالمية. فقد أدت الأزمة السابقة إلى عدم استدامة السياسة المالية نسبيا لدى الكثير من دول العالم نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على الايرادات العامة.

إن قضية استدامة السياسة المالية أو استدامة الدين العام للدولة يكمن في التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها. ذلك أن إفراط الحـــكومات في الإنفاق العام الذي يسبب النمو في الدين العام سيصيح عبئا على المالية العامة للدولة في المستقبل، ومـــن ثم ستتحمل الأجيال القادمة الجانب الأكبر من أعبائه، ما يؤثر سلبا في مستويات رفاهيتهم نتيجة تحمل أعباء لم يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بها، بل ربما لم يستفيدوا منها أساسا، وذلك حينما تذهب منفعة هذا الانفاق بالكامل إلى الجيل الحالي.

وما تجدر الاشارة إليه، أن العجز المالي ليس ضارا دائما، بل إنه في كثير من الأحيان يصبح ضرورة مثل العجز الذي تحققه الدولة كي ترفع به معدلات التوظيف وتقاوم ارتفاع معدلات البطالة؛ حيث يصبح العجز، ومن ثم الدين العام للدولة من أدوات صناعة الرفاهية في المجتمع وتحسين مستوياتها. من ناحية أخرى إذا كان الإنفاق العام للحكومة في جانب كبير منه يمثل إنفاقا استثماريا لإنشاء مشاريع تنموية تسهم في رفع معدل النمو

Remove Watermark Now

المستقبلي للاقتصاد، أو أن الحكومة تقوم بالإنفاق على الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد كي ترفع من مستويات الكفاءة التي يتمتع بها، فإن الدين الحالي سيكون له قيمة مستقبلية للأجيال القادمة، ومن ثم فإن التكلفة التي ستتحملها الأجيال القادمة ستقابلها أيضا منفعة تعود عليها من هذا الإنفاق، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين يعتمد إذن على السبيل الذي تم استخدامه فيه.

والاستدامة المالية للدولة يجب أن يستوفي الاقتصاد بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى، حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية إيراداتها العامة، وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزا في الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. فالدين قد يكون غير مستدام على المدى القصير إذا كانت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الاقتصاديات الكبيرة؛ حيث قد تضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداما على المدى الطويل، والعكس. وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل. كذلك تعتمد الاستدامة على هيكل ملكية الدين من حيث كونه دين محلي أو دين خارجي؛ حيث غالبا ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني.

pdfelement

المطلب الاول: ماهية استدامة السياسة المالية العامة:

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة المالية من الناحية النظرية إلى الاقتصادي "J.M.Keynes" سنة 1923 الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك. بالإضافة الى دراسة "E.Domer" سنة 1944 الذي قام بدراسة نمو الدين العام من خلال مقارنة معدل الفائدة على الدين العمومي ومعدل نمو الانتاج الكلي.[1]

أما من الدراسات الحديثة الخاصة بالاستدامة المالية باستخدام الأدوات الكمية كانت بمساهمة كل من Hamilton و Flavin سنة 1986 ؛ حيث تناولت السلاسل الزمنية للدين العام والناتج في و.م.أ، بالإضافة إلى دراسة Wilcox سنة 1989 . وتم التوصل أن الشرط الأساسي للقدرة على استدامة السياسة

[1] George Kopits, **Restoring Public Debt Sustainability**, Oxford university press, UK, 2013, p.34

Remove Watermark Now

المالية هو أن تكون نسبة الدين الجاري على الناتج PIB هي متعادلة مع مجموع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة.[1]

تعريف استدامة السياسة المالية:

أن مصطلح الاستدامة السياسة المالية العامة هو أحد المصطلحات الحديثة المستخدمة في السياسات المالية، وله العديد من المرادفات منها "**استدامة المالية العامة**"، "**استدامة الدين العام**"، "**الاقتدار المالي**"

وأنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح، ولكن يمكن تعريفها بأنها الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيراد الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر لإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية.[2]

من الناحية النظرية يقصد استدامة السياسة المالية أو باستدامة الدين العام أن سياسات الإنفاق والاستدانة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة دينها أوإعلان إفلاسها. ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون.[3]

البعض الآخر يعرف استدامة الدين بأنه قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة وبدون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها، أو دون أن تلجأ إلى التوقف عن خدمة دينها، ومن ثم تراكم المتأخرات عليها من مدفوعات خدمة الدين، بشرط ألا يترتب على ذلك تقييد النمو فيها.[4]

الاستدامة المالية تعني أن الموارد المتاحة حاليا للدولة تكفي ليس فقط لسداد احتياجات خدمة دينها العام فقط، وإنما أيضا لتدبير التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات الاستثمار والنمو، وإلا قد تضطر الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب فيها على النحو الذي يؤثر سلبا في قرارات الاستثمار لقطاع الأعمال الخاص ومن ثم النمو. [5]

---

[1] Alfred Greiner, Bettina Fincke, **Public Debt, Sustainability and Economic Growth**, Theory and Empirics, Springer, London, 2015, p. 05

[2] Alfred Greiner, Bettina Fincke, **Public Debt, Sustainability and Economic Growth**, Theory and Empirics, Springer, London, 2015, p.

[3] محمود حامد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017، ص 179.

[4] كمال أمين الوصّال، **البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة 1، قطر، 2018، ص 07.

[5] Thomassis Kazanoz , Dimitris Papogeorgiou, **Fiscal Policy Rules and Debt Sustainability In Greece after The Entry In Euro zone**, the 3rd International Conference: Quantitative and Qualitative Methodologies In The Economics and Administrative Sciences (Q.M.E.A.S), Greece , 23-24 May 2013, p.232

Remove Watermark Now

وتعتمد الاستدامة المالية على الوضع القائم وتوقعات الإنفاق والإيراد المستقبلية طويلة الأجل. ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات.

ويرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح آخر يسمى الفجوة المالية، والتي تعرف بأنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية.[1]

الاستدامة المالية هي القدرة على خدمة الدين في الاجلين المتوسط والطويل دون حدوث ضغوط على المالية العامة، والاضطرار إلى تخفيض الانفاق العام.[2] وللحفاظ على الاستدامة المالية يجب توفر شرطين اساسين:[3]

1. أن يكون معدل نمو الدين العام المحلي أقل أو يساوي أسعار الفائدة السائدة، الشيء الذي يؤدي إلى نمو الدين العام بمعدلات تفوق متوسط الأسعار، وهو ما يدل على السياسة المالية غير مستدامة" Fiscal Unsustainability" .
2. أن يكون هناك تناسق بين كل من معدلات الإيرادات والنفقات، لان نمو النفقات بمعدلات أكبر من معدلات نمو الايرادات لفترة زمنية نسبيا، يعني تزايد العجز واتساع الفجوة بين النفقات والإيرادات. وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس هذا الشرط :

- مؤشر الفجوة الضريبية: والذي يعبر عن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام، أي تحديد النسبة التي تزيد بها الضرائب لتثبيت الدين العام في ظل مستويات انفاق معينة؛
- مؤشر فجوة الايرادات العامة: هذا المؤشر يشمل جميع الايرادات لا يقتصر على الايرادات الضريبية فقط، والذي يعبر عن نسبة الايرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام. ويعكس هذا المؤشر طبيعة الاصلاحات اللازمة في نظام الايرادات للمحافظة على استدامة السياسة المالية.

ومن خلال التعريفات السابقة، وانطلاقا من المفاهيم التي تصب في نفس المضمون، نستطيع القول أن استدامة السياسة المالية أو استدامة الدين العام تتحقق عندما تستطيع الدولة الاستمرار في خدمة ديونها دون الحاجة إلى إعادة تغيير العلاقة بين الإنفاق و الإيرادات في المستقبل. أو قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة ومستمرة وعلى نحو واف تستطيع من خلاله الحكومة المضي في الانفاق على الخدمات العامة.

---

[1] كمال أمين الوصّال ، **البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير، مرجع سابق**، ص 08.

[2] كمال أمين الوصّال، **الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة**، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 83.

[3] نفس المرجع، ص 83-84.

Remove Watermark Now

وتسعى الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية عُجُوزاتها المالية وبشروط ميسرة. ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها. ويقود عجز الدول عن توفير التمويل اللازم لأنشطتها إلى تراجع ومستويات خدمات الرعاية الاجتماعية، والتقليص من سياسة الدعم، الشيء الذي يخلق واضطرابات سياسية واجتماعية تهدد استقرار الدولة. وتعتبر معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي أكثر العوامل المؤثرة سلبا في استمرار تمتع الدول بالاستدامة المالية. وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول ولعل أهمها معدلات الفائدة الحقيقية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقية، ومعدلات نمو النفقات والإيرادات. وتقود معدلات نمو الإنفاق الحكومي بنسب أعلى من نمو الايرادات، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع الفائدة الحقيقية في المستقبل إلى توقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وارتفاع إمكانية فقدانها لملاءتها المالية؛ حيث وتسعى الاقتصاديات إلى استمرار استدامتها المالية وذلك لما تحققه من خفض في تكاليف تمويل ديونها. وتعكس الاستدامة المالية مستوى نجاح سياسات المالية العامة وتعطي ثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البلدان التي تتمتع بها.

pdfelement

المطلب الثاني: مؤشرات استدامة المالية العامة:

تقاس قدرة الاستدامة المالية للدولة من خلال قدرتها على تمويل انفاقها الجاري من ايراداتها الذاتية، وكذلك قدرة الحكومة على ضبط انفاقها الجاري دون ان يؤدي ذلك إلى المساس بقدرتها على الإيفاء بمتطلبات واحتياجات المجتمع .

وعليه، فإن القدرة على التمويل الذاتي يجب أن تكون التزامات الحكومة ممولة عن طريق الموارد الذاتية بما ينسجم مع الخطط التنموية، من خلال تعبئة الايرادات المحلية ورفع مستوى التحصيل الضريبي.

أن ما يضمن استدامة الايرادات هو فاعلية والكفاءة الاقتصادية للمشاريع التي تفرض عليها الضرائب، واستمرار هذه المشاريع في خلق الايرادات. وهو ما يرتبط بشكل وثيق بدورة الاقتصاد الكلي، فتباطؤ نمو التجارة الخارجية يعتبر من المخاطر التي تحيط بالعائدات خاصة بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد.

أما القدرة على ضبط الانفاق واستدامته فهو الانفاق الذي يوجه لمواضع يمكن أن تخلق ايرادات محلية في المستقبل، فتبني الدولة لسياسات معينة قد تجعل الإنفاق فيه غير مجدي، مثل تبني سياسة التوظيف في القطاع

Remove Watermark Now

العام سيجعل نفقات التسيير مرتفعة، وهو ما يستنزف الوفرات التي تحققها الحكومة في جانب الايرادات. لذلك على الدولة توجيه الانفاق إلى القطاع الخاص وجعله المشغّل الرئيسي للعمالة في الاقتصاد، أي الانفاق على اصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد.

كما أن نمو الإنفاق بوتيرة مُتسارعة لا يتلاءم مع نمو الموارد المتاحة يزيد من فرص تراكم مستحقات، وهذا ما يشكل بدوره الخطر الحقيقي على استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، فما يُستحق على الحكومة من نفقات تشغيلية وتحويلية يتجاوز وبشكل مستمر المخصصات والاعتمادات المدرجة في الموازنة. وبالتالي انتقال الأثر السلبي إلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

من أكثر المؤشرات استخداما لقياس استدامة الدين هي نسبة الدين (أو القيمة الحالية له) إلى الناتج وإلى الصادرات وإلى الإيرادات العامة، كما قد يتم قياس هذه المؤشرات من خلال قياس نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج والصادرات والإيرادات العامة، ويفترض من الناحية النظرية أن تؤدي مثل هذه المؤشرات إلى الربط بين الدين والقدرة على سداد الالتزامات الناجمة عنه. فعلى سبيل المثال فإن نسبة الدين إلى الصادرات تشير إلى مدى وفرة إيرادات النقد الأجنبي للاقتصاد، وهو مقياس ربما يكون مهما عندما يتعلق الأمر باستدامة الدين الخارجي للدولة المقوم بالعملات الأجنبية، كما قد يستخدم مؤشر نسبة الدين إلى الإيرادات العامة، الذي يربط عبء الدين بمدى وفرة الموارد المحلية للدولة لخدمة دينها العام، وهو أكثر مناسبة لحالة الدين المحلي، أما نسبة الدين إلى الناتج فهو مقياس يربط عبء الدين بمقياس أوسع لقدرة الاقتصاد على توليد الدخل اللازمة لخدمة الدين بشكل عام.

وسنتناول مؤشرات قياس استدامة المالية العامة للدولة فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات قابلية التأثر:[1]

تقيس هذه المؤشرات قابلية تأثر القطاع المالي نتيجة للأزمات النقدية، ويتعلق الامر بتحليل مراقبة المتغيرات التي قد تعرّض استدامة الدين للخطر، وهذه المؤشرات هي:

[1] Sustainability Indicators, at: **http://www.development-finance.org/fr/a-propos-de-dfi.html,** 03/03/2016

Remove Watermark Now

- **مؤشرات الدين:** ومن جملتها مواعد استحقاق الديون، الجداول الزمنية للسداد، الحساسية تجاه أسعار الفائدة وتكوين الدين بالعملة الأجنبية؛ حيث أن العلاقات المتواجدة بين الدين الخارجي والتصدير والناتج المحلي الإجمالي مؤشرات مفيدة لتقييم تطور الدين والقدرة على السداد.
- **مؤشر الدين بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي:** ويقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط
- الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين الداخلي. حيث أن هذا المؤشر يُعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يُظهر قدرة الحكومة على السّداد.
- **مؤشرات كفاءة الاحتياطات:** يقيس قدرة الدولة تفادي أزمات السيولة؛ حيث أن العلاقة المتواجدة بين الاحتياطيات والديون القصيرة الأجل عنصر أساسي لتقييم قابلية تأثر الدول التي تنشط في الاسواق المالية.
- **رصيد الدين إلى إيرادات الميزانية المحلية:** يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد .
- **خدمة الدين إلى إيرادات الميزانية المحلية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية.
- **القيمة الحالية للدين على لإيرادات الميزانية المحلية:** يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.
- **الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي:** يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضا بالإمكانيات متوفرة لتسديد النفقات غير المنتجة.
- **الفوائد على دخل الموازنة المحلية:** يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في دولة.
- **الدين الخارجي على الصادرات:** يقيس هذا المؤشر مستوى الدين الخارجي كنسبة مؤوية من الصادرات وتُظهر القدرة على توفير العملات.

وما تجدر الاشارة اليه، أن هذه المؤشرات ليست ثابتة ولذلك من المهم ملاحظة تطورها من فترة لأخرى مرفقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: مؤشرات الدعم المستديم: [1]

تم تطوير مؤشرات الاستدامة المالية على النماذج التي تعتبر هذه العلاقة المتواجدة بين التدفقات والاحتياطيات المالية؛ حيث أن التناسب المتواجد بين الموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى وبين دفع الفوائد من جهة ثالثة في المؤشر التالي :

$$D_{t+1} = D_t\,(1 + r_t) + BP_t$$

حيث:

- $\mathbf{D_t}$: الدين العام في الفترة **t**؛
- $\mathbf{r_t}$: سعر الفائدة على الدين؛
- $\mathbf{BP_t}$: الموازنة المالية الاولية.

من خلال هذه النسبة ينشأ الشرط الرئيسي للاستدامة وهو يحدد علاقة ملائمة بين متغيرات الاقتصاد، أي بين نمو الدين العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي وفقا لسعر فائدة معيّن.

وهناك مؤشرات اخرى نوردها في ما يلي:

أولا: مؤشر المتانة الضريبية: [2]

يقيس هذا مؤشر الفجوة الضريبية بين العبء الضريبي القائم والعبء الضريبي "المستدام" بالشكل التالي:

$$t_n^* - t = \frac{\sum_n g}{n} + (r - q)d^* - n$$

حيث:

- $\mathbf{t_n^*}$: هو العبء الضريبي الذي يؤدي فترة n سنوات إلى استقرار نسبة الدين d* إلى الناتج المحلي الإجمالي ؛
- **r**: هو سعر الفائدة؛
- **q**: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؛
- **g**: هو النفقات.

[1] Sustainability Indicators, at: , **op.cit**.

[2] Idem.

Remove Watermark Now

وعليه، فإن هذا المؤشر يدل على مستوى العبء الضريبي المطلوب لتثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث إذا كانت النسبة سلبية يدل المؤشر على أن العبء الضريبي على الاقتصاد منخفض للغاية ولا يستطيع تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجماليPIB.

ثانيا: مؤشر بويتر "Buiter " : [1]

يسعى هذا المؤشر إلى قياس الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة والرصيد الأولي الفعلي؛ حيث تم تحديد شرط الاستدامة بناء على مفهوم القيمة الصافية للملكية وهو أوسع من نفس المفهوم في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعرّف مؤشر "**بويتر**" هذه الفجوة كما يلي:[2]

$$b^* - \mathrm{b_t} = (r - q)w_t - b_\mathrm{t}$$

حيث أن:

- **b***: هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المستدام ؛
- $\mathbf{b_t}$: هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- **r**: سعر الفائدة؛
- **q**: هو معدل نمو الناتج الاجمالي؛
- $\mathbf{W_t}$: هو قيمة الملكية الصافية للحكومة كنسبة الناتج المحلي الاجمالي.

تدل القيمة الموجبة للمؤشر على أن الموازنة الأولية الحالية منخفضة للغاية ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة إلى الناتج لمحلي الإجمالي (PIB). فحسب هذا المؤشر تعتبر السياسة الضريبية مستدامة إذا أدّتْ إلى الحفاظ على ثبات الملكية الصافية للحكومة .

فيما يخص الملكية الصافية للحكومة فإن الأصول المالية لا تضم رأس المال الحقيقي فقط، بل يجب تتضمن كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب (المستقبلية) بما فيها الأقساط المخصصة للضمان الاجتماعي(إضافة إلى العناصر الاخرى التي يصعب إحصاؤها). أما الخصوم فيجب عليها ألا تقتصر على تضمن

[1] Sustainability Indicators, **Op.cit**.
[2] Buiter, Willem H, "**A Guide to Public Sector Debt and Deficits", Economic Policy**, at sit : www.fmi.org/publications , 04/04/2016.

Remove Watermark Now

الدين العام المباشر فقط، بل تضم كذلك القيمة الحالية للمخصصات المستقبلية للضمان الاجتماعي وغيرها من الخصوم الطارئة التي يصعب إحصاؤها.

pdfelement

Remove Watermark Now

خلاصة الفصل:

إن خلاصة ما يمكن قوله بعد تعرضنا لدراسة مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي بالتفصيل؛ حيث تبين تعدد المراحل التي مر بها هذا المفهوم من النمو إلى النمو والتوزيع العادل إلى الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى المؤسساتية. فالتنمية المستدامة هي مشروع انساني قبل أن يكون مشروع اقتصادي، يقوم على مبادئ القيم و الأخلاق، يرسخ حقوق الانسان للعيش في نظام بيئي سليم، في ظل نظام سياسي تسوده الديموقراطية والحرية.

أن ما سبق يتعارض مع النظام الاقتصادي السائد، وهو اقتصاد السوق الذي يقوم على تعظيم الربح واستنزاف الموارد الطبيعية. الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في ميكانيزمات هذا النظام.

كما تم عرض أبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات التي تقيس مدي تحققها. وحاولنا ربطها بالسياسة المالية وهي محور دراستنا، توصلنا إلى أن هذه الاخيرة لم تعد تهدف لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي للدولة فحسب، بل أبعد من، اصبحت تهدف إلى استدامة المالية العامة للاقتصاد من خلال استدامة الايرادات و النفقات.

فاستدامة الايرادات هو قدرة الاقتصاد على ضمان ايرادات مستمرة وذاتية، أما استدامة النفقات فهو الانفاق المجدي اقتصاديا والذي يوجه لمواضع يمكن ان تخلق في المستقبل ايرادات مستمرة . وعليه، كل إنفاق مجدي ومستدام يخلق ايرادات مستقبلية مستدامة في ظل الموارد المتاحة للمجتمع.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفصل الرابع

دراسة قياسية للآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في الجزائر

pdfelement

Remove Watermark Now

تمهيـد:

لقد شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة إصلاحات مما جعلها تحظى بجانب من الاهتمام من صانعي القرار، وتتمثل في الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ سنة 1989، والتي كانت تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، بهدف إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية .إن الإصلاحات السابقة تقوم على مبدأ تخفيض النفقات والعجز المسجل في الميزانية عن طريق تقليص التوظيف، تجميد الأجور، رفع الدعم، تقليص التحويلات الحكومية والرفع في حصيلة الضرائب، الشيء الذي كان له تأثيرات وخيمة على المستوى المعيشي للمجتمع، وهو ما يتعارض مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

طالما دار النقاش في الطروحات النظرية والقياسية حول مدى فاعلية السياسة المالية، ودورها في تحفز النمو الاقتصادي. غير أن التحولات الاقتصادية في السنوات الأخيرة مكّن للسياسة المالية أهمية ضمن التوجهات الاقتصادية للدول، خاصة المعتمدة على المصادر النفطية في تعبئة مواردها؛ حيث تعد السياسة المالية القناة الرئيسية الناقلة لأثر التذبذب السعري للنفط في الاقتصاد الكلي، من خلال تذبذب إيراداتها الأمر الذي يؤثر على الإنفاق العام. ليمتد هذا الأثر إلى من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية.

ومنه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة اتجاهات السياسة المالية التوسعية في الجزائر خلال البرامج التنموية للتحفيز المالي. وكذا من الناحية القياسية سيتم تناول صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي؛ حيث سيتم التحليل باستعمال بعض اختبارات الاقتصاد القياسي مثل اختبارات جذور الوحدة لقياس الاستقرارية، اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، إلى جانب استخدام كل من دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: اتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؛**
- **المبحث الأول: الإطار النظري للمنهج المستخدم؛**
- **المبحث الثاني: التعريف بالمعطيات وبناء النماذج الدراسة.**

pdfelement

Remove Watermark Now

المبحث الأول: اتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

لقد تمّ طرح في السنوات الأخيرة قضية الإصلاح ودفع وتيرة التنمية في الجزائر، وهذا من خلال العديد من البرامج في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وخاصة ما ارتبط بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تخصيص مبالغ معتبرة لتمويلها قصد الإنعاش الاقتصادي، وما ساعد على ذلك ارتفاع عائدات البترول، بهدف تحقيق معدلات نمو مقبولة وامتصاص التكاليف الاجتماعية التي خلّفتها برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات عن طريق تعزيز الطلب الكلي واستثمار الأموال العامة في البنية التحتية.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، وفي ظل تحسن أسعار البترول التي سجلت أعلى مستوياتها على مدار تاريخ أسعار البترول؛ حيث بلغت 147 دولار أمريكي في شهر جويلية من سنة 2008، تم انتهاج سياسات مالية توسعية من خلال إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الذي خصص له ما قدره 7مليار دولار. كما تم بعث البرنامج الثاني التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، بمبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2005-2009. ليليه البرنامج الخماسي 2010 2014 الذي يعدُ أكبر برنامج تنموي منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار أمريكي.

pdfelement

إن فلسفة البرامج السابقة مرتكزة على النظرية الكنزية، التي ترى أن تحفيز النشاط الاقتصادي ينطلق من خلال دفع الطلب الكلي الفعّال، ويكون ذلك بطبيعة لحال عن طريق ضخ النفقات للاقتصاد، الشيء الذي سيتولد عنه زيادة في مستويات العرض الكلي، زيادة في حجم التشغيل، الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبصفة عامة تحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: نظرة عامة عن البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014:

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية. كما يُعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

Remove Watermark Now

وقد تمحورت أهم أهداف البرنامج فيما يلي:[1]

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق النائية؛
- إنشاء فرص عمل جديدة على المستوى النحلي؛
- تنشيط المناطق الريفية والحد من الفجوة الحاصلة بينها وبين المناطق الحضرية؛
- الحد من الفقر.

إن توزيع المبالغ المرصودة لكل برنامج حسب القطاعات الاقتصادية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

(الوحدة مليار د.ج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة	10.3	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	-	0 .525	100

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09، الشلف، ص46.

pdfelement

جاء قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية في صدارة ترتيب القطاعات الاقتصادية بمبلغ 210.5 مليار دينار، بنسبة 40.1 % من اجمالي المبلغ. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع يحتاج إلى كثافة عالية من عناصر الإنتاج الهيكلية والقاعدية، فهو المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد والمشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعّالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] Hamid A.TEMMAR, **L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement,** office des publications universitaires, Tome 1, 2015, Alger, P 209-221.

Remove Watermark Now

الجدول (4-2): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار د.ج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	02
صندوق ترقية المنافسة	0.3	01	0.7	.	02
المجموع	6.30	11.30	13.7	15.2	46.50

المصدر: كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص204.

من الجدول أعلاه، يتبين أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، حيث قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، كما رافق ذاك استعادة الأمن عبر كافة مناطق البلاد. وتجسد هذا الإنعاش من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة: 2000-2004.

المؤشرات	التشغيل	البطالة	الفقر	التضخم	الرقم القياسي للأسعار	ميزان المدفوعات	الديون الخارجية	الناتج الداخلي الخام	نصيب الفرد من الناتج داخلي الخام
الوحدة	ألف نسمة	%	%	%	2000 =100	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	دولار
2000	22.215	28.8	12.1	0.34	0.3	7.9	25.1	54.7	1801
2004	717.000	17.7	6.8	3.6	3.6	9.6	21.4	84.6	2620

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

IMF staff country report, **statistical appendix 2012**, sur: **www.imf.org** .

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المؤشرات السابقة شهدت تحسنا ملحوظا وتمّ استرجاع التوازنات اقتصادية الكلية؛ حيث سمحت معدلات النمو الاقتصادي باستحداث 717 ألف منصب شغل، وتقليص نسبة

Remove Watermark Now

الفقر، حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم 6.8 %. كما انخفضت المديونية حوالي 15%. أما الناتج الداخلي الخام فازداد بنسبة 55 % ونصيب الفرد منه فازداد بنسبة 45% . ومؤشر التضخم فقد ارتفع إلى 3.6%، وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية من أجل التنمية والزيادات في الأجور.

الجدول (4–4): تطور معدل النمو الوطني للفترة 2000–2004.

السنوات / المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الوطني (%)	2.2	2.1	4.7	6.8	5.2
إيرادات المحروقات (مليار	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

IMF staff country report, **statistical appendix 2012**, sur: **www.imf.org** .

من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي شهد تحسنا ملحوظا والمقدر بالمتوسط 4.2% سنويا، وكان أعلى معدل سنة 2003 بـ 6.8%. كما شهدت إيرادات المحروقات ارتفاعا بسبب ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 –2009:

ركّزت الحكومة في هذه الفترة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي؛ حيث قدّرت تكلفة 4200 مليار دينار جزائري. ويكمن عرضه كما يلي:[1]

جدول رقم (4–5): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009.

البرامج	القيمة (مليار د.ج)	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تظؤير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	1.7

Source: **Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009,** Avril 2005, P. 21-25

[1] Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009**, Op.cit**, P. 18 -19

Remove Watermark Now

نتائج برنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

الجدول (4-6): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2005-2009.

البيانات	الوحدة	2001-2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الوطني	(%)	4.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.5
الناتج الداخلي الخام	مليار	70.1	103.1	117,29	134.16	170.27	139.52
نصيب الفرد من الناتج	دولار	2090	3133	3503	3940	4915	3959

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

IMF staff country report, **statistical appendix 2016**, sur: **www.imf.org** .

من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل النمو قدر بالمتوسط من 2005-2009 حولي 03 % مقارنة بـ4.2% للفترة السابقة، أما الناتج الداخلي الخام فقد سجل تحسنا، وقدر في المتوسط بـ 128 مليار دولار خلال الفترة مقارنة بـ 70 مليار دولار للفترة السابقة، في حين أن نصيب الفرد من الناتج شهد كذلك تحسنا من 2005-2008 لينخفض سنة 2009 ويقدر بالمتوسط 3890 دولار خلال الفترة مقارنة بـ 2009 للفترة السابقة.

كما أن، القوة العاملة في الجزائر تمثل 40 % من مجموع السكان بزيادة سنوية 3.6 %، فرغم الجهود الكبيرة التي بذلت أو الملتزم بها باستحداث 02 مليون منصب عمل خلال الخماسي 2004-2009، إلا أن مشكل البطالة مازال يشكل أهم مؤشرات الفقر وهذا بالنظر إلى الخصائص التي تميز البطالة في الجزائر؛ حيث بلغ معدل البطالة في سنة 2004 بـ17.7% و15.2% في 2005، أما في 2009 فقد قدّر بـ 10.5%.[1]

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

لقد خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس 2014/2010 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار (21.214 مليار دج)، [2] والذي يساوي حوالي نصف ما خصصته دول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان من أزمتها. في الواقع، إن الجزائر لم يسبق لها أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي؛ حيث كانت الظروف ملائمة لهذا الالتزام للسلطات العمومية من أجل تسريع إنجاز

[1] عساس إيمان، **إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2011-2012، ص 163.

[2] Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009, **Op.cit**, p. 26

Remove Watermark Now

مشاريع اجتماعية واقتصادية مُهيكلة، وذلك بتسيير مداخيل المحروقات التي تتراوح في حدود 55 مليار دولار سنويا، والتحكم في التضخم بين 3-4 % سنويا، أما نسبة النمو بين 4-5% سنويا.

ويشمل البرنامج شقين اثنين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار أي ما يعادل 9.700 مليار دج؛
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 11.534 مليار دج.

وبما أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الإنتاجية التي تولد الثروة والإنتاج، ولتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية، التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف قدرات الأفراد. يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 10000 مليار دج نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، أي أكثر من 40% من قيمة البرنامج.[2]

من خلال ما سبق، نلاحظ أن البرامج السابقة اهتمت بدعم البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية، ولا تُولي اهتمام حقيقي لكل من قطاع الفلاحة، الصناعة والصيد البحري، الشيء الذي يمكننا من الخروج من التبعية للقطاع النفطي. فالإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر كفيلة بأن توجه الاقتصاد إلى تحقيق الأمن الغذائي والتوجه نحو التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية.

نفس الشيء بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يعاني من مشاكل سوء التسيير وافتقاره لتكنولوجيات الحديثة. بالنسبة للتوجه نحو الطاقات المتجددة ضعيف ولم يُأخذ على محمل من الجّد، وخاصة بعد أن ضيعت الجزائر فرصة إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية بالرغم من كل المساعي الأجنبية (الطرف الألماني)، والتي فازت بها المغرب. وبالأخص كل الدراسات الحديثة التي تؤكد توجه الدول الصناعية إلى الطاقات المتجددة وسعيها للتخلي عن الطاقات التقليدية.

---

[1] Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009, **Op.cit**, p. 27-31

[2] نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2011، ص 39.

Remove Watermark Now

المطلب الثاني: السياسة المالية التوسعية في ظل برامج التحفيز المالي:

سنتناول فيما يلي أثر التوسع المالي خلال البرامج السابقة على مسار كل من النفقات والإيرادات العمومية.

الفرع الأول: أثر سياسات التحفيز المالي على مسار النفقات العمومية 2000-2014:

شهدت السياسة الانفاقية توسعا بداية من سنة 2000 مقدرة بـ 1178 مليار د.ج مقارنة بسنة 1999 حوالي 961.7 مليار د.ج، أي بزيادة 22%. في نفس الفترة تحسنت الصادرات الإجمالية من 12.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.3 مليار دولار أمريكي سنة 2000، أي بنسبة نمو سنوي قدرت بـ 73.17%، في ظل هذه الوضعية تحسنت الإيرادات النفطية بدورها من 588.3 مليار د.ج إلى 1213.2 مليار د.ج، أي تضاعفت بمعدل نمو سنوي قدر بـ 106.22 %؛ وهو الشيء الذي دفع لضخ الاقتصاد بكميات كبيرة من النفقات.[1]

والشكل التالي يبين مسار تطور النفقات خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(4-1): مسار تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2014.

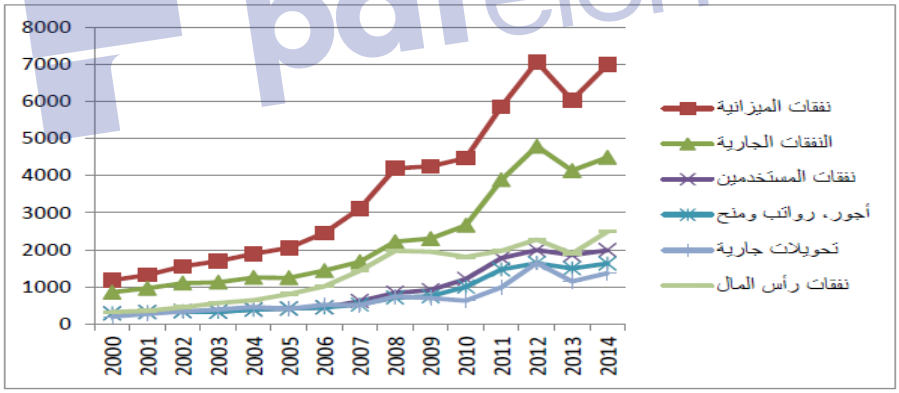

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

IMF staff country report, **statistical appendix 2016**, sur: **www.imf.org** .

[1] عساس إيمان، **مرجع سابق**، ص 171.

Remove Watermark Now

من خلال الشكل السابق، يتضح ارتفاع في مستويات نفقات التسيير، ونفس الأمر بالنسبة لنفقات رأسمال (نفقات التجهيز) التي تُحاكي نفس الاتجاه حتى ولو كانت أقل شدة. وهذا بسبب الإنفاق العمومي عبر برامج التحفيز الاقتصادي التي تعرضنا لها سابقا.

وبالنظر إلى سنة 2013 تقلصت النفقات من 7058.1مليار د.ج إلى 6024 مليار د.ج بمعدل سنوي سلبي يقدر بـ-14.65%، ويرجع ذلك إلى الصدمة الخارجية في أسواق النفط. وهو ما يعكس هشاشة قطاع المالية العامة وعدم قدرته على تجنب هذا النوع من الصدمات.

كان الهداف من البرامج السابقة هو المحافظة على مستويات النفقات الاستثمارية من أجل مواصلة تحفيز النمو. ولمعرفة ما إذا تمكنت نفقات التجهيز من دفع النمو خارج قطاع المحروقات يمكن ذلك توضيح ذلك مصفوفة الارتباط لنفقات التجهيز.

الجدول رقم (4-7): مصفوفة الارتباط لنفقات التجهيز 2000-2014.

المتغيرات	نفقات تجهيز قطاع الصناعة خارج المحروقات	نفقات تجهيز قطاع الفلاحة	نفقات تجهيز قطاع المنشآت القاعدية	نفقات تجهيز قطاع التربية والتكوين
ناتج الداخلي الخام لقطاع الفلاحة	0.052	0.494	0.784	0.640
ناتج الداخلي الخام لقطاع البناء والأشغال العمومية	-0.018	0.645	0.822	0.718
ناتج الداخلي الخام لقطاع الخدمات خارج الادارة العمومية	-0.024	0.568	0.818	0.682
ناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة خارج المحروقات	-0.012	0.628	0.825	0.707
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	0.039	0.580	0.825	0.697

المصدر: عبدلي إدريس، **فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يحي فارس -المدية، 2015-2016، ص 222.

من خلال الجدول السابق يتبين:

- قطاع الفلاحة يرتبط في علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام له بنسبة ارتباط 49.4% ؛
- نفقات التجهيز لقطاع الصناعة خارج المحروقات يرتبط في علاقة عكسية مع الناتج الداخلي الخام المخصصة له بنسبة -1.2%، مما يدل أن النفقات في هذا القطاع لم تدفع وتيرة هذا القطاع إلى الأمام؛

Remove Watermark Now

- ناتج الداخلي الخام لقطاع البناء والأشغال العمومية يرتبط بنفقات تجهيز قطاع المنشآت القاعدية، فهو ارتباط طردي وقوي بنسبة 82.2%، وعليه فإن نفقات التجهيز المخصصة لهذا القطاع لها أهمية كبيرة في نمو نشاطه،
- فيما يتعلق بالناتج الداخلي الخام لجميع القطاعات خارج المحروقات، فإن نفقات التجهيز لقطاع البنية التحتية له أثر كبير في نمو بمعامل ارتباط 82.5-%، كما أن معامل الارتباط لنفقات التجهيز المخصصة لقطاع التربية والتكوين قدر بنسبة 69.7 %، فهو يمثل أحد أهم مدخلات الإنتاج. أما ارتباط قطاع الفلاحة فكان بنسبة 58 %، في حين أن النفقات المخصصة للقطاع الصناعي فهي في علاقة ضعيفة مع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة تقدر بـ 3.9 %.

رغم علاقة الارتباط القوية السابقة بين قطاع المنشآت القاعدية والناتج الداخلي له، فهو لا يعكس جودة البنية التحتية المنجزة، والمؤشر التالي يبين ذلك:

الشكل رقم(4-2): مؤشر كفاءة البنية التحتية.

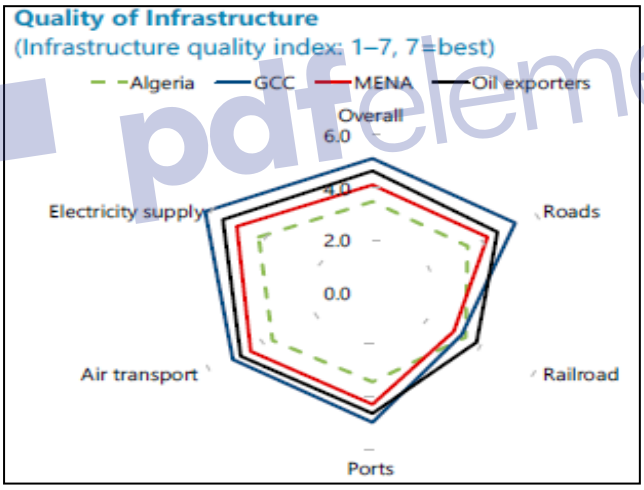

Source: IMF Country Report, **Algeria Selected Issues N° 18/169**, June2018, p.08

من خلال الشكل السابق تظهر ضعف مؤشر البنية التحتية، من خلال المؤشرات الفرعية المكونة له والمتمثلة في توفر الطرق والمنافذ، السكك الحديدية، النقل الجوي والإمداد بالكهرباء؛ حيث قدرت قيمة المؤشر ككل (Overall) 3.3 من 07. كما يظهر الشكل ضعف البنية التحتية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي GCC، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA والدول المصدر للنفط Oil Exporters.

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: أثر سياسات التحفيز المالي على مسار الإيرادات العمومية 2000-2014:

عرفت الإيرادات العمومية ارتفاعا مُتسارعا خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغت 5190.5 مليار د.ج خلال سنة 2008 منها ما قيمته 4088.6 مليار د.ج جباية بترولية. ليتم تسجيل أول انخفاض في حصيلة الإيرادات خلال سنة 2009؛ حيث بلغت 3676مليار د.ج منها ما قيمته 2412.7 مليار د.ج جباية بترولية. ويرجه هذا الانخفاض في الإيرادات العمومية إلى انخفاض الجباية البترولية بحوالي 40%.

والشكل التالي يبين مسار تطور الإيرادات العمومية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(4-3): مسار تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2014.

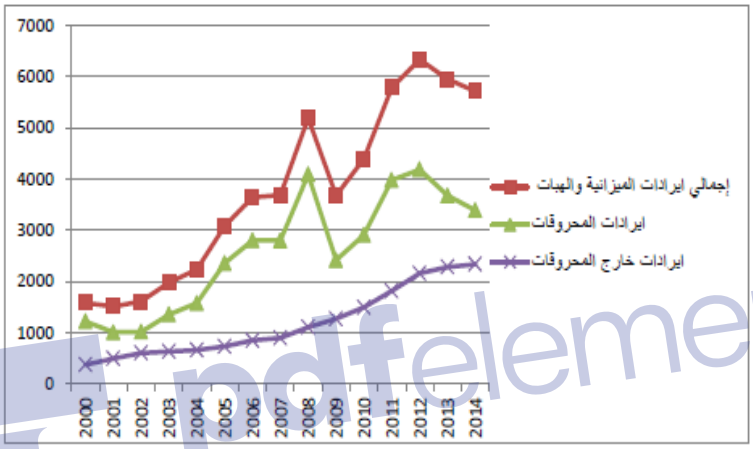

pdfelement

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

IMF staff country report, **statistical appendix 2016**, sur: **www.imf.org**.

لقد وصلت الجباية البترولية مستوى 78% من مجموع الإيرادات سنة 2008، أما الجباية العادية سرعة تطورها ضعيفة، الأمر الذي يدل على ضعف قطاع المالية، وهذا يرجع إلى عدم كفاءة الإدارة الضريبية وارتفاع الميل نحو التهرب الضريبي، ومن ثم ضعف التحصيل الضريبي. بالإضافة ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة.

وما يجدر الإشارة إليه، أنه تم استحداث صندوق ضبط الموارد سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ 400 مليار دج، وقد تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي الذي

Remove Watermark Now

صدر في 27 جوان 2000؛ حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق. الذي يعمل على استغلال الفوائض النفطية في تمويل عجز الموازنة العامة.[1]

وتمثل سنة 2009 نقطة محورية في الاقتصاد الوطني والمالية العامة بشكل خاص، حيث عاد رصيد الميزانية العامة ورصيد الخزينة العمومية إلى حالة العجز، بسبب الصدمة الخارجة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية. الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصيلة صندوق ضبط الموارد من 2288.2 إلى 400.7 مليار د.ج بين 2008 و2009. والجدول الموالي يبين تطور رصيد الميزانية وحصيلة صندوق ضبط الموارد كما يلي:

الشكل رقم(4-4): تطور رصيد الميزانية وحصيلة صندوق ضبط الموارد 2000-2014.

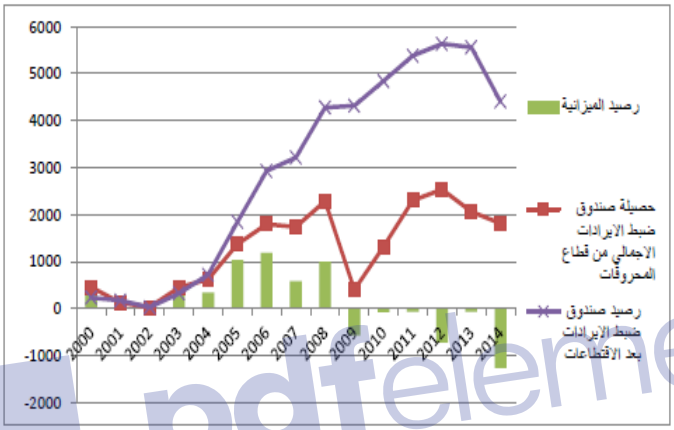

المصدر: عبدلي إدريس، **مرجع سابق**، ص 228.

من خلال الشكل السابق، يتبين أنه هناك فائض في رصيد الميزانية للفترة 2000-2008، أما باقي الفترة كان هناك عجز متواصل بلغ أقصاه 1261.2 سنة 2014 وهو ما يعادل 7.33% من إجمالي الداخلي الخام.[2] وهو ما طرح في نفس الوقت مسألة التمويل حسب ثلاثة مصادر، أولا عن طريق التمويل البنكي من خلال الإصدار النقدي، ثانيا تمويل خارج البنوك من خلال إصدار سندات الخزينة أو استعمال صندوق ضبط الموارد، ثالثا عن طريق التمويل الخارجي (قروض خارجية).

[1] عساس إيمان، بوسالم أبوبكر، **الجزائر بين أزمة انخفاض أسعار البترول الحالية وزيادة توجه العالم نحو الطاقة المتجددة**، ملتقى وطني حول: العلاقة الجدلية بين الطاقة والتنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 24- 25 فيفري 2015 ، ص 354.

[2] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

المطلب الثالث: تدابير السياسة المالية في ظل الأزمة النفطية الثانية 2015-2016:

عرفت أسعار البترول تراجعات حادة، فقد بلغت سنة 2014 ب 52 دولار، لينخفض 44دولار إلى بداية سنة 2015، لتتهاوى الأسعار إلى 30 دولار مع بداية 2016. أين عرفت مؤشرات السياسات المالية تراجعات شديدة.

إن الوضع المشار إليه سابقا كان نتيجة لازمة 2008، أين عرف الاقتصاد العالمي أسوء مؤشرات الركود منذ أزمة 1929؛ حيث انخفض معدل النّمو في الدول المتقدمة من 0.5% سنة 2008 إلى-2.4% سنة 2009، ونفس الأمر في اقتصاديات الدول الناشئة انخفض معدل النمو من 6.1% إلى 2.4%، وارتفاع معدلات البطالة. الشيء الذي أدى إلى تراجع معدلات نمو الطلب على البترول من 1.2% سنة 2007 إلى -0.3% و-1.6% سنة 2008 و2009 على التوالي.[1] وعلى الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي إلا أنه شهد تراجعات انكماشية سنة 2013، وخاصة مع تمسك منظمة أوبك لحصتها في السوق على حساب انخفاض الأسعار، وحدوث فائض في العرض. فدول أوبك ملزمة بسقف الإنتاج وهو 30 مليون برميل نفط يوميا، والإحصائيات تشير إلى أن هناك أكثر من 02 مليون برميل نفط فائض في سوق النفط.[2] كما أن فائض العرض تطور نتيجة استغناء الولايات المتحدة عن استيراد النفط من نيجيريا بعد أن كانت تستورد أكثر من 400 ألف برميل نفط يوميا، والآن وأصبحت نيجيريا تتوجه كغيرها من دول منظمة الأوبك إلى الأسواق الآسيوية لتتنافس بين بعضها البعض على نفس الأسواق. زيادة على ذلك المستخرج من النفط الصخري؛ حيث ارتفعت معدلات إنتاجه بقوة في السنوات الأخيرة خاصة في الولايات المتحدة وكندا والذي يقدر حجمه 03 مليون برميل يوميا والذي أصبح منافسا للنفط التقليدي. بالإضافة إلى عودة النفط الليبي والإيراني إلى الأسواق العالمية.[3] كلها أسباب جعلت الأسعار في مستويات متدنية.

والشكلين التاليين يبين تطور وتطاير الأسعار والمعروض من النفط كما يلي:

pdfelement

[1] عساس إيمان، بوسالم أبوبكر ، **مرجع سابق** ، ص355.

[2] Opec, **The 16th conferance in venne**, nov/dec 2014, at: www.opec.org, 22/01/2015.

[3] عساس إيمان، بوسالم أبو بكر، **نفس المرجع**، ص 355.

الشكل رقم(4–5): تطور الأسعار والمعروض من النفط

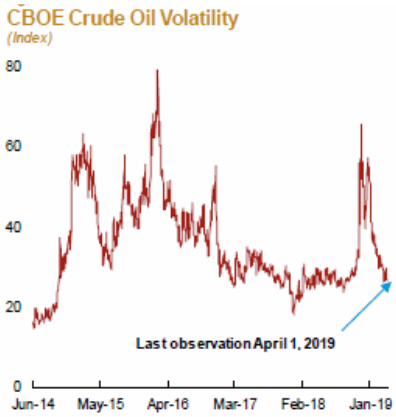

Source: IMF, **Regional Economic Outlook** April 2019, p.07

الشكل رقم(4–6) تطاير أسعار النفط الخام .

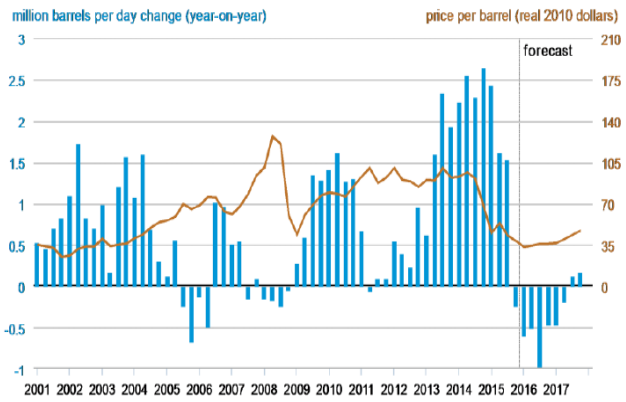

Source: OPEC, **World Oil Outlook**, 2016, p.97

من خلال الشكل السابق تظهر العلاقة العكسية بين المعروض من النفط والأسعار، وعليه فإن أسباب تراجع الأسعار زيادة المعروض، وهو ما يظهر جليا خلال 2015 و2016 وصل إلى حدود 30مليار دولار .

في ظل المؤشرات السابقة شهدت المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة انهيار، وانخفاض في صندوق ضبط الموارد بعد أن كانت قيمته 5563.5مليار دينار في جوان 2014 انخفض إلى 3441.4 في جوان 2015، أي انخفاض بـ33% في ظرف 12 شهر. بالإضافة إلى أن التراجعات في مستويات النفط أثرت سلبا على ميزان المدفوعات، والذي قدر بـ –14.39 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2015، بعد أن كانت –1.32 مليار دولار نفس الفترة من 2014. كما أن العجز في ميزان المدفوعات أثر سلبا احتياطات الصرف، حيث انخفضت هذه الأخيرة من 193.269 مليار دولار شهر جوان 2014 إلى 178.9 مليار دولار شهر ديسمبر من نفس السنة، إلى 159.027 مليار دولار نهاية شهر جوان 2015.[1]

وحسب دراسة صندوق النقد الدولي لسنة 2015 فإن عدد السنوات التي تنضب فيها الاحتياطات المالية للدولة هي ستة (06) سنوات، أي كان السعر المتوقع لخام البرنت 65 دولار.[2]

[1] **آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2015**، على الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0515pa.pdf , 22/03/2019

[2] نفس المرجع.

Remove Watermark Now

في ظل الأوضاع السابقة جاء قانون المالية لسنة 2016 في ظرف استثنائي، تطلب إعداده أخذ بعين الاعتبار الأوضاع المالية الاستعجالية بفعل ترجع أسعار البترول، من خلال برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019، وقد جاء هذا القانون من اجل تعميق الاستغلال الأمثل للموارد وترشيد الأنفاق. عن طريق ما يلي:[1]

- التوجه الهادف نحو الاستغلال الأمثل للموارد؛
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي؛
- ترشيد نفقات التسيير والرفع من نجاعة الاقتصاد العمومي؛
- تعزيز الموارد المالية للدولة مع تجنب زيادة العبء الضريبي؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الموارد المادية والبشرية؛
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.

وما يجدر الإشارة إليه، أن ما سبق ذكره عبارة عن مقترحات نظرية لا يمكن تحقيقها في ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة.

بقصد الرفع في الجباية العادية قامت الحكومة بحزمة من الإجراءات خلال قانون المالية 2016 نذكرها فيما يلي:[2]

- الرّفع من الدعم عن الموارد الطاقوية (البنزين الممتاز والعادي والخالي من الرصاص)؛
- الرّفع من الرسم على القيمة المضافة من 07% إلى 17% على بيع المازوت واستهلاك الغاز الطبيعي؛
- زيادة في قسيمة السيارات بين 14% و16% حسب نوع السيارة وعمرها؛
- إخضاع جواز السفر لرسم قدره ما بين 6000-12000 د.ج؛
- فيما يخص أملاك الدولة تم إقرار إتاوة سنوية قدرها 100000د.ج لاستغلال المرجان، وإتاوات بنسب مختلفة على المنتوجات الغابية؛
- الرفع من الحقوق الجمركية لبعض المنتوجات؛
- ومن القرارات التي أثارت جدلا تلك الخاصة بفتح الرأسمال الاجتماعي لفائدة "**المساهمة الوطنية المقيمة**" والاحتفاظ بـ 34% من مجموع الأسهم أو الحصص الاجتماعية (المادة 62)،كما أن شراء الأسهم المتبقية يرفع أمام مجلس مساهمات الدولة للدراسة ويكون ذلك بعد خمس سنوات. كما تخول المادة 67 لوزير المالية

[1] المجلس الشعبي الوطني، التقرير التمهيدي عن مشروع المالية 2016، دورة خريف 2015، ص 09.
[2] قانون المالية 2016، ص 03-23.

أن يجمد أو يلغي الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات العمومية من أجل التسوية الضرورية في حالة خلل التوازنات العامة.كما تم تقليص نفقات التجهيز في سنة 2016 حيث قدرت بـ3176.9مليار د.ج بعد أن كانت 3781.5 مليار د.ج سنة 2015، أي انكمشت بحوالي16%. والشكل التالي يبين التغير في نفقات التجهيز بين 2015-2017:

الشكل (4_7): نسب التغير في نفقات التجهيز بين 2015-2017.

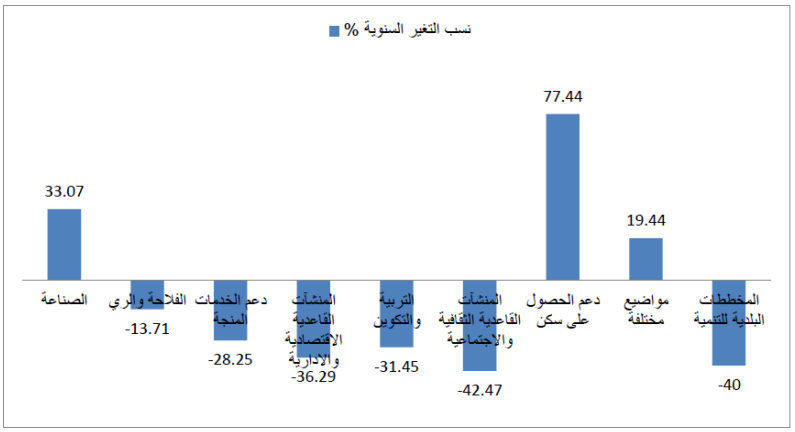

المصدر: عبدلي إدريس، **مرجع سابق**، ص 243.

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن ميزانية التجهيز لكل القطاعات انخفضت، ماعدا قطاع السكن والصناعة وقطاع الصناعة؛ حيث قدرت نسبة الزيادة في القطاعين بـ 77% و 44 % على التوالي. أما باقي القطاعات شهدت انكماش في النفقات، خاصة قطاع المنشآت القاعدية انخفض بـ 42% .كما أن التخلي عن البرنامج التكميلي لفائدة الولايات في قانون المالية 2016 كمش نفقات مخططات البلدية بنسبة 40%.

Remove Watermark Now

المبحث الثاني: الإطار النظري للمنهج المستخدم:

إن الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يُعنى بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلا كميّا؛ حيث يعتمد على قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها في دمج النظرية الاقتصادية مع الأساليب الرياضية والإحصائية في نموذج متكامل. حيث سمحت تطور هذه النماذج بتقييم فاعلية السياسات الاقتصادية المنتهجة، ومعالجة اختلالاتها عن طريق عملية المحاكاة، ودراسة ديناميكيتها من أجل التحليل والتنبؤ.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد القياسي:

يعد علم الاقتصاد القياسي علما حديثا نسبيا إذا ما قورن بالعلوم الاقتصادية الأخرى، واستخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل **باول كيومبا** "Pawel Ciompa" سنة 1910 والاقتصادي النرويجي **فريش**"R.Frisch" سنة1929. والذي ساهم بدوره في تأسيس الجمعية الدولية للاقتصاد القياسي" International Econometrics Association" سنة 1930 مع أهم المنظرين في علم الاقتصاد مثل **شولتز** "H.Schultz" وستون "R.Stone" و مور" H.More". لينال بعد ذلك أول جائزة نوبل في الاقتصاد رفقة الاقتصادي الهولندي **جان تمبرقن** "J.Tinbergen" سنة 1969 لأبحاثهما المتعلقة بعلم الاقتصاد القياسي؛ حيث تم تحليل النشاط الاقتصادي بتطبيق أسلوب النماذج الديناميكية.

وشهد تطبيق مبادئ الاقتصاد القياسي بعد الحرب العالمية الثانية انتشارا كبيرا، وأخذت أنشطة هذا العلم تتوسع لتشمل تقدير معلمات نماذج اقتصادية مؤلفة من عدة معادلات. ومنذ ذلك التاريخ والاقتصاد القياسي يستخدم كأداة فعّالة في حل المشكلات الاقتصادية وفي عمليات التخطيط والتنبؤ الاقتصادي. غير أن تطبيق مبادئ هذا العلم في البلدان النامية عرف تأخرا حتى أواخر القرن الماضي.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي:

يقوم الاقتصاد القياسي على الاستعانة أولا بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها وأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، ومن ثم يستعين بالاقتصاد الرياضي لتوصيف العلاقات القائمة بين المتغيرات في شكل رموز ومعادلات، وأخيرا يستعين بعلم الإحصاء فيستفيد منه في تطوير واستنباط طرق القياس لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفروض ومن ثم الوصول إلى النتائج الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالمشكلة المدروسة.

Remove Watermark Now

وعليه، هناك العديد من التعاريف نورد بعضها فيما يلي:

- إن نظرية الاقتصاد القياسي التي ترتكز على استخدام الأساليب الرياضية بغية التقدير أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية من أجل الوصول إلى بناء قرار قائم على أسس علمية.[1]
- الاقتصاد القياسي هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض ، وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية. [2]
- الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمّي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها في شكل علاقات رياضية (معادلات و دوال....)، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية.[3]
- الاقتصاد القياسي هو علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء التي تعني بتحليل الظواهر الاقتصادية.[4]
- الاقتصاد القياسي هو أداة توفيقية ما بين النظرية الاقتصادية، الرياضيات الاقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماما عن هذه الفروع، فهو يختلف عن الرياضيات التي تعنى بتطبيق الرياضيات على العلاقات الاقتصادية دون التأكد من تلك العلاقات ميدانيا.[5] أما الإحصاء الرياضي فيمدنا بالأدوات المستخدمة في الاقتصاد القياسي.
- الاقتصاد القياسي هو تحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الفعلية، هذا التحليل مبني على النمو المتزامن Concurent development للنظرية و المشاهدة المرتبطة بالطرق الملائمة للاستدلال.[6]
- الاقتصاد القياسي هو الذي يبحث في استخدام أساليب الاستدلال الإحصائي للربط بين النظرية الاقتصادية والقياسات الفعلية.[7]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص4 .

[2] حسين علي بخت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص18

[3] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي "دروس ومسائل محلولة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص09.

[4] السيفو وليد إسماعيل وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 23.

[5] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 01.

[6] جيوجارات دامودار، **الاقتصاد القياسي**، ترجمة هند عبد الغفار عودة و عفاف علي حسن الدش، دار المريخ، الجزء الأول، الرياض، 2015، ص 29.

[7] نفس المرجع، ص 30.

Remove Watermark Now

من خلال التعريفات السابقة، وانطلاقا من المفاهيم التي تصب في نفس المضمون، نستطيع القول أن الاقتصاد القياسي نقطة التقاء النظرية الاقتصادية التي تقوم على فرضيات وصفية، و الاقتصاد الرياضي الذي يعبر عن النظرية الاقتصادية في صياغة رياضية، والإحصاء الرياضي الذي يوفر الأدوات المستخدمة في الاقتصاد القياسي.

وما يجدر الإشارة إليه، أن الاقتصاد القياسي يتكون من فرعين أساسين هما الاقتصاد القياسي النظري والاقتصاد القياسي التطبيقي، وكل فرع يكمن تقسيمه وفقا للأساليب التقليدية classicals techniques والأساليب الحديثة المتمثلة في الأساليب البيزية* Bayesian techniques. [1]

الفرع الثاني: مكونات النموذج القياسي:

النموذج هو عبارة عن مجموعة العلاقات التي تخص الاقتصاد أو أحد مكوناته، فهو ملخص للوضع الواقعي. ولدراسة وتحليل خواص النموذج يتم التعبير عنه بمتغيرات في شكل معادلات رياضية.[2]

وتنقسم النماذج إلى نوعين: [3]

- النماذج الساكنة: التي لا تحتوي فيه المتغيرات على عنصر الزمن بشكل واضح؛
- النماذج الحركية: وهي النماذج التي يعتبر فيها الزمن عنصرا ضروريا وحيويا في توصيف النموذج.

قبل الحديث عن مكونات النموذج القياسي يجب أن نفرق بين هذا الأخير والنموذج الاقتصادي، فعند بناء النموذج يتم إدخال كل المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة سببية قوية مع الظاهرة المدروسة، أما بقية المتغيرات التي لا نعرفها (أو لا تتوفر لدينا بيانات عنها) فنضعها في متغير واحد ونسميه بمتغير الحد العشوائي(عنصر الخطأ).

وعليه، فإن أهم ميزة في نموذج القياس الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية أنه يحتوي الحد العشوائي الذي يخضع لقوانين الاحتمال. والذي يكون مهملا في النظرية الاقتصادية.[4]

---

* الاقتصاد القياسي البيزي: هو فرع من الاقتصاد القياسي الذي يطبق مبادئ بايز Bayes في النمذجة الاقتصادية؛ حيث يعتمد مبدأ "**بايز**" على نظرية "بايز" التي تنص على أن احتمالية B الشرطية على A هي نسبة الاحتمال المشترك لـ A و B مقسوما على إحتمالية B. فالفرض الأساسي في الاقتصاد البيزي أن المعاملات في النموذج لها توزيعات سابقة، وهو ما يسمى **معامل بايز** BF (Factor Bayes)

[1] Zellner, A. **An Introduction to Bayesian Inference in Econometrics** . Reprint of ed. 1996, p.13

[2] عزت قناوي، فارس عياد شاكر، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع، 2006، مصر، ص 08.

[3] نفس المرجع، ص 09.

[4] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سابق**، ص 02.

Remove Watermark Now

وعليه يتكون النموذج القياسي من مجموعة من المعادلات، فعند توصيف النموذج يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية؛ حيث يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من المعادلات تسمى بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح هيكل الأساس للنموذج المراد بناؤه، ويختلف عدد المعادلات من نموذج لأخر تبعا لنوع النموذج والهدف من بنائه، وتنقسم المعادلات الهيكلية إلى:

أولا: المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة، كما تحتوي على المتغيرات المشاهدة والبعض الآخر غير مشاهدة في شكل متغير عشوائي وهو عنصر الخطأ.[1] و تندرج هذه المعادلات ضمن النماذج الحركية السابقة.

وتتكون معادلات النموذج من عدد من المتغيرات يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع وهي موضحة فيما يلي:[2]

- **المتغيرات الداخلية:** وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وتتأثر به، وتتحدد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية وتسمى هذه المتغيرات أيضا بالمتغيرات التابعة.
- **المتغيرات الخارجية:** هي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وتتحدد قيمتها بعوامل خارجية عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي وتسمى هذه المتغيرات أيضا بالمتغيرات المستقلة.
- **المتغيرات المرتدة زمنيا (المبطأة):** وهي المتغيرات التي تنتمي إلى فترة زمنية سابقة أو التي تؤخذ قيمتها من الفترة السابقة.

ثانيا: المعادلات غير السلوكية: هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات بين المتغيرات المستقل والتابعة، كما أن هذا النوع من المعادلات لا تحتوي على المتغيرات العشوائية (كل المتغيرات مشاهدة). وتندرج هذه المعادلات ضمن النماذج الساكنة السابقة.

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سابق**، ص 03.

[2] Bruce E. Hansen, **ECONOMETRICS**, University of Wisconsin,USA, 2018, p.12

Remove Watermark Now

المطلب الثاني: منهجية الاقتصاد القياسي:

بالرغم من وجود مدارس متعددة في وضع منهجية الاقتصاد القياسي، إلا أنه سنقدم المنهجية التقليدية أوالكلاسيكية؛ حيث تعتبر هذه المنهجية هي السائدة. وتتمثل في الخطوات التالية:

1. مرحلة التوصيف أو صياغة النموذج:

يتم في هذه المرحلة تحديد الظاهرة المراد دراستها، تحديد المتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وفي هذه المرحلة يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقات الاقتصادية إلى معادلات رياضية.

2. مرحلة تقدير معلمات النموذج:

تتضمن هذه المرحلة جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية محل الدراسة، ومن ثم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضيا في المرحلة السابقة. كما يتم أيضا تقييم المعالم المقدرة من مختلف النواحي الاقتصادية والقياسية، فمن الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والإشارات المتوقعة لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية.

أما من الناحية القياسية فيتم اختبار مدى انسجام وتحقق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح؛ حيث أن وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها مشكلة الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، وعدم ثبات تجانس التباين.

3. مرحلة الاختبار وتقييم المعلمات:

في هذه المرحلة يتم تقييم ما إذا كانت التقديرات ذات مدلول من الناحية الاقتصادية، و إختبار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحيته وقدرته على التنبؤ.[1]

4. مرحلة اختبار القدرة التنبؤية للنموذج التنبؤ:

وهي المرحلة المستهدفة من جميع العمليات والمراحل السابقة، عن طريق التأكد من استقرار المقدرات اختبارات التنبؤ والمحاكاة. من خلال توفير القيم العددية المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية للمعلمات مستقبلا. إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأثير في متغيرات اقتصادية وإصلاح الاختلال.

[1] خالد حسام السواعي، حسام علي داوود، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار ميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، عمان، ص 25.

Remove Watermark Now

المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية:

عادة ما يتم تصنيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائيا إلى ثلاثة أنواع: السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية، والبيانات الطولية. فالسلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات لمتغير معين مأخوذة في فترات زمنية متتالية. أما البيانات المقطعية هي بيانات لمتغير أو أكثر لنفس الفترة الزمنية.[1] في حين البيانات الطولية هي عبارة عن مزج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية. وسنتناول السلاسل الزمنية فقط لأنها المعنية بالدراسة.

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية ومكوناتها:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها : مجموعة من المشاهدات على ظاهرة ما على فترات محددة ومتساوية، أو بمعنى آخر عبارة عن قيم أو مقادير لهذه الظاهرة في سلسلة تواريخ متتابعة مثل يوم، شهر، فصل أوسنة، وفي العادة تكون الفترات بين التواريخ المتتالية متساوية. [2]

وتعرف كذلك: بأنها متتالية لقيم متغير إحصائي عبر مجالات زمنية متساوية.[3]

أو هي قيم محققة لمجموعة من المتغيرات العشوائية تحت ظروف معينة في فترات زمنية متساوية.[4]

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية و الطبيعية.....) على فترات زمنية متباعدة و متساوية الطول.[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السلاسل الزمنية على أنها امتداد لقيم متغير ما على عدة فترات زمنية متتالية ومتساوية.

إن التغير في قيم متغيرات السلسلة الزمنية للظواهر الاقتصادية من فترة لأخرى تكون خاضعة لعدة عوامل نتيجة وجود العديد من المركبات، التي يكمن أن تؤثر في قيمتها وهي تفيد في تحديد سلوكها. وهذه المركبات هي:

---

[1] جيوجارات دامودار، **الاقتصاد القياسي، الجزء الأول، مرجع سابق**، ص 59-62.

[2] نصيب رجم، **الإحصاء التطبيقي**، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر ، 2004، ص 36.

[3] Terence C. Mills, **Applied Time Series Analysis, A practical guide to Modeling and Forcasting**, Elsevier, UK, 2019, p.13

[4] Idem.

[5] شعراوي مصطفى سمير، **مقدمة في تحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، مركز النشر العلمي، السعودية، الطبعة الأولى، 2005 ، ص05.

Remove Watermark Now

- **مركبة الاتجاه العام Trend Component**:[1]

وتعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن سواء كان هذا التطور ذو ميل موجب أو سالب، ويكون تغيرها إما ذو نمط تحديدي (في شكل خط يميل إلى الاستقامة) أو ذو نمط عشوائي (في شكل خط متموج ومتذبذب). كما يظهر تأثير هذه المركبة بعد مرور فترة زمنية أطول نسبيا بالنسبة لبقية المركبات، ويرمز لها بالحرف T.

- **المركبة الفصلية Seasonal component**: [2]

هي التغيرات المنتظمة التي تظهر في الفصول، والتي قد تكون ربع سنوية، شهرية، أو أسبوعية، وهي تتكرر على مجال زمني متساوي وعلى شكل ثابت نوعا ما، وهي ناتجة عن تأثير عوامل خارجية منتظمة. ويرمز لها بالحرف S.

- **المركبة الدورية Cyclical Component**: [3]

تنعكس هذه الظاهرة في السلاسل الزمنية طويلة المدى في شكل دوال الجيب وجيب التمام، والتي تبرز أثر الانتقال في الحالة الاقتصادية، مثل الانتقال من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش أو الرواج ثم الركود وهكذا. وعموما تمثل تأثير عوامل خارجية على السلسلة الزمنية بشكل منتظم نوعا ما، وهذه الظاهرة تختلف عن الفصلية في أنها تحدث في مجال أكثر من سنة، ويرمز لها بالحرف C.

pdfelement

- **المركبة العشوائية Randomness Component**:[4]

وهي تجمع كل ما لم يؤخذ بعين الاعتبار في مركبة الاتجاه العام والمركبتين الفصلية والدورية، فهي ناتجة عن تغيرات غير منتظمة وغير متوقعة في المدى القصير، ويتعلق الأمر بظواهر عشوائية ولا يوجد قانون يفسرها. ويرمز لها بالحرف R.

والشكل الموالي يبين أنواع المركبات:

---

[1] شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2000 ، ص127 .

[2] نفس المرجع.

[3] Terence C. Mills, **Op.cit**, p.23

[4] شعراوي مصطفى سمير، **مرجع سابق**، ص55.

Remove Watermark Now

الشكل رقم (4-8): أنواع مركبات السلاسل الزمنية.

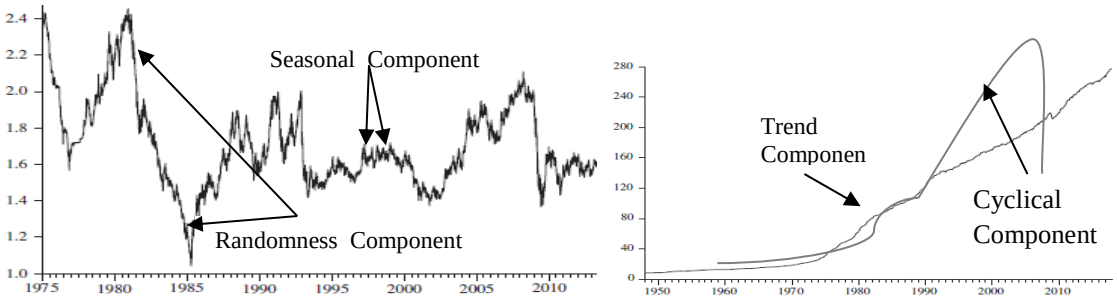

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Terence C. Mills, **Op.cit**, p.21-23

بصفة عامة ، توجد خمس طرق للتنبؤ الاقتصادي المعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وهي:[1]

- طرق التمهيد الأسي؛
- نماذج الانحدار المعدلة المنفردة؛
- نماذج انحدار المعادلات الآنية؛
- نماذج انحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة التكاملية؛
- ومتجه الانحدار الذاتي، وسنتناول هذا الأخير لأنه الـمُعنى بالدراسة.

pdfelement

الفرع الثاني: نموذج متجه الانحدار الذاتي: vector Autoregressive

أُستحدث نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR من طرف Sims سنة 1980؛ حيث اقترح في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها. [2] ويعتبر متجه الانحدار الذاتي بأنه ذلك النظام للمعادلات، بحيث كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام. [3]

أو هي نماذج ديناميكية احتمالية لمجموعة من المتغيرات تأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، فهي أداة تجريبية مناسبة لفهم تأثير صدمات الاقتصاد الكلي.[4]

---

[1] جيوجارات دامودار، **الاقتصاد القياسي**، ترجمة هند عبد الغفار عودة و عفاف علي حسن الدش، دار المريخ، الجزء الثاني، الرياض، 2015، ص1076.

[2] SIMS C. A ,(1981) , **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, n48, p.34

[3] Gilbert COLLETAZ, **Les Processus VAR, notes du cours de séries temporelles multivariées**, ESA, mars2018, p.10

[4] شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2012-2013، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 185.

Remove Watermark Now

ويكمن كتابة النموذج في شكله العام كما يلي:[1] $Y_t = \varphi(B)\, Y_t + \varepsilon_t$

حيث:

- y_t: سياق عشوائي ذو الرتبة n؛
- $\varphi(B)$: كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل إبطاء B يكتب كما يلي:

$$\Phi(B) = \phi_0 - B\phi_1 - B^2\phi_2 - \ldots - B^p\phi_p$$

- ε_t : سياق الضجة البيضاء ذو البعد n.

كما يمكن كتابة نموذج VAR كما يلي:[2]

$$y_{nt} = \phi_{n1}^{(1)} y_{1,t-1} + \ldots + \phi_{n1}^{(p)} y_{1,t-p} + \ldots + \phi_{nn}^{(1)} y_{n,t-1} + \ldots + \phi_{nn}^{(p)} y_{n,t-p} + \varepsilon_{n,t}$$

يظهر لنا جلياً في معادلة السابقة، على أنها عبارة عن معادلة انحدار لعنصر Y_t من الشعاع على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع، وعليه فإن تقدير النموذج السابق يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المطبقة على كل معادلة ذات الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها من الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Y_t مستقرا.

ليكن لدينا المتغيرين y_1 و y_2 فيمكن كتابة صيغة نموذج الانحدار الذاتي عند فترة إبطاء الثانية var(2) كما يلي:[3]

$$Y_{1,t} = \alpha_1 + \sum_{j=1}^{J} \beta_{1j} Y_{1,t-j} + \sum_{j=1}^{J} \delta_{1j} Y_{2,t-j} + \sum_{k=1}^{K} \lambda_{1k} X_k + u_{1t}$$
$$Y_{2,t} = \alpha_2 + \sum_{j=1}^{J} \beta_{2j} Y_{1,t-j} + \sum_{j=1}^{J} \delta_{2j} Y_{2,t-j} + \sum_{k=1}^{K} \lambda_{2k} X_k + u_{2t}$$

حيث يقوم نموذج الانحدار الذاتي بنمذجة شعاع (vecteur) لمجموعة من العلاقات الديناميكية للمغيرات المدروسة في شكل نظام (نموذج)؛ بحيث يكون كل متغيرات كمتغيرات داخلية في هذا النظام، وهي عبارة عن دالة خطية

[1] Stephen Senn and Others, **Time Series Data Analysis Using Eviews** , Willey copyright,UK, 2009, p. 575

[2] SHUMWAY R.H and STOFFER D.S, "**Time Series Analysis and Its Applications**". SPRINGER, New York. 2006 p. 303-304

[3] Stephen Senn and Others, **Op.cit,** p. 321

Remove Watermark Now

لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام، عند نفس فترات الابطاء لكل المتغيرات.[1] وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(4–9): مخطط مسار var عند فترة ابطاء 2.

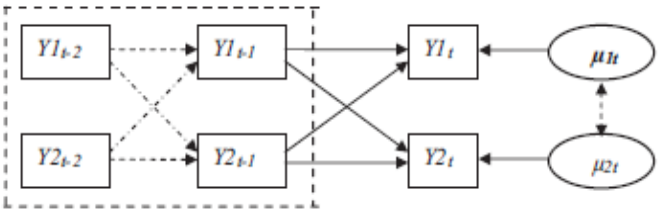

Source: Stephen Senn and Others, **Op.cit**, p. 322

إن بناء النموذج VAR يتطلب ما يلي:[2]

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة؛
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستُعَتمد في النموذج؛
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات؛
- تحويل النموذج إلى نظام لمعرفة المعنوية؛
- اختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج؛
- دوال الاستجابة وتفكيك التباين لخطأ التنبؤ.

وما يجدر الاشارة اليه، إن إتباع الخطوات السابقة مرهون بالأهداف المقصود الوصول إليها من الدراسة، تقدير العلاقة قصيرة أو طويلة الاجل أو التنبؤ.[3]

أولا: اختبارات الاستقرارية:

نقول عن سلسلة زمنية ذات سيرورة عشوائية بأنها مستقرة إذا كان:[4]

- التذبذب حول المتوسط الحسابي ثابت، مما يدل على استقرار السلوك عبر الزمن:

$$E(X_n) = E(X_{n+r}) = \mu$$

- ثبات التباين حول الزمن: $\sigma^2 = E[(X_n - E(X_n)]^2$

[1] **Source**: Stephen Senn and Others, **Op.cit**, p. 322

[2] Jeffrey M Wooldridge, **Introduction À L'économétrie**, édition de boeck, 2015, P.108

[3] Bruce E. Hansen, **Op.cit**, p. 544

[4] شيبي عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 166.

Remove Watermark Now

- إذا كان التباين المشترك (التغاير) ثابت حول الزمن:

$$cov(X_n, X_{n+k}) = (X_n - \mu)(X_{n+k} - \mu)$$

أنواع السيرورات غير المستقرة:

تعتبر السلسلة الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary) إذا اختل أحد الشروط السابقة، إما بتغير الوسط الحسابي عبر الزمن، وها نكون بصدد الحديث عن سلاسل زمنية من نوع **TS** (Trend statsionry)، أوبتغير التباين عبر الزمن وهذا ما يطلق عليه بالسلاسل الزمنية من نوع **DS** (Difference statsionry).

أ- السيرورة غير مستقرة من نوع Trend statsionry:

السلاسل الزمني من نوع **TS** هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرار لها اتجاه عام محدد فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي مساوي للصفر وتباينه ثابت. [1] وبالتالي مصدر عدم الاستقرارية هو تغير توقع السيرورة $\mathbf{E(X_t)}$ عبر الزمن مع بقاء تباينها ثابتا، وعليه فإن الصدمات على هذا النوع من السلاسل لن يكون له أثر مستمر على السيرورة، سرعان ما يزول عبر الزمن باعتبار أن المتغير سيعود إلى الديناميكية في المدى الطويل.[2]

ب- السيرورة غير مستقرة من نوع Difference statsionry:

هي سلاسل زمنية غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي، و تتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل. وتكتب رياضيا على الشكل: $\mathbf{X_t=X_{t-1}+\beta+\varepsilon_t}$. يتميز هذا النوع من السلاسل، بأن أي صدمة في لحظة معينة لها انعكاس مستمر ودائم على السلسلة الزمنية مما يبعدها عن قيمتها الأصلية.[3]

والجدير بالذكر، أن السلاسل الزمنية المستقرة تنقسم إلى قسمين: السلاسل الزمنية ذات الاستقرارية القوية Strong Stationarity أو الاستقرارية التامة، وهي السلاسل ذات الحدود (النهايات) التي لها أبعاد **منتهية لا تتغير بتغير الزمن** ولها نفس التوزيع الاحتمالي:

$$Zt = [Z_1, Z_{t+1}, \ldots\ldots\ldots Z_{t+k-1}] \quad \text{و} \quad \lim[Zt] = \pm\infty$$ [4]

---

[1] ادريوش دحماني محمد ، **مطبوعة في الاقتصاد القياسي**، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس، 2013، ص167.

[2] شيبي عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 166-167.

[3] نفس المرجع.

[4] William H. Greene, **Econometric Analysis,** Pearson, New York, 2013, p.992

Remove Watermark Now

أما النوع الثاني فهو السلاسل الزمنية ذات الاستقرارية الضعيفة Weak Stationarity عندما تكون السيرورة Z_t من الرتبة **k** ، مع ثبات كل من الوسط الحسابي، التباين والتغاير الخاص بها و**مستقلة عن الزمن**.[1]

للمفاضلة بين السيرورات غير مستقلة السابقة يكون باستخدام اختبارات جذر الوحدة؛ حيث تستعمل هذه الاختبارات لفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، لمعرفة مدى استقراريتها وتكاملها، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل قد لا تكون ساكنة، الشيء الذي يؤدي إلى وجود ظاهرة الانحدار الزائف (Spurions regression) وهناك العديد من الاختبارات التي تدرس استقرارية السلاسل الزمنية أهمها : [2]

- اختبار ديكي فولر المبسط Dickey and Fuller ؛
- اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey and Fuller؛
- اختبار فيليب بيرون(Phillips & Perron) ؛
- اختبار KPSS (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test) ؛
- اختبار إليوت روتنبرغ Elliott-Rothenberg-Stock Point-Optimal ؛
- اختبار آن جي بيرون - N g-perron .

pdfelement

وفي ما يلي ستناول الاختبارات المستخدمة في الدراسة و الأكثر استعمالا:

1. اختبار ديكي وفولر الموسع Dickey and Fuller:

قدم كل من ديكي وفولر سنة 1979 أول الاختبارات لجذر الوحدة وسمي اختبار ديكي وفولر المبسط(DF)، واختبارات جدر الوحدة تعدّ الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية؛ حيث يسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرار السلسلة الزمنية من عدمها.

ويستلزم اختبار ديكي وفولر المبسط إجراء الانحدار الذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير التابع وإدخاله كمتغير مستقل بتباطؤ زمني واحد.[3]

---

[1] William H. Greene, Op.cit, p.922

[2] Heino Bohn Nielsen, **Non-Stationary Time Series and Unit Root Tests**,2nd edition, United States, 2005 p.123

[3] ادريوش دحماني محمد، **مرجع سابق**، ص119.

Remove Watermark Now

وقد تم تطوير اختبار ديكي و فولر المبسط بسبب أنه يعاب عليه عدم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الارتباط الذاتي في الحدّ العشوائي، فإذا كان الحدّ العشوائي يعاني من الارتباط الذاتي، فذلك يعني أن تقديرات طريقة المربعات الصغرى غير فعّالة. وعليه فإن اختبار ديكي و فولر الموسع DFA يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتباطئة لإزالة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي. و يمكن تمثيله كما يلي:

- النموذج الأول: نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \Sigma \beta_i Y_{t-i-1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني: نموذج انحدار الذاتي مع الحد الثابت: $\Delta Y_t = p_0 + \lambda Y_{t-1} + \Sigma \beta_i Y_{t-i-1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثالث: نموذج انحدار الذاتي مع اتجاه عام: $\Delta_{Yt} = p_0 + p_1 t + \lambda Y_{t-1} + \Sigma \beta_i Y_{t-i-1} + \varepsilon_t$

2. اختبار فيليب وبيرون Phillips & Perron 1988 :

يفترض نموذج ديكي وفولر المبسط أن الأخطاء العشوائية مستقلة وموزعة بشكل متماثل، في حين جاء اختبار ديكي وفولر المطور لتعديل الاختبار السابق حتى يتمكن من التعامل مع حالة الارتباط المتسلسل في مقدار الخطأ، عن طرق إضافة فروق الفترات الزمنية المتأخرة للمتغير التابع وإدخاله كمتغير مستقل بتباطؤ زمني واحد.

أما اختبار PP يقوم على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة باستخدام الطرق اللامعلمية Non-Parametric Adjustment)) للتباين النموذج.[1] حيث يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها الاختبارات السابقة. كما يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة .

ويتم عبر أربعة مراحل كما يلي:[2]

- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي وفولر وحساب الإحصائيات المرافقة لها؛
- تقدير التباين قصير الأجل للبواقي : $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{n} e_t^2$
- تقدير التباين طويل الأجل S_t^2 :

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^{n} \left(1 - \frac{i}{L+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^{n} e_t \; e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين طويل الأجل يجب تعريف عدد التأخيرات L المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n.

[1] جيوجارات دامودار، **الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، مرجع سابق** ، ص 1052.

[2] Heino Bohn Nielsen, **Op.cit,** p.127

Remove Watermark Now

- أخيرا حساب احصائية فيليب بيرون PP كما يلي:

$$yt = c + \delta t + a\, Y_{t-1} + e(t)$$

حيث: **a** تساوي التباين قصير الأجل للبواقي على التباين طويل الأجل السابقين كما يلي: $\sigma^2/_{S_t^2}$.

3. اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin:

يعتبر اختبار KPSS على عكس الاختبارات السابقة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، يتميّز هذا الاختبار عن غيره بأنه يعتمد على مضاعف لاغرونج LM (Lagrange Multiplier) ، حيث إذا كان هذا الأخير أكبر من القيم الحرجة ترفض الفرضية العدمية التي تقتضي الاستقرار.[1]

و احصائية LM تحسب كما يلي: [2]

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{T=1}^{n} (S_t^2)}{n^2}$$

حيث S_t : هي المجاميع الجزئية للبواقي $S_t = e_1 + e_2 + \dots + e_t$.

pdfelement

ثانيا: التكامل المتزامن:

إن المشكلة التي تعاني منها السلاسل الزمنية لأغلبية المغيرات الاقتصادية الكلية أنها غير مستقرة، وعادة ما تستقر هذه الأخيرة في الفرق الأول أو الثاني. فإدخال الفروقات لجعل السلاسل الزمنية مستقرة إحدى عيوبها انها تخفي حقيقية النموذج في المدى الطويل. وهنا تظهر أهمية التكامل المتزامن لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير مستقرة، أو المتكاملة من نفس الدرجة لتجاوز هذه العيوب.

وعليه، فإن التكامل المتزامن بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر؛ بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن.[3]

تكون السلسلة Xt متكاملة من الرتبة d بحيث d> = 1 ونرمز بالرمز $X \rightarrow I(d)$ اذا كانت: [4]

---

[1] Aleksander Welfe, **The ADF–KPSS test of the joint confirmation hypothesis of unit autoregressive root,** Economics Letters 85 (2004) , p.259

[2] ادريوش دحماني محمد، **مرجع سابق**، ص 120.

[3] شيبي عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 183.

[4] Isbelle Cadoret et Autres, **Économétrie appliquée**,Edition De Boeck, bruxelles, Belgique,2004,p.233

Remove Watermark Now

- $\Delta^{d-1}Xt$ غير مستقرة؛
- $\Delta^{d}Xt$ مستقرة. حيث Δ هو عامل التأخير.

أما إذا كانت السلسة الأصلية مستقرة، فهي متكامل من الدرجة صفر، ويرمز لها $I(0)$.

ويمكن القول كذلك، أنه يوجد تكامل متزامن بين السلسلتين Xt و Yt إذا تحقق:

- السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة d؛
- تنسيق خطي للسلسلتين و يكون متكامل برتبة أقل من d يرمز له بـ b؛ حيث يمكن كتابة شعاع التكامل المتزامن كما يلي: $\alpha x+\beta y \rightarrow I(d, b)$.[1]

1. التكامل المتزامن ذو متغيرين لـ 1987 Engle end Granger :

اقترح كل من انجل و غرانجر طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين على مرحلتين:

- الرحلة الأولى: تقدير علاقة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى : $X_t= \alpha+\beta y_t + \varepsilon_t$؛
- المرحة الثانية: اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة في المستوى $I(0)$، فإن ذلك يعني وجود تكامل متزامن بين سلاسل المتغيرات y و x.[2]

2. التكامل المتزامن متعدد المتغيرات لجوهانسن وجوسليوس 1988 Johansen and Juselius:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وغرانجر لتناسبه مع العينات الصغيرة، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين. بالإضافة إلى أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا فقط. وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك؛ حيث تشير في حالة وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارة للشك.[3]

قام جوها نسن باختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على عدد الأشعة أو متجهات التكامل المتزامن، المعبر عنها بمصفوفة التكامل المتزامن (المصفوفة π) ، ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-3}+\dots\dots A_P\Delta Y_{t-p+1} +\pi Y_{t-1}+ \varepsilon$$

[1] Maramol.F,Velasco.C, **Consistent testing cointegration relationship** , Econometrica,Vo.72, N:06, 2004, p109.
[2] IBID, p. 111
[3] IBID, p. 112

Remove Watermark Now

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي:

$$\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$$

P: يمثل عدد التأخرات في النموذج .

لمعرفة عدد متجهات يقوم التكامل المتزامن لـ Johansen على اختبارين مبنيين على دالة الإمكان الأعظم LR (Linkelihood Ratio test)، وهما:[1]

- اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigen values test ويرمز له بـ λ_{max} ويحسب كما يلي:

$$\lambda_{max} = -n\ Log(1-\lambda_i)$$

- اختبار الأثر (Trace Test) ويرمز له λ_{trace} ، و يحسب كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} log(1-\lambda_i)$$

حيث: n عدد المشاهدات، r رتبة المصفوفة، k: عدد المتغيرات، λi القيم الخاصة بالمصفوفة π التي تم تقديرها بطريقة الإمكان الأعظم.

ثالثا: تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني Determining the Lag Order :

عندما قدم Sims نموذجه لم يعطِ أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام.[2] وقد أُقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها:

- **معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE** (Final Predictor Error Criterion):[3]

ويعطى بالعلاقة التالية: $FPE = \left(\frac{N+P-n}{n-p.n}\right)^{n} . det\Omega(p)$

حيث:

- Ω: مصفوفة التباينات و التغايرات المقدرة للبواقي؛

[1] Maramol.F, Velasco.C, **Op.cit**, p. 115

[2] منذر العواد، عثمان نقار، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد الثاني، سورية، 2012، ص 342.

[3] Terence C. Mills, **Op.cit**, p.214

Remove Watermark Now

- $\det\Omega(p)$: محدد المصفوفة السابقة؛
- **N**:عدد المتغيرات الداخلية؛
- **n**:عدد المشاهدات الكلية؛
- P: عدد التأخيرات.

نقوم بحساب FPE المتعلقة بالقيم المتتالية لـ P حتى K=N/10 على الأكثر، و من ثم تحدد قيمة FPE الأصغر، وأخذ مدد التباطؤ الزمني منها. أي:

$$FPE(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ FPE(P)$$

- **معيار المعلومات لـ** AKAIKE (AKAIKE informations critrion):[1] و يحسب بالعلاقة التالية (الرموز لها نفس المعنى المشار له سابقا):

$$AIC = Log\ (det\Omega(p)) + 2(\frac{n^2}{N}.p)$$

ونختار P_0 التي تحقق العلاقة التالية:

$$AIC(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ AIC(P)$$

- **معيار المعلومات البيزية** Bayesian informations critrion: ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

$$BIC = Log\ (det\Omega(p)) + \left(\frac{n^2.\ P.\ Log\ N}{N}\right)$$

ثم نأخذ مدد التباطؤ الزمني التي تحقق العلاقة:

$$BIC(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ BIC(P)$$

- **معيار المعلومات** HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion):[3]

يحسب بالعلاقة التالية:

$$HQIC = Log\ (det\Omega(p)) + \left(2n^2\ .pc.\frac{Log(Log\ N)}{N}\right)$$

تمثل C مؤشر لقوة المعيار و نعتبره مساويا 2 في التطبيق العملي، ثم نأخذ مدد التباطؤ الزمني التي تحقق العلاقة:

---

[1] LARDIC S. et MIGNON V , **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financiers**, Ed. Economica-Paris, 2002 p. 97

[2] Idem.

[3] Stock James , Waston Mark, **Introduction to Econometrices**, Addison Wesley, 4th edition, 2011, p.54

Remove Watermark Now

$$HQIC(P_0) = Min_{p=1}^{k}\ HQIC(P)$$

ملاحظة: يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير، في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.[1] أو اختيار أقل قيمة احتمالية (بالقيمة مطلقة).[2]

رابعا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impulse Response Functions: *

من بين مزايا النمذجة بواسطة متجه الانحدار الذاتي VAR، أنه يمكن تتبع التأثير عن طريق دوال الاستجابة الدفعية لصدمة بمقدار وحدة واحدة في أحد المتغيرات على القيم المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في نظام. مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل، و عادة يتم تمثيل دوال الاستجابة الدفعية بواسطة أشكال بيانية.[3]

وعليه، فدوال الاستجابة توضح تأثير الصدمة في أحد بواقي (حد الخطأ ε) متغير ما على القيمة الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة خلال الفترات التي تلي الصدمة (فترات الاستجابة)، فتطبيق صدمة بمقدار وحدة واحدة على حد الخطأ العشوائي بالنسبة لكل متغير من كل معادلة في نموذج يظم k متغير، فإنه يمكن الحصول على k^2 دالة استجابة.[4]

من فروض دوال الاستجابة أن تكون بواقي المتغيرات غير مرتبطة ببعضها البعض، من أجل محاكاة أثر صدمة في أحد البواقي لا ينتقل إلى البواقي الاخرى.[5]

خامسا: تفكيك مكونات التباين Variance Decomposition:

تقدم تجزئة التباين طريقة مختلفة قليلا لدراسة ديناميكيات نظام النموذج، فهي تبين نسبة التحركات في المتغيرات التابعة، والتي تنتج عن صدماتها مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى؛ حيث أن حدوث صدمة في المتغير رقم i سيكون لها أثر مباشر على هذا المتغير بالطبع، و لكن هذا الأثر سيتم نقله كذلك إلى كافة المتغيرات

---

[1] Stock James , Waston Mark, **Op.cit**, P. 56

[2] دامودار جيوجارات، **الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، مرجع سابق**، ص 1096.

* المصطلح له ترجمات عديدة: دوال الاستجابة النبضية، دوال الاستجابة للمحفزات، دوال الاستجابة لرد الفعل.

[3] Peter Kennedy , **A Guide to Econometrics** , 5th ed, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts , 2003 , p.347

[4] معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية 1970–2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص354.

[5] Sam Ouliaris and Others, **Quantitative Macroeconomic Modeling with Structural Vector Autoregressions - An Eviews Implementation,** HAL Id, 2018**,** p. 55

Remove Watermark Now

الأخرى في النظام من خلال الهيكل الديناميكي لنموذج var.[1] وعليه، يوضح التباين دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات أي تفسير توقع الخطأ لكل متغير.[2]

وبصفة عامة، تهدف عملية تفكيك التباين إلى حساب مساهمة كل صدمة في تباين الخطأ بواسطة تقنية رياضية. حيث يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ للأفق h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير، ثم بعد ذلك يتم إرجاع كل تباين إلى التباين الكلي، للحصول على وزنه النسبي بالنسبة المئوية.[3]

ليكن النموذج VAR(1) للمتغيرين $y1t$ و $y2t$ ، يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لـ $y1t+h$ كما يلي:[4]

$$\sigma_{y_1}^2(h) = \sigma_{\varepsilon_1}^2[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \cdots + m_{11}^2(h-1)] + \sigma_{\varepsilon_2}^2[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \cdots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث: σ_{Y1}^2 (h) :تباين الخطأ للمتغير y عند الافق h، m_{ii}: تمثل حدود المصفوفة M.

المطلب الثالث:

الانتقال من نموذج الانحدار الذاتي var إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي Structural var:

إن الانتقال من نموذج الانحدار الذاتي إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR كون هذا الأخير التقنية الانسب لبلوغ هدف الدراسة ؛ بحيث تسمح لنا بمحاكاة المتغيرات الاقتصادية الكلية بمرونة عالية مقارنة مع النماذج الأخرى.[5] يمكن النظر لنماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR والتي طورها أول مرة الاقتصادي Sims سنة 1980، على انها نظام معادلاتي يتم من خلاله معالجة المتغيرات الاقتصادية بشكل متناظر ، بحيث تفسر كل متغيرة من النظام عن طريق قيمها السابقة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، غير أن افتقادها إلى أسس النظرية الاقتصادية كان أحد أهم عيوب هذه النماذج.[6]

---

[1] معط الله آمال، **مرجع سابق**، ص 355.

[2] Régis Bourbonnais, Économétrie, **Économétrie : Manuel et exercices corrigés** , 8ème éd, Dunod, Paris, 2011, p.285

[3] Ibid, p.286

[4] معط الله آمال، **نفس المرجع**، ص356.

[5] Jonas Kibala Kuma, **Le Modèle VAR Structurel : Eléments de théorie et pratiques sur logiciels**, HAL Id: cel-01771221, janvier 2018, p.11, sur: https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01771221.

[6] حسن تشوكتش كبير، مصطفى بوشامة، **تقييم أداء السياسة النقدية في ضل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقاربة أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية**، مجلة إبداع، المجلد07، العدد08، 2016، ص70.

Remove Watermark Now

كما سبق، فإن دوال الاستجابة في نموذج الانحدار الذاتي القانوني(المعياري) تفترض أن تكون حدود الاخطاء غير مرتبطة ببعضها البعض، لتفادي تأثير هذه الأخيرة على بواقي متغيرات أخرى عند المحاكاة. في الواقع العملي غالبا ما نجد بواقي خالية من ارتباط الاخطاء، وعليه فاستقلالية البواقي القانونية يسمح لنا بالحصول على قيود دوال استجابة تعبر عن المتغير لمراد قياسه فعلا غير مرتبط بالمتغير آخر في النموذج، ومنه ظهرت نماذج الانحدار الهيكلية svar كحل للنقائص السابقة.[1] خاصة في أعمال Blanchard و Perotti (2002)،[2] إذ تعتمد هذه الأخيرة في تحديد صدمات السياسة المالية على استغلال المعلومات الخاصة بمرونة المتغيرات المالية نسبة لبقية المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. وقد تم توسيع هذه النماذج في العديد من الأعمال الحديثة وأشهرها أعمال Perotti[3] (2005).

ويتم الانتقال من نموذج الانحدار الذاتي القانوني إلى نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي كما يلي:

- تقدير نموذج الانحدار القانوني، ويكتب في شكلة مختزل (reduced form) على النحو التالي:[4]

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} A_i \; X_{t-i} + U_t$$

حيث أن:

- $X_t = (X_{t1}, X_{t2} \dots \dots . . X_{t\dots})$: هو متجه المتغيرات الداخلية (يجب أن تكون المتغيرات مستقلة)؛
- $U_t = (U_{t1,} U_{t2} \dots \dots . \dots U_{t\dots.})$:هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا؛
- m : عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج؛
- t: الفترة الزمنية الجارية؛
- A : مصفوفة (n×n) تحتوي على معاملات الانحدار لمعادلة الشكل المختزل للنموذج، حيث n عدد المتغيرات؛

[1] محمد بن بوزيان وآخرون، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية**، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 625 ، مصر، ص 11.

[2] Blanchard. O; Perotti. R, **An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output**, Quarterly Journal of Economics, 117(4), 2002, p. 1329-1368.

[3] Perotti. R, **Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries**, CEPR Discussion Paper 168. Center for Economic Policy Research, London 2005.

[4] Faruk Balli and Others, **Bi-Demographic Changes and Current Account using SVAR Modeling: Evidence from Saudi Economy,** HAL Id: hal-01742574, Mar 2019, p.09, sur: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01742574v1

Remove Watermark Now

و يتم التحول إلى النموذج الهيكلي عبر الخطوات التالية:[1]

أولا: تشكيل مصفوفة الانتقال p للانتقال من البواقي القانونية إلى البواقي الهيكلية $u_t = P.e_t$ بالاعتماد على المساواة على النحو التالي $A.u_t = B.e_t$ حيث أن: $P = A^{-1}.B$. والذي يعتمد على ثلاثة أنواع من القيود:[2]

- القيود الاقتصادية التي تقيس السلوكات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة، وعددها $n.(n-1)/2$؛
- قيود التوحيد والتي تتعلق بقطر مصفوفة التباين المشترك، وعددها n؛
- القيود الاحصائية والتي تترجم ارتباط الصدمات الهيكلية.

ثانيا: تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين A و B بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أوالعكس بافتراض وجود تأثير و هنا يجب قياس هذا التأثير وهو ما يسمى بالقيود اقتصادية.

ثالثا: تثبيت العناصر القطرية بإعطائها قيمة 1 (قيود التوحيد).

في نموذج svar يجب التركيز على علاقة $P = A^{-1}.B$ والتي تربط الشكل المختزل بالشكل الهيكلي .

وسوف نعود ونتذكر أن المصفوفة المربعة والمتناظرة A تتكون من "1 " في القطر و "0 " في باقي قيم المصفوفة، وذلك للتعبير عن عدم وجود آثار متزامنة أو هيكلية بين المتغيّرات في نموذج VAR القانوني.

بالمقابل، فإنه وفي نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR نبدأ بالتحليل والتركيب الهيكلي (structural Factorisation) في المصفوفة A حتى تصبح معرّفة نأخذ بعين الاعتبار آثار المتغيرات الهيكلية.

كما أن تعديل عناصر المصفوفة A لا يجب أن يكون بشكل عشوائي، بل يتطلب استخدام النظرية الاقتصادية.[3]

وفي ما يلي نبين الفرق بين نموذج VAR و SVAR:[4]

- متجه الانحدار الذاتي var عبارة عن نظام ديناميكي يتمثل في مجموعة من المعادلات بهدف لتفسير التأثير المتبادل بين المتغيرات، في حين svar نموذج هيكلي؛

---

[1] Saen Becketti, **Introduction to Time Series Using Stata**, Stata Press Publication, USA, 2013, p.359-360

بالاضافة الى دراسة: صديق بغداد ومغلاوي آمينة، **الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992–2014 نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 14، 2018، ص 106–107. ودراسة: محمد بن بوزيان وآخرون، **مرجع سابق**، ص 13–14.

[2] Sam Ouliaris and Others, **Op.cit**, p.151

[3] ادريوش دحماني محمد، منال عطوشي، **أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام svar**، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الوادي 8(01)، الجزائر،2018، ص55 .

[4] Lutz Kilian, Helmut Lütkepohl, **Structural Vector Autoregressive Analysis**, Cambridge University Press, UK, 2017, P. 109-110

Remove Watermark Now

- متجه الانحدار الذاتي نموذج رياضي محض لا يعتمد على منطق النظرية الاقتصادية ويعتبر كل المتغيرات داخلية في النظام، في حين svar يعتمد على النظرية الاقتصادية في التقدير ويميز بين المتغيرات الداخلية والخارجية عند وضع قيود على المعلمات في الشكل الهيكلي؛
- يسمح svar بمعالج مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء عن طريق فرض القيود على البواقي.

المبحث الثالث: التعريف بالمعطيات وبناء النماذج الدراسة:

إن دراسة الآثار الاقتصادية الكمية للسياسة المالية على النشاط الاقتصادي، لا ترتبط فقط بالأدوات الإحصائية المستعملة، بل أيضا بنوع المتغيرات الاقتصادية، وعليه تكون منهجية الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات:

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة: نرمز لمتغيرات الدراسة (**الملحق رقم01، ص 264**) كما يلي:

- لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي LGDP؛
- لوغريتم الإنفاق العمومي الحقيقي: LEXPN؛
- لوغريتم ا لإيرادات العمومية الحقيقية: LRVN ؛
- لوغريتم الاستهلاك الخاص الحقيقي: LCN ؛
- لوغريتم الاستثمار الخاص الحقيقي: LINV ؛
- معدل التضخم مقاسا بمكمش الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator، والذي يسمح لنا بمراقبة مستوى الأسعار؛
- معدل الفائدة الاسمي **i** والذي يسمح لنا بعزل آثار السياسة النقدية.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة:

- كل المتغيرات المستعملة، ستأخذ باللوغاريتم النيبيري وذلك بهدف تخليص السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين، و محاولة الحصول على علاقات خطية ثابتة، تعرف فيها المقدرات على أنها مرونات اقتصادية؛
- الغرض من استعمال المتغيرات بقيمها الحقيقية بدلا من قيمها الاسمية هو الحفاظ على نوع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات؛
- أغلب الدراسات الاجنبية المشابهة التي تم القيام بها في دول أخرى استعملت معطيات فصلية، وعلى غرار ذلك ستستعمل هذه في الدراسة معطيات فصلية لزيادة عدد المشاهدات؛
- المصدر الأساسي لمعطيات هذه الدراسة هو وزارة المالية صندوق النقد الدولي.

الفرع الثالث: نماذج الدراسة:

إن النماذج المقترحة هي:

- **النموذج الأول**: هنا تم التركيز على نموذج قاعدي مكون من خمس متغيرات أساسية هي: الإنفاق الحكومي الحقيقي، الإيرادات الحكومية الحقيقية الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية، معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم مقاس بمكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

وحسب Fatas وMihov تعتبر هذه المتغيرات الخمسة أقل ما يمكن من المتغيرات الاقتصادية الكلية الضرورية التي تمكننا من فهم التأثيرات الديناميكية لتقلبات السياسة المالية. [1]

- **النموذج الثاني**: وهو نموذج الاستهلاك الخاص؛ حيث نستبدل الناتج الداخلي الحقيقي في النموذج القاعدي بأحد مركباته وهو الاستهلاك الخاص، و الهدف من ذلك هو قياس استجابة الاستهلاك الخاص لتقلبات السياسة المالية.

[1] Fatás, A., and I. Mihov, **The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment: Theory and Evidence**, CEPR Discussion paper 2760, London, 2001, p.26

Remove Watermark Now

- **النموذج الثالث**: نموذج الاستثمار الخاص؛ حيث نستبدل الناتج الداخلي الحقيقي في النموذج القاعدي بمتغير الاستثمار الخاص، و ذلك لغرض دراسة آثار تقلبات أدوات السياسة المالية على الاستثمار الخاص.

وعليه، سنركز في النماذج السابقة على دراسة آثار النفقات والإيرادات العمومية على الناتج الداخلي الخام ومكوناته، ممثلة في الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى مستوى الاسعار ومعدلات الفائدة.

المطلب الثاني: تحليل البيانات وتقدير النماذج:

سيتم من خلال هذا المطلب عرض الشكل البياني للسلاسل الزمنية ودراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقدير النماذج السابقة.

الفرع الأول: عرض الشكل البياني للسلاسل الزمنية ودراسة الاستقرارية:

أولا: عرض الشكل البياني للسلاسل الزمنية:

و هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-10): الشكل البياني للسلاسل للزمنية.

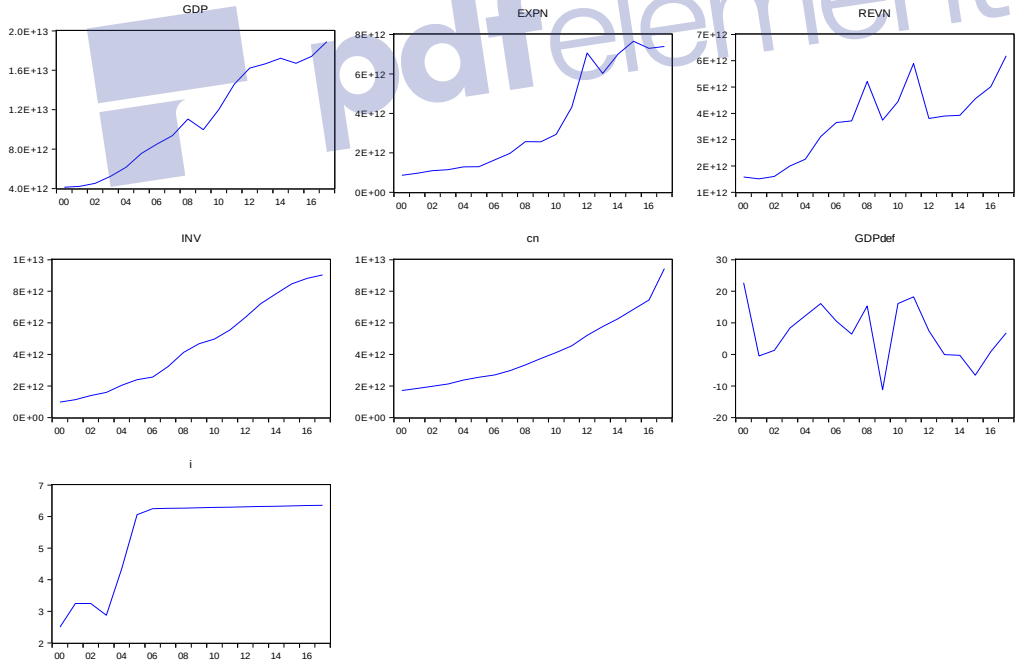

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9 .

الشكل السابق يُظهر بصورة واضحة عدم استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، ولكنها لا تبيّن هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد لنا من اختبارات جذر الوحدة، والمتمثلة في اختبار ديكي وفولر الموسع واختبار فليب بيرونPP.

Remove Watermark Now

ثانيا: اختبارات استقرارية المتغيرات:

لدراسة استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع، إختبار Philips-perront كما سبق الاشارة إليه.

الجدول رقم (4-8): دراسة استقرارية المتغيرات.

PP TEST			ADF TEST			المتغيرات في المستوى
None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
1.0000	0.9150	0.7094	0.9941	0.7726	0.4116	LGDP
0.9745	0.6520	0.7533	0.9627	0.3135	0.3576	LRVN
0.9997	0.7261	0.8242	0.9897	0.5903	0.8068	LEXPN
1.0000	0.9965	1.0000	0.9755	0.9940	0.9998	LCN
1.0000	0.9993	0.0299	0.7845	0.9997	0.1204	LINV
0. 0808	0.0683	0.0637	0.1990	0.1017	0.1698	GDPDEF
0.9057	0.7555	0.1284	0.7932	0.6943	0.3393	I
PP TEST			**ADF TEST**			**المتغيرات في الفرق الأول**
None	**Trend and Intercept**	**Intercept**	**None**	**Trend and Intercept**	**Intercept**	
0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	DLGDP
0.0000	0.0012	0.0002	0.0213	0.0082	0.0379	DLRVN
0.0000	0.0016	0.0002	0.0135	0.0412	0.0125	DLEXPN
0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	DLCN
0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	DLINV
0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0003	0.0000	DGDPDEF
0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0012	0.0002	DI

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: مخرجات Eviews version 0.9 (**الملحق رقم 02، ص266**.)

من الجدول السابق، يتضح أن السلاسل الأصلية غير مستقرة بدلالة القيمة الاحتمالية أكبر من 05% طبقا لاختباري "**ديكي فولر المطور**" (ADF) و "**فيليب بيرون**"(PP)، و استقرت بعد أخد الفرق الأول. أي أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة و المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى. و يمكن اثبات ذلك عن طرق درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

pdfelement

Remove Watermark Now

الجدول رقم (4–9) نتائج اختبار سكون البواقي.

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	30.4052	0.0067
PP - Fisher Chi-square	54.4703	0.0000

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول السابق تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار ADF و PP عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية(0) I عند مستوى معنوية1%.

نظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة وعليه سيتم استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR.[1]

pdfelement

الفرع الثاني: تقدير النماذج

أولا: تقدير النموذج الأول: Zt (dlgdp, dlrvn, dlexpn, dgdpdef, di)

ويتكون من المتغيرات التالية: لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي، لوغاريتم الإيرادات الحكومية الحقيقية، لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي بالقيم الحقيقية، معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم مقاس بمكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) .

1. اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen and Jusellius (1995)في النموذج الأول:

تمكن أهمية هذا الاختبار في اكتشافه ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا أم لا، وفي حالة عدم تحققه ستظل العلاقة التوازنية بين المتغيرات مثيرة للشك، ولتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، ويعتمد Johansen and Jusellius على اختبارين هما: اختبار الأثر Trace Statistic واختبار القيمة الكامنة العظمى Max Eigenvalue.

[1] خالد محمد السواعي، **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام** EVIEWS، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011 ، ص199

Remove Watermark Now

الجدول رقم (4–10) : اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen الخاص بالنموذج الأول.

Sample (adjusted): 2001Q4 2017Q4
Included observations: 65 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LEXPN LGDP I LREVN GDPDEF
Lags interval (in first differences): 1 to6
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.620941	140.1005	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.428178	77.04636	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.316329	40.71604	29.79707	0.0019
At most 3 *	0.140537	15.99793	15.49471	0.0420
At most 4 *	0.090331	6.153845	3.841466	0.0131

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من الجدول السابق، يتضح أن Trace Statistic اكبر من القيم الحرجة ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقة تكامل، حيث عدد متجهات التكامل المتزامن هو **r=5** عند مستوى **5%**، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات وتظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

pdfelement

2. تحديد عدد فترات الابطاء في النموذج الأول:

من خلال هذا الاختبار تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة في النموذج والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرات LR ، FPE ، AIC ، SC وHQ وقد كانت نتائج كما يلي:

الجدول رقم (4–11): تحديد عدد فترات الابطاء في النموذج الأول.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLREVN DLGDP DLEXPN DI DDEF
Exogenous variables: C
Included observations: 65

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1935.353	NA	5.84e+19	59.70318	59.87044	59.76918
1	-1608.340	593.6545	5.39e+15	50.41047	51.41404*	50.80644
2	-1578.463	49.64203	4.71e+15	50.26041	52.10027	50.98635
3	-1572.963	8.292191	8.88e+15	50.86041	53.53658	51.91633
4	-1492.115	109.4564	1.71e+15	49.14200	52.65447	50.52789
5	-1435.986	67.35484*	7.35e+14*	48.18418	52.53295	49.90005*
6	-1410.144	27.03423	8.61e+14	48.15829*	53.34336	50.20413

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

Remove Watermark Now

من الشكل السابق، تقدر عدد فترات الإبطاء(التأخيرات) في هذا النموذج بـ ستة(06) فترات زمنية حسب المعيار AIC (اقل قيمة)، و هذا طبقا لمعظم الأدبيات التطبيقية التي تتراوح فيها فترات الإبطاء بين أربع و خمس فترات نتيجة لاستخدام البيانات الفصلية.[1]

3. اختبار استقرارية للنموذج الاول:

اختبار الجذور المتعددة L' inverse des racines associés:

نقوم باختبار استقرارية النموذج عن طريق اختبار الجذور المتعددة، للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج؛ حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة، إذا كانت جميع المعاملات أقل من الواحد كل الجذور داخل دائرة الوحدة. والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (4-11):اختبار الجذور المتعددة للنموذج الاول

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables:
DLREVN DLGDP DLEXPN DI DDEF
Exogenous variables: C

Root	Modulus
0.995570	0.995570
-0.677154 + 0.668488i	0.951532
-0.677154 - 0.668488i	0.951532
-0.525430 + 0.785137i	0.944731
-0.525430 - 0.785137i	0.944731
0.809447 - 0.486348i	0.944319
0.809447 + 0.486348i	0.944319
-0.779546 + 0.514869i	0.934228
-0.779546 - 0.514869i	0.934228
0.666252 - 0.654014i	0.933610
0.666252 + 0.654014i	0.933610
0.543038 + 0.758096i	0.932523
0.543038 - 0.758096i	0.932523
0.869753 - 0.269045i	0.910416
0.869753 + 0.269045i	0.910416
0.899551 + 0.098844i	0.904965
0.899551 - 0.098844i	0.904965
0.765158 + 0.377430i	0.853183
0.765158 - 0.377430i	0.853183
0.024835 - 0.695116i	0.695560
0.024835 + 0.695116i	0.695560
-0.566178 + 0.388082i	0.686415
-0.566178 - 0.388082i	0.686415
-0.466166 + 0.474145i	0.664924
-0.466166 - 0.474145i	0.664924
0.224497 - 0.521565i	0.567828
0.224497 + 0.521565i	0.567828
-0.398824	0.398824
0.240704	0.240704
-0.015723	0.015723

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

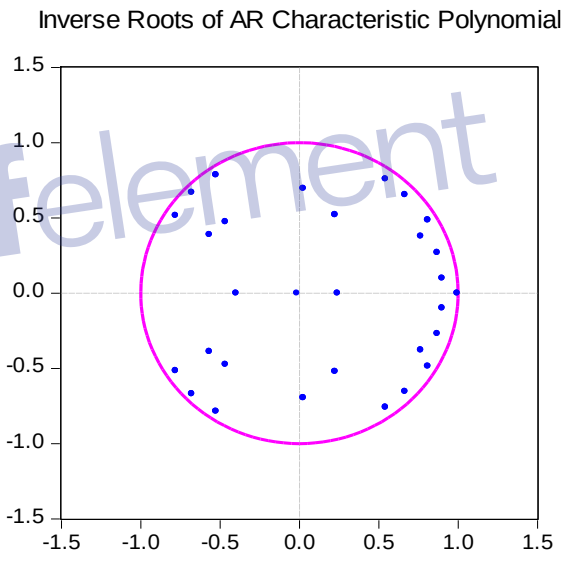

pdfelement

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

لقد بينت النتائج شكل رقم (4-11) أن مجموع المعاملات اقل من الواحد وكل النقاط داخل حدود الدائرة، وهذا ما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين. إذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم لدراسة مستقر تماما.

[1] Abdulkader Aljandali , Motasam Tatahi, **Economic and Financial Modelling with Eviews, A Guide for Students and Professionals**, Springer, 2018, P.296

Remove Watermark Now

ثانيا: تقدير النموذج الثاني: Zt (dlcn, dlrvn, dlexpn, dgdpdef, di)

وهو نموذج الاستهلاك الخاص، حيث نستبدل الناتج المحلي الاجمالي في النموذج القاعدي بأحد مركباته وهو الاستهلاك الخاص، و الهدف من ذلك هو قياس استجابة الاستهلاك الخاص لمتغيرات السياسة المالية.

1. اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen and Jusellius في النموذج الثاني:

و هو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4–12) : اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen الخاص بالنموذج الثاني.

Date: 01/23/19 Time: 14:56
Sample (adjusted): 2001Q4 2017Q4
Included observations: 65 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LEXPN LCN LREVN I GDPDEF
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.503906	131.0237	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.413198	85.45943	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.334464	50.81006	29.79707	0.0001
At most 3 *	0.274994	24.34451	15.49471	0.0018
At most 4	0.051578	3.442133	3.841466	0.0635

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من الجدول السابق، يتضح أن Trace Statistic اكبر من القيم الحرجة، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقة تكامل، حيث عدد متجهات التكامل المتزامن هو r=4 عند مستوى 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات وتظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

2. تحديد عدد فترات الابطاء في النموذج الثاني:

و هو ما يظهره الجدول التالي:

Remove Watermark Now

الجدول رقم (4–13): تحديد عدد فترات الابطاء في النموذج الثاني.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDEF DI DLEXPN DLREVN DLCN
Exogenous variables: C
Date: 01/23/19 Time: 14:42
Sample: 2000Q1 2017Q4
Included observations: 65

lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1925.027	NA	4.25e+19	59.38544	59.55270	59.45143
1	-1601.710	586.9450	4.40e+15	50.20645	51.21001*	50.60242
2	-1579.370	37.11804	4.84e+15	50.28831	52.12817	51.01425
3	-1575.093	6.448236	9.48e+15	50.92594	53.60211	51.98186
4	-1536.119	52.76522	6.60e+15	50.49596	54.00843	51.88186
5	-1463.075	87.65224	1.69e+15	49.01770	53.36647	50.73357
6	-1394.991	71.22684*	5.40e+14*	47.69202*	52.87710	49.73787*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من الجدول السابق، تقدر عدد فترات الإبطاء(التأخيرات) في هذا النموذج بـ ستة(06) فترات زمنية حسب كل المعايير.

pdfelement

3. اختبار استقرارية للنموذج الثاني: و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4–12):اختبار الجذور المتعددة للنموذج الثاني .

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables:
DLEXPN DLREVN DLCN DDEF DI
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 6

Root	Modulus
0.981658 - 0.170621i	0.996375
0.981658 + 0.170621i	0.996375
0.969017 - 0.044142i	0.970022
0.969017 + 0.044142i	0.970022
-0.518124 + 0.790405i	0.945089
-0.518124 - 0.790405i	0.945089
0.811988 - 0.483316i	0.944944
0.811988 + 0.483316i	0.944944
-0.672527 - 0.659437i	0.941886
-0.672527 + 0.659437i	0.941886
-0.785220 + 0.507534i	0.934966
-0.785220 - 0.507534i	0.934966
0.527191 - 0.739100i	0.907854
0.527191 + 0.739100i	0.907854
0.655086 - 0.610081i	0.895174
0.655086 + 0.610081i	0.895174
0.837265 + 0.304046i	0.890762
0.837265 - 0.304046i	0.890762
0.525178 - 0.575219i	0.778902
0.525178 + 0.575219i	0.778902
-0.660740 - 0.384802i	0.764624
-0.660740 + 0.384802i	0.764624
-0.363973 + 0.538804i	0.650220
-0.363973 - 0.538804i	0.650220
0.632633	0.632633
0.065057 - 0.619354i	0.622762
0.065057 + 0.619354i	0.622762
-0.024312 + 0.306236i	0.307200
-0.024312 - 0.306236i	0.307200
-0.269537	0.269537

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

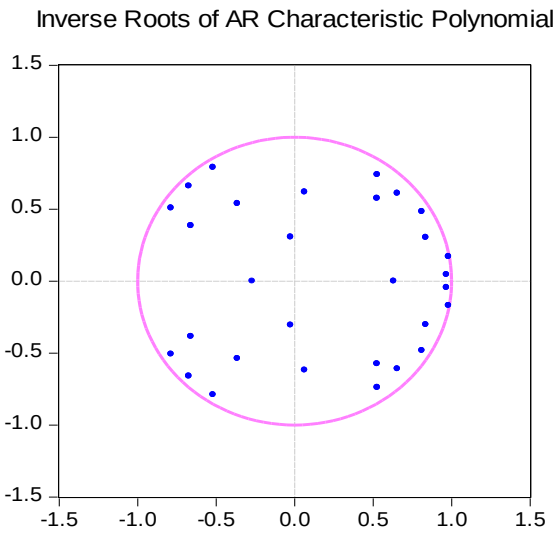

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

Remove Watermark Now

لقد بينت النتائج شكل رقم (4-12) أن مجموع المعاملات اقل من الواحد وكل النقاط داخل حدود الدائرة، وهذا ما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين. إذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم للدراسة مستقر تماما.

ثالثا: تقدير النمودج الثالث : Zt (dlinv, dlrvn, dlexpn, dgdpdef, di)

وهو نموذج الاستثمار الخاص؛ حيث نستبدل الناتج الإجمالي في النموذج القاعدي بمتغير الاستثمار الخاص، و ذلك لغرض دراسة آثار تقلبات أدوات السياسة المالية على الاستثمار الخاص.

1. اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen and Jusellius في النموذج الثالث:

وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14) : اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen الخاص بالنموذج الثالث.

Date: 01/24/19 Time: 02:46
Sample (adjusted): 2001Q4 2017Q4
Included observations: 65 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LEXPN LREVN LINV I GDPDEF
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.604866	135.9563	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.438671	75.60192	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.310696	38.06778	29.79707	0.0045
At most 3	0.139074	13.88304	15.49471	0.0862
At most 4 *	0.061843	4.149467	3.841466	0.0416

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من الجدول السابق، يتضح أن Trace Statistic اكبر من القيم الحرجة، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقة تكامل، حيث عدد متجهات التكامل المتزامن هو r=3 عند مستوى 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات وتظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

2. تحديد عدد فترات الابطاء في النموذج الثاني:

وهو ما يظهره الجدول التالي:

Remove Watermark Now

الجدول رقم (4–15): تحديد عدد فترات الابطاء في النموذج الثالث.

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLINV DLREVN DLEXPN DDEF DI
Exogenous variables: C
Date: 01/24/19 Time: 02:31
Sample: 2000Q1 2017Q4
Included observations: 65

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1945.951	NA	8.09e+19	60.02927	60.19653	60.09527
1	-1625.409	581.9071	9.12e+15	50.93567	51.93923*	51.33164
2	-1605.156	33.65198	1.07e+16	51.08172	52.92158	51.80766
3	-1599.658	8.289078	2.02e+16	51.68178	54.35795	52.73770
4	-1552.497	63.84832	1.09e+16	50.99992	54.51239	52.38581
5	-1461.744	108.9045*	1.62e+15	48.97672	53.32550	50.69259*
6	-1427.647	35.67060	1.48e+15*	48.69682*	53.88190	50.74266

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

من الشكل السابق، تقدر عدد فترات الإبطاء(التأخيرات) في النموذج الثالث تقدر بـ ستة(06) فترات زمنية حسب المعيار AIC (اقل قيمة).

3. **اختبار استقرارية للنموذج الثاني**: و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4–13):اختبار الجذور المتعددة للنموذج الثالث.

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables:
DLINV DLEXPN DLREVN DDEF DI
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 6
Date: 01/24/19 Time: 02:25

Root	Modulus
0.996612	0.996612
-0.673060 + 0.672951i	0.951773
-0.673060 - 0.672951i	0.951773
-0.515682 + 0.787684i	0.941474
-0.515682 - 0.787684i	0.941474
0.787432 - 0.510171i	0.938255
0.787432 + 0.510171i	0.938255
0.896960 - 0.265344i	0.935385
0.896960 + 0.265344i	0.935385
-0.772400 + 0.526286i	0.934654
-0.772400 - 0.526286i	0.934654
0.539026 - 0.754800i	0.927509
0.539026 + 0.754800i	0.927509
0.646165 - 0.661892i	0.925003
0.646165 + 0.661892i	0.925003
0.889267 - 0.093294i	0.894147
0.889267 + 0.093294i	0.894147
0.811219 + 0.371008i	0.892034
0.811219 - 0.371008i	0.892034
-0.002930 - 0.792592i	0.792597
-0.002930 + 0.792592i	0.792597
-0.689011 - 0.279284i	0.743462
-0.689011 + 0.279284i	0.743462
-0.548713 - 0.460546i	0.716372
-0.548713 + 0.460546i	0.716372
0.394351 - 0.324076i	0.510429
0.394351 + 0.324076i	0.510429
0.008640 - 0.412877i	0.412968
0.008640 + 0.412877i	0.412968
-0.018116	0.018116

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

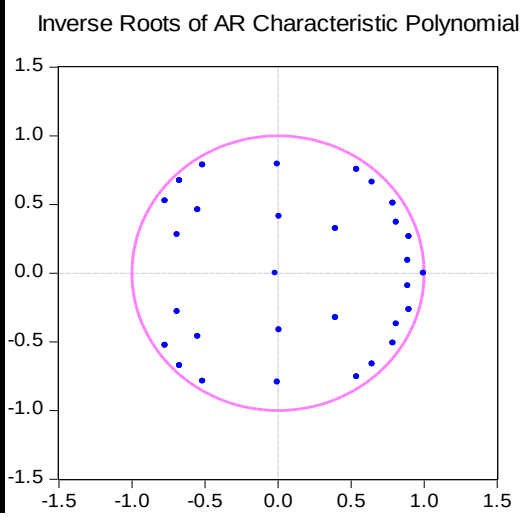

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

Remove Watermark Now

لقد بينت النتائج شكل رقم (4-13) أن مجموع المعاملات اقل من الواحد وكل النقاط داخل حدود الدائرة، وهذا ما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين. إذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج مستقر تماما.

الفرع الثالث: الانتقال إلى النموذج الهيكلي وتحليل الصدمات:

وبعد تقديرنا لنماذج VAR القانونية السابقة، يجب العمل على استنتاج النظام الذي سيسمح لنا بالانتقال من البواقي القانونية إلى البواقي الهيكلية من خلال تحديد عناصر مصفوفة الانتقال P التي تحقق لنا المعادلة التالية: $u_t = P.e_t$ أوحساب المصفوفتين A و B اللتان تحققان لنا المعادلة التالية: $A.u_t = B.e_t$ ، مع العلم بأن: $P = A^{-1}.B$.

وما تجدر الاشارة إليه، أن تقييد نموذج SVAR يتم وفق ثلاثة مقاربات كما يلي:[1]

- جعل نظام SVAR نظاما تكراريا؛
- فرض قيود معلمية على المصفوفة A؛
- فرض قيود معلمية على الاستجابة الدفعية εt.

للتعريف بالنموذج الهيكلي وفقا للمقاربة التكرايرية، هو افتراض أن اتجاه التأثير في المتغيرات يكون على الشكل: $REVN \rightarrow EXPN \rightarrow GDP \rightarrow GDPdef \rightarrow i$ وهو ما يعني أن شعاع متغيرات النموذج القاعدي هو:

$$Z_t = (REVN, EXPN, GDP, GDPdef, i)$$

- المتغير الاولى يتمثل في الايرادات العمومية لا يتأثر بصدمات المتغيرات الأخري، إلا لصدمة هيكلية في الايرادات العمومية (حد الخطأ الجديد e_t^{RENV})؛
- المتغير الثاني يتمثل في النفقات العمومية يتأثر بصدمات هيكلية في الايرادات العمومية، إلى جانب صدمة هيكلية في المتغير نفسه (حد الخطأ الجديد e_t^{EXPN})؛
- المتغير الثالث هو الناتج محلي الاجمالي الذي يتأثر بصدمات هيكلية في الايرادات والنفقات العمومية، إلى جانب استجابة ذاتية (حد الخطأ الجديد e_t^{GDP})؛

[1] حسن تشوكتش كبير، مصطفى بوشامة، **مرجع سابق**، ص72.

Remove Watermark Now

- المتغير الرابع هو المستوى العام للأسعار يتأثر بصدمات هيكلية في المتغيرات السابقة، ، إلى جانب استجابة ذاتية (حد الخطأ الجديد e_t^{GDP})؛
- المتغير الاخير هو معدل الفائدة والتي يفتر انها تستجيب لصدمات كل المتغيرات السابقة إلى جانب الصدمة الذاتية e_t^i .

$$
\begin{aligned}
u_t^{REVN} &= e_t^{REVN} \\
u_t^{EXPN} &= \alpha_{EXPN}^{REVN}\, u_t^{REVN} + e_t^{EXPN} \\
u_t^{GDP} &= \alpha_{GDP}^{REVN}\, u_t^{GDP} + \alpha_{GDP}^{EXPN}\, u_t^{GDP} + e_t^{GDP} \\
u_t^{GDPdef} &= \alpha_{GDPdef}^{REVN}\, u_t^{GDPdef} + \alpha_t^{GDP} u_t^{GDP} + \alpha_t^{DEF} u_t^{DEF} + e_t^{DEF} \\
u_t^{i} &= \alpha_t^{EXPN}\, e_t^{i} + \alpha_t^{GDP} u_t^{GDP} + \alpha_t^{DEF}\, u_t^{DEF} + e_t^{i}
\end{aligned}
$$

و يمكن كتابة العلاقات بين التجديدات الهيكلية و القانونية بشكل مصفوفي وفق للقانون $A.u_t = B.e_t$ كما يلي:[1]

$$
A.u_t = B.e_t
\begin{pmatrix}
1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\
-\alpha_{GDP}^{EXPN} & 1 & 0 & 0 & 0 \\
-\alpha_{GDPdef}^{EXPN} & -\alpha_{GDPdef}^{GDP} & 1 & 0 & 0 \\
-\alpha_{REVN}^{EXPN} & -\alpha_{REVN}^{GDP} & -\alpha_{REVN}^{GDPdef} & 1 & 0 \\
-\alpha_{I}^{EXPN} & -\alpha_{I}^{GDP} & -\alpha_{I}^{GDPdef} & -\alpha_{I}^{REVN} & 1
\end{pmatrix}
\begin{pmatrix}
\mu_t^{EXPN} \\ \mu_t^{GDP} \\ \mu_t^{GDPdef} \\ \mu_t^{REVN} \\ \mu_t^{I}
\end{pmatrix}
$$

$$
=
\begin{pmatrix}
1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\
0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\
0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\
0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\
0 & 0 & 0 & 0 & 1
\end{pmatrix}
\begin{pmatrix}
\varepsilon_t^{EXPN} \\ \varepsilon_t^{GDP} \\ \varepsilon_t^{GDPdef} \\ \varepsilon_t^{REVN} \\ \varepsilon_t^{I}
\end{pmatrix}
$$

[1] يتم حساب هذه الصيغة بواسطة Eviwes وفقا للصيغة التالية : $A_0 Y_t = A_1 Y_{t-1} + \cdots + A_p Y_{t-p} + B\eta_t$ حيث $E(\eta_t^2) = 1$ مع تغيير tμ ← ηt .

Remove Watermark Now

من وجهة نظر اقتصادية، نحن نبحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية في النفقاتEXPN و الإيرادات العمومية REVN على كل من: الناتج GDP ، الاسعار GDPdef ومعدل الفائدة i ولن يتسنى لنا ذلك إحصائيا إلا بتقييم دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions). مثلا: سنحاكي صدمة في e_t^{EXPN} التي ستنتقل إلى متجه البواقي القانونية u_t بواسطة مصفوفة الإنتقال P (**الملحق رقم 03، ص272**). بعد ذلك ستسمح لنا ديناميكية النموذج VAR القانوني بالحصول جميع الاستجابات الديناميكية لجميع المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة نقدية واحدة. كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات المشمولة بالدراسة.

المطلب الثالث: تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين:

الفرع الأول: تحليل دوال الاستجابة الدفعية Impluse Respnse Functions :

سنتطرق لدوال الاستجابة الدفعية الممتدة على عشرة (10) فترات زمنية لمكونات السياسة المالية الإيرادات والنفقات على باقي متغيرات الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (4-14): استجابة المتغيرات لصدمة في الإنفاق العمومي (النموذج القاعدي)

Period	DLREVN	DLGDP	DDEF	DI
1	-0.011518	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.020729	-0.001324	-0.103072	0.003377
3	-0.025367	-0.001447	-0.117035	0.002516
4	-0.027664	0.003948	0.505467	0.016566
5	-0.028925	0.001599	0.185104	0.008106
6	-0.029068	0.002221	0.309811	0.004348
7	-0.032051	0.002610	0.393334	0.001437
8	-0.036532	-0.002864	-0.678449	-0.008917
9	-0.038109	-0.001133	-0.286738	-0.011547
10	-0.037397	-0.001468	-0.384733	-0.016927

Cholesky Ordering: DDEF DI DLGDP DLEXPN DLREVN

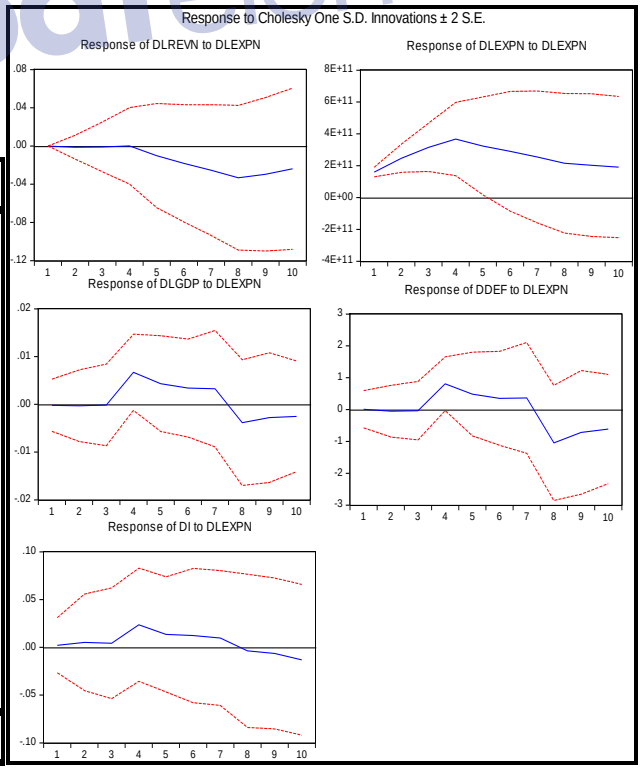

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

Remove Watermark Now

من خلال الشكل السابق يتضح أن إحداث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في النفقات العمومية مقدرة بـ 1% من شأنه:

- إحداث أثر ايجابي ومعنوي في المتغير نفسه في المدى القصير، ليبدأ بالانخفاض بداية من الفترة الرابعة لكنه يبقى موجب خلال باقي فترة الاستجابة؛
- بالنسبة لاستجابة الناتج لصدمة في الانفاق العمومي والمعبر عنه بمضاعف الانفاق العمومي، لا يحدث أي أثر في الفترة الأولى التي تلي الصدمة(يساوي الصفر)، ليحقق أثر سلبي في الفترة الثانية والثالثة، هذا في المدى القصير.أما في المدى المتوسط فيبدأ بالتحسن بداية من الفترة الرابعة بأثر ايجابي مقدر بـ 0.003% كأقصى قيمة، ويبقى موجب حتى الفترة الثامنة لكن غير معنوي ليصبح سلبي خلال باقي فترة الاستجابة؛
- بالنسبة للأسعار ستولد صدمة في الإنفاق العمومي ضغوط تضخمية في المدى المتوسط خاصة في الفترة الرابعة مقدرة بـ 0.505% حتى الفترة السابعة، ليبدأ بالتراجع خلال باقي الفترة(أثر سلبي)؛
- بالنسبة لسعر الفائدة فكانت ايجابية في المدى القصير و المتوسط كأقصى قيمة عند الفترة الرابعة 0.016%، ويبقى موجب حتى الفترة السابعة ليصبح سلبي خلال باقي فترة الاستجابة؛

الشكل رقم (4-15): استجابة المتغيرات لصدمة في الإيرادات العمومية (النموذج القاعدي)

Period	DLEXPN	DLGDP	DLREVN	DDEF	DI
1	0.000000	0.000000	0.024671	0.000000	0.000000
2	-3.01E+09	0.002334	0.041491	0.107538	0.001513
3	-1.19E+10	0.002940	0.052261	0.181428	0.001241
4	-1.86E+10	0.007522	0.059690	0.844835	0.017636
5	1.59E+10	0.006181	0.038285	0.661487	0.014758
6	3.16E+10	0.002942	0.021722	0.109757	0.019050
7	3.89E+10	0.001682	0.012069	-0.045142	0.020240
8	4.09E+10	-0.003368	0.003917	-1.084244	0.011356
9	-1.40E+10	-0.003916	0.016824	-1.003795	0.010598
10	-4.40E+10	-0.002821	0.027848	-0.592713	0.006653

Cholesky Ordering: DDEF DI DLEXPN DLGDP DLREVN

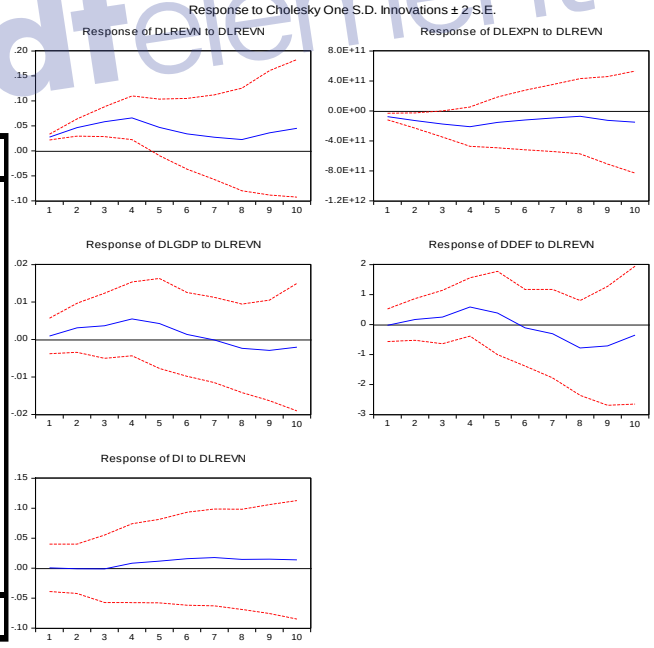

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

pdfelement

Remove Watermark Now

من خلال الشكل السابق يتضح أن إحداث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الايرادات العمومية مقدرة بـ 1% من شأنه:

- إحداث أثر ايجابي في المتغير نفسه على طول فترة الاستجابة، كحد أقصى في الفترة الرابعة مقدرة بـ 0.059% ؛
- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لا يحدث أي أثر في الفترة الأولى التي تلي الصدمة(تساوى الصفر) ويتحسن في المدى القصير و المتوسط بأثر موجد كأقصى حد في الفترة الرابعة بـ 0.0075% ، حتى الفترة الثامنة أين يكون بأثر سلبي حتى نهاية فترة الاستجابة؛
- استجابة الإنفاق الحكومي لصدمة الإيرادات جاءت سالبة على طول فترة الاستجابة.
- من جهة أخرى، ستولد صدمة في الإيرادات العمومية ضغوط تضخمية في المدى القصير و المتوسط يصل حتى 0.8448% في الفترة الرابعة، وتتراجع في المدى الطويل (أثر سلبي) بداية من الفترة السابعة؛
- أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد جاءت إيجابية لكن ضعيفة على طول فترة الاستجابة، كأقصى حد في الفترة السابعة التي تلي الصدمة بـ 0.020% .

الشكل رقم (4–16): استجابة الاستهلاك الخاص لصدمة في الإيرادات والنفقات العمومية (النموذج الثاني)

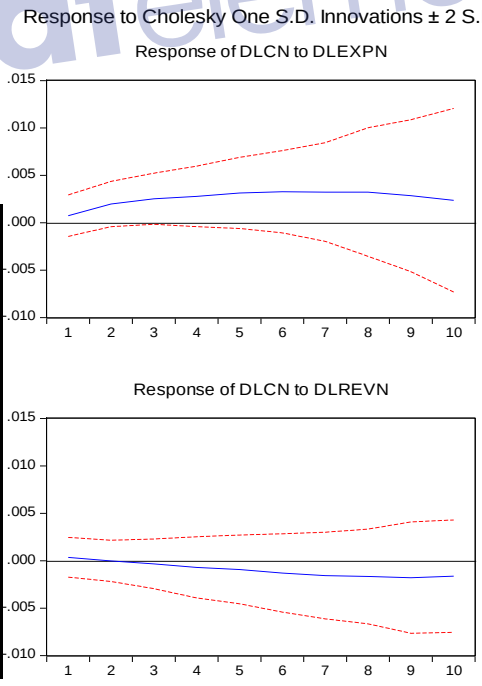

Period	DLEXPN	DLREVN
1	0.000747	0.000354
2	0.001977	-2.77E-05
3	0.002531	-0.000335
4	0.002776	-0.000706
5	0.003145	-0.000923
6	0.003270	-0.001296
7	0.003233	-0.001573
8	0.003236	-0.001664
9	0.002853	-0.001786
10	0.002373	-0.001627

Cholesky Ordering: DLEXPN DLREVN DLCN

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من خلال الشكل السابق، يتضح أن:

Remove Watermark Now

- إحداث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في النفقات العمومية مقدرة بـ 1% من شأنه إحداث أثر ايجابي على الاستهلاك الخاص على طول فترة الاستجابة كحد أقصى في المدى المتوسط بـ 0.0032% ؛
- بالنسبة لصدمة الإيرادات فإن إحداث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الايرادات العمومية مقدرة بـ1% من شأنه إحداث اثر ضعيف على الاستهلاك الخاص في فترة الاستجابة الأولى مقدرة بـ0.0003% ، ليصبح أثر سلبي حتى نهاية فترة الاستجابة.

الشكل رقم (4-17): استجابة الاستثمار الخاص لصدمة في الإيرادات و النفقات العمومية (النموذج الثالث)

Period	DLEXPN	DLREVN
1	0.00129	-0.000770
2	0.00248	-0.001212
3	0.000140	-0.000947
4	-0.000902	-0.000126
5	-0.000282	0.000111
6	-0.000262	0.000105
7	0.000260	0.000301
8	0.001420	-0.000283
9	0.001693	-0.000289
10	0.002381	-0.000285

Cholesky Ordering: DLEXPN DLREVN DLINV

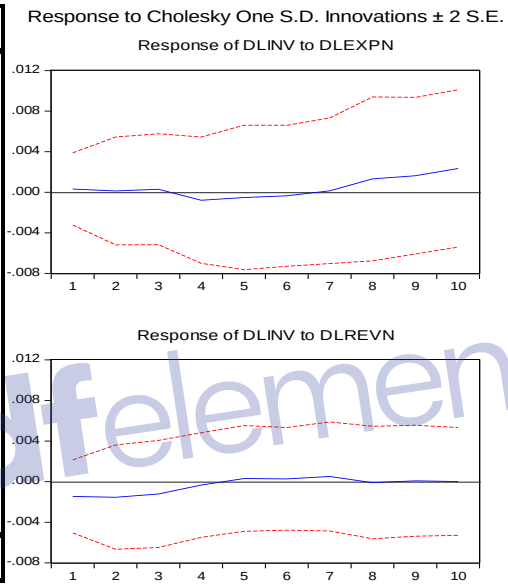

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9

من خلال الشكل السابق، يتضح أن:

- إحداث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في النفقات العمومية مقدرة بـ 1% من شأنه إحداث أثر موجب وضعيف على الاستثمار الخاص في المدى القصير وسلبي في المدى المتوسط، ليتحسن في المدى البعيد كحد أقصى في الفترة الأخيرة بـ 0.00238% ؛
- بالنسبة لصدمة الإيرادات فإن إحداث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الايرادات العمومية مقدرة بـ1% من شأنه إحداث اثر سلبي على الاستثمار الخاص في المدى القصير حتى فترة الاستجابة الخامسة، ليتحسن في المدى المتوسط لكن بأثر ضعيف كأقصى حد مقدرة بـ0.0003% في الفترة السابعة ، ليصبح أثر سلبي حتى نهاية فترة الاستجابة.

Remove Watermark Now

من خلال ما سبق:

- أن السياسة المالية في الجزائر لاسيما التوسعية منها عن طريق الرفع من نفقات، تلعب دورا ايجابيا في تحفيز النشاط الاقتصادي على طول فترة الاستجابة بالنسبة الاستهلاك الخاص، أما بالنسبة للاستثمار الخاص فكان الأثر سلبي في المدى المتوسط، و موجب في المدى القصير و الطويل لكنه ضعيف كحد أقصى في الفترة الأخيرة بـ 0.00238%؛

- بالنسبة للناتج كان الأثر ايجابي في المدى المتوسط كأقصى قيمة مقدرة بـ 0.003% من الفترة الرابعة،
- بالنسبة للأسعار ستولد صدمة في الإنفاق العمومي ضغوط تضخمية في المدى المتوسط، خاصة في الفترة الرابعة مقدرة بـ 0.505% ؛
- استجابة الإيرادات العمومية لصدمة في الإيرادات العمومية هي استجابة أكثر ثباتا بالمقارنة مع استجابة الإنفاق العمومي لصدمة الإنفاق العمومي، وهو ما يعبر عن تبعية الإنفاق الحكومي للإيرادات من جهة، كما يعبر من جهة أخرى عن عجز النفقات العمومية عن مسايرة الإيرادات، وهو ما يكون له تأثير مباشر على عجز الموازنة والمديونية العمومية، والتي يتم تغطيتها باللجوء إلى احتياطيات صندوق ضبط الموارد.
- استجابة الإنفاق العمومي لصدمة الإيرادات جاءت سالبة على طول فترة الاستجابة، هذا يعني أن الانفاق يزداد بمعدلات تفوق نمو الايرادات، وهو ما يثبت عدم استدامة السياسة المالية
- ضعف مرونة الناتج المحلي لصدمات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات العمومية) بسبب عدم مرونة جهاز الإنتاج و التوسع في الإنفاق يشمل القطاعات غير منتجة. وعليه فإن السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة لا تحقق الأثر الكنزي الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر.

وعليه، السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، إذ أن الأثر الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار.

تحليل التباين Variance Decomposition:

يوضح التباين دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات أي تفسير توقع الخطأ لكل متغير، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

pdfelement

Remove Watermark Now

الجدول رقم (4–16): تحليل التباين.

Variance Decomposition of DLREVN:						
Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	2.086879	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000
3	2.477390	3.340875	0.007498	0.026639	24.76685	71.85814
5	4.037971	4.091591	0.087433	0.489712	34.57453	60.75674
6	4.293510	5.421812	2.518924	1.762490	32.97475	57.32202
10	5.283419	6.712144	23.37960	8.223383	19.39241	42.29246
Variance Decomposition of DLEXPN:						
Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	0.135890	0.000000	0.000000	81.59530	0.000000	18.40470
3	0.165772	0.948641	1.542955	64.01465	15.18579	18.30797
5	0.179631	1.444945	3.081848	58.98724	19.67864	16.80732
6	0.181814	1.716448	3.983396	56.71673	22.45008	15.13334
10	0.190481	1.457441	6.819533	48.82406	29.68724	13.21173
Variance Decomposition of DLGDP:						
Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	1.77E+11	0.000000	0.000000	0.011404	99.76316	0.225435
3	5.39E+11	0.034535	0.079943	0.027595	95.60833	4.249593
5	8.49E+11	0.059424	3.162176	7.293140	81.19472	8.290538
6	9.48E+11	0.078126	4.239075	8.170295	79.45168	8.060827
10	1.20E+12	0.527399	6.587356	10.50410	73.92460	8.456553
Variance Decomposition of DDEF:						
Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	0.019593	21.53483	0.000000	0.002575	78.44832	0.014282
3	0.023793	15.83233	0.292352	0.065635	82.31774	1.491935
5	0.029543	5.978382	1.159899	5.508750	83.79740	3.555574
6	0.030346	5.291855	1.676832	5.540788	84.28067	3.209856
10	0.033060	3.773945	4.805084	11.26736	73.23763	6.915978
Variance Decomposition of DI:						
Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	0.027448	3.432147	95.94868	0.026328	0.591859	0.000989
3	0.093877	2.352299	96.79027	0.181210	0.666295	0.009926
5	0.145673	2.441505	92.83075	2.452605	1.633964	0.641174
6	0.156581	2.383941	91.37707	2.849271	2.023580	1.366138
10	0.209980	2.350715	88.10193	3.481275	2.224412	3.841665
Variance Decomposition of DLCN:						
Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLREVN	DLCN
1	2.442741	8.667187	5.863986	0.512566	0.170145	84.78612
3	2.971519	6.043869	4.423775	8.567569	0.198898	80.76589
5	4.209390	8.199619	7.859710	16.42208	0.927370	66.59122
6	4.376502	9.540880	8.031751	19.93986	1.659342	60.82817
10	5.218342	13.00558	7.678013	27.61527	5.207827	46.49331
Variance Decomposition of DLINV:						
Period	S.E.	DDEF	DLEXPN	DLREVN	DI	DLINV
1	2.322079	0.048133	0.047612	0.965724	60.99424	37.94429
3	2.787233	0.533830	0.066645	1.931077	59.80745	37.66100
5	4.136862	1.196417	0.279000	1.596643	64.01465	32.91329
6	4.324572	1.197408	0.304747	1.583363	64.59781	32.31667
10	5.132717	1.343082	2.566550	1.507409	65.06482	29.51814
Variance Decomposition of DLIMP:						

المصدر: مخرجات Eviews version 0.9 (**الملحق رقم 04، ص 275**).

حسب الجدول السابق تظهر معظم التقلبات الظرفية للمتغيرات (توقع الخطأ لكل متغير) كما يلي:

- تقلبات الإيرادات العمومية بنسبة 42.29% ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه، وبنسبة 19.39 % ناتجة عن صدمات الناتج المحلي الإجمالي؛
- تقلبات النفقات العمومية بنسبة 48.82% ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه، وبنسبة 29.68 % ناتجة عن صدمات الناتج المحلي الإجمالي. و 13.21% و 6.81 % و 1.45% عن صدمات الإيرادات، سعر الفائدة و الأسعار على التوالي؛
- تقلبات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 73.92% ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه، و بنسبة 10.5%، 8.45%، 0.52% ناتجة عن صدمات في النفقات ، الإيرادات و الأسعار على التوالي؛

Remove Watermark Now

- تقلبات الاستهلاك الخاص بنسبة 46.5% ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه، و بنسبة 27.61%، 13% ناتجة عن صدمات النفقات العمومية والأسعار على التوالي؛
- تقلبات الاستثمار الخاص بنسبة 65.06% ناتجة عن صدمات في سعر الفائدة، وبنسبة 29.51%، ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه؛
- تقلبات الواردات بنسبة 46.86% ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه؛
- تقلبات الأسعار بنسبة 73.23% ناتجة عن صدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 11.26% ناتجة عن صدمات في النفقات العمومية؛
- تقلبات سعر الفائدة بنسبة 88.10% ناتجة عن صدمات في المتغير نفسه.

مما سبق، يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات على مستوى فترة الاستجابة (المدى القصير، المتوسط والطويل) تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جدا باستثناء التقلبات الظرفية في الأسعار (معدلات التضخم) التي ترتبط بدرجة كبيرة بصدمات الطلب (الناتج المحلي الاجمالي) بنسبة تفوق 73% ، والاستثمار الخاص الذي يرتبط بصدمات في سعر الفائدة بنسبة 65%.

كما تساهم صدمات النفقات والإيرادات العمومية في تفسير حوالي 10.5% و 8.45% على التوالي من تقلبات الناتج الإجمالي الشيء الذي يبين صغر مضاعفات السياسة المالية.

pdfelement

Remove Watermark Now

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، تم تناول اتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالتطرق إلى البرامج التنموية التي تبنتها الدولة من 2000 إلى 2014، والتي كانت مرتكزة على فلسفة تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق ضخ النفقات إلى الاقتصاد، ومن ثم خلق الطلب الكلي الفعّال الذي يحقق التنمية الاقتصادية. كما تم تقييم النفقات، والمقصود هنا نفقات التجهيز لمعرفة إذا ما تمكنت هذه الأخيرة من دفع النمو خارج قطاع المحروقات عن طريق مصفوفة الارتباط لنفقات التجهيز؛ حيث كانت أعلى نسبة ارتباط خاصة بنفقات البنية التحتية بنسبة 82.5%، إلا أنه في الواقع هذه النسبة لا تعكس جودة هياكل البنية التحتية حسب مؤشر كفاءة البنية التحتية لصندوق النقد الدولي.

فيما يخص الجانب القياسي، تم عرض الاطار النظري للنموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي svar؛ حيث تم تقدير ثلاثة نماذج متعلقة بأثر السياسة المالية على مكونات الناتج الداخلي الخام، وتم استخدام المتغيرات التالية: الايرادات والنفقات العمومية، الناتج الداخلي الخام، الاستهلاك والاستثمار الخاصين، مُكمّش الناتج لمعرفة مستوى الاسعار ومعدل الفائدة الاسمي لعزل أثر السياسة النقدية.

وتم التوصل أن سياسات التحفيز المالي لم تحقق الآثار الكنزية المرتقبة، إذ أن استجابة الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته كانت ضعيفة وغير معنوية في الغالب، بالإضافة إلى ظهور الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار. وهذا بسبب عدم مرونة جهاز الإنتاج وعدم جدوى الإنفاق، إذ يشمل القطاعات غير منتجة في الغالب.

كما أن استجابة الإنفاق العمومي لصدمة في الإيرادات جاءت سالبة على طول فترة الاستجابة، هذا يعني أن الانفاق يزداد بمعدلات تفوق نمو الايرادات، وهو ما يثبت عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر.

أما نتائج تحليل التباين التي تقيس التقلبات الظرفية للمتغيرات المدروسة انخفاض مضاعفات السياسة المالية؛ حيث قدرت بـ حوالي 10.5% و 8.45% لكل من النفقات و الايرادات على التوالي، وهو ما يؤكد عدم قدرة السياسة المالية على دفع النشاط الاقتصادي.

pdfelement

Remove Watermark Now

الفصل الخامس

تحليل العلاقة الكمية

للسياسة المالية على

أبعاد التنمية المستدامة

في الجزائر

pdfelement

Remove Watermark Now

تمهيـــد:

تطرقنا فيما سبق لأهمية السياسة المالية التي أصبحت تلعب دورا جوهريا من خلال قدرة الدولة على التدخل في الاقتصاد وتوجيه، لتحقيق الاستقرار في إطار التشغيل الكامل للقدرات الإنتاجية الوطنية المتاحة لضمان النمو الاقتصادي المتواصل.

وبظهور مفهوم التنمية المستدامة امتدادا لمفهوم التنمية، لكن بأبعاد جديدة. كان لزاما على الدول اعادة توجيه سياساتها المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها، والمتمثلة أساسا في الاستقرار الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل، تحسين استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بين الشعوب، مع مراعاة متطلبات الجوانب البيئية، وما يترتب عن ذلك من تغييرات جوهرية في الأساليب الاستهلاكية والأنماط الإنتاجية، ونُظم توزيع الثروة؛ كل ذلك لن يتحقق إلا عن طريق إصلاح الحوكمة، بإشراك الأفراد في تقرير مصيرها وحماية مواردها، واحترام حقوق الإنسان".

وعليه، فإن مفهوم التنمية الشاملة المستدامة يقوم على تحولات أساسية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى السياسية، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على أساس العدل والمساواة.

pdfelement

سنتطرق في هذا الفصل إلى قياس العلاقة الكمية بين مكونات السياسة المالية والأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليلي العاملي. كما يلي:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول التحليلي العاملي؛**
- **المبحث الثاني: نتائج التحليل العاملي: عوامل ابعاد التنمية المستدامة والسياسة المالية؛**
- **المبحث الثالث:اختبار علاقات الارتباط بين العوامل المكونة للتنمية المستدامة.**

Remove Watermark Now

المبحث الأوّل : مدخل مفاهيمي حول التحليلي العاملي:

سنتناول في هذا المبحث الاطار النظري الخاص بمفهوم التحليل العاملي، أنواعه، والمراحل المتبعة للتحليل بهذا الأسلوب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التحليل العاملي وأنواعه:

الفرع الأول: تعريف التحليل العاملي:

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بالتحليلي العاملي، نورد أهمها فيما يلي:

1. هو عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها.[1]
2. يسعى التحليل العاملي إلى اختزال عدد كبير من المتغيرات إلى عدد أقل، حيث تكون هذه الاخيرة غير مشاهدة(متغيرات كامنة)، والتي تمثل تمثيلا كافيا العلاقات البينية بين المتغيرات المشاهدة؛ حيث أن كل متغير كامن يمثل مقدار من المعلومات(التباين المشترك) بين عدد من المتغيرات المقاسة.[2]
3. هو طريقة احصائية تستخدم في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط بهدف توضيح العلاقات بين المتغيرات، حيث ينتج عدد من المتغيرات الجديدة تسمى العوامل.[3]
4. التحليل العاملي هو أحد الطرق متعدّدة المتغيرات، والتي تستخدم في تحليل مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التّباين والتّباين المشترك للحصول على تفسير دقيق، من خلال العلاقات بين المتغيرات الناتجة والكامنة وراء هذه العلاقات، والتي هي عبارة عن عوامل مشتركة .[4]
5. هو عبارة عن نموذج رياضي بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسية. وهي متغيرات ضمنية تعبر عن قدر كبير من معلومات الدراسة، وتسمى بالعوامل الكامنة (Latents Factors)[5]

---

[1] عبد العباس حسن كاظم، **دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 16، العدد 04، العراق، 2014، ص 243.

[2] أحمد بوزيان تيغزة، **التحليلي العاملي الاستكشافي و التوكيدي**، الطبعة 1، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 17,

[3] صلاح أحمد مراد، **الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**، مكتبة الأنجلو ،مصر، 2000 ، ص 05.

[4] معتصم محمد اسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، سوريا، 2015، ص 103.

[5] Timothy A. Brown, **Confirmatory Factor Analysis for Applied Research, Second Edition (Methodology in the Social Sciences),** second edition, copyright material, USA, 2015, p.16

Remove Watermark Now

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف التحليل العاملي هو عبارة عن مجموعة من الاساليب الاحصائية والرياضية التي تسمح بالانتقال من متغيرات الظاهرة المدروسة (المشاهدة) إلى المتغيرات الكامنة أو العوامل المشتركة. وعليه، فالمتغيرات الكامنة (العوامل المشتركة) تختلف عن المتغيرات الاولية للدراسة، حيث يمكن قياس هذه الاخيرة مباشرة. في حين المتغيرات الكامنة هي متغيرا افتراضية مشتقة من تحليل مجموعة من البيانات الأولية.[1]

الفرع الثاني: أنواع التحليل العاملي:

ويمكن التمييز بين نوعين من التحليل العاملي وهما كما يلي:[2]

أولا: التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis :

وهو التحليل العاملي من الدرجة الأولى؛ حيث يستخدم في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فإن التحليل العاملي من هذا النوع يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف المتغيرات .

ثانيا:التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis :

وهو التحليل العاملي من الدرجة الثانية؛ حيث يستخدم أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة المتحصل عليها من التحليل العاملي الاستكشافي (من الدرجة الأولى). كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية، وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

المطلب الثاني: مراحل إجراء التحليل العاملي:

إن اجراء التحليل العاملي يمر بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

---

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] حجاج غانم، **التحليل العاملي نظريا وعمليا في العلوم الانسانية و التربوية**، الطبعة 1، دار عالم الكتاب مصر، 2013، ص 15.

Remove Watermark Now

الفرع الأول: تكوين مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات التي ستدخل في التحليل:

يتم في هذه المرحلة ادخال كافة المتغيرات وتكوين مصفوفة الارتباط للمتغيرات؛ حيث يجب التأكد من كفاية حجم ونوع البيانات للتحليل عن طريق المؤشرات التالية:

- **مؤشر كايزر–أوكلين** Indice de Kaiser-Meyer-Olkin (KMO): والذي يعبر عن كفاية حجم العينة للتحليل، وتعتبر العينة مناسبة حجما أذا كانت قيمة KMO أكبر من 0.5 (50%)؛[1]
- **اختبار بارتلاط** Test de sphéricité de Bartlett: والذي تعبر عن كفاية نوع البيانات للتحليل، حيث إذا كانت القيمة الاحتمالية لـ Khi- deux أقل من 05% يعني ان حجم العينة يسمح بالتحليل العاملي؛[2]
- **محدد مصفوفة الارتباط** Déterminant a: يجب أن يكون أكبر من 0.00001 ، وإلا دل على وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية. كما يجب أن يختلف عن الصفر، يعني أن المصفوفة ليست شاذة؛[3]

الفرع الثاني: استخراج العوامل:

بعد التأكد من صلاحية مصفوفة الارتباط للتحليل العاملي عن طريق المؤشرات السابقة، تأتي مرحلة استخراج العوامل؛ حيث تتم في هذه المرحلة استخراج العوامل بالإضافة الى تحديد عدد العوامل التي تدخل في التحليل.

أولا: طرق استخراج العوامل:

يتم استخراج العوامل بأحد الطرق التالية:

1. طريقة المكونات الأساسية Principal componants :

وضع **هارولد هوتلنج** "H.Hottelling" سنة 1933 طريقة المكونات الأساسية والتي هي من أكثر طرق التحليل العاملي دقة وشيوعا واستخداما، نظرا لدقة نتائجها بالمقارنة ببقية الطرق. ولهذه الطريقة مزايا عدة منها أنها تؤدي إلى تشبعات دقيقة ، وكل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين وأقل قدر ممكن من البواقي. كما أن مصفوفة الارتباط تُختزل إلى أقل عدد من العوامل.[4]

---

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] Timothy A. Brown, **Op.cit** , p.43

[3] Idem.

[4] David J. Bartholomew, Martin Knott, **Latent Variable Models and Factor Analysis: A Unified Approach**, 3rd Edition, willy, 2011, p.65

Remove Watermark Now

2. الطريقة القطرية Diagonal method :

وهي من الطرق المباشرة والسهلة فى التحليل العاملي وتستخدم عندما يكون لدينا عدد قليل من المتغيرات وتؤدى إلى استخلاص أكبر عدد ممكن من العوامل، وهذه الطريقة تتطلب معرفة مسبقة بقيم شيوع المتغيرات، أي إنه بدون هذه المعرفة لا يمكن استخدامها، وسميت هذه الطريقة بالقطرية نظرا لكونها تقوم على استخدام القيم القطرية في مصفوفة الارتباط مباشرة، وتبدأ الطريقة القطرية باستخلاص هذه القيمة بكاملها فى العامل الأول، وبذلك يكون جذر هذه القيمة هو تشبع المتغير الأول على العامل الأول، وهو ما يطلق عليه التشبع القطري.

3. الطريقة المركزية Central method :

تتميز هذه الطريقة بسهولة حسابها، كما أنها لا تستخلص إلا قدرا محدودا من التباين الارتباطي، وتتحدد قيم الشيوع فى المصفوفة الارتباط وفق تقديرات غير دقيقة حيث تستخدم أقصى ارتباط بين المتغير وأى متغير فى المصفوفة وهو إجراء يؤدى إلى خفض رتبة المصفوفة .

4. الطريقة المركزية باستخدام متوسط الارتباطات Averoid method :

تختلف هذه الطريقة عن الطريقة المركزية المشار إليها أعلاه كونها تستخدم تقدير الشيوع الذي هو عبارة عن متوسط ارتباطات المتغير ببقية المتغيرات في المصفوفة، ثم حساب العوامل بعد وضع المتوسط الخاص بارتباطات كل متغير فى خليته القطرية، ولهذا السبب يطلق على هذا الاسلوب اسم الطريقة المركزية باستخدام المتوسطات.

pdfelement

ثانيا: معايير تحديد عدد العوامل المستخرجة (المِحَكّات *):

لتحديد عدد العوامل التى يتم الاعتماد عليها في التحليل يتم استعمال عدة محكّات أو عدة معايير، نورد أهمها فيما يلي:

1. معيارأو مِحك نسبة التباين المفسر Percent of Variance Extracted Criterion :

وتقوم هذه الطريقة على نسبة التباين التراكمي المفسر من طرف العوامل التي تم استخراجها بالتتابع، والتي تستوعب أكبر قدر من المعلومات. وتُحدّد عدد العوامل التي تفسر نسبة تباين تصل إلى 70%، وأفضل طريقة لاستخراج تلك العوامل، هي العوامل التي تفسر أكبر قدر من التباين بأقل قدر من المتغيرات.[1]

220

* **مصطلح المِحَكّات**: وهو ترجمة للمصطلح Criterion ، يقصد به المعايير ، و أسخدم في العديد من المراجع بهذه الترجمة.

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سابق**، ص 58.

Remove Watermark Now

2. مِحك كايزر Kaiser Criterion :

والذي يقوم على قاعدة الجذر الكامن أكبر من الواحد،[1] أُقترح هذا المعيار من طرف جوتمان " Guttman" سنه 1954، وفكرته تعتمد على حجم التباين الذى يعبر عنه العامل، ومن أجل أن يكون العامل بمثابة فئة تصنيفية فلابد أن يكون تباينه أو جذره الكامن أكبر أو مساوٍ على الأقل لحجم التباين الأصلى للمتغير. وبما أننا نظريا لا نستطيع استخلاص كل تباين لمتغير من المتغيرات في عامل واحد، فإن حصولنا على عامل جذره الكامن لا يقل عن واحد صحيح لابد أن يكون مصدر تباينه أكثر من متغير(مجموعة من المتغيرات)، وبالتالي يكون عاملا معبرا عن التباين المشترك بين متغيرات متعددة.

وعلى ذلك فإن هذا المعيار يتطلب مراجعة الجذر الكامن "Eignvalue" للعوامل الناتجة، وعلى أن تقبل العوامل التى يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح وتعد عوامل عامة .

ويعتبر هذا المحك ملائم جدا في مجالات عدة وخصوصا إن أستخدم الباحث طريقة المكونات الأساسية **هوتلنج**.[2]

وما تجدر الاشارة اليه أنه توجد انواع أخرى من المحكّات، لكن تبقى المحكّات السابقة الأكثر استخداما، وهي:[3]

- محك الاختبار المنحدر لكاتيل Katell's Criterion ؛
- محك همفري : Huamphrey Criterion ؛
- محك كومب : Coomb Criterien .

الفرع ثالث: عملية تدوير العوامل Rotation:

تهدف عملية تدوير العوامل إلى إعادة توزيع التباين المفسر على العوامل مع بقاء قيمة التباين الكلي ثابتا، الشيء الذي ينتج عنه تغير في قيمة التشبعات للعوامل المستخرجة.[4]

وعليه، وهنا نوعان من التدوير تبعا للزاوية التى تفصل بين المحاور المرجعية، و هما:

التدوير المتعامد Orthogonal Rotation و التدوير المائل Oblique Rotation .

ففى التدوير المتعامد تدار العوامل معا مع الاحتفاظ بالتعامد بينها. أما التدوير المائل ففيه تدار المحاور دون الاحتفاظ بالتعامد، وتُترك لتتخذ الميل الملائم لها.

[1] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سابق** ، ص 46.

[2] David J. Bartholomew, Martin Knott, **Op.cit**, p.76

[3] David Garson , **Factor Analysis (Statistical Associates)** , Kindle Edition, USA, 2013, p.79

[4] Ibid, p.87

Remove Watermark Now

والعوامل المتعامدة غير المرتبطة معا هي معاملات الارتباط التي قيمها تساوى صفرا، أما العوامل المائلة فهي عوامل بينها ارتباط، أي أنها عوامل متداخلة، لذا فإن الهدف الرئيسي من تدوير المحاور هو لتحقيق البناء البسيط (Simple structure)وتسهيل عملية التحليل.

وتتعدد الطرق العملية للتدوير في محاولة لتقديم حل رياضي للبناء البسيط ثم تناولت بعد ذلك عدة طرق رياضية لعل أشهرها طريقة الفاريماكس Varimax لكايزر Kaiser والتي تتقبل فكرة البناء البسيط مع الاحتفاظ بالتعامد بين العوامل، ويميل أغلب الباحثون إلى استخدام هذه طريقة، والتى تؤدى إلى أفضل الحلول التى تستوفي خصائص البناء البسيط،[1] وهذه الخصائص هي:[2]

أولا: أن يتشبع كل متغير تشبعا مرتفعا على عامل واحد فقط دون العوامل الاخرى المستخرجة؛

ثانيا: أن يحتوى كل عامل مستخرج على تشبعين مرتفعين على الأقل؛

ثالثا: يجب أن تكون أغلب التشبعات إما مرتفعة أو منخفضة (قريبة من الصفر) أما التشبعات التي تتوسط التشبعات المرتفعة والمنخفضة يجب أن تكون نادرة أو قليلة.

pdfelement

الفرع الرابع: تفسير العوامل :

تقوم عملية تفسير العوامل الناتجة عن التحليل العاملي بتحديد التشبعات الكبرى والمتوسطة والصفرية .

وهنالك طرق عدة لتحديد قيمة هذه التشبعات فيرى أوفرول وكليت Klett – Overall أن التشبع الدال هو ما يزيد على (0.35) ، أما جورستش Gorsuch فيرى أن القيمة الشائعة فى معظم البحوث هي (0.30)، فى حين يستخدم آخرون الإختبارات الإحصائية لتحديد دلالة كل تشبع بمقارنته بالخطأ المعياري له والذي يتأثر كثيرا بحجم العينة. [3]

[1] حجاج غانم، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] أمحمد بوزيان تيغزة، **مرجع سابق** ، ص 66.

[3] Timothy A. Brown, **Op.cit** , p.51

Remove Watermark Now

المبحث الثاني : نتائج التحليل العاملي: عوامل ابعاد التنمية المستدامة والسياسة المالية.

سنتناول في هذا المبحث العينة العشوائية لمؤشرات التنمية المستدامة لكل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتقدير العوامل الجديدة لكل بعد من الابعاد السابقة عن التحليل العاملي.

المطلب الأول :المؤشرات المتبعة لقياس التّنمية المستدامة:

تمّ اختيار عيّنة الدراسة عن طريق العينة العشوائية، لأن مؤشرات التنمية المستدامة بعضها غير متوفر البيانات، وعددها كبير جدا يصل إلى 129 مؤشّر حسب تقارير الأمم المتّحدة، فقد تمّ اختيار المؤشرات التي تتوفر لها بيانات، وقد بلغت عدد المؤشرات المختارة البداية في التّحليل 29 مؤشّر لكل من التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتم استبعاد بعض المؤشرات للحصول على جودة القياس، وعلية فأن المؤشرات المستخدمة في التحليل 24 مؤشر (**الملحق رقم 05، ص276**) كما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات الجانب الاقتصادي: وهي:

- معدل النمو؛
- رصيد الحسابات الجارية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- النمو الحاصل في نصيب الفرد إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الميزان الخارجي على السلع والخدمات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- أرصدة الدين الخارجي نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني؛
- إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- إجمالي الاحتياطيات الاجنبية نسبة إلى إجمالي الدين الخارجي؛
- إيرادات الموارد النفطية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- معدل التضخم.

الفرع الثاني: مؤشرات الجانب الاجتماعي: وهي:

- إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات؛
- تعداد السكان (مليون نسمة)؛
- معدل الالتحاق بالتعليم العالي (نسبة من الإجمالي الملتحقين)؛

Remove Watermark Now

- معدل انتشار سوء التغذية (نسبة من تعداد السكان)؛
- عدد السنوات المتوقعة للدراسة (لكل الأطوار)؛
- معدل البطالة.

الفرع الثالث: مؤشرات الجانب البيئي: وهي:

- استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)؛
- الأراضي الزراعية (نسبة من مساحة الأراضي الكلية)؛
- الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)؛
- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل (كنسبة من إجمالي حرق الوقود)؛
- كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)؛
- مساحة الغابات (نسبة من مساحة الأراضي)؛
- استهلاك الطاقة المتجددة (نسبة من اجمالي الطاقة)؛
- نضوب مصادر الطاقة (نسبة من إجمالي الدخل القومي)؛

pdfelement

المطلب الثاني: نتائج التحليل العاملي:

ما يجدر الاشارة اليه، أن حساب العوامل من مصفوفة الارتباط المعتمدة هي طريق المركبات الرئيسية Principal Components. والعوامل التي تم الحصول عليها تم تدويرها عموديا بأسلوب Varimax بهدف جعل العلاقات بين المتغيرات بشكل يحافظ على تعظيم التباين وبعض هذه العوامل أقوى ما يمكن عن طريق خاصية الاستقلال بين العوامل.

الفرع الأول: عامل البعد الاقتصادي:

تم دمج بيانات البعد الاقتصادي من خلال استخدام التحليل العاملي، بعد جعل البيانات الأساسية معيارية ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر السياسة المالية على البعد الاقتصادي كأحد مكونات التّنمية المستدامة. ويتمّ تسمية العامل الجديد بـ Fac-1 ، المعبر عن البعد الاقتصادي.

كأول خطوة للتحليل يتم تكوين مصفوفة الارتباطات لمتغيرات البعد الاقتصادي و التأكد من جودة التحليل،

Remove Watermark Now

أي ملائمة كل من البيانات وحجم العينة للتحليل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–1): مؤشر كايزر–اوكلين وبارتلاط لمصفوفة البعد الاقتصادي.

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,573
Test de sphéricité de Bartlett	Khi- deux approx.	264,442
	ddl	45
	Signification	,000

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من نتائج السابق يظهر مؤشر KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) لمدى كفاية المعاينة بقيمة 0.573 أكبر من 0.5 يعني أن البيانات ملائمة للتحليل العاملي. كما أن القيمة الاحتمالية لـ Khi- deux أقل من 05% يعني ان حجم العينة يسمح بالتحليل العاملي.

بالإضافة إلى محدد مصفوفة الارتباط لمتغيرات البعد الاقتصادي يساوي Déterminant a = 1,125 أكبر من الصفر يعني أن المصفوفة ليست شاذة (**الملحق رقم 06، ص280**).

ويبين الجدول الموالي قيم معاملات الشيوع "Extraction" بين المتغيّر والعوامل، أي أنه يعبّر عن نسبة التباين في المتغير التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي. أمّا الجزء الأخر من الجدول المساهمة في العامل الجديد الذي تم استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر.

الجدول رقم (5–2): معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات البعد الاقتصادي.

Qualités de representation			Matrice des composantes[a]
	Initiales	Extraction	
معدل النمو	1,000	,988	,974
رصيد الحسابات الجارية نسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,978	,037
معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,995	,940
الميزان الخارجي من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,968	,067
أرصدة الدين الخارجي نسبة من إجمالي الدخل الوطني	1,000	,948	,267
إجمالي تكوين رأس المال نسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,839	-,144
إجمالي الاحتياطيات نسبة من إجمالي الدين الخارجي	1,000	,886	-,274
إيرادات الموارد النفطية نسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,947	-,155
الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,210	,099
معدل التضخم	1,000	,482	-,210
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			

المصدر: مخرجات SPSS version 22

Remove Watermark Now

حيث نلاحظ أنّ كلّ من معدل النمو و نصيب الفرد من معدل النمو كانت لهما مساهمة أكبر في عامل التنمية الاقتصادية (العامل الجديد)، و أنّ بعض القيّم أخذت اتّجاه معاكس في تكوين العامل الجديد للتنمية الاقتصادية، مثل إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الاحتياطيات نسبة إلى إجمالي الدين الخارجي، إيرادات الموارد النفطية نسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم. والسبب في هذا الاتّجاه المعاكس للتّأثير على العامل الجديد يعود ضعف هذه المتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية.

الجدول رقم (5–3): تحليل التباين الكلي المفسر للبعد الاقتصادي.

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	4,873	48,726	48,726	4,873	48,726	48,726	3,567	35,665	35,665
2	2,299	22,989	71,715	2,299	22,989	71,715	2,593	25,926	61,592
3	1,070	10,701	82,415	1,070	10,701	82,415	2,082	20,824	82,415
4	,941	9,409	91,824						
5	,576	5,764	97,588						
6	,177	1,772	99,361						
7	,044	,438	99,798						
8	,017	,169	99,967						
9	,003	,028	99,995						
10	,000	,005	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

pdfelement

المصدر: مخرجات **SPSS** version 22

من الجدول أعلاه يتحدّد أيّ من العوامل سيدخل في التحليل، فكل المتغيرات التي تقابل جذورها أقل من الواحد سوف يتم استبعادها. من الملاحظ الجزء الأول من الجدول يعبر عن **قيم للجذور الكامنة المبدئية**، حيث هناك ثلاث متغيرات حصلت على جذر تخيلي أكبر من الواحد الصحيح (873 .4% ، 2.299 % و1.070%)، وهي معدل النمو ، رصيد الحسابات الجارية نسبة من إجمالي الناتج المحلي و معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتي تفسر 48.726 % ، 22,989% و 10,701 % على التوالي من التباين للبعد الاقتصادي.

Remove Watermark Now

في الجزء الثاني "**مجموعة مربعات التحميلات المستخلصة قبل التدوير**" يتبين أن المتغيرات الثلاث السابقة بعد استبعاد باقي العوامل الأخرى بتباين كلي يساوي 82%.

أما الجزء الثالث المتضمن "**مجموع مربعات التحميلات بعد التدوير** يتضمن نفس البيانات الموجودة في الجزء الثاني للعوامل التي تم استخلاصها. و لكن هذه المرة بعد التدوير Rotation بأسلوب Varimax.

الجدول رقم(5–4): مصفوفة التحويل لعوامل البعد الاقتصادي.

Matrice de transformation des composantes			
Composante	1	2	3
1	,806	,441	,395
2	-,151	,798	-,583
3	-,573	,410	,710
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.			

المصدر: مخرجات **SPSS** version 22

إن الهدف الأساسي من التحليل السابق تبسيط النتائج، فالمعلومة الأولية انطلقت من 10 متغيرات و بعد التحليل، أصبحت في حدوث ثلاثة (03) متغيرات فقط. في الأخير وبعد اجراء التدوير لمصفوفة العوامل، نلاحظ بأن العامل (1) المتمثل في معدل النمو يبقى الأمثل في تفسير وتقديم قراءة فعالة للبيانات المستخدمة في الجانب الاقتصادي، من خلال قيمة الارتباط للعامل الجديد والمقدر 0.806 مقارنة بالعامل الثاني والثالث بقيمة ارتباط 0.798 و0.710 على التوالي.

الفرع الثاني: عامل البعد الاجتماعي:

تم دمج بيانات البعد الاجتماعي من خلال استخدام التحليل العاملي ، وبعد جعل البيانات الأساسية معيارية ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر السياسة المالية على البعد الاجتماعي كأحد مكونات التّنمية المستدامة. ويتمّ تسمية العامل الجديد بـFac- 2 ، المعبر عن البعد الاجتماعي.

بعد تكوين مصفوفة الارتباطات لمتغيرات البعد الاجتماعي يجب التأكد من جودة التحليل، أي ملائمة كل من البيانات وحجم العينة للتحليل.

وهو ما يبينه الجدول التالي:

Remove Watermark Now

الجدول رقم (5–5): مؤشر كايزر–اوكلين وبارتلاط لمصفوفة البعد الاجتماعي.

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,719
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	274,368
	ddl	15
	Signification	,000

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يظهر مؤشر KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) لمدى كفاية المعاينة بقيمة0.719 أكبر من 0.5 يعني أن البيانات ملائمة للتحليل العاملي. كما أن القيمة الاحتمالية لـ Khi- deux أقل من 05% يعني أن حجم العينة يسمح بالتحليل العاملي.

بالإضافة إلى محدد مصفوفة الارتباط لمتغيرات البعد الاجتماعي يساوي Déterminant a = 3.88 أكبر من الصفر بعني أن المصفوفة ليست شاذة (**الملحق رقم06، ص281**).

ويبين الجدول التالي قيم معاملات الشيوع "Extraction" بين المتغيّر والعوامل، أي أنه يعبّر عن نسبة التباين في المتغير التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي. ومساهمة المتغيرات في العامل الجديد الذي تم استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر.

الجدول رقم (5–6): معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات البعد الاجتماعي.

Qualités de representation			Matrice des composantes[a]
	Initiales	Extraction	
إجمالي العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات	1,000	,993	,997
تعداد السكان مليون (نسمة)	1,000	,943	,971
معدل الالتحاق بالتعليم العالي (% من الإجمالي)	1,000	,938	,969
معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)	1,000	,979	-,989
عدد السنوات المتوقعة للدراسة	1,000	,983	,991
معدل البطالة	1,000	,785	-,886
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول أعلاه، نجد أغلب المساهمات اجابية ومرتفعة، حيث كانت أعلى قيمة كانت لإجمالي العمر المتوقع عند الميلاد حيث بلغت 0. 997 ، أمّا المساهمة السلبية في عامل التنمية الاجتماعية كانت لكل معدل انتشار سوء التغذية ومعدل البطالة.

Remove Watermark Now

الجدول رقم (5–7): تحليل التباين الكلي المفسر للبعد الاجتماعي.

Variance totale expliquée						
	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	5,620	93,673	93,673	5,620	93,673	93,673
2	,316	5,269	98,942			
3	,044	,733	99,675			
4	,016	,265	99,940			
5	,002	,036	99,976			
6	,001	,024	100,000			
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.						

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من خلال الجدول السابق، يتحدد أي من العوامل سيدخل في التحليل، فكل المتغيرات التي تقابل جذورها أقل من الواحد سوف يتم استبعادها. من الملاحظ الجزء الاول من الجدول يعبر عن **قيم للجذور الكامنة المبدئية**، حيث هناك متغير واحد حصل على جذر تخيلي أكبر من الواحد الصحيح (5.620) وهو العمر المتوقع عند الميلاد، والذي تفسر 93.673 % ، من التباين للبعد الاجتماعي.

انطلاقا من المعلومات الأولية من 06 متغيرات وبعد التحليل، متغير واحد فقط والمتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد. يبقى الأمثل في تفسير وتقديم قراءة فعّالة للبيانات المستخدمة في الجانب الاجتماعي.

الفرع الثالث: عامل البعد البيئي:

تم دمج بيانات البعد البيئي من خلال استخدام التحليل العاملي، وبعد جعل البيانات الأساسية معيارية ليتمّ استخدمها في بناء نموذج يساعد في تفسير أثر السياسة المالية على البعد البيئي، كأحد مكونات التّنمية المستدامة. ويتمّ تسمية العامل الجديد بـ Fac- 3 ، المعبر عن البعد البيئي.

بعد تكوين مصفوفة الارتباطات لمتغيرات البعد البيئي يجب التأكد من جودة التحليل، أي ملائمة كل من البيانات وحجم العينة للتحليل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

pdfelement

Remove Watermark Now

الجدول رقم (5–8): مؤشر كايزر– اوكلين وبارتلاط لمصفوفة البعد البيئي.

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,718
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	137,937
	Ddl	28
	Signification	,000

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يظهر مؤشر KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) لمدى كفاية المعاينة بقيمة 0.718 أكبر من 0.5 يعني أن البيانات ملائمة للتحليل العاملي. كما أن القيمة الاحتمالية لـ Khi- deux أقل من 05% يعني أن حجم العينة يسمح بالتحليل العاملي.

بالإضافة إلى محدد مصفوفة الارتباط لمتغيرات البعد البيئي يساوي3.65 = Déterminant a. أكبر من الصفر يعني أن المصفوفة ليست شاذة (**الملحق رقم06، 281**).

ويبين الجدول التالي قيم معاملات الشيوع "Extraction" بين المتغيّر والعوامل، أي أنه يعبّر عن نسبة التباين في المتغير التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي. ومساهمة المتغيرات في العامل الجديد الذي تم استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر.

الجدول رقم (5–9): معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات البعد البيئي.

Qualités de representation			Matrice des composantes[a]
	Initiales	Extraction	
استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	1,000	,747	,833
الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	1,000	,903	,871
الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	1,000	,778	-,771
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)	1,000	,919	,740
كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	1,000	,942	,960
مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	1,000	,849	,903
استهلاك الطاقة المتجددة (% من اجمالي الطاقة)	1,000	,741	-,443
نضوب مصادر الطاقة (% من إجمالي الدخل الوطني)	1,000	,803	-,021
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			

المصدر: مخرجات SPSS version 22

Remove Watermark Now

من الجدول أعلاه، أغلب المساهمات اجابية ومرتفعة؛ حيث كانت أعلى قيمة لمتغيري كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي) ومساحة الغابات (نسبة إلى مساحة الأراضي)، حيث بلغت 960 .0% و 0.903% على التوالي، بالإضافة إلى الاراضي الزراعية نسبة من اجمالي الاراضي واستهلاك السماد كانت كذلك مساهمتها مرتفعة.

أما المساهمة السلبية في عامل التنمية البيئية كانت لكل الأراضي القابلة للزراعة، استهلاك الطاقة المتجددة(نسبة من اجمالي الطاقة) ونضوب مصادر الطاقة (نسبة إلى من إجمالي الدخل الوطني) . وهو ما يدل على وجود أراضي زراعية غير مستغلة، وأغلب الطاقات المستغلة من الطاقات الناضبة، وهو ما ينعكس سلبا على التنمية البيئية المستدامة.

الجدول رقم (5-10): تحليل التباين الكلي المفسر للبعد البيئي.

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	4,864	60,801	60,801	4,864	60,801	60,801	4,711	58,886	58,886
2	1,817	22,715	83,515	1,817	22,715	83,515	1,970	24,629	83,515
3	,513	6,415	89,930						
4	,350	4,374	94,304						
5	,314	3,919	98,224						
6	,073	,908	99,132						
7	,049	,609	99,741						
8	,021	,259	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يتحدّد أيّ من العوامل سيدخل في التحليل، فكل المتغيرات التي تقابل جذورها أقل من الواحد سوف يتم استبعادها. من الملاحظ الجزء الأول من الجدول أن هناك متغيرين حصلا على جذر تخيلي أكبر من الواحد الصحيح (4.864، و1.810)، وهي استهلاك السماد في الاراضي الزراعية و الأراضي الزراعية نسبة من مساحة الأراضي، والتي تفسر 60.801% و 22,715% على التوالي من التباين للبعد البيئي. وعليه، فالتباين كلي للعاملين يساوي حوالي 82%.

Remove Watermark Now

الجدول رقم(5–11): مصفوفة التحويل لعوامل البعد البيئي.

Matrice de transformation des composantes		
Composante	1	2
1	,975	-,224
2	,224	,975
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.		

المصدر: مخرجات **SPSS** version 22

انطلقا من البيانات الأولية المتكونة من 08 متغيرات وبعد التحليل، أصبحت في حدوث متغيرين فقط. في الأخير و بعد إجراء التدوير لمصفوفة العوامل، نلاحظ بأن العامل (1) المتمثل في استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) يبقى الأمثل في تفسير وتقديم قراءة فعّالة للبيانات المستخدمة في الجانب البيئي بارتباط 0.975.

الفرع الرابع: عامل التّنمية المستدامة:

تم دمج بيانات كافة المتغيرات التي تم جمعها في الدراسة من خلال استخدام التحليل العاملي بعد جعل البيانات الأساسية معيارية ليتم استخدمها في معرفة عامل التنمية المستدامة والاستدلال عليه ومعرفة أي قيم يمكن الاعتماد عليها كمتغيرات تفسر النسبة الأكبر من العامل الجديد.

وبعد عدة محاولات تجريبية على مصفوفة الارتباط؛ حيث تم استبعاد المتغيرات ذات الارتباط الضعيف، لتبقى المتغيرات التي تؤثر فعلا في العامل الجديد ويتمّ تسمية بـ4 -Fac ، المعبر عن التنمية المستدامة.

بعد تكوين مصفوفة الارتباطات لمتغيرات البعد الاجتماعي يجب التأكد من جودة التحليل، أي ملائمة كل من البيانات وحجم العينة للتحليل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–12): مؤشر كايزر– اوكلين وبارتلاط لمصفوفة التنمية المستدامة.

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,593
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	133,090
	Ddl	15
	Signification	,000

المصدر: مخرجات **SPSS** version 22

من الجدول السابق يظهر مؤشر KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) لمدى كفاية المعاينة بقيمة 0.593

Remove Watermark Now

أكبر من 0.5 يعني أن البيانات ملائمة للتحليل العاملي. كما أن القيمة الاحتمالية لـ Khi- deux أقل من 05% يعني ان حجم العينة يسمح بالتحليل العاملي.

بالإضافة إلى محدد مصفوفة الارتباط لمتغيرات البعد الاجتماعي يساوي8.32 = Déterminant a. أكبر من الصفر يعني أن المصفوفة ليست شاذة (**الملحق رقم06، ص282**).

ويبين الجدول التالي قيم معاملات الشيوع "Extraction "بين المتغيّر والعوامل، أي أنه يعبّر عن نسبة التباين في المتغير التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي. ومساهمة المتغيرات في العامل الجديد الذي تم استخلاصه عن طريق التّباين الأكبر.

الجدول رقم (5–13): معاملات الشيوع وقيم المساهمة لمتغيرات التنمية المستدامة.

Qualités de representation			Matrice des composantes[a]
	Initiales	Extraction	
استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	1,000	,810	,810
الأراضي الزراع نسبة من مساحة الأراضي	1,000	,774	,880
العمر المتوقع عند الميلاد،	1,000	,880	,905
معدل النمو	1,000	,955	-,739
رصيد الحسابات الجارية نسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,773	-,642
النمو في نصيب الفرد نسبة من إجمالي الناتج المحلي	1,000	,969	-,818
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.			

المصدر: مخرجات SPSS version 22

المساهمات الإيجابية والمرتفعة كانت لمتغيري العمر المتوقع عند الميلاد و الأراضي الزراعية نسبة من مساحة الأراضي واستهلاك السماد بقيمة 0.905 % ، 0.880% و 0.81% على التوالى. أما المساهمة السلبية في عامل التنمية المستدامة كانت لباقي العوامل، لكل من معدل النمو، رصيد الحسابات الجارية نسبة من إجمالي الناتج المحلي والنمو في نصيب الفرد نسبة من إجمالي الناتج المحلي .

pdfelement

Remove Watermark Now

الجدول رقم (5-14): تحليل التباين الكلي المفسر للتنمية المستدامة.

Variance totale expliquée									
Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	3,875	64,587	64,587	3,875	64,587	64,587	2,707	45,121	45,121
2	1,286	21,441	86,028	1,286	21,441	86,028	2,454	40,907	86,028
3	,516	8,607	94,635						
4	,278	4,637	99,272						
5	,041	,681	99,953						
6	,003	,047	100,000						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يتحدد أيّ من العوامل سيدخل في التحليل، فكل المتغيرات التي تقابل جذورها أقل من الواحد سوف يتم استبعادها. من الملاحظ الجزء الاول من الجدول أن هناك متغيرين حصلا على جذر تخيلي أكبر من الواحد الصحيح (3.875 و1.286) استهلاك السماد في الاراضي الزراعية والأراضي الزراعية نسبة من مساحة الأراضي، والتي تفسر 64.587% و 21.441% على التوالي من التباين للتنمية المستدامة. وعليه، فالتباين كلي للعاملين يساوي حوالي 82%.

الجدول رقم(5-15): مصفوفة التحويل لعوامل للتنمية المستدامة.

Matrice de transformation des composantes		
Composante	1	2
1	,895	-,237
2	,237	, 895
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.		

المصدر: مخرجات SPSS version 22

انطلقا من البيانات الأولية المتكونة من 06 متغيرات وبعد التحليل، أصبحت في حدوث متغيرين فقط. في الأخير و بعد اجراء التدوير لمصفوفة العوامل، نلاحظ بأن العامل (1) المتمثل في استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) يبقى الأمثل في تفسير وتقديم قراءة فعّالة للبيانات المستخدمة في التنمية المستدامة بقيمة ارتباط 89.5 %.

Remove Watermark Now

والجدول الموالي يبين قيمة العوامل الجديدة بعد القيام بالتحليل العاملي والتي ستستخدم في معرفة معنوية العلاقة بين أعاد التنمية المستدامة ومكونات السياسة المالية.

الجدول رقم (5-16): قيم العوامل الجديدة الخاصة بالتنمية المستدامة وأبعادها.

	البعد الاقتصادي Fac-1	البعد الاجتماعي Fac-2	البعد البيئي Fac-3	التنمية المستدامة Fac-4
1	2,16457	-1,71134	-2,04673	-1,4475
2	1,80637	-1,52531	-1,71985	-1,38029
3	1,16482	-1,29322	-1,51813	-0,64765
4	0,33273	-1,09641	-1,18984	-0,60196
5	0,48317	-0,81125	-0,21875	0,26301
6	0,28565	-0,59572	-0,41809	-0,54431
7	0,97647	-0,4149	0,05907	-1,1882
8	0,11312	-0,26809	0,23767	-0,59266
9	-0,32932	0,00059	0,21148	-1,00157
10	-0,39109	0,27958	0,19072	-0,11923
11	-0,78999	0,45705	0,47608	0,39977
12	-0,77927	0,65379	0,45361	0,09353
13	-1,09086	0,76162	0,5429	0,4683
14	-0,48595	0,90969	0,63945	0,59037
15	-0,9423	0,98189	1,08289	1,27903
16	-1,07591	1,07759	0,99372	1,66096
17	-1,10739	1,28679	1,10567	1,6174
18	-0,33483	1,30765	1,11811	1,15099

المصدر: مخرجات **SPSS version 22**

pdfelement

المبحث الثالث:اختبار علاقات الارتباط بين عوامل أبعاد للتنمية المستدامة:

المطلب الاول: اختبار الصدق الداخلي:

للتأكد من الصدق الداخلي للعوامل الجديدة، وأنها ترتبط بالمتغير الكلي المتمثل في التنمية المستدامة، أي تعبر عنه تعبير جيد، يتم ايجاد معاملات الارتباط بين العوامل الجديدة باستخدام معامل الارتباط بيرسون "Pearson" وهو ما يظهر في الجدول التالي:

Remove Watermark Now

الجدول رقم (5–17): معاملات الارتباط بين عوامل التّنمية المستدامة وأبعادها.

Corrélations					
		البعد الاقتصادي Fac–1	البعد الاجتماعي Fac–2	البعد البيئي Fac–3	التنمية المستدامة Fac–4
Fac–1 البعد الاقتصادي	Corrélation de Pearson	1	-,913**	-,900**	-,813**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	18	18	18	18
Fac–2 البعد الاجتماعي	Corrélation de Pearson	-,913**	1	,960**	,858**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	18	18	18	18
Fac–3 البعد البيئي	Corrélation de Pearson	-,900**	,960**	1	,808**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	18	18	18	18
Fac–4 التنمية المستدامة	Corrélation de Pearson	-,813**	,858**	,808**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	18	18	18	18
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).					

المصدر: مخرجات SPSS version 22 اعتمادا على بيانات الجدول رقم 16.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن معاملات ارتباط المتغيرات المعبّرة عن البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بعامل التّنمية المستدامة كان ارتباط معنوي ذو دلالة عالية؛ حيث كان ارتباط البعد الاقتصادي بالتنمية المستدامة ارتباط قوي سالب أي بعكس الاتّجاه قدر بـ 0.813- عند مستوى الدلالة 0.01 (01 %).

أيّ أنّ التنمية المستدامة تتناقص كلّما زادت التّنمية الاقتصادية اعتمادا على أرقام الدّراسة، وهذه يخالف ما توصّلت إليه الأسس النظرية بأن التنمية الاقتصادية كلّما تحسن مستواها كان ذلك جيدا بالنسبة للتنمية المستدامة.

والسبب يعود لزيادة الضّغط على الموارد الطاقوية والاستغلال المكثف لها و انعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية بشكل مباشر. الشيء الذي يؤثر قيم المصفوفة للتنمية المستدامة بالشّكل سلبي.

أما البعد الاجتماعي والبيئي فقد ارتبطا بالمتغير الأساسي بعلاقة ارتباط قوية بلغت 85.8 % و 80.8% على التوالي. وهو يعبّر بشكل جيد عن التّنمية المستدامة وهذا يتطابق مع الأسس النظرية.

Remove Watermark Now

المطلب الثاني: اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة المتعلقة بالسؤال الفرعي "**هل توجد علاقة بين مكونات السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة؟** يتم دراسة معامل الارتباط Pearson بين كل من متغيرات البحث المستقلة(أبعاد التنمية المستدامة) ومكونات التنمية المستدامة (الايرادات والنفقات).

الجدول رقم (5–18): معاملات الارتباط بين مكونات السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة.

Corrélations

		الايرادات	النفقات	البعد الاقتصادي Fac–1	البعد الاجتماعي Fac–2	البعد البيئي Fac–3	التنمية المستدامة Fac–3
الايرادات	Corrélation de Pearson	1	,839**	-,719**	,895**	,892**	,700**
	Sig. (bilatérale)		,000	,001	,000	,000	,001
	N	18	18	18	18	18	18
النفقات	Corrélation de Pearson	,839**	1	-,857**	,959**	,876**	,861**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18
البعد الاقتصادي Fac–1	Corrélation de Pearson	-,719**	-,857**	1	-,913**	-,900**	-,813**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000		,000	,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18
البعد الاجتماعي Fac–2	Corrélation de Pearson	,895**	,959**	-,913**	1	,960**	,858**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	18	18	18	18	18	18
البعد البيئي Fac–3	Corrélation de Pearson	,892**	,876**	-,900**	,960**	1	,808**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	18	18	18	18	18	18
التنمية المستدامة Fac–4	Corrélation de Pearson	,700**	,861**	-,813**	,858**	,808**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000	,000	
	N	18	18	18	18	18	18

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق، نلاحظ أن قيمة علاقة الارتباط بين كل من الايرادات والنفقات وبين التّنمية المستدامة وهي علاقة ذات دلالة معنويّة جيدة عند مستوى 01% تقدر بـ 70% و 86.1% على التوالي، مما يدل على وجود علاقة طردية بين متغير السياسة المالية والتنمية المستدامة. الشيء الذي يؤكد على أهمية السياسة المالية في خلق التنمية المستدامة بالإجمال.

Remove Watermark Now

فيما يخص مساهمة مكونات السياسة المالية (ايرادات والنفقات) من أجل خلق التنمية الاقتصادية (البعد الاقتصادي) كان ارتباطا عكسيا -71.9% و -85.7% على التوالي؛ حيث أن معدل النمو الذي يمثل البعد الاقتصادي يتعارض مع التنمية المستدامة. وأن السياسة المالية التوسعية لم تحفز النشاط الاقتصادي ولم تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهو ما تم الوصول إليه سابقا(الفصل السابق).

أما فيما يخص التنمية الاجتماعية (البعد الاجتماعي)كان الارتباط ايجابي ومعنوي قدر بـ 89.5% و 95.5% بالنسبة للإيرادات والنفقات على التوالي. ونفس الشيء للبعد البيئي، كان الارتباط ايجابي ومعنوي قدر بـ89.2% و 87.6% على التوالي.

أما بالنسبة لمعادلة الانحدار لتأثير المتغير المستقل والمتمثل في السياسة المالية على المتغير التابع الخاص بالعامل الجديد للتنمية المستدامة في الجزائر Fac-4، فقد قامت الباحثة باختبار الانحدار في الجدول التّالي عن طريق STEP BY STEP. كما يلي:

الجدول رقم (5–19) :النموذج القياسي لدراسة دور الساسة المالية في التنمية المستدامة.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,862[a]	,742	,708	,54025506

a. Prédicteurs : (Constante) الايرادات، النفقات
b. Variable dépendante fac-4

المصدر: مخرجات **SPSS** version 22

من الجدول السابق، يتبين أن التّنمية المستدامة تستجيب للتغير في السياسة المالية بما نسبته 86 %، يمكن استخراج معادلة الانحدار كما يلي:

التنمية المستدامة(Fac-4) = 0.862 السياسة المالية

Remove Watermark Now

الجدول رقم (5–20):اختبار انوفا لنموذج دور السياسة المالية في التنمية المستدامة ANOVAa.

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12,622	2	6,311	21,622	,000[b]
	Résidus	4,378	15	,292		
	Total	17,000	17			

a. Variable dépendante : REGR factor score 1 for analysis 4
b. Prédicteurs : (Constante), الايرادات , النفقات

المصدر: مخرجات SPSS version 22

ومن الجدول السابقة يتبن أنّ علاقة الارتباط كانت معنوية بارتباط مجمل لمكونات السياسة المالية بالتنمية المستدامة عند مستوى الدّلالة 01% .

أما الجدول المولي يتم تفصيل العلاقة أكثر لكل من الايرادات والنفقات في علاقتهما مع التنمية المستدامة، وعليه تم استبعاد متغير الإيرادات لعدم معنويته (Sig =0.768) أكبر 05% من بالرغم من علاقة الارتباط المثبتة سابقا.

pdfelement

الجدول رقم(5–21): نموذج القياسي لدور الايرادات والنفقات في التنمية المستدامة.

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
		B	Ecart standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle
1	(Constante)	-1,383	,387		-3,571	,003			
	الايرادات	-5,716E-5	,000	-,072	-,301	,768	,700	-,077	-,039
	النفقات	,000	,000	,821	3,830	,002	,861	,703	,502

a. Variable dépendante

المصدر: مخرجات SPSS version 22

من الجدول السابق يمكن كتابة معادلة التنمية المستدامة بدلالة مكونات السياسة المالية بعد استبعاد الايرادات العمومية لعدم معنويتها كما يلي:

$$\text{التنمية المستدامة}\ (\text{Fac-4}) = -1.383 + 0.821 * \text{النفقات}$$

Remove Watermark Now

ومن المعادلة السابقة، تبين بأن التنمية المستدامة ترتبط بالإنفاق العام بعلاقة تبين أن كل زيادة في الانفاق العام تزيد التنمية المستدامة بالإجمال بما نسبته 82 % .

وعليه يتم اثبات الفرضية أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد التنمية المستدامة ومكونات السياسة المالية (الانفاق فقط).

pdfelement

Remove Watermark Now

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تم التطرق إلى قياس العلاقة الكمية بين مكونات السياسة المالية والأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليلي العاملي، باختيار عينة عشوائية مكونة من 24 مؤشر تمثل التنمية المستدامة اجمالا، بعد استبعاد بعض المؤشرات للحصول على جودة التحليل.

فيما يخص البعد الاقتصادي تم اختزال المتغيرات إلى عامل وحيد وهو معدل النمو، وهو العامل المعتمد في تحليل هذا الجانب. كما تم كذلك اختزال مؤشرات البعد الاجتماعي إلى عامل وحيد وهو العمر المتوقع عند الميلاد. أما عامل استهلاك السماد هو المعتمد في تحليل البعد البيئي، وفي حقيقة الامر أن هذا العامل الممثل للبعد البيئي قد تعارض والصحة المجتمعية.

من الناحية الكمية والقياسية تم التوصل لـ:

- وجود علاقة ارتباط بين التنمية المستدامة وأبعادها، أي وجود اتساق داخلي بين العوامل الجديدة.
- مساهمة مكونات السياسة المالية (ايرادات والنفقات) من أجل خلق التنمية الاقتصادية (البعد الاقتصادي) كان ارتباطا عكسيا ؛ حيث أن معدل النمو الذي يمثل البعد الاقتصادي يتعارض مع التنمية المستدامة. وأن السياسة المالية التوسعية لم تحفز النشاط الاقتصادي ولم تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهو ما يُفنّد ما تم الوصول إليه سابقا؛
- مساهمة مكونات السياسة المالية في التنمية الاجتماعية والبيئية (البعد الاجتماعي والبيئي)كان الارتباط ايجابي ومعنوي؛
- وجود علاقة الارتباط معنوية بين السياسة المالية و التنمية المستدامة عند مستوى الدّلالة 01% .
- في نموذج الانحدار بين السياسة المالية والتنمية المستدامة تم استبعاد متغير الإيرادات لعدم معنوته، بالرغم من علاقة الارتباط المثبتة بين نفس المتغيرين.

وعليه يتم اثبات الفرضية أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد التنمية المستدامة ومكونات السياسة المالية (الانفاق فقط).

pdfelement

Remove Watermark Now

خاتمة عامة

pdfelement

Remove Watermark Now

خـــاتمة عـــامة:

إنّ السجال والنقاش بين المفكرين لا يزال قائما فيما يخص مدى فاعلية السياسة المالية في حالة الاختلالات الهيكلية، وقدرتها على معالجتها، وتصحيح الأوضاع الاقتصادية. وهذا ما يدفع إلى دراسة وإثبات الحقائق التجريبية عن طريق الأدوات الكمية والقياسية. وهذا ما حاولنا تقديمه في هذه الدراسة من خلال قياس الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية واستدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000-2017.

أولا: نتائج الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن الاقتصاد الكلي، إذ سمح لنا البحث بإعطاء نظرة حول الأسس النظرية لسياسة الدولة المالية، وذلك بدراسة أثارها الاقتصادية الكلية، وتحليل علاقتها مع أبعاد التنمية المستدامة.

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1. على المستوى النظري:

- مرت السياسة المالية بعدة مراحل نتيجة لتطور دور الدولة وتأثيرها في الحياة الاقتصادية؛ حيث نميز أربع مقاربات:
  - المقاربة الكلاسيكية لحيادة السياسة المالية؛
  - المقاربة الكنزية القائمة على ضرورة تدخل الدولة لدفع الطلب الكلي؛
  - المقاربة الحديثة الخاصة باستخدام أدوات السياسة المالية للتأثير في باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، عن طريق السياسة المالية النشطة.
  - المقاربة المعاصرة الخاصة بالسياسة المالية في ظل التوقعات الرشيدة، التي تقوم على مدى إدراك الوحدات الاقتصادية للمعلومة وتوقعاتهم للسياسات الاقتصادية، وبتالي تكون الآثار المقصودة لها مختلفة عن الفعلية؛
- يوجد اختلاف في مفهوم التنمية المستدامة واستدامة المالية العامة للدولة؛ حيث تمثل هذه الأخيرة القدرة على تمويل إنفاقها الجاري من إيراداتها الذاتية، وكذا قدرة الحكومة على ضبط إنفاقها الجاري دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بقدرتها على الإيفاء بمتطلبات واحتياجات المجتمع. وعليه، فإن القدرة على التمويل الذاتي يجب أن تكون التزامات الحكومة ممولة عن طريق الموارد الذاتية بما ينسجم مع الخطط التنموية، من خلال تعبئة الإيرادات المحلية ورفع مستوى التحصيل الضريبي؛

pdfelement

Remove Watermark Now

- استدامة المالية العامة للدولة هي جزء من البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛
- السلاسل الزمنية المستقرة في نفس المستوى هي السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة؛
- دوال الاستجابة توضح تأثير الصدمة في أحد بواقي (حد الخطأ ε) متغير ما على القيمة الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة خلال الفترات التي تلي الصدمة (فترات الاستجابة)؛
- ظهرت نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية svar لمعالجة المشاكل الموجودة في البواقي الخاصة بنموذج var، بالانتقال من البواقي القانونية إلى البواقي الهيكلية (بواقي مستقلة)؛
- يعتبر التحليل العاملي أحد الأدوات الإحصائية التي تسمح باختزال مجموعة من المؤشرات إلى عدد أقل من العوامل (عوامل ضمنية).

2. على المستوى التطبيقي:

- إن إحداث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في النفقات العمومية مقدرة بـ 1% لا يحدث أي أثر في الناتج في الفترة الأولى التي تلي الصدمة (يساوي الصفر)، ليحقق أثر سلبي في الفترة الثانية و الثالثة، هذا في المدى القصير. أما في المدى المتوسط فيبدأ بالتحسن بداية من الفترة الرابعة بأثر إيجابي مقدر بـ 0.003% كأقصى قيمة، ويبقى موجب حتى الفترة الثامنة ليصبح سلبي خلال باقي فترة الاستجابة. الشيء الذي يؤثر في الأسعار و تولّد ضغوط تضخمية في المدى المتوسط خاصة في الفترة الرابعة مقدرة بـ 0.505% حتى الفترة السابعة، ليبدأ بالتراجع خلال باقي الفترة (أثر سلبي). وهو ما يؤثر على الاستهلاك؛ حيث كانت استجابة هذا الأخير الاستهلاك كانت ضعيفة كحد أقصى مقدرة بـ0.0032% في الفترة السادسة؛
- ونفس الشيء بالنسبة للاستثمار الخاص استجابة ضعيفة مقدرة بـ 0.0024 % كأقصى حد في الفترة الثانية التي تلي الصدمة، وهذا بسبب الاستجابة إجابية لسعر الفائدة ؛
- استجابة الإيرادات العمومية لصدمة الإيرادات العمومية هي استجابة أكثر ثباتا بالمقارنة مع استجابة الإنفاق العمومي لصدمة الإنفاق العمومي، وهو ما يعبر عن تبعية الإنفاق الحكومي للإيرادات من جهة، كما يعبر من جهة أخرى عن عجز النفقات الحكومية عن مسايرة الإيرادات، وهو ما يكون له تأثير مباشر على عجز الموازنة والمديونية العمومية، والتي يتم تغطيتها باللجوء إلى احتياطيات صندوق ضبط الموارد؛

Remove Watermark Now

- كما أن استجابة الإنفاق العمومي لصدمة في الإيرادات جاءت سالبة على طول فترة الاستجابة، هذا يعني أن الإنفاق يزداد بمعدلات تفوق نمو الإيرادات، وهو ما يثبت عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر؛
- أما نتائج تحليل التباين التي تقيس التقلبات الظرفية للمتغيرات المدروسة تبين انخفاض مضاعفات السياسة المالية؛ حيث قدرت بـ حوالي 10.5% و 8.45% لكل من النفقات و الإيرادات على التوالي، وهو ما يؤكد عدم قدرة السياسة المالية على دفع النشاط الاقتصادي؛
- بالنسبة لنتائج لتحليل العاملي هناك علاقة الارتباط بين كل من الإيرادات والنفقات وبين التّنمية المستدامة وهي علاقة ذات دلالة معنويّة جيدة عند مستوى 01% تقدر بـ 70% و 86.1% على التوالي، مما يدل على وجود علاقة طردية بين متغير السياسة المالية والتنمية المستدامة. الشيء الذي يؤكد على أهمية السياسة المالية في خلق التنمية المستدامة بالإجمال؛
- فيما يخص استخدام مكونات السياسة المالية (إيرادات والنفقات) من أجل خلق التنمية الاقتصادية (البعد الاقتصادي) كان ارتباطا عكسيا71.9 % - و 85.7%- على التوالي ، حيث أن معدل النمو الذي يمثل البعد الاقتصادي يتعارض مع التنمية المستدامة، والسبب يعود للضّغط الممارس على الموارد الطاقوية والاستغلال المكثف لها وانعكاس ذلك على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بشكل مباشر؛
- أما فيما يخص التنمية الاجتماعية (البعد الاجتماعي)كان الارتباط إيجابي ومعنوي قدر بـ 89.5% و95.5% بالنسبة للإيرادات والنفقات على التوالي. ونفس الشيء للبعد البيئي، كان الارتباط إيجابي ومعنوي قدر بـ89.2% و87.6% على التوالي؛
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد التنمية المستدامة ومكونات السياسة المالية (الإنفاق فقط). ففي نموذج الانحدار بين السياسة المالية والتنمية المستدامة تم استبعاد متغير الإيرادات لعدم معنويته، بالرغم من علاقة الارتباط المثبتة.

pdfelement

Remove Watermark Now

ثانيا: اختبار الفرضيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1. **الفرضية الأول:** السياسة المالية تقوم بدفع الأداء الاقتصادي، فهي ذات توجه كنزي.

الفرضية الأولي غير صحيحة (قبول الفرضية البديلة)، فقد أثبتت نتائج الدراسة القياسية ضعف مرونة الناتج المحلي لصدمات السياسة المالية، و السياسات الانفاقية التوسعية المنتهجة لا تحقق الأثر الكنزي الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

2. **الفرضية الثانية:** المحدد الرئيسي للسياسة المالية في الجزائر هو المحدد المالي والاقتصادي.

الفرضية الثانية غير صحيحة (قبول الفرضية البديلة)، فقد اثبتت الدراسة القياسية ان التوسع المالي في الإنفاق كان نتيجة لتوفر الموارد الإرادية وليس ما تقتضيه التنمية الاقتصادية.

3. **الفرضية الثالثة:** السياسة المالية في الجزائر غير مستدامة.

الفرضية الثالثة صحيحة؛ حيث توصلت النتائج السابقة إلى استجابة الإنفاق العمومي لصدمة في الإيرادات جاءت سالبة على طول فترة الاستجابة، هذا يعني أن الإنفاق يزداد بمعدلات تفوق نمو الإيرادات، وهو ما يثبت عدم استدامة السياسة المالية في الجزائر.

4. **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السياسة المالية وأبعاد التنمية المستدامة.

الفرضية الرابعة صحيحة؛ حيث توصلت نتائج التحليل العاملي وجود علاقة الارتباط معنوية بين السياسة المالية و أبعاد التنمية المستدامة (إجمالا) عند مستوى الدّلالة 01% .

لكن في نموذج الانحدار بين السياسة المالية والتنمية المستدامة تم استبعاد متغير الإيرادات لعدم معنويته، بالرغم من علاقة الارتباط المثبتة، كما كانت علاقة الارتباط بين السياسة المالية والبعد الاقتصادي لوحده علاقة عكسية.

pdfelement

Remove Watermark Now

ثالثا: التوصيات:

- لابد أن توجه برامج السياسة المالية للقطاعات المنتجة، لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، والابتعاد عن السياسات الظرفية؛
- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية، وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال مرافقة كل المشاريع المدعمة من طرف الدولة منذ إطلاقها إلى أن تصبح قادرة على تمويل نفسها؛
- إصلاح النظام الضريبي بما يضمن تحسين الجباية العادية خارج قطاع المحروقات؛ حيث لا تزال الضرائب غير المباشرة تمثل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، وبذلك يمكن تنويع الإيرادات خارج قطاع المحروقات؛
- ترشيد وعقلنة الإنفاق العام وتوجيهه للقطاعات المنتجة عن طريق الاستثمار في القطاعات البديلة والحرص على تحقيق استدامة المالية العامة خارج قطاع المحروقات ؛
- إعادة النظر في سياسة الدّعم والإعفاءات الضريبية وكل النفقات غير مبررة، فسياسات الدعم المنتهجة يجب أن تمس الطبقة المحتاجة دون غيرها مما يضفي مزيدا من الرشادة في تسيير النفقات العمومية؛
- رسم نموذج تنموي جديد يحقق التنمية الاقتصادية مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية؛
- تحسين نوعية وجودة البنى التحتية وفقا للمواصفات القياسية الدولية وتكريس مفهوم المدن الذكية؛
- إصلاح الإدارة العمومية القضاء على البيروقراطية، وخاصة فيما تعلق بإجراءات الاستثمار؛
- تطبيق مبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة؛
- وضع قاعدة إحصائية خاصة المؤشرات الكلية تكون محدثة ومُحيّنة، يتم على أساسها تقدير الأوضاع الاقتصادية و إصلاح الاختلالات المرتقبة.

pdfelement

Remove Watermark Now

رابعا: آفـــاق الدراسة:

هذه الدراسة تفتح آفاقا لدراسات مستقبلية تتمثل فيما يلي:

- استدامة السياسة المالية دراسة قياسية؛
- ترشيد والمفاضلة بين الخيارات الانفاقية دراسة قياسية؛
- تحليل صدمات السياسة المالية باستخدام نموذج الانحدار البيزي BVAR؛
- تحليل استجابة الناتج لمكونات السياسة المالية باستخدام نموذج الانحدار البيزي BVAR ؛
- الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية باستخدام متجه الانحدار الذاتي الخارجي XVAR.

pdfelement

Remove Watermark Now

قائمة المراجع

pdfelement

Remove Watermark Now

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالغة العربية:

أ- الكتب

1. إبراهيم أحمد خليفة، **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
2. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2000.
3. أحمد أبوبكر علي بدوي، **مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011.
4. أحمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار ميسرة للطباعة والنشر، الطبعة 07، الاردن، 2015.
5. احمد عبد السميع علام، **المالية العامة، مفاهيم التحليل الاقتصادي والتطبيق**، مكتبة الوفاء، طبعة الأول، 2012.
6. أمحمد بوزيان تيغزة، **التحليلي العاملي الاستكشافي و التوكيدي**، الطبعة 1، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. بارتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع "مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.
8. تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار اسامه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
9. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.
10. جيوجارات دامودار، **الاقتصاد القياسي**، ترجمة هند عبد الغفار عودة و عفاف علي حسن الدش، دار المريخ، الجزء الأول، الرياض، 2015.
11. جيوجارات دامودار، **الاقتصاد القياسي**، ترجمة هند عبد الغفار عودة و عفاف علي حسن الدش، دار المريخ، الجزء الثاني، الرياض، 2015.
12. حامد عبد المجيد دراز، السعيد عبد العزيز عثمان، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

pdfelement

Remove Watermark Now

13. حجاج غانم، **التحليل العاملي نظريا وعمليا في العلوم الإنسانية والتربوية**، الطبعة1، دار العالم للكتاب، مصر، 2013 .

14. حسني خربوش، حسن اليحي، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2013.

15. حسين علي بخت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

16. حلمي شحادة محمد يوسف، **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

17. حيدر يونس كاظم، **الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية**، دار الوارث، الطبعة الأولى، العراق، 2016.

18. خالد حسام السواعي، حسام علي داوود، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار ميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2013.

19. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

20. خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار يافا العلمية، الطبعة1، الاردن، 2016.

21. دردوري لحسن، لقليطي لخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر، الطبعة 1، مصر، 2018،.

22. رائد عبد الخالق العبيدي، خالد احمد المشهداني، **إدارة المؤسسات المالية والمصرفية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، مصر، 2014.

23. رمضان محمد مقلد، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

24. روبارت بارو، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة احمد عساف، علاء الدين صادق، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 .

25. السيفو وليد إسماعيل وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

26. شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2000 .

27. شعراوي مصطفى سمير، **مقدمة في تحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، مركز النشر العلمي، السعودية، الطبعة الأولى، 2005 .

pdfelement

Remove Watermark Now

28. صلاح أحمد مراد، **الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**، مكتبة الأنجلو، مصر، 2000.

29. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية"التحليل الاقتصادي الكلي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر ، 2009.

30. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، **مدخل لعلم الاقتصاد "التحليل الجزئي والكلي"** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن، 2011.

31. عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر**، دار حروف منثورة،مصر، 2016.

32. عادل فليح علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

33. عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

34. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية، مصر، 2005 .

35. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** "دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

36. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

37. عدلي علي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

38. عزت قناوي، فارس عياد شاكر، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

39. علاء إبراهيم عبد المعطي، **أذون وسندات الخزينة العامة دراسة تحليلية**، دار الفكر والقانون، مصر، 2016.

40. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة، 2011.

41. عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي –دراسة تحليلية مقارنة–**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.

42. فهمي خليفة الظهراوي، **السياسة العامة ، منظور كلي في البنية والتحليل**، دار ميسرة، مصر، 2014.

43. القرآن الكريم، سورة يوسف، الآيات 47،48، 55.

pdfelement

44. كمال أمين الوصّال، **الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة**،دار ابن رشد للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

45. كمال أمين الوصّال، **البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة 1، قطر، 2018.

46. مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"**، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

47. محمد بوخاري ، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة ، الجزائر، 2014.

48. محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002.

49. محمد طاقة، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.

50. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

51. محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

52. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، 2005.

53. محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.

54. محمد غالي راهي الحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية**، دار اليازوري العلمية للنشر، الاردن، 2016.

55. محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر، الطبعة 1، مصر، 2017.

56. محمود حامد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017.

57. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

58. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار ميسرة، عمان، طبعة ثانية، 2010.

59. محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

pdfelement

Remove Watermark Now

60. مكيد علي، **الاقتصاد القياسي "دروس ومسائل محلولة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

61. مهدي نبيل الجنابي، **التوقعات العقلانية : المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي**، دار غيداء للنشر، الاردن، 2017.

62. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسم حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

63. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثره على السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الاردن، 2015.

64. نصبب رجم، **الإحصاء التطبيقي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

65. هشام مصطفي الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

66. وليد احمد الصافي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الأردن، 2008.

pdfelement

ب- **المجلات والدوريات:**

67. ادريوش دحماني محمد، منال عطوشي، **أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام svar**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي 8(01)، الجزائر، 2018.

68. حسن تشوكتش كبير، مصطفى بوشامة، **تقييم اداء السياسة النقدية في ضل تقلبات اسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقاربة اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية**،مجلة إبداع، المجلد07، العدد08، 2016.

69. صديق بغداد، مغلاوي آمينة، **الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1992-2014نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 14، 2018.

70. عبد العباس حسن كاظم، **دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 04، العراق، 2014.

Remove Watermark Now

71. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010.

72. محمد بن بوزيان وآخرون، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر– دراسة تطبيقية**، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم625، 2011.

73. منذر العواد، عثمان نقار، **استخدام نماذج VARفي التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، سورية، 2012,.

74. نبيل بوفليح، دراسة **تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000–2010**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، الشلف،2013.

75. نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010– 2014**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2011.

ج– الملتقيات

76. خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريوديجانييرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

77. سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية**، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة" ، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007.

78. سلامة سالم سلمان، **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007.

pdfelement

Remove Watermark Now

79. سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، **البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

80. صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

81. عساس إيمان، بوسالم أبوبكر، **الجزائر بين أزمة انخفاض أسعار البترول الحالية وزيادة توجه العالم نحو الطاقة المتجددة**، ملتقى وطني حول: العلاقة الجدلية بين الطاقة والتنمية المستدامة ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ، 24- 25 فيفري 2015.

82. اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

pdfelement

د- الأطروحات والمذكرات:

83. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

84. زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2007.

85. شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

86. عبدلي إدريس، **فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يحي فارس - بالمدية، 2015-2016.

Remove Watermark Now

87. عساس إيمان، **إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2011-2012.

88. معتصم محمد اسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، سوريا، 2015.

89. معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية 1970-2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

هـ- المحاضرات:

90. ادريوش دحماني محمد ، **مطبوعة في الاقتصاد القياسي**، جامعة جيلاني اليابس ، سيدي بلعباس، 2013.

و- التقارير والقوانين:

91. آفاق الاقتصاد الإقليمي، **منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2015**، على الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0515pa.pdf , 22/03/2019

92. قانون المالية 2016.

93. قانون المالية 2017

94. المجلس الشعبي الوطني، **التقرير التمهيدي عن مشروع المالية 2016**، دورة خريف 2015.

ثانيا : المراجع بالغة الأجنبية:

A. OUVRAGES:

94. Abdulkader Aljandali , Motasam Tatahi, **Economic and Financial Modelling with Eviews, A Guide for Students and Professionals**, Springer, 2018.

95. Afnor, **Guide Pratique Du Développement Durable Un Savoir-faire à l'Usage De Tous**, Afnor, France, 2005.

Remove Watermark Now

96. Alfred Greiner, Bettina Fincke, **Public Debt, Sustainability and Economic Growth**, Theory and Empirics, Springer, London, 2015.

97. Angel Asensio, **Micro et Macroéconomie de l'équilibre général**, De Boeck, Bruxelles , pris, 2008.

98. Anthony J. Makin, **The Limits of Fiscal Policy**, Palgrave copyright, Australia, 2018.

99. BARRER Alin, **Finances publiques et politique budgétaire,** Dalloz, 9 éme édition, France, 2011.

100. Beat Burgenmeier, **politiques économiques du développement durable**, 1erÉdition, de Boeck Université, Paris, 2008.

101. Bent Hansen, **The Economic Theory of Fiscal Policy**, Routledge library editions-Economics, Volume 3, London, 2003.

102. Bernard Guillochon , **Economie international et macroéconomie**, 5eedition, dunod, Paris, 2011.

103. Bernard Perret, **Développement Durable une perspective pour XXIe siècle**, presse universitaire de rennes, Leroy, 2005.

104. Bruce E. Hansen, **ECONOMETRICS**, University of Wisconsin, 2018.

105. Christian Boissieu, **Efficience Financière et macroéconomie**, Dunod, paris, 2007.

106. Claire Pignol, **La Théorie de l'équilibre général**, Septention, France, 2017.

107. David Garson , **Factor Analysis (Statistical Associates)** , Kindle Edition, USA, 2013.

108. David J. Bartholomew, Martin Knott, **Latent Variable Models and Factor Analysis: A Unified Approach**, 3rd Edition, willy, 2011, p.65

109. Farid Badache, **le Développement Durable Tout Simplement**, Edition Eyrolles, Paris, 2008.

110. Franc louis, **the public Financial**, 1er édition, beack, Bruxelles, 2009.

111. Gabriel Wakeran, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008.

112. George Kopits, **Restoring Public Debt Sustainability**, Oxford university press, UK, 2013.

113. Gilbert COLLETAZ, **Les Processus VAR, notes du cours de séries temporelles multi variées**, ESA, mars2018.

114. Hamid A.TEMMAR, **L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement,** office des publications universitaires, Tome 1, Alger, 2015.

pdfelement

115. Heino Bohn Nielsen, **Non-Stationary Time Series and Unit Root Tests**,2nd edition, United States, 2005.

116. Isbelle Cadoret et Autres, **Econometrie appliquée**, Edition De Boeck, bruxelles,Belgique,2004.

117. J. Ernult et A. Ashta, **Développement Durable, Responsabilité Sociétale de L'Entreprise, Théorie Des Parties Prenantes : Évolution et Perspectives**, Cahiers du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007.

118. James C .Van Horne ,**politique financier « la gestion à long terme »,**Dunod, Paris, 2001.

119. Jean-Claude Coille ,**La politique Financière**, édition maxima, paris, 2011.

120. Jeffrey M Wooldridge, **Introduction À L'économétrie**, édition de boeck, 2015.

121. Joseph Stieglitz et d'autres, **Performances économiques et progrès sociale "Verse nouveaux systèmes de mesure"**, édition Odile Jacob, paris, 2009.

122. LARDIC.S. et MIGNON.V, **Économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiers**, Ed. Economica-Paris,2002

123. Louis Guay et d'autres, **les enjeux et les défit du développement durable "connaitre, décider, agir",** les presses de l'université LAVAL, Canada, 2004.

124. O. Blanchard et D. Cohn, **Commerce International,**édition Pearson, 3 éme édition, 2007.

125. Octave Gélinier et d'autres, **Développement Durable Pour une entreprise compétitive et responsable**, 3ème édition, Esf Éditeur, Cegos, France, 2005.

126. Patrick D'humières, **le Développement Durable va-t-il tuer le Capitalisme** ? Édition Maxima, paris, 2010.

127. Paul Houée, **Repères pour un développement humain et solidaire**, les éditions de l'Atelier, France, 2009.

128. Régis Bourbonnais, Économétrie, **Économétrie : Manuel et exercices corrigés**, 8ème éd, Dunod, Paris, 2011.

129. Roger A. Arnold, **Macroeconomics**, South Western, USA, 2008.

130. Sam Ouliarisand Others, **Quantitative Macroeconomic Modeling with Structural Vector Autoregressions -An Eviews Implementation,** HAL Id, 2018.

131. SHUMWAY R.H and STOFFER D.S, "**Time Series Analysis and Its Applications**". SPRINGER, New York, 2006.

132. SIMS C. A , **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, n48,1981.

133. Stephen Senn and Others, **Time Series Data Analysis Using Eviews** , Willy copyright, UK, 2009.

134. Stock James , Waston Mark, **Introduction to Econometrices**, Addison Wesley, 4th edition, 2011.

135. Terence C. Mills, **Applied Time Series Analysis, A practical guide to Modeling and Forcasting**, Elsevier, UK, 2019.

136. Thierry Bechu, **économie et politique financier**, édition do Eyrolles, paris 2011.

137. Timothy.A v ny.Brown, **Confirmatory Factor Analysis for Applied Research, Second Edition (Methodology in the Social Sciences),** second edition, copyright material, USA, 2015.

138. Toshihiro Ihori, Keigo Kameda, **Procyclical Fiscal Policy**, Springer nature, Singapore, 2018.

139. William Edwin, **Principles of Macroeconomics**, 3th Ed, Hill book company, 2001.

140. William H. Greene, **Econometric Analysis,** Pearson, New York**,** 2013.

141. Zellner, A. **An Introduction to Bayesian Inference in Econometrics** , Reprint of ed. 1996.

B. Articles:

142. Aleksander Welfe, **The ADF–KPSS test of the joint confirmation hypothesis of unit autoregressive root,** Economics Letters 85 (2004) .

143. Blanchard. O; Perotti. R, **An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output**, Quarterly Journal of Economics, 117(4),2002.

144. Faruk Balli and Others, **Bi-Demographic Changes and Current Account using SVAR Modeling: Evidence from Saudi Economy,** HAL Id: hal-01742574, Mar 2019, sur: https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01742574v1

145. Fatás, A., and I. Mihov, **The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment: Theory and Evidence**, CEPR Discussion paper 2760, London,2001.

146. Jonas Kibala Kuma, **Le Modèle VAR Structurel : Eléments de théorie et pratiques sur logiciels**, HAL Id: cel-01771221, janvier2018, sur: https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01771221.

147. Lutz Kilian, Helmut Lütkepohl, **Structural Vector Autoregressive Analysis**, Cambridge University Press, UK, 2017.

148. Maramol.F, Velasco.C, **Consistent testing cointegration relationship**, Econometrica,Vo.72, N:06, 2004.
149. Perotti. R, **Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries**, CEPR Discussion Paper 168. Center for Economic Policy Research, London2005.
150. Saen Becketti, **Introduction to Time Series Using Stata**, Stata Press Publication, USA, 2013.

C. CONFIRENCES:

151. Opec, **The 16th conferance in venne**, nov/dec 2014 , at: www.opec.org, 22/01/2015.
152. Thomassis Kazanoz , Dimitris Papogeorgiou, **Fiscal Policy Rules and Debt Sustainability In Greece after The Entry In Euro zone**, the 3rd International Conference: Quantitative and Qualitative Methodologies In The Economics and Administrative Sciences (Q.M.E.A.S), Greece , 23-24 May 2013.

D. RAPPORTS:

153. IMF Country Report, **Algeria Selected Issues N° 18/169,** June2018.
154. IMF staff country report, **statistical appendix 2016**, sur: www.imf.org.
155. IMF staff country report, **statistical appendix 2012**, sur: www.imf.org.
156. IMF, **Regional Economic Outlook**, April 2019.
157. **Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009,** Avril 2005.
158. OCDE, **Développement Durable "Les grandes questions",** 2001.
159. OCDE, **Rapport Annuel**, 2011.
160. Opec, **World Oil Outlook**, 2016.
161. WTO, **Annual Report**, 2016.

pdfelement

Remove Watermark Now

ثالثا: مواقع الانترنيت

162. Le Protocole De Kyoto, sur **:**
www.tf1.fr/news/sciences/0.840263.00htm,45k , 08/08/2016.

163. Nations Unies, **Déclaration de Rio sur l'environnement et le Développement**, sur : http:// www.un.org. 14/08/2015

164. Sustainability Indicators, at:
http://www.development-finance.org/fr/a-propos-de-dfi. 03/03/2016

165. Buiter, Willem H, "**A Guide to Public Sector Debt and Deficits", Economic Policy**, at sit :www.fmi.org/publication , 04/04/2016.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحق

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحق رقم (01): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لمتغيرات الدراسة.

year	LGDP	LEXPN	LREVN	LINV	LCN	GDPDEF	i
2000Q1	29.04849	27.43471	28.12735	27.55844	28.14137	36.78415	2.0547
2000Q2	29.04604	27.46095	28.09637	27.58400	28.16032	26.32584	2.3828
2000Q3	29.04650	27.48844	28.07128	27.61459	28.17922	17.42561	2.6641
2000Q4	29.04987	27.51707	28.05255	27.64973	28.19804	10.08347	2.8984
2001Q1	29.05612	27.54672	28.04056	27.68893	28.21680	4.299397	3.0859
2001Q2	29.06519	27.57727	28.03556	27.73169	28.23549	0.073407	3.2266
2001Q3	29.07701	27.60863	28.03765	27.77750	28.25411	-2.594503	3.3203
2001Q4	29.09149	27.64069	28.04678	27.82588	28.27265	-3.704333	3.3672
2002Q1	29.09984	27.69035	28.04955	27.89256	28.29213	-0.177190	3.3086
2002Q2	29.12283	27.71643	28.07755	27.93784	28.31010	0.597581	3.2852
2002Q3	29.15125	27.73693	28.11639	27.97918	28.32760	1.698874	3.2383
2002Q4	29.18464	27.75217	28.16483	28.01700	28.34466	3.126689	3.1680
2003Q1	29.23094	27.73705	28.25932	28.02148	28.35280	6.181753	2.7266
2003Q2	29.26913	27.75268	28.30635	28.06589	28.37252	7.742321	2.7484
2003Q3	29.30788	27.77324	28.34683	28.11784	28.39499	9.109120	2.8859
2003Q4	29.34707	27.79841	28.38145	28.17613	28.42004	10.28215	3.1391
2004Q1	29.37712	27.85675	28.35519	28.26873	28.45916	10.78419	3.7598
2004Q2	29.42088	27.87803	28.40298	28.32348	28.48387	11.76057	4.1434
2004Q3	29.46797	27.89246	28.46523	28.37232	28.50635	12.73407	4.5418
2004Q4	29.51783	27.90032	28.53929	28.41594	28.52673	13.70468	4.9551
2005Q1	29.59197	27.84479	28.67497	28.45996	28.54368	16.13775	5.6586
2005Q2	29.63651	27.86287	28.74135	28.49261	28.56081	16.51647	5.9914
2005Q3	29.67533	27.89661	28.79735	28.51968	28.57670	16.30618	6.2289
2005Q4	29.70900	27.94448	28.84443	28.54159	28.59139	15.50688	6.3711
2006Q1	29.73064	28.03998	28.89045	28.51669	28.59514	12.42526	6.2074
2006Q2	29.75836	28.09450	28.91981	28.54646	28.61159	11.12525	6.2432
2006Q3	29.78468	28.14602	28.94037	28.58715	28.63067	9.913558	6.2679
2006Q4	29.80970	28.19486	28.95264	28.63747	28.65222	8.790173	6.2815
2007Q1	29.81735	28.21790	28.87454	28.70909	28.67743	5.933293	6.2563
2007Q2	29.84672	28.27210	28.90453	28.76849	28.70288	5.715251	6.2588
2007Q3	29.88079	28.33185	28.95767	28.82912	28.72980	6.314241	6.2613
2007Q4	29.91908	28.39603	29.03045	28.89059	28.75808	7.730263	6.2638
2008Q1	30.01444	28.52159	29.26302	28.97701	28.79051	17.54926	6.2663
2008Q2	30.03722	28.56658	29.29923	29.02853	28.81985	17.56497	6.2688
2008Q3	30.04413	28.59518	29.29981	29.07233	28.84912	15.36334	6.2712
2008Q4	30.03549	28.60873	29.26485	29.10927	28.87829	10.94436	6.2738
2009Q1	29.92226	28.54732	29.00536	29.13657	28.91085	-9.644188	6.2763
2009Q2	29.91462	28.55599	28.94490	29.16311	28.93834	-12.91696	6.2788
2009Q3	29.92662	28.57406	28.91876	29.18564	28.96445	-12.82618	6.2813
2009Q4	29.95758	28.60103	28.92969	29.20440	28.98927	-9.371850	6.2838
2010Q1	30.04184	28.60073	29.03279	29.20220	29.00895	9.778700	6.2863
2010Q2	30.08931	28.65843	29.08615	29.22111	29.03304	15.02706	6.2888
2010Q3	30.13756	28.73386	29.14717	29.24327	29.05748	18.70590	6.2913

pdfelement

Remove Watermark Now

2010Q4	30.18638	28.82309	29.21437	29.26846	29.08223	20.81521	6.2938
2011Q1	30.25334	28.90581	29.40707	29.29870	29.10120	19.44977	6.2963
2011Q2	30.29518	29.01916	29.43080	29.32829	29.12899	19.18214	6.2988
2011Q3	30.33125	29.14017	29.41750	29.35938	29.15914	18.10710	6.3013
2011Q4	30.36209	29.26503	29.36564	29.39182	29.19144	16.22463	6.3038
2012Q1	30.39018	29.52085	29.07739	29.42884	29.23619	11.01362	6.3063
2012Q2	30.41095	29.58677	28.98191	29.46206	29.26766	8.524748	6.3088
2012Q3	30.42679	29.61666	28.91489	29.49500	29.29695	6.236903	6.3113
2012Q4	30.43793	29.61364	28.88289	29.52765	29.32421	4.150083	6.3138
2013Q1	30.43203	29.43907	28.98435	29.56751	29.34845	1.623897	6.3163
2013Q2	30.43921	29.41699	28.98928	29.59641	29.37253	0.195282	6.3188
2013Q3	30.44686	29.41568	28.99325	29.62236	29.39535	-0.776151	6.3213
2013Q4	30.45498	29.43522	28.99626	29.64555	29.41699	-1.290404	6.3238
2014Q1	30.47499	29.53014	28.97206	29.66117	29.43345	0.741345	6.3263
2014Q2	30.47940	29.56305	28.98380	29.68141	29.45461	0.305926	6.3288
2014Q3	30.47979	29.59217	29.00482	29.70120	29.47625	-0.507841	6.3313
2014Q4	30.47617	29.61781	29.03454	29.72055	29.49834	-1.699955	6.3338
2015Q1	30.44686	29.65494	29.09985	29.74422	29.52301	-6.363743	6.3363
2015Q2	30.44358	29.66825	29.13287	29.76080	29.54500	-7.075221	6.3388
2015Q3	30.44492	29.67316	29.16260	29.77523	29.56655	-6.927717	6.3413
2015Q4	30.45085	29.66978	29.18929	29.78760	29.58766	-5.921229	6.3438
2016Q1	30.46531	29.62730	29.18455	29.79613	29.57761	-1.665863	6.3463
2016Q2	30.47850	29.61891	29.21768	29.80533	29.61071	0.102632	6.3488
2016Q3	30.49435	29.61433	29.25854	29.81337	29.65440	1.774151	6.3513
2016Q4	30.51274	29.61361	29.30616	29.82028	29.70732	3.348695	6.3538
2017Q1	30.53354	29.61678	29.35956	29.82607	29.76798	4.826263	6.3563
2017Q2	30.55658	29.62378	29.41773	29.83076	29.83490	6.206856	6.3588
2017Q3	30.58170	29.63454	29.47974	29.83438	29.90667	7.490473	6.3613
2017Q4	30.60874	29.64893	29.54472	29.83693	29.98202	8.677115	6.3638

Source:

- www.fmi.org
- http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحـــــــــق

لملاحق رقم (02): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

1. السلاسل الأصلية:

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.730213	0.4116
Test critical values:	1% level	-3.533204	
	5% level	-2.906210	
	10% level	-2.590628	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.624571	0.7726
Test critical values:	1% level	-4.103198	
	5% level	-3.479367	
	10% level	-3.167404	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.269551	0.9941
Test critical values:	1% level	-2.600471	
	5% level	-1.945823	
	10% level	-1.613589	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.105578	0.7094
Test critical values:	1% level	-3.525618	
	5% level	-2.902953	
	10% level	-2.588902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000709
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001715

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.136983	0.9150
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000709
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001718

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.223095	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.597939	
	5% level	-1.945456	
	10% level	-1.613799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000733
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001878

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.819473	0.8068
Test critical values:	1% level	-3.533204	
	5% level	-2.906210	
	10% level	-2.590628	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.000264	0.5903
Test critical values:	1% level	-4.103198	
	5% level	-3.479367	
	10% level	-3.167404	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.046173	0.9897
Test critical values:	1% level	-2.600471	
	5% level	-1.945823	
	10% level	-1.613589	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.759128	0.8242
Test critical values:	1% level	-3.525618	
	5% level	-2.902953	
	10% level	-2.588902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.733055	0.7261
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEXPN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.264025	0.9997
Test critical values:	1% level	-2.597939	
	5% level	-1.945456	
	10% level	-1.613799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREVN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.841163	0.3576
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LREVN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.639886	0.9745
Test critical values:	1% level	-2.597939	
	5% level	-1.945456	
	10% level	-1.613799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.945555	0.9998
Test critical values:	1% level	-3.527045	
	5% level	-2.903566	
	10% level	-2.589227	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.095523	0.9940
Test critical values:	1% level	-4.094550	
	5% level	-3.475305	
	10% level	-3.165046	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.658252	0.9755
Test critical values:	1% level	-2.598416	
	5% level	-1.945525	
	10% level	-1.613760	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LREVN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.529314	0.3135
Test critical values:	1% level	-4.113017	
	5% level	-3.483970	
	10% level	-3.170071	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREVN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.455881	0.9627
Test critical values:	1% level	-2.602794	
	5% level	-1.946161	
	10% level	-1.613398	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREVN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.988284	0.7533
Test critical values:	1% level	-3.525618	
	5% level	-2.902953	
	10% level	-2.588902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREVN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.884651	0.6520
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LCN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.695989	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.525618	
	5% level	-2.902953	
	10% level	-2.588902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.080293	0.9965
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		9.016029	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.597939	
	5% level	-1.945456	
	10% level	-1.613799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.499996	0.1204
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.809450	0.9997
Test critical values:	1% level	-4.113017	
	5% level	-3.483970	
	10% level	-3.170071	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DLINV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.051876	0.2613
Test critical values:	1% level	-2.602794	
	5% level	-1.946161	
	10% level	-1.613398	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.114652	0.0299
Test critical values:	1% level	-3.525618	
	5% level	-2.902953	
	10% level	-2.588902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.495374	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.597939	
	5% level	-1.945456	
	10% level	-1.613799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.799905	0.6943
Test critical values:	1% level	-4.094550	
	5% level	-3.475305	
	10% level	-3.165046	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.387575	0.7932
Test critical values:	1% level	-2.598416	
	5% level	-1.945525	
	10% level	-1.613760	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.464614	0.1284
Test critical values:	1% level	-3.525618	
	5% level	-2.902953	
	10% level	-2.588902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.667142	0.7555
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: GDPDEF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.161935	0.1017
Test critical values:	1% level	-4.113017	
	5% level	-3.483970	
	10% level	-3.170071	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPDEF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.228655	0.1990
Test critical values:	1% level	-2.602794	
	5% level	-1.946161	
	10% level	-1.613398	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPDEF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.317499	0.1698
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pdfelement

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.936825	0.9057
Test critical values:	1% level	-2.597939	
	5% level	-1.945456	
	10% level	-1.613799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: GDPDEF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.705615	0.0283
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2. بالنسبة للسلاسل بعد أخذ الفرق الاول I(1).

Null Hypothesis: D(DLGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.993764	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.533204	
	5% level	-2.906210	
	10% level	-2.590628	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPDEF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.705615	0.0683
Test critical values:	1% level	-4.092547	
	5% level	-3.474363	
	10% level	-3.164499	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.946710	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.103198	
	5% level	-3.479367	
	10% level	-3.167404	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.881054	0.3393
Test critical values:	1% level	-3.527045	
	5% level	-2.903566	
	10% level	-2.589227	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Remove Watermark Now

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLREVN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.965202	0.0082
Test critical values:	1% level	-4.115684	
	5% level	-3.485218	
	10% level	-3.170793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLREVN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.840349	0.0379
Test critical values:	1% level	-3.542097	
	5% level	-1.910019	
	10% level	-2.592645	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLREVN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.183750	0.0213
Test critical values:	1% level	-2.603423	
	5% level	-1.094625	
	10% level	-1.613346	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLREVN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.837785	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.045949	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.600471	
	5% level	-1.945823	
	10% level	-1.613589	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.94968	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

Null Hypothesis: D(DLGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.87304	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

Null Hypothesis: D(DLGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.02749	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLEXPN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.95750	0.0135
Test critical values:	1% level	-2.603423	
	5% level	-1.546253	
	10% level	-1.613346	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLEXPN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.713215	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLEXPN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.702349	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLREVN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.800725	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

Null Hypothesis: D(DLREVN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.656489	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLEXPN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.946476	0.0125
Test critical values:	1% level	-3.542097	
	5% level	-2.310019	
	10% level	-2.592645	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLEXPN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.217942	0.0412
Test critical values:	1% level	-4.115684	
	5% level	-2.485218	
	10% level	-3.170793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLCN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.18601	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLCN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.27140	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.763386	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLCN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.47382	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLINV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.84772	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DDEF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.287035	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DDEF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.245996	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.113017	
	5% level	-3.483970	
	10% level	-3.170071	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DDEF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.314245	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.602794	
	5% level	-1.946161	
	10% level	-1.613398	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLEXPN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.427362	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLCN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.32052	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLCN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.46955	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLCN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.29709	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DLINV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.717443	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.602794	
	5% level	-1.946161	
	10% level	-1.613398	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.806912	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.113017	
	5% level	-3.483970	
	10% level	-3.170071	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.77771	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.74004	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملاحـــــــــق

Null Hypothesis: D(DDEF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.00752	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DDEF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.94523	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.872300	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.540198	
	5% level	-2.909206	
	10% level	-2.592215	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.820481	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.113017	
	5% level	-3.483970	
	10% level	-3.170071	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.914239	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.602794	
	5% level	-1.946161	
	10% level	-1.613398	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.37980	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.528515	
	5% level	-2.904198	
	10% level	-2.589562	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.32235	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.096614	
	5% level	-3.476275	
	10% level	-3.165610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.43881	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.598907	
	5% level	-1.945596	
	10% level	-1.613719	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملحق رقم (04): تحليل التباين **Variance Decomposition**.

Variance Decomposition of DLREVN:

Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	2.086879	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000
2	2.332318	2.553809	0.015759	0.041248	18.68705	78.70214
3	2.477390	3.340875	0.007498	0.026639	24.76685	71.85814
4	2.749573	3.614705	0.025243	0.015075	28.16050	68.18447
5	4.037971	4.091591	0.087433	0.489712	34.57453	60.75674
6	4.293510	5.421812	2.518924	1.762490	32.97475	57.32202
7	4.541045	6.263338	7.205587	3.837315	29.74810	52.94566
8	4.893328	6.777039	13.78335	6.703700	25.61247	47.12344
9	5.210404	6.897741	21.10264	7.846340	21.50601	42.64727
10	5.283419	6.712144	23.37960	8.223383	19.39241	42.29246

Variance Decomposition of DLEXPN:

Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	0.135890	0.000000	0.000000	81.59530	0.000000	18.40470
2	0.153186	0.468622	0.760496	69.01784	11.95701	17.79604
3	0.165772	0.948641	1.542955	64.01465	15.18579	18.30797
4	0.176495	1.165437	2.149524	61.39115	16.62040	18.67350
5	0.179631	1.444945	3.081848	58.98724	19.67864	16.80732
6	0.181814	1.716448	3.983396	56.71673	22.45008	15.13334
7	0.183638	1.756767	5.053757	54.43782	25.00325	13.74841
8	0.185435	1.689871	6.062552	52.36123	27.20534	12.68101
9	0.187619	1.580888	6.802932	50.35283	28.61847	12.64488
10	0.190481	1.457441	6.819533	48.82406	29.68724	13.21173

Variance Decomposition of DLGDP:

Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	1.77E+11	0.000000	0.000000	0.011404	99.76316	0.225435
2	3.54E+11	0.037144	4.53E-06	0.027867	97.78186	2.153127
3	5.39E+11	0.034535	0.079943	0.027595	95.60833	4.249593
4	7.23E+11	0.068314	0.121727	6.630848	85.19213	7.986976
5	8.49E+11	0.059424	3.162176	7.293140	81.19472	8.290538
6	9.48E+11	0.078126	4.239075	8.170295	79.45168	8.060827
7	1.03E+12	0.355486	4.978743	8.784992	78.28790	7.592879
8	1.09E+12	0.539328	5.599550	9.633105	76.59023	7.637784
9	1.15E+12	0.523610	6.496759	10.06615	74.71587	8.197613
10	1.20E+12	0.527399	6.587356	10.50410	73.92460	8.456553

Variance Decomposition of DDEF:

Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	0.019593	21.53483	0.000000	0.002575	78.44832	0.014282
2	0.022186	17.86312	0.030581	0.051800	81.52402	0.530478
3	0.023793	15.83233	0.292352	0.065635	82.31774	1.491935
4	0.026055	12.87428	0.433547	8.749420	72.21075	5.732005
5	0.029543	5.978382	1.159899	5.508750	83.79740	3.555574
6	0.030346	5.291855	1.676832	5.540788	84.28067	3.209856
7	0.031271	4.928572	1.941040	5.600741	84.20857	3.321075
8	0.032325	4.398732	2.009696	9.415163	78.75604	5.420365
9	0.032818	3.880099	4.149400	10.19954	75.11676	6.654204
10	0.033060	3.773945	4.805084	11.26736	73.23763	6.915978

Variance Decomposition of DI:

Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLGDP	DLREVN
1	0.027448	3.432147	95.94868	0.026328	0.591859	0.000989
2	0.060975	2.746740	96.57861	0.135881	0.532917	0.005850
3	0.093877	2.352299	96.79027	0.181210	0.666295	0.009926
4	0.125235	2.078676	94.98927	1.956319	0.752731	0.223005
5	0.145673	2.441505	92.83075	2.452605	1.633964	0.641174
6	0.156581	2.383941	91.37707	2.849271	2.023580	1.366138
7	0.167193	2.453501	90.08725	3.071341	2.117981	2.269930
8	0.180294	2.428198	89.51983	3.052254	2.156104	2.843615
9	0.197392	2.418701	88.77008	3.099699	2.291836	3.419685
10	0.209980	2.350715	88.10193	3.481275	2.224412	3.841665

Variance Decomposition of DLCN:

Period	S.E.	DDEF	DI	DLEXPN	DLREVN	DLCN
1	2.442741	8.667187	5.863986	0.512566	0.170145	84.78612
2	2.792781	7.152080	5.088690	4.057787	0.134513	83.56693
3	2.971519	6.043869	4.423775	8.567569	0.198898	80.76589
4	3.461652	5.847778	3.874673	12.88013	0.511178	76.88624
5	4.209390	8.199619	7.859710	16.42208	0.927370	66.59122
6	4.376502	9.540880	8.031751	19.93986	1.659342	60.82817
7	4.518027	10.47072	8.366800	22.64827	2.593611	55.92060
8	4.783300	11.40608	8.455278	24.96531	3.478169	51.69516
9	5.091213	12.14777	8.010519	26.68690	4.466718	48.68809
10	5.218342	13.00558	7.678013	27.61527	5.207827	46.49331

Variance Decomposition of DLINV:

Period	S.E.	DDEF	DLEXPN	DLREVN	DI	DLINV
1	2.322079	0.048133	0.047612	0.965724	60.99424	37.94429
2	2.609242	0.546463	0.043366	1.618619	59.18814	38.60341
3	2.787233	0.533830	0.066645	1.931077	59.80745	37.66100
4	3.308566	0.609197	0.247651	1.849398	60.20521	37.08855
5	4.136862	1.196417	0.279000	1.596643	64.01465	32.91329
6	4.324572	1.197408	0.304747	1.583363	64.59781	32.31667
7	4.518794	1.195836	0.300731	1.597959	65.54744	31.35804
8	4.788231	1.177916	0.705364	1.555225	66.07900	30.48250
9	5.060379	1.209537	1.318674	1.533220	65.91619	30.02238
10	5.132717	1.343082	2.566550	1.507409	65.06482	29.51814

المصدر: مخرجات Eviews version **0.9**

Remove Watermark Now

الملحق رقم(05):مؤشرات التنمية المستدامة

1. مؤشرات البعد الاقتصادي.

السنة	معدل النمو (% سنوياً)	رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الاحتياطيات (% من إجمالي الدين الخارجي)	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الاستثمار الأجنبي المباشر(% من إجمالي الناتج المحلي)	التضخم (% سنويا)
2000	3,82	16,7	2,428	21,281	62,8	26,248	21,79	12,902	0,025	0,34
2001	3,01	12,9	1,676	14,672	54,3	23,564	53,21	11,207	0,017	4,23
2002	5,61	7,7	4,279	9,875	51,3	26,841	86,21	11,790	0,174	1,42
2003	7,20	13	5,851	14,373	42,1	30,653	109,14	14,203	0,041	4,27
2004	4,30	13	2,943	14,405	35,2	30,341	149,13	16,250	0,297	3,96
2005	5,91	20,5	4,453	23,132	26,3	33,264	203,74	21,359	0,053	1,38
2006	1,68	24,7	0,211	26,891	23,6	31,656	346,16	22,977	0,068	2,31
2007	3,37	22,7	1,799	22,198	13,5	30,170	1378,20	21,613	0,109	3,67
2008	2,36	20,1	0,714	19,262	8,1	34,469	1874,19	23,138	0,186	4,86
2009	1,63	0,3	-0,102	-0,581	9,8	37,348	2370,95	15,129	0,156	5,73
2010	3,63	7,5	1,764	7,022	10,5	46,876	2090,20	17,613	0,136	3,91
2011	2,89	9,9	0,930	10,102	9,3	41,430	2347,85	20,334	0,267	4,52
2012	3,37	5,9	1,321	8,376	9,3	38,055	3155,48	18,778	-0,020	8,89
2013	2,77	0,4	0,696	2,809	7,6	39,158	3636,70	17,364	-0,130	3,25
2014	3,79	-4,4	1,733	-1,708	7,7	43,391	3840,12	15,715	-0,009	2,92
2015	3,76	-16,5	1,790	-13,360	8,8	45,554	3375,12	9,070	0,058	4,78
2016	3,3	-16,6	1,431	-14,269	20,6	50,689	3223,79	10,924	0,029	6,40
2017	1,7	-12,3	-0,053	-12,305	25,8	50,709	2209,67	10,224	0,024	5,60

Source: https://data.worldbank.org/

pdfelement

Remove Watermark Now

2. مؤشرات البعد الاجتماعي.

السنة	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)	الإنفاق على التعليم (% من إجمالي الدخل القومي) *	تعداد السكان (مليون نسمة)	الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي)	معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	معدل البطالة	معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان) *	براءات الاختراع،*
2000	70,29	4,467	31,2	15,56	10,7	10.9	29,50	10,7	32
2001	70,78	4,467	31,6	15,56	10,2	11.1	27,30	10,2	51
2002	71,28	4,467	32,0	17,27	9,7	11.5	25,70	9,7	43
2003	71,78	4,467	32,4	18,47	9,3	11.7	23,70	9,3	30
2004	72,28	4,467	32,8	19,03	9	12.0	17,70	9	58
2005	72,77	4,467	33,3	20,75	8,8	12.3	15,30	8,8	59
2006	73,23	4,467	33,8	21,21	8,4	12.3	12,30	8,4	58
2007	73,65	4,467	34,3	23,46	8	12.6	13,80	8	84
2008	74,03	4,467	34,9	25,46	7,5	13.1	11,30	7,5	95
2009	74,37	4,467	35,5	29,76	7	13.6	10,20	7	90
2010	74,68	4,467	36,1	29,77	6,3	14.0	10,00	6,3	76
2011	74,94	4,467	36,8	31,13	5,6	14.4	10,00	5,6	94
2012	75,19	4,467	37,6	32,15	5	14.4	11,00	5	119
2013	75,42	4,467	38,3	33,87	4,7	14.4	9,80	4,7	118
2014	75,64	4,467	39,1	34,50	4,6	14.4	10,21	4,6	94
2015	75,86	4,467	39,9	36,82	4,6	14.5	11,20	4,6	89
2016	76,08	4,467	40,6	42,66	4,6	14.6	10,20	4,6	106
2017	76,08	4,467	41,3	43,66	4,6	14.7	12,30	4,6	121

Source: https://data.worldbank.org/

pdfelement

Remove Watermark Now

3. مؤشرات البعد البيئي.

السنة	استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)	كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	استهلاك الطاقة المتجددة (% من اجمالي الطاقة)	نضوب الموارد المعدنية (%من إجمالي الدخل القومي) *	نضوب مصادر الطاقة (% من إجمالي الدخل القومي)
2000	9,64	16,80	7662	27,39	13,09	0,66	0,4	0,006	8,30
2001	9,64	16,84	7583	27,05	13,26	0,66	0,0	0,004	7,61
2002	9,64	16,73	7547	28,40	13,43	0,66	0,4	0,004	7,98
2003	6,00	16,75	7504	30,23	13,60	0,65	0,4	0,004	9,96
2004	25,10	17,28	7493	30,02	13,78	0,65	0,4	0,005	11,57
2005	7,43	17,30	7511	31,18	13,98	0,64	0,6	0,008	15,76
2006	13,26	17,29	7470	31,74	14,18	0,68	0,4	0,018	17,00
2007	14,96	17,32	7469	32,52	14,40	0,71	0,4	0,017	15,64
2008	8,58	17,34	7489	33,13	14,64	0,74	0,4	0,027	16,61
2009	13,99	17,37	7493	32,32	14,89	0,77	0,4	0,017	11,05
2010	19,48	17,37	7502	33,10	15,16	0,81	0,3	0,022	11,81
2011	17,49	17,38	7502	31,97	15,46	0,81	0,2	0,020	13,88
2012	19,40	17,38	7507	32,56	15,77	0,81	0,2	0,021	13,31
2013	19,66	17,40	7496	32,83	16,10	0,81	0,2	0,013	12,18
2014	24,64	17,40	7469	35,28	16,42	0,82	0,2	0,008	11,10
2015	23,37	17,41	7462	35,29	16,74	0,82	0,2	0,006	6,64
2016	23,37	17,42	7460	35,48	17,05	0,82	0,2	0,005	7,90
2017	23,37	17,43	7460	35,58	17,35	0,80	0,2	0,005	7,90

Source: https://data.worldbank.org/

*- المؤشرات المستبعدة.

pdfelement

Remove Watermark Now

4. مؤشرات السياسة المالية (الايرادات والنفقات).**

السنة	النفقات (مليار دج)	الايرادات (مليار دج)
2000	1178,1	1578,1
2001	1 321,00	1 505,50
2002	1 550,60	1 603,20
2003	1 639,30	1 809,90
2004	1 888,90	2 066,10
2005	1292,9	3112,7
2006	2 453,00	3 639,90
2007	3 108,71	3 688,91
2008	4 176,10	3 819,20
2009	4 246,30	3 275,40
2010	4 466,90	3 074,60
2011	5 853,60	3 489,80
2012	7 058,20	3 804,00
2013	6 024,10	3 895,30
2014	6 995,80	3 927,80
2015	7 656,30	4 552,50
2016	7 297,50	5 011,60
2017	7 389,00	6 183,00

Source:

- www.fmi.org
- http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

** نفس المعطيات المستخدمة سابقا في قياس الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في شكلها السنوي.

pdfelement

Remove Watermark Now

الملحق رقم 06: نتائج التحليل العاملي مصفوفة الارتباط

1. مصفوفة الارتباط الخاصة بالبعد الاقتصادي

Matrice de corrélation[a]

		معدل النمو (% سنوياً)	رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الاحتياطيات (% من إجمالي الدين الخارجي)	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الاستثمار الأجنبي المباشر(% من إجمالي الناتج المحلي)	التضخم(% سنويا)
Corrélation	معدل النمو (% سنوياً)	1,000	,178	,987	,222	,424	-,329	-,418	-,134	,025	-,338
	رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	,178	1,000	,269	,993	,292	-,772	-,706	,713	,297	-,450
	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	,987	,269	1,000	,311	,530	-,438	-,551	-,128	,078	-,398
	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	,222	,993	,311	1,000	,346	-,801	-,721	,678	,238	-,497
	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	,424	,292	,530	,346	1,000	-,658	-,801	-,422	,012	-,495
	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	-,329	-,772	-,438	-,801	-,658	1,000	,794	-,204	-,158	,491
	إجمالي الاحتياطيات (% من إجمالي الدين الخارجي)	-,418	-,706	-,551	-,721	-,801	,794	1,000	-,082	-,337	,550
	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-,134	,713	-,128	,678	-,422	-,204	-,082	1,000	,235	-,092
	الاستثمار الأجنبي المباشر(% من إجمالي الناتج المحلي)	,025	,297	,078	,238	,012	-,158	-,337	,235	1,000	-,040
	التضخم(% سنويا)	-,338	-,450	-,398	-,497	-,495	,491	,550	-,092	-,040	1,000
Signification (unilatéral)	معدل النمو (% سنوياً)		,240	,000	,188	,040	,091	,042	,297	,460	,085
	رصيد الحسابات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	,240		,140	,000	,120	,000	,001	,000	,116	,031
	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	,000	,140		,104	,012	,035	,009	,307	,380	,051
	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	,188	,000	,104		,080	,000	,000	,001	,171	,018
	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)	,040	,120	,012	,080		,001	,000	,041	,481	,018
	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	,091	,000	,035	,000	,001		,000	,209	,265	,019
	إجمالي الاحتياطيات (% من إجمالي الدين الخارجي)	,042	,001	,009	,000	,000	,000		,373	,086	,009
	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	,297	,000	,307	,001	,041	,209	,373		,174	,358
	الاستثمار الأجنبي المباشر(% من إجمالي الناتج المحلي)	,460	,116	,380	,171	,481	,265	,086	,174		,437
	التضخم(% سنويا)	,085	,031	,051	,018	,018	,019	,009	,358	,437	

a. Déterminant = 1,12E-009

pdfelement

Remove Watermark Now

2. مصفوفة الارتباط الخاصة بالبعد الاجتماعي.

Matrice de corrélation[a]

		العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)	تعداد السكان (مليون نسمة)	الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي)	معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	معدل البطالة
Corrélation	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)	1,000	,955	,951	-,980	,985	-,913
	تعداد السكان (مليون نسمة)	,955	1,000	,990	-,970	,949	-,761
	الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي)	,951	,990	1,000	-,956	,950	-,765
	معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)	-,980	-,970	-,956	1,000	-,989	,841
	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	,985	,949	,950	-,989	1,000	-,880
	معدل البطالة	-,913	-,761	-,765	,841	-,880	1,000
Signification (unilatéral)	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)		,000	,000	,000	,000	,000
	تعداد السكان (مليون نسمة)	,000		,000	,000	,000	,000
	الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي (% من الإجمالي)	,000	,000		,000	,000	,000
	معدل انتشار سوء التغذية (% من تعداد السكان)	,000	,000	,000		,000	,000
	عدد السنوات المتوقعة للدراسة	,000	,000	,000	,000		,000
	معدل البطالة	,000	,000	,000	,000	,000	

a. Déterminant = 3,88E-009

3. مصفوفة الارتباط الخاصة بالبعد البيئي.

Matrice de corrélation[a]

		استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)	كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	استهلاك الطاقة المتجددة (% من اجمالي الطاقة)	نضوب مصادر الطاقة (% من إجمالي الدخل القومي)
Corrélation	استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)	1,000	,682	-,533	,671	,768	,701	-,472	-,238
	الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	,682	1,000	-,741	,839	,760	,728	-,132	,368
	الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	-,533	-,741	1,000	-,830	-,661	-,511	,043	-,283
	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)	,671	,839	-,830	1,000	,917	,810	-,207	,075
	كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	,768	,760	-,661	,917	1,000	,904	-,486	-,184
	مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	,701	,728	-,511	,810	,904	1,000	-,554	-,112
	استهلاك الطاقة المتجددة (% من اجمالي الطاقة)	-,472	-,132	,043	-,207	-,486	-,554	1,000	,481
	نضوب مصادر الطاقة (% من إجمالي الدخل القومي)	-,238	,368	-,283	,075	-,184	-,112	,481	1,000
Signification (unilatéral)	استهلاك السماد (كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)		,001	,011	,001	,000	,001	,024	,171
	الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	,001		,000	,000	,000	,000	,301	,066
	الأراضي القابلة للزراعة (ألف هكتار)	,011	,000		,000	,001	,015	,433	,128
	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل (% من إجمالي حرق الوقود)	,001	,000	,000		,000	,000	,205	,383
	كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)	,000	,000	,001	,000		,000	,020	,233
	مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	,001	,000	,015	,000	,000		,009	,328
	استهلاك الطاقة المتجددة (% من اجمالي الطاقة)	,024	,301	,433	,205	,020	,009		,022
	نضوب مصادر الطاقة (% من إجمالي الدخل القومي)	,171	,066	,128	,383	,233	,328	,022	

a. Déterminant = 3,65E-005

Remove Watermark Now

4. مصفوفة الارتباط الخاصة بالتنمية المستدامة.

Matrice de corrélation[a]

		السماد استهلاك من هكتار لكل كيلوغرام (للزراعة الصالحة الأراضي	الزراعية الأراضي مساحة من (%) الأراضي	عند المتوقع العمر إجمالي الميلاد، (بالسنوات)	النمو معدل (سنوياً %)	الجارية الحسابات رصيد الناتج إجمالي من (%) المحلي	من الفرد نصيب في النمو المحلي الناتج إجمالي (سنوياً %)
Corrélation	من هكتار لكل كيلوغرام) السماد استهلاك (للزراعة الصالحة الأراضي	1,000	,682	,725	-,361	-,688	-,446
	(الأراضي مساحة من %) الزراعية الأراضي	,682	1,000	,879	-,562	-,373	-,645
	(بالسنوات) إجمالي الميلاد، عند المتوقع العمر	,725	,879	1,000	-,459	-,671	-,576
	(سنوياً %) النمو معدل	-,361	-,562	-,459	1,000	,178	,987
	الناتج إجمالي من %) الجارية الحسابات رصيد (المحلي	-,688	-,373	-,671	,178	1,000	,269
	المحلي الناتج إجمالي من الفرد نصيب في النمو (سنوياً %)	-,446	-,645	-,576	,987	,269	1,000
Signification (unilatéral)	من هكتار لكل كيلوغرام) السماد استهلاك (للزراعة الصالحة الأراضي		,001	,000	,070	,001	,032
	(الأراضي مساحة من %) الزراعية الأراضي	,001		,000	,008	,064	,002
	(بالسنوات) إجمالي الميلاد، عند المتوقع العمر	,000	,000		,028	,001	,006
	(سنوياً %) النمو معدل	,070	,008	,028		,240	,000
	الناتج إجمالي من %) الجارية الحسابات رصيد (المحلي	,001	,064	,001	,240		,140
	المحلي الناتج إجمالي من الفرد نصيب في النمو (سنوياً %)	,032	,002	,006	,000	,140	

a. Déterminant = 8,32E-005

المصدر: مخرجات SPSS version 22

pdfelement

Remove Watermark Now

الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000–2017.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية واستدامة التنمية في الجزائر، من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي لقياس آثار الإيرادات والنفقات على بعض المتغيرات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك الخاص، الاستثمار الخاص، الاسعار .... الخ). كما تم تحليل العلاقة الكمية لمكونات السياسة المالية على أبعاد التنمية المستدامة باستخدام التحليل العاملي.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى محدودية السياسة المالية على التأثير في المتغيرات الكلية؛ حيث كانت استجابة النمو ضعيفة جدا مقارنة بالاستثمارات المخصصة خلال فترة الدراسة، وعليه فإن الآثار التوسعية للسياسة المالية المنتهجة تمارس نوعا من الآثار اللاكنزية.

فيما يخص علاقة السياسة المالية مع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كان ارتباطا معنويا عكسيا، حيث أن معدل النمو الذي يمثل البعد الاقتصادي يتعارض مع التنمية المستدامة، وهو ما يفند النتائج السابقة.

أما فيما يخص البعد الاجتماعي والبيئي كان الارتباط إيجابيا ومعنويا مع مكونات السياسة المالية.

الكلمات المفتاحية: الآثار الاقتصادية الكلية، السياسة المالية، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract

The aim of this study is to measure the economic impact of fiscal policy and sustainable development in Algeria, by using the structural auto-regression. The use of these models allow an effective measurements of the direct effects of revenues and expenditures on principal macro variable, such as GDP, private consumption, private investment, prices,… etc. The relation between the components of fiscal policy and the dimension of the sustainable development has also treated by using factor analysis.

The study came to the result that the limited fiscal policy has an impact on the macro economic variables. Therefore, I came to the idea that the expansionary effects are totally inverse to what Keynesians declared.

Concerning the relation between the fiscal policy and the economic dimension of sustainable development**,** I also came to the point that there is a negative relation.

Concerning the correlation between the social and environmental dimensions and components of fiscal policy the study confirm that the correlation was positive and very significant.

Keywords: Macroeconomic Effect, Fiscal policy, Sustainable Development, Algeria.

pdfelement